
KÖPRÜLÜ K
192

حاشية كشاف التفسير

داود زاهد افندینکدر

حاشیة الکشاف للسید الشریف قدس سره

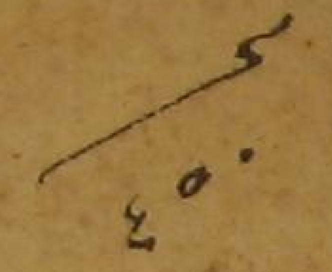
عدد اوراق الکتاب ۱۳۱
سطر ۱۹

فرض کن

شکل عالم

ذو المثل یک دایره این شکل بود

حق محیط و نقط دوح و دایره



منشی دیوان اعلی از فصحا و از علما

می نویسد خوش نشانی می نهد نامی نمی

ما سوی الله چو خیالی نیست می بینم بخواب

اینچنین نقش و خیالی لایق تعبیر نیست

گر نمی یابی مراد دل ز نقص تو است   ورنه در درگاه او از هیچ رو نقصی نیست

حاشية الكشاف للسيد الشريف
قدس الله عز وجل سره اللطيف داده افندی مرحومک وقفی در
محمد چلبی یه تسلیم اولنه

من الكتب الموقوفة لابنائي وابناء ابنائي
وابناء ابناء ابنائي حرره اضعف العباد عفی عنهم

من الكتب الموقوفة لابنائي وابناء ابنائي
وابناء ابناء ابنائي وانا اضعف العباد عفی عنهم

من الكتب الموقوفة لابنائي وابناء ابنائي
وابناء ابناء ابنائي حرره العبد داود الحكيم





بسم الله الرحمن الرحيم اللهم زدني علماً

قال جار الله العلامة احسن الله اكرامه في دار المقامة الحمد لله الذي انزل القرآن كلاماً
مؤلفاً منظماً دلّ بلام الجنس والملك على اختصاص الحمد به تعالى ثم وصفه بانزال القرآن وتنزيله وما اورد فيهما به
رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيهاً على انه نعمة جزيلة ينبغي ان يحمد عليها وذكر للقرآن اوصافاً كمالية تنبيهاً
على اعجازه الذي يستفتح به ويشيد ايضاً كونه نعمة محموداً عليها ولما كانت هذه الصفات يدل على حدوثه كما هو مذهبه
معتنياً باظهاره ومعنى ذاته اعتبار آلية مخالة اعتراضه وتنبيه على ان الحدوث انما لزمه لتنزه ذاته سبحانه عن الشركة في
القدم لا لنقصان فيه وهذه جمل من مقاصده تشير بتكميل تناصيبها وبالتوفيق يردي انه وقع في اصل النسخ خلق
مكان انزل ثم غيره المص فان صح ذلك فالتغيير لفوائد لاولى ان الخلق اذا انسب الى ما هو من جنس القول فقد يراد به
الاختلاق يقال خلق هذا الكلام واختلقه اي افتراه فلا يحسن استعماله في هذا المقام وان اريد به معنى لا ٢ ان كون القرآن
حادثاً امر شنيع عند الخصم فاراد ان يكتمه او لاً ثم يظهره بعد سوق مقدمات مسلمة عنده ومستلزمة للحدوث في نفس الامر فان ذلك اقوى في الستر واجلب الى التسليم من حيث لا يشعر به ٣ الاحتراز عن التكرار اذ قد حكم بحدوثه مجلوقاً
٤ ان الانزال ادخل في كون القرآن نعمة علينا واقرب الينا لتأخره عن الخلق ٥ ان الانزال احسن التيام
مع نزل لما بينهما من الصنعة الاشتقاقية ٦ ان الحمد على انزاله اقدم وازيد فيه دون الحمد على خلقه ٧ ان الجمع بين
الانزال والتنزيل اشارة الى كيفية النزول على ما روي من ان القرآن انزل جملة من اللوح المحفوظ الى السماء
الدنيا وامر السفرة الكرام بانتساخه ثم نزل الى الارض نجوماً في ثلث وعشرين سنة وذلك ان الانزال وان كان
مطلقاً لكنه اذا قوبل بالتنزيل الدال هنا على التدريج فيما بين اجزاء القرآن اما الدلالة على التكثير واما
لا قيد به من التنجيم تبادر منه الانزال دفعة فان قلت الموصوف بالحركة حقيقة هو المتحيز بالذات من
الجواهر الافراد وما تركب منها دون الاعراض سواء كانت اجزاؤها مجتمعة كاللون او متتالية كالصوت
الذي هو جنس الكلام فكيف يتصور انزال القرآن وتنزيله مع انهما تحريك من علو الى سفل قلت
ذلك مبني على متعارف اهل اللغة حيث يصفون الكلام بما يوصف به مبلّغه فيقولون نزل الينا

من النجم الآمر وكلامه على سبيل الاسناد المجازي والقرآن في اللغة مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت قرآناً
اي جمعته وبمعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآناً ثم نقل الى هذا المجموع المفرد المنزل على الرسول
صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواتراً فيما بين الدفتين وهو المراد ههنا وقد تطلق على القدر المشترك بينه
وبين بعض اجزائه الذي له نوع اختصاص به وما يقال من ان اثبات القرآن لما كان بالشرع وقد
دل الشرع على اتصافه بصفات توجب حدوثه وكان مراد المص تعبيره ذلك الحادث صدر كتابه ببعض
تلك الصفات مراعاة لبراعة الاستهلال ودلالة على ما هو اشهر مقاصد المعتزلة في علم الكلام اعني مسئلة القرآن
فليس بشي اما اولاً فلان القرآن عند المص هو العبارات المنظومة وهي معجزة اجماعاً ولا شبهة على
ذي مسكة ان ما ثبت انما يثبت بالمعجزة فلا يتصور اثباتها به وتفصيله ان وجوه العبارات معلوم بحسّ السمع واعجازها
يعلم بالذوق السليقي او الكسبي واما بالاستدلال كما شهدوا اذا علم اعجازها علم انها ليست بكلام البشر وانها
كلام خالق القوى والقدر كما نص عليه العلامة فيما بعد فيكون هي معجزة من عند الله دالة على صدق مدعي النبوة فثبوت
الشرع يتوقف على العلم بثبوتها واعجازها فلا يصح اثبات شيء من ذلك بالشرع ثم اثبات القرآن بمعنى الكلام
النفسي عند القائل به انما هو بالشرع اما ثانياً فلان اتصاف القرآن بما ذكرنا بالتأليف والتنظيم والتنجيم امر
ظاهر مكشوف ليس مما يستفاد من دلالة الشرع عليه واعلم ان للمعتزلة على حدوث القرآن دليلاً عقلياً هو
تركبه من اجزاء يمتنع اجتماعها في الوجود وكما سيأتي تقريره ودليلاً سمعياً كقوله تعالى وما يأتيهم من ذكر من
ربهم محدث فالاول استدلال بما علم اتصافه به عقلاً والثاني استدلال بما ورد في الشرع ودل على حدوثه لا على
اتصافه بما يوجب حدوثه كما توهمه هذا القائل فان قيل اذا كان القرآن حادثاً عندهم لم يكن بالله تعالى قيام
الحوادث بذاته فلا يكون كلامه فلنا انهم يجوزون قيام الكلام بغيره ويقولون هو متكلم بمعنى انه موجد
للكلام لا انه محل له ويرد عليه ان المتكلم على قاعدة اللغة في المشتقات كالمتحرك والاسود من قام به الكلام لا
من اوجده ومن ههنا ينتظم برهان على اثبات الكلام النفسي والكلام في اللغة اسم الجنس يقع على القليل

والكثير وعرفه بعض الاصوليين بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزاد فيه ان فيقال
المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد ويطلق في عرف النحاة على ما يفيد فائدة تامة والمراد ههنا
المعنى الاول الذي باعتباره يوصف صاحبه بانه متكلم مقابل للاعجم والاخرس وكلاما مفعول اما حال موطئة
كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا واما حال مؤكدة فيعتبر ما تضمنه القرآن خصوصا على رأيه
ولا يبعد مجيء المؤكدة بعد الجملة الفعلية كقوله تعالى قائما بالقسط على ما صرح به ايضا واما النصب على البدلية او على
المدح ففيه تفوت الملائمة مع ما بعده من الوجهين الاولين اي منجما فانه حال قطعا والتأليف جمع الاشياء
متناسبة كما يرشد اليه الاشتقاق من الالفة والمراد به مطلق التركيب من المفردات والجمل والتنظيم في
الاصل لانه من نظم اللؤلؤ ونحوه فيراعى فيه مع المناسبة الجنسية وضع انيق وترتيب بهيج ثم اريد به حسن
التركيب وحسنه برعاية معنى الحال والتطبيق على الاغراض فهو من باب عام لخصوص ولا شبهة ان يراد التأليف
فيما بين المفردات ليحصل جملة مفيدة والتنظيم فيما بين الجمل اذ يحتاج فيها الى مزيد تأنق من قبيل التأنيب
بخلاف الاول وفيه ايضا مشابهة نظم اللؤلؤ بكون احاد الجمل المناسبة التي تشتمل كل منها على معنى بها
وبين وادوات الى المنازل بحسب المصالح اي بقدرها وعلى وجه يعادل لكن عملك على حسب ذلك اي على قدره وعلاوه
والسين فيه منقوصه وربما سكنت في ظروف النشو والطرف اعلى بحسب مستعلي بنوله منجما اي متوزعا مفرقا فالنجوم المصالح
والنجم في الاصل للكوكب ثم نقل الى الوقت المضروب المعين فانهم يسمون الاوقات بالنجوم ثم جعل نجوم الكتابة للاوقات
المعينة لاداء حصصها ثم اتسع في تلك الحصص المؤداة في تلك الاوقات ثم اشتق الفعل فقيل نجم الكتابة
اوالديه اي اداها حصصها واداها دفعات وجعله بالتحميد اي جعله مفتتحا بالسورة المشتملة على التحميد
ولذلك سميت السورة فاتحة الكتاب جعله مختتما بالسورة المشتملة على الاستعاذة وكانت خاتمة الكتاب
قياسا على فاتحة ولم يرد ان لفظ التحميد اول جزء منه ليدل على ان التسمية ليست اول جزء من سورة الحمد ولا
ان لفظ الاستعاذة آخر جزء منه ليحتاج الى توجيه الى ان ما بعد الاستعاذة الى آخر السورة متعلق بها فهو من تتمتها

وفي نسبة الجعل اليه سبحانه انه اشارة الى ان ترتيب القرآن في المصحف على هذا الوجه المطابق لما في اللوح
المحفوظ كان بامر من الله وتعليم الرسول واوحاه على قسمين تفصيل وحيت اليه كلاما واوحيت اذا كلمته
بكلام تخفيه عن غيره وعلى قسمين ظرف مستقر وقع حالا من المنصوب وقوله متشابها ومحكما بدل عن
الحال اي اوحاه متشابها ومحكما وجوز النصب على التمييز من قسمين لتنوع ابهامه او على المدح واستعماله
في الكثير او على انه حال من المستتر في على قسمين وفيه بعد لان تقييد كونه على قسمين بانه حال كونه قسمين مخصوصين
مما لا يرتضيه ذو ذوق سليم او على انه حال اخرى مرادفة للاولى ولا يخفى ان الابدال لو وقع في المعنى من حال لا تكون
منقوصة بدلا منها او على انه بدل من محل المجرور فانه منصوب المحل باتصال الجار معنى العمل اليه كما عطف
على محله في قولك مررت بزيد وعمرا اي جاوزت زيدا وعمرا او فيه ضعف ظاهر اذ ليس تقدير الناصب ههنا
ظهوره كما في المثال المذكور ومنهم من قدر الكلام في الوجه الاخير هكذا اي اوحاه على متشابه ومحكم والغرض
تعليله بان هذا التقدير انما هو على الابدال من لفظ المجرور ولو كان يصح الا على الابدال من محله فاجاب
بان المنصوب المحل هو المجرور وحده فالتابع للمحل بمنزلة الواقع بعد حرف الجر او يرى ان معنى قوله
يد مبين في نجد وغورا اغابر اي غور ونجد ورد بان التابع المنصوب لفظا لما هو منصوب محلا يحتاج
الى تقدير عامل ينصب المتبوع اولا ثم ينصب التابع اما بانسحاب او تقدير مثله فالتابع المنصوب
بمنزلة متبوعه من حيث هو منصوب لا من حيث هو مجرور ولا مجال لاعتبار الى التابع المذكور من حيث هو كذلك
واما ان قوله غورا معناه في غور فلانه ظرف لا مدخل فيه بحسب المعنى من تقديره سواء كان معطوفا على محل المجرور كما
في البيت او على منصوب لفظا كما لو قيل يد مبين نجدا او غورا اغابر او قد فسر في آل عمران المحكم بما احكمت عبارته
بان حفظت عن الاحتمال والاشتباه والمتشابه بما يكون عبارته مشتبهة محتملة فقوله والاشتباه عطف تفسيري
كما يشير عبارته في تفسير المتشابه فالمحكم عنده ما ليس فيه اشتباه والتباس اي المتضح المعنى والمتشابه خلافه
فيندرج في المحكم النص والظاهر وفي المتشابه المجمل والمؤول كما هو المصطلح عليه في اصول الشافعية وتقابلهما

بيشملان جميع اقسام النظم المذكور في اصول الحنفية سورًا اما حال او مفعول ثان على التضمين اي جعله سورًا
او تمييزًا اي فصل سوره وتسبيره عليك يا الكتاب معنى السورة في تفسير قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله وهنالك
يذكر ما فصله معنى براءة والضمير في بينهن للسور والآيات معا واراد بالفصول اواخر الآي لانها
تسمى فواصل وبالغايات اي آخر السور والمعنى اوقع التمييز بين السور بعضها مع بعض بالغايات وبين الآيات بعضها
مع بعض بالفصول وقد يقال الضمير للآيات وحدها واراد بالفصول الوقوف وبالغايات فواصل الآيات
فان قلت سياق كلامه يقتضي ان يكون لما وصف الله به كالانزال والتنزيل ولما وصف القرآن من التاليف
والتنظيم مدخل في اقتضاء الحمد فما وجهه قلت لما كان القرآن مرشدا للعباد الى مصالح المعاش والمعاد كان
انزاله عليه نعمة جليلة وكونه مولفا منتظما من مفردات وجمل على احسن وجوه البلاغة وسيلة الى ان يدرك منه
مقاصده ويتدبروه على ابلغ وجه واكمل فيوجب زيادة في تلك النعمة وتنزيله منجما على حسب الحوادث فيه تسهيل ضبط
الكلام والوقوف على دقائق نظم الآيات وفي الافتتاح بالتحميد تنبيه للتالي على ان يحمد الله على نعمة التوفيق لتحصيلها
للشروع واستعداده للتعبد وفي الافتتاح بالاستعاذة حيث امر من ختم القرآن ان يستعيذ به من وسوسة
الشيطان ونفثه واشارة لطيفة الى ان القرآن بداءة احد واما ايجاده محكما ومتشابها ففي المحكم سهولة الاطلاع
على المقصود مع مطالعته فليحصل وفي صدور المتشابه فوائد اشار اليها العلامة منها ما في تفاوت العلماء وتفاضلهم
الراسخين في استخراج معانيه ورده الى المحكم من الفوائد الجليلة والعلوم الجمة ونيل الدرجات واما تفصيله
سورا او سورة آيات ففيه في الكشاف انه فيه تنشيط القارئ واعتناؤها للحافظ وملاحقه لانه الكلال
والنظام الى غير ذلك وما هي الاوصاف مبتدأ اشارة الى ان هذه الصفات المذكورة للقرآن من كونه مولفا
منتظما منزلا منجما وغيره مقتضى لحدوثه وانقسامه الى متشابه ومحكم وكونه مميزا او مفصلا تدل
على حدوثه لاستلزامها تركبه من اجزاء يمتنع اجتماعها في الوجود فالسابق منها عند وجود المنتهي معدوم
والمعدوم عند وجود المتأخر مسبوق فكل منهما حادث لان القدم ينافي العدم سابقا ولاحقا

وايضا

وايضا المتاخر مسبوق بعدم المقارن لوجود المعدوم فهو حادث قطعا والمعدوم لا يتقدم
الا بزمان قليل فيكون حادثا ايضا وكذا المركب منها لانه لا سبيل للاستدلال بهذا الطريق يكفيه تركيبه من
الحروف والكلمات الممتنعة الاجتماع كما هو المشهور في الكتب الكلامية فاي فائدة لسائر الاوصاف
الا ان يقال ولعل ان هذه الصفات كلها مسوقة لكونها اوصافا كمالية للقرآن مشعرة بالاعجاز
مقتضية للحمد عليه فليس اثبات حدوثه مقصودا بالذات ولذلك جعل معترضة فلا استدراك
على ان في الاستظهار روايات شتى عند فقهائه فالانجمع من القرآن مفرد مع مفرد ولا جملة مع جملة
ولا ما نزل في حادثة مع ما نزل في اخرى ولا فاتحة مع خاتمة ولا متشابه مع المحكم ولا سورة مع سورة
ولا آية مع اخرى وذلك مع رعاية تلك المقاصد مبالغة في ذكر الصفات المستلزمة للتجزي كما بالغ
في اقتضائها الحدوث بقوله وما هي الا الفاظ هذا وقد وجه الكلام بان دلالة الانزال على الحدوث
من حيث ان الحركة المكانية مختصة بالاجسام وما يحل فيها وهي حادثة اتفاقا واما دلالة سائر الاوصاف
فمن حيث انها مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان الذي يلزمه الحدوث بناء على امتناع تعدد القدماء
ورد عليه بان الخصم لا يساعد على ان كل ممكن حادث ويجوز تعدد القدماء ثم ان الاستدلال بهذه
الاوصاف انما هو على حدوث العبارات المنظومة بها على المعنى بل هي بحذو حذوهم حيث زعموا
انها قديمة قائمة بذاته تعالى على العامل بالكلام النفسي لاعترافهم بحدوث هذه العبارات لكنهم يدعون
ان هناك كلاما نفسيا قديما قائما به تعالى ايضا ان الصفات التي يستدل بها على الحدوث مخصوصة
بالقرآن اللفظي ولا دلالة لها على ان القرآن بمعنى الكلام النفسي من محكم بان قوله وما هي الا صفات من قبيل الجمع
بالمفهوم بعد تعلقه الحاصل المعنوي على تحصيل الكلام ان من الصفات بحسبه بالحادث لا توصف بها
فكل ما توصف بها يكون حادثا مما علم بانه من قبيل الموصوف على الصفة دون العكس مقصور على ظاهر مفهوم العبارة

بناء على صح

من الغرر وهو شرح درج ٥

المبدأ اماله زمان اي اول زمان وجوده والمبتدع ما اخرج من العدم دفعة اي بمادة بنوع حكمه والمنشاه
المحدث من النشاء وهو الظهور والارتفاع والمخترع ما روعي تأنق وتعمق في اخراجه من العدم ماخوذ
من الخرع بمعنى الشق واذا استعمل فيه بالنسبة اليه تعالى [illegible] ما يدل على تكلف وطلب [illegible] من كمال
الصنع ووصف المصنوع لانه تعالى متعال عن التروي والاعتمال سبحانه عما [illegible] من باب [illegible] بعد
جيئنا الى [illegible] اي اذا كان القرآن مع علو شانه ورفعة مكانه وكونه اقرب الاشياء اليه تعالى محدثا
فليعتبر المتعجبون من تفرده تعالى بصفة القدم ووسم جميع ما عداه بنقيصة سبق العدم واذا كان كذلك
فانزهه عن كل وصمة وابرئه عن كل نقيصة [illegible] الى ان الحدوث انما لزم القرآن لاقتضاء ذاته تعالى
التنزه عن الشرك في صفة القدم لا لنقصان في نفسه بل هو كامل في بابه [illegible] حيث اردف المبتداء
بالمبتدع والمنشاء بالمخترع والاستئثار التفرد والاستبداد والاولية السبق على ما سواه والقدم
عدم المسبوقية بالعدم [illegible] زمان وجود الاشياء فان ما كان سابقا على جميع ما عداه كان
قديما اذ لو كان حادثا لم يكن سابقا مطلقا لوجوب العدم ولما كان قديما كان سابقا على جميع ما سواه لامتناع
تعدد القدماء المتباينين ولما كان القدم هو المقصود حمل الاولية عليه [illegible] النظام والشي [illegible]
في سورة البقرة والانعام يقع على المحال والممتنع والموهوم والمعدوم فيخص ما بالموجود [illegible] بالحدوث
من العدم [illegible] خص بالممتنع في قوله تعالى والله على كل شيء قدير [illegible] واما الشي بالمعنى المذكور
في علم الكلام فمما لا يلتفت اليه في امثال هذا المقام [illegible] دعوى استئثار الذات بالقدم وارتسام كل
موجود سواه بالحدوث زيادة مبالغة في حدوث القرآن [illegible] على [illegible] صفات زائدة على ذاته تعالى
قديمة والمراد بالشي [illegible] العدم والحدوث ما هو [illegible] الزمان [illegible] عند الاطلاق [illegible] بالحدوث عن العدم
تنصيص على المراد [illegible] للسبع انشاه [illegible] بدل من انزل وما عطف عليه ح

وصمه

لانه كان فيه من بيان اتصاف القرآن بصفات الكمال بعد وقوع اللبس [illegible] الحدوث وما يتبعه من تنزيه الله تعالى
وفصل هذا البدل ان اتصافه بتلك الصفات الجليلة من التالف والسطم والتنسيق ولا فصاح ولا فتنام والتفصيل
والتمييز انما كان ليكون نظمه في افادة معناه كاملا بسطوع تبيانه ومعناه وافيا بما قصد به من النوض بقطعية [illegible]
والسمالة على بينات المنقول وتباعده من شوائب العجز وكونه مفتاحا لمنافع الدارين ومصداقا لسائر الكتب المنزلة
قبله بل ليكون نظمه البليغ في افادة ذلك المعنى الوافي بالغا حد الاعجاز [illegible] بذلك [illegible] وكونه تبيانا لكل شيء بالانجاز
وانما قال انشأه اي احدثه ابتهاجا بما اثبته من معتقده وان كان المقصود كالاصل هو القيود المذكورة لا كونه محدثا
ومنه المقصودات اعني كونه باوحيا وقرانا مفتاحا ومصداقا احوال مترادفة او مفاعيل ثانية بان يضمن [illegible]
جعل وصير والمراد انشاء على هذا الوجه لا نقله من وجه الى اخر [illegible] في ترك العطف ههنا اشارة الى ان كل واحد منها
صفة كمال على حدة وقوله معجزا اما ان ينخرط مهما في سلكها واما ان يكون بدلا منها باسرها كانه قال انشأه معجزا اي قال
تعالى سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع شبه تبيان القرآن تباشير الصبح المرتفع في الوضوح والانجلاء فاثبت له
السطوع تخييلا وعبر عن الدلائل النقلية بالبينات لظهورها وعن العقلية بالحجج على المخالف مطلق وقدم الاولى
لانها اكثر في القرآن وللترقي ودرعاه [illegible] وقيل ما [illegible] الدعوى يسمى بينة من حيث افادته للبيان وحجة من حيث
تغلبت على الخصم فالعاطف [illegible] قد توسط بين صفات ذات واحدة والقرآن مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة
على كل خير وسعادة في الآخرة والاولى ومصداق الشيء ما يصدقه ويبين صدقه كانه آلة لصدقه والقرآن باعجازه مستغن
في صدقه عن شاهد غيره وبتصديقه لما تقدمه من الكتب السماوية شاهد صدق لها ومصداقها بين يديه حقيقة في المكان
ثم اشتهر للزمان المتقدم مستعارا دون كل [illegible] مستوفي حالا من [illegible] باقيا اي متجاوزا الى البقاء سائر [illegible]
وكذا قوله من بين مستو في حالا من المستقر في دابرا اي متنوعا اي الدوران من بين سائر الكتب الالهية [illegible]
يتهد جريان [illegible] الكتب على السنة ارباب اللغات المخالفة في الامور المتطاولة وجه الزمان استعارة بالكناية
وتخييل شبه الزمان لظهور بعض الاشياء [illegible] دون بعض بشيء له ظاهر يبدو ما عليه وباطن يستتر ما فيه فاثبت له الوجه

في المنقول م

[illegible]

انشاء دميمه م

اذ بها التعلية م

من قولهم وجه لا رض لظاهرها فانه شايع الاستعمال فيه وجعل القران موضوعا عليه مبالغة في ظهوره فقد تخيل بعضهم
ان الوجه اما تخيل واما استعار للظاهر المكشوف من الزمان وذهب عليه ان الزمان لا ينقسم الى ظاهر مكشوف
وباطن مستور فلذا اجمل الوجه بمعنى الظاهر كان تخييلا لا تشبيها والقحم به اما صفة ناقة لعجز او عدل فيها الى الجملة الفعلية
لملاحظة الحدوث وجاز وصفه لكونه بمنزلة اللازم كالمكنى مع نظايره واما استيناف بيانا لاعجاز لتحصيل اجمال كان
قبل ثم قلت انه معجز وهم عرفت ذلك فاجاب بانه افحم اى اسكت ثم ترقى فقال ابكم واخص من بكم نفيا اذ لم يشتهر فعل بني
سوى ما نقله الاساس من قولهم تكلم فلان فبكم عليه اذا رتج عليه وقد استعمله اياه بمنزلة روايته له فانه ثقة في اللغة المعارضة
ان يتاتي الى صاحبه بمثل ما اتى به والعرب العرباء هم الخلص منهم كالعرب العاربة اخذ من لفظها تاكيدا به كقولك ظل ظليل
وليل اليل وفايدة لفظة به بعد افحم وابكم الاشعار بان اعجاز القران كما هو المختار المشار اليه بسياق كلامه انما هو بكمال
بلاغته لا بالصرفة كما يتوهم من اسناد الافحام والابكام اليه ثم لولا التقييد بهما بالظرف والتحدى طلب المعارضة واصله في الحداء
يتبارى الحاديان فيقال حطبت مصقع اى بليغ مجهر بخطبة اما من صقع الديك اذا صاح واما من صقع بمعنى الجانب
لانه ياخذ في كل جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضرب صوقعته اى وسط راسه كما سياتي في فراة من قرامي
الصواقع حذر الموت فلم يتصد يتعلق بافحم ولم ينهض بابكم وملخص معناه انه طولب بمعارضة فصحاء العرب
فافحمهم فلم يتعرض للاتيان بما يساوي القران او يقاربه واحد منهم وتحدى به بلغاءهم فابكمهم فلم يتهم بعد اراقصر
سوره ناهض منهم فعي الكلام ثم فخم حيث نسب الافحام الى فصحائهم واظهر عجزهم عن مجموعهم ثم نسب الابكام الى
الى بلغائهم وبين قصورهم عن اقصر سورة على انهم حال من البلغاء والفصحاء لانه فاعل في المعنى اى لم ينهض بلغاؤهم على
انهم كانوا اكثر لهم او من البلغاء والفصحاء معا فالضمير لهما جميعا والعامل في الحال على الوجهين معنى النفي اى تركوا
التصدي والنهوض حال كونهم كذا لا المنفي لفساد المعنى وجدوى هذه الحال ازالة ما عسى يتوهم من انهم ربما كانوا
قليلين يمكن ان يتعلل عليهم واحد من جنسهم فلا ينسب لا عجاز بعجزهم وكلمة على في على انهم يدل على رسوخهم في
الكثرة والشعراء بهم والاستعلاء بهم عليها فانها افيد من انها بمعنى مع فهو حاصل المعنى وسياتيك في نظيرها زيادة تحقيق

والبلغاء

والبطحاء مسيل واسع فيه دقاق الحصى الدهناء بالمد وبالقصر ارض ببلاد تميم ذات رمال كثيرة ولم ينبض اى لم يتحرك
عطف على لم يتصد مع ما عطف عليه والضمير منهم للفصحاء والبلغاء هما مثل العرب العرباء كانه عدل الى لم ينبض
من فصحائهم وبلغائهم فيظهر رجوع الضمير فوله مع اشتهارهم وما بعده الى العرب العرباء مطلعا على ما ينبغي
من غير تفكيك بينهما اى النظم والعصبية الحمية والحماية واضافة العرق لادنى ملابسة اى العرق الذي يتحرك عندها
وجاز ان يكون عرق العصبية استعارة مكنية وتخييلا ولم ينبض ترشيحا مع اشتهارهم حال من الضمير المجرور
في منهم وفايدتها دفع ما ربما يتخيل ضعفهم من المسامحة في ترك المعارضة والمحامات المضادة والمعاداة
والمضارة الضرار والشراسة الاشغال واحدها شرشرة يقال الذي شراشرة اى ثقله وحلية حرصا ومحبة المعازة
بالراء المعجمة المغالبة وبالراء المهملة المضارة من قولهم فلان يعتر قومه اى يدخل عليهم مكروها اراد انهم
كانوا اعلاما اى المغالبة والعصبية يتحركون في المحامات حراصا بالكلية ثم لم يحرك لمعارضة القران الصغر
عضو منهم لتناهي عجزهم في مثل القضية وانما يحمل بين النكتة على تعدية الاضافة لادنى ملابسة
لا على التخييل لان العرق حج للعصبية لانهم دون المناضلة اى قدام المرامات والمراجعة وفي ادنى
مكان منها والحسب ما يحسب كان اى يعده من مفاخر نفسه او ابائه والخطط عظايم الامور وشدايدها
جمع خطة بالضم والشطط مجاوزة الحد والمنح جمع الخاء وضمها كل خصلة يفتخر بها والماثر بالضم وبالفتح المكرمة
لانها توثر اى تروى والسرطيتان اعنى ان اتاهم وان رماهم بيان وتحقيق لا يقدمهم من الاوطى للمضادة
والقاء الشراشر على المضادة والقاء الخطى المحافظة على الاحساب والذب عنها وركوب الشطط
في كل امر ولفظ احد بمعنى واحد من العدد وجاز ان يكون اسما لمن يصلح ان يخاطب مطلقا اذ اول الكلام
بالنفي اى ما اتاهم احد بمعنى الا اتوه لمفاخراذ لا يستعمل في الاثبات الا مع لفظ كل وقد جمع جملة معترضة
ذيل بها الكلام تقريرا وتاكيدا المجمع ما تقدم من افحم الى هذا المقام وفايدتها نفي ان يتوهم انهم اهملوا
في المعارضة طريقهم المعهود مبالاة بها اذ لا يتصور اهمالهم فيها مع الحاحهم عليها وقيل جملة

حاله وعالمها اما افحم اي اسكتهم عن المعارضة فاسر الهم عليها بنحو السيف عقيب الحجة واما لم يقيد اي
لم ينهضوا اليها حال كونهم مقسورين عليها وفيه بحث لان قوله فلم يعارضوا معطوف على قد جرد فهو من
من تتمة الحال وتقييد الافحام او ترك التصدي بعدم المعارضة مما لا طائل تحته وتجريد الحجة تعريتها عن
لبس الشبهات وتجريد السبق انتضاؤه وتعريته عن غمده فاريد به القدر المشترك واسند الى الله تعالى بينهما ح
مجازا لانه الآمر به وقيل تجريد الحجة منسوب الى الله تعالى حقيقة وفي المعطوف فعل مثله ويسند الى العمل مجازا
وجاز ان يراد بالتجريد الاظهار مجازا واسند الى الله تعالى وحده اي اظهر الحجة على لسان رسوله والسبق على يده
واو لا بمعنى الظرف بمعنى قبلا لعال ابدا بهذا اول فيهم على الغاية كقولك افعله قبل واما الذي نونه الاولى
معرف الاسبق في حل من قبيل وضع المظهر زيادة لتصوير لمتعلق المعارضة واما قوله على ان السبق فليس المظهر موضع م
من هذا القبيل اذ المراد به الجنس الذي جرد وهذا الظرف حال تبين ان معارضتهم بالسبق مع الخلوص عن لا السبق م
مما لا يعتد بها وقد احاطوا ابدا لكن علماء والعامل فيها لم يعارضوا بعد انتقاض النفي اي لم يعارض بالسبق وحلوا عالمين
بهذه القضية مستولين عليها شبه حالهم في العلم بها وايقانهم بحال من اعتلى الشيء وركبه فاستولى كلمة على
والغاضب القاطع والمخراق المنديل يلف ليضرب به عند اللعب وامضاء الحجة حد السبق بتقوية شانه وترجيح
جانبه كانها تجعل حده عزا ماضيا اي قاطعا لا يخفى على ذي مسكة انهم اذا اثروا المحاربة بالسبق والسنان
وبذل الارواح على المقاولة باللسان مع علمهم بانهم ليس في ذلك شيء بعد ما شاهدوا عجزهم عن المعارضة بالمرة واحاطوا
علما فلذلك فرعه عليه قائلا فما اعرضوا ازخر البحر اي هاج وامتد وطما اي علا ويقال جاء السيل فطم على
الركية اي دفنها او سواها والكواكب الاول جمع كوكب الماء وهو مجتمعه والثاني كوكب السماء مثل اولا حالهم في تلاشي دفنها
شبهاتهم واضمحلال مزخرفاتهم لظهور المعجزة الباهرة والحجة البالغة القاهرة بحال كواكب المياه وغدرانها في
اندراسها بزخور البحر الخضم وطمه عليها وثانيا بحال الكوكب من اشرقت عليها الشمس لطمست انوارها ومحت اثارها
وقد يقال استعير البحر والشمس لبلاغة القرآن والكواكب بالمعنى لبلاغتهم ثم رشحت باستعارة الزخور والاشراق
غالهم ٤

لظهورها

لظهورها واستعارة الطم والطمس لغلبتها عليها لكنه تكلف مستغنى عنه والصلوة معطوف على التحميد الذي بناه على
الانزال والايحاء ولما قصد زيادة الملاءمة بينهما قال جبرئيل اوحى اليه دون غيره من الرسل والبشر اوحى ضمير راجع الى القرآن
لفظا والمعنى بل الظاهر قائم مقام فاعله فضله او اعلاه على الانبياء ثم وصفه بما هو منشأ كل سعادة وكمال ثم كناه
وسماه استلذاذا وتبركا ثم ذكر نسبه العالي الى هاشم ثم شرع وجه ذكر علو شانه وظهور سلطانه وقدم
ما الجد الاعلى هو لؤي تنبيها على لا دنى وهو قصي لانه رفعه القدر ونفاذ كلامه في اعلى القبائل ادل على عظم المكانة
ثم عقبه بذكر ما في اجابه من كونه مثبتا بالعصمة مؤيدا بالحكمة العلم المشفوع بالعمل واشتهار فضائله وكونه
نبيا اميا مبشرا به في الكتب السابقة اللواء العلم وذوي اللواء المرفوع في بني لؤي كناية عن سيادته عليهم
وكونه مطاعا فيهم ذي الذروة اي ذي العلو والرفعة من فرع القوم علاهم بالشرف او بالجمال والمنيف
المشرف العالي من اناف على كذا اشرف عليه ويجوز ان يراد بالذروة الغصن فيشبه النبي عليه السلام بشجرة
طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء استظل بها فهذه استعارة مكنية والذروة تخييل والمنيف ترشيح وان يراد
السيد يقال هو فرع قومه اي سيدهم فيكون تجريدا ومبالغة في سيادته وقد يقال ان الذروة مستعار للولادة
اشارة الى شرف فرعه كاصوله او للنبي وذي الذروة حينئذ لهيئته وذي اللواء صحابه ولا يخفى بعده الغرة
البياض في جبهة الفرس يقال شدخت الغرة اتسعت والتحجيل البياض في قوائمه وقد يقال فرس محجل
وقد حجلت قوائمه تحجيلا وهما اعني الغرة والتحجيل ههنا مستعاران للشرف والكمال كما ان الشدوخ والوضوح
مستعاران لاشتهارهما فهذا اشارة الى اشتهار جميع انواع فضائله وكمالاته من قرنه الى قدمه ويحتمل
الغرة وحدها الشرف مستعارا مشهور انه يقال رجل اغر اي شريف ولا اشتهار ولا مساهمة مجازا ثم كقوله
مبارك الاسم اغر اللقب اي مشهور اللقب دون التحجيل وحده الامي من لا يكتب منسوب الى الامة العرب المشهورين
فيما بين الانام بعدم الخط والكتابة او الى ام القرى لان اهلها كانوا اشهر بذلك او الى الام اي هو كما ولدته
امه وكونه صلى الله عليه اميا صفة مدح له تشهد بنبوته وتنفي ارتياب المبطلين حيث اتى بالعلوم الجمة

والحكمة الواقع واخبار القرون الماضية بلا تعلم خط واستفادة من كتاب وقد طابق بين الامي والمكتوب
اي ليس بكاتب بل هو مكتوب اعلى آله او اد اهل بيته لتبارده عند الاطلاق والاطهار جمع طهر بمعنى طاهر
كعدل بمعنى عادل فان جاء الا الجمع على افعال كما نص عليه الجوهري من لاختان ولاصهار في الصحاح ان الختن
عند العامة زوج الابنة وعند العرب كل من كان من قبيل المرأة كالاب والاخ وهو الاختان والصهر اهل بيت المرأة واراد الزمخشري
بالاختان متعارف اللغة وبالاصهار حقيقته وتقدم الاختان للسجع ومن للتبعيض لا الخلفاء الراشدين كانوا بعض
اصهاره واختانه وجاز ان يجعل للبيان لان اقل الجمع عنده اثنان على جميع المهاجرين والانصار اي على جميع الصحابة
كما يقال الله خالق السموات والارض اي خالق كل شيء وفي تخصيص الخلفاء من بينهم تقديمهم عليهم تنويه لشأنهم
اعلم اي متن كل علم شرع به في فن او من الكلام فلذلك فصله مما تقدم وانما صدره بالامر موكدا بان حثا عليه
التخير لتحقيقه فانه اساس تما هو بصدده من الخصار تباين الرتب في الكتب والمتن الظهر وهو قولهم البدن
ينتهي عليه سائر اعضائه استعير لاصل العلم لامهات مسائله اذ يتقوم بها نكته ولطائفه والعمود الخفية بالتي
في وسط الخيمة تستند اليها قيامها فاستعير لمتن الصناعة لانه يتفرع عليها شعبها ودقائقها [illegible] العلم
انما يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا في نفسه ويسمى علما وان كان متعلما كان المقصود منه ذلك العمل ويسمى
صناعة في عرف الخاصة وينقسم الى قسم ما يمكن حصوله بمجرد النظر والاستدلال كالطب مثلا وما لا يمكن حصوله
الا بمزاولة العمل كالخياطة وهذا القسم يخص باسم الصناعة في عرف العامة والوجه في التسمية على العموم ان
حقيقة الصناعة صفة نفسانية راسخة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض على وجه
البصيرة بحسب الامكان كما يشعر به كلام المص حيث قال عامل لا يسمى صانعا ولا كل عمل يسمى صناعة حتى يتمكن
فيه والتدرب ولا شك ان العمل المقصود من العلم لا يتم كمال الاتمام صاحبه في ذلك العمل ويصير ملكة له ولما كان
علم التفسير مشتملا على المعارف الالهية والاحكام العملية جاز ان يطلق عليه كل من هذين الاسمين واطلاق
العلم اولى لانه الاكثر والاشرف ثم الظاهر ان المراد بالصناعة ههنا متعارف العامة وان ذكر الصناعات

[illegible]

ومن ثم ينسب بها العلوم في ان تفاضل اصحابها بحسب التفاوت دون الاصول فان ملت علم الكلام لا يتعلق بكيفية العمل
اصلا فتسماه صناعة فات وذلك على التشبيه لانه لدقته وغموضه لا يحصل الا بالمناظرات متعاقبة وهم اعتمادها له
ولذلك يسمى كلاما ما مثله نوع بالعمل وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى يشرب اليه وصار كالحرفة له يسمى صناعة له
سواء كان متعلقا بالعمل ام لا طبقات العلماء درجاتهم وهداي في متن العلوم واقدام الصانع منازلهم فيه اي في
عموم الصناعات واقتصر في طبقات العلماء على التداني وورد في اقدام الصانع بين التقارب والتمادي
بناء على التبعد والتساوي على قواعد العلوم دون الصناعات لا يعالج له طبقات العلماء مع ما في حيزه خبر على المعطوف
عليه وحده اعني متن كل علم وقوله اقدام الصانع مع تتمة خبر عن المعطوف وحده اعني عموم كل صنعة فكيف جاز احد الخبرين
على آخر لانا نقول قد صرح النحاة بان الخبر اذا تعدد والتعدد والمخبر عنه وان كان متحد اللفظ لا يستعمل الخبران
بغير عطف كقوله يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة فاذا كان المخبر عنه متعددا اجمعه اللفظ
معطوفا بعضه لبعض كان العطف في الخبر اولى ليكون على وتيرة المخبر عنه والتزم في العطف انما ال المعنى
وان كان الى التوزيع الا ان القصد بحسب الظاهر الامن الالتباس الى ربط المجموع فلا بد من اداة الجمع
كانه قيل مراتب العلماء والصانع في اصول العلوم والصناعات متقاربة وقد يتوهم انه نظير قولك زيد وعمرو
قام ابوه وذهب اخوه على ان احد الضميرين لزيد والآخر لعمرو وانه لا بد فيه من اعتبار تقديم وتأخير وهو منظور فيه
لانه اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعلها للتأكيد كعقوق
الخبر بالمخبر عنه قصودا وبحذوا ثم ان المثال المشبه به انما يصح اذا لم يكن التباس في اختصاص كل خبر بما هو له
ويكون في محمولا على ما قررناه من ربط المجموع بالمجموع اعتمادا على فهم السامع وان تسبق هو ما عطف عليه
بيان وتأكيد للتداني والتقارب المذكورين لان المعنى على المعنى اوقع كانه قال ان كان تسبق باذن شهد له
قوله تباينت وتحاكت والتسمل ان دون اذ الا ان الشك في السبق اقرب الى قلة التفاوت وذكر الخطى
والمساواة تشبيها للسبق في المراتب العقلية بالسبق في المسافات الحسية تصويرا له وتمكينا في الاذهان

ولا شبهة ان الخطاب بالاقدام والسادة بالطبقات الاتية لاحظ جانب المعنى فقط وانما الذي هو الى الفن
معطوف على اعلم وما في حيزه عطف قصة على قصة لا بلاحظة فيه مسالة بخصوص حمل مع لفظ ولكن يعول كلمة
اعلم عطف على التوجه نحو الخبر الذي هو المقصود فهو عطف بحسب المعنى على ولكن مجرد عن من الكلمة كانه قال ان
كل علم وعموم كل صناعة ليس فيه تفاوت يعتد به وانما الذي تباينت وهذا ادق واحسن وقد يتخيل ان الهمزة
مفتوحة عطفا على ما بعد اعلم وفيه وجوه من المبالغة التخصيص فانه ما التباس الى القواعد والاصول وقد علم
انتفاء الالتباس فيهما ودلالة انما على ظهور الخبر وايراد المبتدا موصولا مشتملا صلته على ما يتحقق الحكم الجبر
تعاما ما وايراد الخبر مبهما وتعقيبه بالتفسير تحاكت اي تصاكت كناية عن شدة السعي وفرط الجادل في
وقيل كناية عن تجاثي المناظرين للباحثة وبعد كلام وقوله حتى انتهى كلام اي في التباين والتفاضل غاية
لقوله تباينت وما عطف عليه ونقول غطم التفاوت والتفاضل وحل الى ان عد ناظر الاولة البحتري
ولم ار امثال الرجال تفاوتا الى الجد حتى عد الف بواحد وفي عد الف بواحد مبالغة ليست عكس حيث جعل
الواحد اصلا وقوبل به الالف مع ان لفظ العد بالكثير اولى الحالتين حسن على عد العامتين كله فعل جمع محسن
والنكتة من النكت كالنقطة من النقط ونكت الكلام اسراره ولطايفه لحصولها بالفكرة التي لا يخلو صاحبها
عن نكت في الارض بنحو عود اصبع بل لحصولها بحالة الفكرة الشبيهة بالنكت والفقر جمع فقرة بسكون القاف وهي
في الاصل حلي يصاغ من ذهب على هيئة فقار الظهر فيستعار الوقايق المعاني الشبيهة بذلك المصوغ لما لهو وثانيا
بمنزلة البيت ادلا لحلو عن دمن معنى عالبا عبر عن دقايق العلوم والصناعات بعبارات مخلفة نظرا الى
جهات متفاوتة فسماها اولا بمجالس النكت وثانيا بلطايف معاني وثالثا بغوامض اسرار وتكلم الاخرين
قصد الى التنفس ايراد طريق التوقيف والتنكير وايضا المنكر بالوصف اولى وكرر الجار اعني كلمة من تنزيلا
لتغاير الجهات منزلة تغاير الذوات وقوله لا يكشف تاكيد وتقرير معنى لا احتجاب ومفعوله محذوف اي لا يكشف
الاستار عنها اي عن غوامض الاسرار ومن طلبها يعلم ان مؤدي تلك العبارات واحد والا اخل نظام
ذات

الكلام

الكلام من الخاصة صفة مقدر هو فاعل اي لا يكشف عنها احد من الخاصة او حدتهم بدل منه وقد
يجعل هو فاعلا ومن الخاصة حالا قدمت مرجعا للضمير وفيه ان الاوحدي المضاف الى ضمير الخاصة
لا محالة يكون منهم فلا فايدة في هذا الحال سوى تاكيد نسبته اليهم والاوحدي كالاحمري منسوب الى لفظ
تنبيها على انه عزيز في معنى الوحدة يستحق ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه واسطتهم اخيرهم وافضلهم
من واسطة القلادة الاجود جوهرها وسطها وقصهم اي مختارهم من فص الخاتم عقب الاوحدي بالاخص
والواسطة بالنص لشدة ملايمة بينهما واعاد كلمة الا في الاخرين اشارة الى انه باعتبار اتصافه بهما كانه
شخص اخر يستحق ان يستثنى مرة اخرى مبالغة في اثبات الحكم له من جهات متعددة او الى انه قصد
اخرا فلم يجد غيره بحسب صفة اخرى تاكيد النفي الحكم عن غيره وفصل الاعادة لعدم مجانستها للاولين
فلا يحسن انخراطها في سلكهما وهو مقصور على ملاحظة اللفظ والقرينة عامتهم للخاصة اي اكثر الخاصة
عماة والعمى يستعمل في البصر يقال رجل اعمى وقوم عمي وفي البصيرة يقال رجل عمي القلب وقوم عمون فان
حمل على الاول كان مستعارا للعمي البصر والاحداق ترشيحا وان حمل على الثاني كان الاحداق مستعارا
للبصاير واما عدل عن عماس الجمع الى عماة جمع عامي لمشاكلة عماة وهم جاهلها الغوامض الاسرار
وباحداقهم متعلق بالادراك اي لا يظهر لهم المحسوس وعماة جمع عان وهو الاسير اي هم اسراء في يد
التقليد لا خلاص لهم اصلا وكانت عادة العرب في اطلاق الاسرا لهم جز نواصيهم اهانة واذلالا
ثم ان املاء العلوم عطف على اعلم مع ما عطف عليه وفيه مبالغات من وجوه لتقرير ما يدعيه
وفي الشبهة عنه التاكيد بان وايراد المسند اليه مبهما مشيرا قال المسند مع الاطناب فيه وتوصيف
المسند اجمالا لا يجاوز به في ابانه وتجعل يوقع في الاذهان وارداقه بتفصيل مبسوطا ومشبعا وقد
لفظ ثم التنبيه على انه ينبغي ان يتامل السامع في تحقيق ما قدمناه من ان التفاوت في نكت العلوم لا باصولها
حتى يصير منه على ثقة وطمانينة ثم يحقق ان اشمل العلوم على النكت واللطايف علم التفسير فيكون الاطلاق

مراتب المفسرين اكثر املا افعل من ملي اى امتلى فهو ملان على ماذكر في المقدمه اى اثر العلوم
املا، واحترز من مملو بالضم اى شى بعيد لاستلزامه تشبيه النكت بالاموال وكذا احترز من ملاء
بالفتح على انه للمفعول لانه قليل واما كونه بمعنى الفاعل اى املا، العلوم للقرايح بانعم ما فلا مع موان
ملاءات مزكاة بالماء ومن الماء كلاهما صحيح لان الملاء ابتدئ منه ومن اليه ولعله اظهر وذلك لان ملاء
بالفتح اشهر استعمالا من ملاء بالكسر وان يجعل العلوم ظرفا للاتيان بها على خلاف ما هو المتعارف من ان الظرف
ليس جزءا من الظرف وان الغرّ الذى هو ترشيح الاستعارة حيث كان منسوبا الى القرايح فالظاهر ان الاملاء
منسوب اليها ايضا فانها تمتلى او لانه تصير مغمورة اى مسبوقة وان لطايف العلوم تحيى القلوب فهي بالقياس ايها
اليها اشبه بالماء منها بالقياس الى العلوم والقوة الطبيعة وهي الاصل اول ما يستخرج من البير لحصول النوع
والقا انبر والطلقت على ما يقع في الغلب بغتة بعد ساعة طلب ثم نقلت منه الى محله اعنى القلب
وانهض افعل من النهوض نهض بالامر قام به نهر تغلب والقوارح الكوامل النوابت جمع قارح من
الحافر ما كامل سنة وبلغ انشق يلطف مسلكها اى يعرف طريق الوصول اليها فلا يسلك الا فكر صاحبه والمسلك
الخيط ودقته كناية عن لطايف الجواهر المنظومة فيه فلا يدرك الا ببصيرة نافذة جمع بين غرايب النكت ولطف
المسلك اشارة الى معنى قوله من يجانس النكت ومن لطايف معان وحل معوقه ومستودعات اسرار بازاء قوله
من غوامض اسرار علم التفسير علم يبحث فيه عن احوال كلام الله المجيد من حيث دلالته على مراده وينقسم الى تفسير
وهو لا يدرك الا بالنقل كاسباب النزول والقصص فهو ما يتعلق بالرواية والى تاويل وهو ما يمكن ادراكه بقواعد
العربية فهو ما يتعلق بالدراية فالقول في الاول بلا نقل خطاء وكذا في الثاني بمجرد التشهي وان اصاب فهما
وابدا استنبط المعانى على قوانين العربية مما يعد فضلا وكمالا لا اثم اى لا يكلف ونصلح لسعاطيه الشائع وله واما
كما ذكر نصب على المصدر اى اذكر لك عدم صلاحية ذلك كل احد على التعاطيه ذكرا مثل ذكره ولا نعني بهنا
كلام الجاحظ اصلا بل لما ادعى اجمالا انه لا يتم كل ذي علم لتعاطيه اشار الى ان الجاحظ ذكر حد المعنى

وكما

في كتابه ما يؤيد ما ادعاه ثم فصل كلامه المجمل بقوله فالفقيه الى الخ وهذا الفاء اعدل شاهد لما
ذكرنا عند من له دربة باساليب الكلام وذكر بعض من اثق به انه راى كتاب نظم القران فلم يكن
من هذه العبارات فيه وعلى هذا فقط سقط مؤنة تقييد كلامه وتوجيه ما قيل فيه برز عليه فاق والاقران
الاكفاء جمع قرن بالكسر وفي المغرب ان اشتقاق الفتوى من الفتى لانها جواب في حادثة او احداث حكم
او تقوية لبيان مشكل يعنى انه لاحظ في الفتوى ما ينبئ عنه الفتى من الحدوث او القوة تنبئ غلب
والقصص بكسر القاف جمع قصة ابن قرية بكسر القاف وتشديد الراء المكسورة احد فصحاء العرب واسمه
ايوب والقرية اسم امه وهي في الاصل حوصلة الطاير كان من الحفاظ نقل الكتب القديمة الى العربية فقتله الحجاج
الحسن البصري هو المكنى ابا سعيد من اكابر التابعين لقي عليا في المدينة وكان مشهورا بالحكم والموعظة
واذا اطلق الحسن في الكتاب فهو المراد فقدم المص كلمة من على افعل التفضيل في موضعين محافظة على السجع
وانحى من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه ومنه النحاة جمع ناح واللغوي منسوب الى اللغة يتربع يتملك اللغات
عن ضبطها واتقانها ودل على سهولة ماخذها اى يكفي فيه تحريك اللحيين باستعمال اللسان ولا ينصدى
خبر لقوله فالفقيه وما عطف عليه ومثل الشرط اعني ان برز واخوانه وقعت احوالا او مجردة عن معنى
الشرط فلا يحتاج الى تقدير جزاء فان جوز انتصاب الحال من المبتدا على ان انتصاب الخبر اليه
في حال كذا او كل واحد من الفقيه وما عطف عليه صاحب الحال الى بابه والاقصاحب الحال واخر تحت تفصيل
معناه اى لا يتصدى منهم من الفقيه مبرزا على اقرانه ومكذا وايراد الحال في صورة الشرط ايذان بان
هذه الامور غير واقعة بل مفروضة كانه قيل مفروضا تبرزه على اقرانه وغلبته على اهل زمانه في التقييد
بابلغ الايجاز اشعار بعظم التفاوت في صناعة الكلام وتلك الطرايف اشارة الى قوله مسلكها وتلك الحقايق
الى قوله مستودعات اسرار يتعاطاص في الماء على اللؤلؤ اى حصله واستعلى عليه الارجل الاستثناء من
من احد في المعنى ان من ذكر بقي عم ايضا بارع بالضم والفتح فاق والتابع قوله
المقصود علمه كما هو اصل اللغة فالمعنى ان استعمالها القران مختصر بالقران ان كان برد اخل صلح

اكثر فكانها دونا المعرفة اسرار بلاغته ودلايل اعجازه فيها للقران لا للعبرة حتى جعلت داخلة
في المقصود كما هو المشهور في الاستعمال والمعنى لكن الاطلاع على فرايده والكشف عن وجوه خرايد لا يهتدى
لا يهتدى اليها لا يعثر بها تمهل اى اتام من المهل بسكون الهاء او بسبق من المهل منهما والاذيال من ردايه
مارتاده اذا طلبه اونة ازمنة جمع اوان وزمان للتكثير اى اوانا بعد اوان وزمانا بعد زمان كقوله
اولئك عليهم صلوات من ربهم اى صلوة بعد صلوة كما يجيء ولا نظر الى كونها جمع قلة اذ لا انتساب
المقام اصلا التنقير عن الامر البحث عنه ومظنة الشيء ما لفه الذي يظن كونه فيه ومظان العلمين تراكيب البلغاء
والقران حجة الله على خلقه ومعجزة لرسوله في اثبات نبوته فيستحق ان يعتنى بشانه ويتحمل
المشاق في معرفة لطائفه واستيضاح اعجازه بعد ان يكون ظرف لبرع وما عطف عليه بحفظ معمول اخذ
يقال اخذ الخطام ترك العاطف بين اخبار يكون تنبيها على ان كل واحد منها امر مستقل بنفسه يستاهل
ان يثبت مستقلا الاقد رجع بيان لقوله طويل المراجعات اى رجع زمانا طويلا في التعلم ورجع الى التعليم
ورد على غيره فارسا اى علم الاعراب تخصيص النحو من بين ساير العلوم اى يكون مع اخذ منها بحظ وافر
كاملا اى علم الاعراب فانه العمدة في الباب متقدما في معرفة كتاب سيبويه على حملته فانه احسن كتاب وضع فيه
وقال السيرافي ما سبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده وكان عطف على قد برع مع ذلك اى ما ذكر
من براعته في العلمين بعد كونه كذا وكذا مسترسل الطبيعة اى سلس الطبيعة اى الحركات الفكرية بحو دقايق
العلوم سهل القبول لها الانقياد لها من قولهم بعير رسل بفتح الراء سهل السير وناقة رسلة فيها لين منتقل
القريحة اى استيلاء للدقايق وانتقادها عند الوصول اليها وقادها دفع لتوهم الجمود كنار العرفج
بعد سرعة الاشتعال كما ان منقادها دفع لتخيل الضعف من الاسترسال وقد يقال حاصله ان له
طبيعة السلامة والقبول وكالنار في القوة والوقود واللمحة الاشارة الخفية والرمز الايماء التفتيش
الحاجب والكرارة كالاهتمام والبس يقال رجل كز وقوم كز ثالثم وقول كز به اذا كان ... عن الانطاق الجانب الصلب من حبات بين من العمل اى صلب الجاف اليابس

اى تاد اى لبث

داد الكلام

اى يثبت

فى المناظرات ورد عليه قوله

وقوله

من الجفا

من الجفا وهو الغلظة في العشرة وترك الرفق في المعاملة في اثباتها ... شرع بقوله ينتقم فالى الصفات
وجودة القريحة وذكاءها بحسب الفطرة ثم نفى اضدادها مبالغة في اثباتها ثم شرع سوله منه في الصفات
العملية على تلك الغرايز الخلقية والاشبه في ان ذلك ترتيب انيق لا فتور فيه والا الياس ممن لا يجيبه
مثل هذا التركيب فكيف نفسه والدربة العادة والتجربة اساليب الكلام فنونه والمرتاض فانمت رياضته
والريض ما كان اهلا لها ولم يروض بعد وهو غير ريض دفع لتوهم التجوز في المرتاض نتاج الفكر اما مقدمات
وتلقيحها تنبيها على وجه يؤدي الى المطلوب واما النتايج كما هو المشهور في الاستعمال ويراد استخراج
نتيجة اخرى دلالة على الفطانة وكمال الرياضة او يراد التلقيح لاجلها وقد علم بيان وتقرير لقوله تاصّا
بتلقيح نتاج الفكر اى قد علم كيف ترتب اجزاء الكلام ويؤلف بينها وكيف ينتظم افرادها في نظمها
اى علم كيفية التلقيح المقدمات واجراها الترصيف الضم وكلمة ما في وقلما اما مصدرية اى طال اذ ما
واما كافة تكفهما عن طلب الفاعل لفظا وتهيئهما لوقوع الفعل بعدهما ويؤيد انها تكتب موصولة كما في انما
وجاز الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت طالما بال مروان الشم ولقد رأيت الى الخطة مطوف لا قوله
ثم ان املا عطف القصة على قصة علم النفس اى كان طبقات الفصيح مع غاية الثبات لكثرة نكتة وتوقف
ادراكها على شرايط فلما جمع وكنت اثاني على طبقة منها فادرا على سراير هذا الفن وفرايده ووجدت
الناس الى ذلك محتاجين لكن غاية الاحتياج ملحين على في هذا الكتاب فتصديت لوضع هذا
الكتاب فاتمه الله تعالى على يدي في ادنى مدة واللام في ولقد جواب قسم مقدر دفعا لما عسى يختلج في وهم
من له ريبة في صدقه وتوحيد الضمير رأيت لان الرؤية لخاصة وجمعه في اخوتنا لارادة انهم احق
للطايفة العدة عامة وبيان الاخوة الذى هو جمع القلة بالافاضل موضح كثرة تنبيه على انهم وان قلوا
صورة فهم الكثيرون معنى اى شرفا وفضيلة وذكر الفئة الناجية اشارة الى انهم الذين حكم في الحديث
بنجاتهم وقولهم في الدين ظرف لاخوتنا لتضمنه معنى الموافقة المعاونة الجامعين صفة للافاضل وعلم العربية

والكلام اثبتت او لا سلاسة الطبيعة مع

طالما مع

الذي مع

يتناول اقسامها من اللغة وغيرها والاصول الدينية علم الكلام والشرطية اعني كلام رجعوا مفعول ثان
لرايت وفي هذا التعميم مبالغة ببعض الحقائق اي ببعض حقائقها او بعض ما عندي منها افاضوا اي شرعوا
دفعة في استحسان ما ابرزته في السحب منه والسطية والسفرة وكانهم حملوا على الطيران شوقا مفعول له لهم وح
لا تمييزا اذ لا معنى لقولك استطيبه شوق اطراف المدينة نواحيها وسوادها فاستطيبه لجوانب الكلام اي بعض
اشياء كثيرة من ذلك اي من جنس ما ابرزت لهم وقد يقال اراد من ذلك المبرز المتفرق حتى اجتمعوا اي
ادي تعجبهم وشوقهم الى الاجتماع والاقتراح السوال من غير روية يدل كمال الشغف في الاملاء متعلقا ما
ان يتعدد مفعول له اي املي كتابا في الكشف او ينزل منزلة اللازم اي فعل الاملاء في الكشف حقائق التنزيل
معانيه التي يناسب الفهم بلا صرف عن ظاهره وتاويله ان يصرف الى خلاف ظاهره لامارة تدل عليه
وعيون الاقاويل خيارها عطف على حقائق التنزيل اي الكشف عن الحقائق بابرازها وعن العيون بتفصيلها
وتوجيهها او عطف على الكشف الاقاويل جمع قول والظرف اعني في وجوه متعلق بالاقاويل وما اخر من العيون جمع اقوال ح
في الوجوه فاستعفيت اي طلبت الاعفاء يقال اعفني من خروج معك اي دعني منه استعفه استشفعه
اي سالته ان يكون شفيعا له وعطف علماء العدل من قبيل عطف الصفات اذا اراد بعضهما الذين الزهاد
والعباد والمعتزلة سموا انفسهم اهل العدل لانهم اوجبوا على الله ما هو عدل عندهم من ثواب المطيع وعقاب
العاصي وتيسير اسباب الطاعات وزواجر المعاصي ورعاية ما هو الاصلح للعباد ولم يجوزوا عليه شيئا مما
يعد ظلما واهل التوحيد اذ لم يثبتوا له صفات قديمة زائدة على ذاته لاستلزامه تعدد القدماء المنافي للتوحيد
والذي حداني مبتدا خبره ما ارى عليه وهو جملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف اعني فابوا فما
ملبث وفايدتها تاكيد حقيقة الاقتراح والاستشفاع والاظهار ان استعفائه لم يكن عن قصور بل عن استنصاله
من شفعني بنون حداني ساقني وعدى بعلى لتضمن الحمل والبعث على علمي حال من المفعول وقد سبق
لكن جملة حالها كلهم ما موصولة والاهم صلتها اي طلبوا الامر الذي يجب على خاصة للاجابة لان الخوض تعليل لتخصيص الوجوب واشار الى ان هذا



من ووض الكفايات الا انه صار علما كفوض العين اذ كان متعينا له في زمانه ما ارى اما موصوفة
عليه ح اي شي اري ومن زبانية بيان لما وصفة اخرى لها واما موصولة ومن زبانية بيان للضمير عليه وحال منه لا
للموصول اذ لا ينصب الحال من خبر المبتدا وقيل المعنى لا ابالي علي جملة حالا من ضمير عليه فاما لان المعنى
ح ما ارى الزمان على زبانية حاله وهو مردود بان المبين ليس في حكم الساقط ما لمن واما لان تقييد
عليه الروية بحال كونه زبانية لا فايدة فيه وجوابه ان ما يرى الزمان يتناول بمفهومه ما لا يكون زبانية به
كما ان الوحش يتناول بمفهومه ما لا يكون وشا فكما ان من كا وشان حال من الوحش مقيد للعامل يكون
الوحش وشا كذلك من زبانية حال من الضمير عليه مقيد للروية بكون المرئي زبانية وهي البذاذة يقال ثوب
رث اي خلق والركاكة الضعف ورجل ركيك اي ضعيف لا اعتناء له فضلا مصدر لتوسط بين اعلى وادنى
للتعيين تنبيها للادنى واستبعادا عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالة اي عدة مما لا يعرفه فانه يقع بعد نفي
اما صريح كقولك فلان لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار تريد ان اعطاء الدرهم منفي عنه ومستبعد فكيف
يتصور منه اعطاء الدينار ولما ضمني كقوله تقاصر هممهم الى حد يعني ان هممهم تقاصرت عن بلوغ
ادنى عدد هذا العلم فصار منفيا مستبعدا عنهم فكيف تترقى الى ما ذكر من الكلام المؤسس مصدر وهو ح
قولك فضل من المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى
القلة والكثرة نظر بعضهم الى معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام في المثال الاول فضل عدم
اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار اي ذهب اعطاء الدينار بالكلية وبقي عدم اعطاء الدرهم
عن اعطاء الدينار وفي المثال الثاني فضل تقاصر الهمم من بلوغ ادنى العدد عن الترقي اي
ذهب الترقي بالمرة وبقي التقاصر فالباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب نفس الاعلى
من جنس الذاهب المذكور بعده وح يثبت شيئان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من الذاهب دليل
انتفاء الادنى من جنس الاعلى كون الباقي اقل من الذاهب اذ لا معنى لكون انتفاء الادنى
الثاني ح الذاهب

اول من نفس لا على فان قلت المفهوم من فضلا ان ما بعده ذا انتب واما انه ادخل في الانتفاء واقوى منه بمعاني
قبله كما هو المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك من قوله على اولى بالانتفاء من الادنى ونظم اغنوا لا معنى
الكثرة والقلة فقال العدد [illegible] والمال [illegible] الاول بفضل عدم اعطاء [illegible] عدم اعطاء الدينار اي العدم الاول قليل
بالقياس الى العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد وقوعه والثاني عدم مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ من
الاول وفي المثال الثاني فضل تقاصر الهمم عن الادنى عن تقاصرها عن الترقي اي التقاصر الاول قليل بالقياس
الى التقاصر الثاني فان التقاصر عن الترقي واجب وعلى هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال معنى
الذهاب والبقاء ويلزم ان لا يكون كلمة عن صلة له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي فيما بعد
فضلا وللبعض توجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين
لا على كانه قيل يعطي الدرهم فضلا عن الدينار اي فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار على معنى ذهب
اعطاء الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء الدرهم ثم اورد النفي على البقية واذا انتفت البقية
الى كان ما بعدها منه اقدم منها في الانتفاء ويرجع حاصل المعنى الى ان اعطاء الدينار انتفى اولا ثم تبعه في
الانتفاء اعطاء الدرهم وهكذا بلوغ الهمم الى ادنى العدد بقية من جنس الترقي واذا تقاصرت عن البلوغ
كان تقاصرها عن الترقي متقدما عليه وناصب فضلا محذوف وجوبا لجريه مجرى المثل الاول عن كل الاسماء
ولا محل لذلك المحذوف من الاعراب وان زعم بعضهم انه حال ولا يلتبس عليك ان فاعل ذلك الفعل المحذوف
هو الادنى على الوجه الاخير ونفيه على الوجهين الاولين والادنى عدد هذا العلم هو اللغة والصرف والنحو
مما يتوصل به الى المعاني الوضعية الى الكلام المؤنس اي ادراكه بتحصيل عدده ويريد به كلامه في الكشف
عن حقائق التنزيل لانه بصدد ابداء عذر الاستعفاء عن املائه وابتداء قوله وطائفة من الكلام [illegible] اليه
فمن قال المراد به القرآن فقد سها في الفواتح اي الحروف المقطعة في اوائل السور وقيل اراد الفاتحة وضعف
الجمع بعظمها وهو بعيد جدا وثانيا اولى ان يراد فاتحة الكتاب مع فواتح السور وكان الممل حاولت به بذلك قصدت

المبسوط

المبسوط منارا او كا ينحونه يقصدونه يحتذونه يقتدون به ويقيسون عليه صمم العزم اي خلص
عن التردد وصار ماضيا لا فتور فيه يقال صمم السيف اذا مضى في العظم وقطعه وصمم فلان على امر
اي مضى على رايه فيه وجدت جواب لما احتيازي اما مصدر فيتعلق به الجار اي في احتيازي بكل بلد
واما مكان فيتعلق الجار بوجدت والمسكة مقدار ما يتمسك به من عقل او علم او قوة والضمير في
اهلها للبلد بتاويل البلدة ولقد تفنن في ارادة معنى واحد في صور مختلفة فوحد الضمير المذكر في قوله فيه
نظرا الى لفظ من وجمعه في قليل ما هم نظرا الى معناه وافرد قليل مع انه خبر لقوله هم قدم عليه اهتماما به
بناء على انه صفة لمقدر لفظه مفرد ومعناه جمع مثل فوج او حزب وقال عطش الاكباد لانهم جماعة
والمستعمل جمع السلامة والتكسير والتطلع التشوف والايناس الابصار العطف الجانب
وهز العطف كناية عن السرور لان الفرحان يتحرك جانباه نشاطا ومن للتبعيض ومن عطفي
مفعول هز اي حصل في بعض الارتياح لان تمامه كان باستدعاء الشريف وقد يقال هز العطف
كناية عن ازالة الغفلة فان الغافل ينبه بتحريك جانبه والمقام ناب عنه اذا للمفاجاة اي فاجات
زمان انا متلبس بالشعبة فاذا مفعول به لفاجات وهو جواب لما الشعبة الرفيعة الدوحة
الشجرة العظيمة والامير بدل من الشعبة او بيان وبه يخرج الكلام عن الاستعارة الى التشبيه
كقوله بهن النجم والنكتة كل نقطة من بياض في سواد او عكسه والشامة الخال يقال هو النكتة والشامة
في قومه اي العلم المشار اليه اعطش الناس قبل حال [illegible] وانما يصح عند من يحمل اضافة لفظة
[illegible] يذهب اليه المص فالاولى ان يكون مفعولا لما دل الفاجاة من معنى وجدت وهذا جائز
عند الكوفية مطلقا وعند البصرية في مثل هذا المحل لتقدم قوله وجدت المشاهدة المشاغل وقياس
واحدة مشغل بضم الميم من اشغل كما ان المشاغل جمع مشغل من اشغله وهو لغة ضعيفة في
شغله الا ان [illegible] هاهنا لم يستعمل اصلا وانما المستعمل شغل الرجل اي شغل و دهش

فهو مشدود، وجاز ان يكون من الثلاثي جمع مشغل بفتح الميم والدال اي متعب فان المشاغل مظان الشدة
الحيرة والدهش كما يقال للولد مجبنة مبخلة اي مخلفة ومتممة لذلك التيفاء الفصح الملساء المكمهة
المغان البعيدة والجمع التيافي والمهامه وفد فلان على الامير اي ورد عليه رسولا اي خطب من تنبيه
ونحو ما جمع الضمير علينا لعظمها ليناسب لفظ الوفادة والقول بانه للتواضع وللاشارة الى ان وفادته
لا تكون على حدى بل مع اخواني من الافاضل بوقعه مواله ليتوصل الى هذا الغرض فانه مسح فيه كما مر والعقد
لان حل للاخوان تشفعًا عنده لا يلايم المقام فقلت عطف على جواب لما اعني فاجات على المتمنى اراد
نفي والتنقيب لان الحيل والعلل تناسبان وصف الاستعفاء لا ذات المتمنى يقال عيي بالامر اذا لم يهتد
لوجهه مفعول عييت به العلل انهام لسد الله ليتمكن التمسك بها وهذا ابلغ من ان يقال عيي بالعلل اي
اليها كان علم بها هذا يري منه الدهاء ودخل الباء للتعدية اي عجزته العلل فلم تجد ما يتعلق به ويحتوي تلك المبالغة
ولا استعمال المشهور اعني كون الباء صلة للفعل ورايتني معطوف على فعلت وبيان لسبب العدول عن طريقة
الممل والاخذ طريقة اخصر منها اخذت مني السن ايت في اخذت من قواي ينقصت منها السن النوبة البالية
وتقعقع السن تصوت يبسه اراد استيلاء اليبس على جلبس لكبر سنه وناهزت شارفت
فقاربت والعشر المسماة بدقاقة الرقاب ما بين الستين الى السبعين وقد حكم سيد البرايا بانها معترك
المنايا واخذت عطف على رايتني مع ضمان حال من اخذت اي متعارنا الضمان وكفالتي بو لكل دفعا
لما يتوهم في الاختصار من فوت الفوائد السرّ ايرجع سر بمعنى السند اي وفق للسداد وهو الصواب
من القول والعمل فنوع منه اي من الكتاب لدلالة السياق عليه بل لكونه مذكورا معنى لانما قولها طريقة اخصر
عبارة عنه ولم يصرح بالبناء والفراغ الى نعم تنبيها على ان الفراغ منه في مثل ذلك الزمان لا يتصور من
انسان بل هو محض موهبة من عند الله تعالى الثاني من خلافة ابي بكر رضي الله عنه سنتان واربعة اشهر
اوثلثة لعال اي الكائن تمامه اكثر من من خلافة الاربعة فانتهى في من خلافة اقلهم من خلافة وما هي اي الفراغ
اشهر وانت بعد

في تلك المدة القليلة وتانيث الضمير باعتبار الخبر الذي هو ابيه وقوله من ابيات هذا البيت المحرم ناظم
الى قوله نعوم ابيات بينات ما تعبت فيه منه الضمير للاول لما والثاني للكتاب فيحل من بيانية لا
تبعيضية لانه تعب مجموعه لا في بعضه فقط وقيل بالعكس اي ما تعبت فيه من تصنيف الكتاب وقيل للاول
لله والثاني لما اي ما تعبت في ذات الله ومرضاته كقوله جاهدوا فينا وقيل بالعكس فيكون من صفة
لسببا فلما قدمت صارت حالا اي لحصل المقصود منه وهو الكتاب سببا من الله وقد يقال الاول
للمحرم والثاني لما اي ما تعبت منه في المحرم والباقي بيميني بمعنى في اي ببيّنتي بيميني وهو مقتبس من قوله تعالى بين يدي
يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم ونعم المسؤول عطف على اسال الله انشاء للسؤال او بتقدير القول فيقول نعم
اي واقول نعم المخصوص بالمدح محذوف اي نعم المسؤول اي المدعو هو اي الله او نعم المطلوب هو اي الحل
المذكور سورة الفاتحة فاتحة الشيء اوله فقيل مصدر بمعنى الفتح كالكاذبة بمعنى الكذب ثم اطلقت على اول
الشيء تسمية للمفعول بالمصدر لان الفتح يتعلق به اولا وبتوسطه يتعلق بالمجموع فهو المفتوح الاول وقيل
الفاتحة صفة جعلت اسما لاول الشيء اذ به يتعلق الفتح بمجموعه فهو كالباعث على الفتح فالتاء علامة النقل
من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة وهذا اقرب لقلة فاعلة في المصادر والكتاب كالقران يطلق على المجموع المنزل
المكتوب في المصحف وعلى القدر المشترك بين اجزائه ومعنى فاتحة الكتاب اوله ثم صارت بالغلبة بينه وجه
علما لسورة الحمد وقد تطلق عليها وحدها فاما ان تكون علما آخر بالغلبة ايضا لكون اللام لازمة او لا تكون
اختصارا او اللام كالخلف عن الاضافة الى الكتاب مع لمح الوصفية الاصلية وذكر بعضهم ان هذه الاضافة الفاتحة تم
بمعنى من لان اول الشيء بعضه ورد عليه بان بعض الشيء فرد او ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان
او فرد او ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد واضافة الاول الى الشيء بمعنى من ومن ثمّ اشترط فيها كون
المضاف اليه جنسا للمضاف صادقا عليه فصل من بيانية كخاتم فضة واضافة الكل اليه بمعنى اللام
كيد زيد وليس لك ان تحمل الكتاب هنا شاملا لكلام اي فاتحة من الكتاب لان هذه السورة فاتحة واول

باقتباس الى المجموع المنزل لا الى الكلي الذي هو القدر المشترك فان قيل ذكر في الكشاف ان معنى اضافة اللهو الى الحديث
التبيين وهي بلا اضافة بمعنى من اي من يشتري اللهو من الحديث فيلتبس اللهو بالحديث لانه قد يكون من الحديث وقد
يكون من غيره والمراد الحديث المنكر كما ورد في الحديث المسجد ياكل الحسنات كما تاكل البهيمة الحشيش ويجوز
ان يكون بلا اضافة بمعنى من التبعيضية كانه قيل ومن الناس من يشتري بعض الحديث الذي هو اللهو منه قلت على التقدير
الثاني ان اريد بالحديث مطلقه كان نحسا للهو صادقا عليه كما يصدق على الحديث المنكر فيكون الاضافة بيانية
لا مقابلة لها وان اريد به العموم والاستغراق كان اللهو الحديث جزء منه فقد ثبت اضافة الجزء الى الكل بمعنى من
التبعيضية وان لم يكن مشهورا قلنا الظاهر ان المراد مطلق الحديث لكن حقق العلامة النظر في اضافة الشيء الى
ما هو صادق عليه فما كان فيه المضاف اليه نحو حمله سابقا وتمييزا للمضاف كالساج للباب والحديث المنكر
للهو جعلها بيانية وما لم يكن كذلك فيه كالحديث المطلق للهو جعلها تبعيضية ميلا الى جانب المعنى تبين مما هنا
شيء وما هو المتبادر من كلمة التبعيض اعني لفظ من هو البعضية بمعنى الجزء لا بمعنى الجزئي لانها نزلت بمكة
اي افترضت الصلوة بل هي اول سورة نزلت بها على قول اكثر المفسرين وبالمدينة اخرى اي حين حولت القبلة
واما كونها مدنية فقط فلا شبهة في بطلانه ولما كان تسميتها بفاتحة الكتاب وسورة الحمد ظاهرة وكذا سورة الشفاء
والشافية اذ قد ورد انها شفاء كل داء لم يتعرض لها واما تسميتها بام القرآن وسورة الكنز والوافية
فلاشتمالها على اصول معنى القرآن وهي ثلثة الثناء على الله بما هو اهله والتعبد العباد لله وتكليفهم
بالامر والنهي والوعد بالترغيب والوعيد بالترهيب اما الثناء اعني اجراء صفات الكمال على الله فظاهر
واما التعبد ففي قوله اياك نعبد فان العبادة قيام العبد بحق العبودية وما تعبد به من امتثال اوامر المولى
ونواهيه او في قوله الصراط المستقيم اذا اريد به الاسلام المشتمل على الاحكام او في قوله الحمد لله لان مآل
معنى قوله الحمد لله الامر بالشيء ايجابا يستلزم النهي عن ضده واما الوعد والوعيد ففي قوله انعمت عليهم
والمغضوب عليهم او في قوله يوم الدين اي الجزاء المتناول للثواب والعقاب وانما الحصر مقاصد الكتاب

الحديث

المجيد في تلك المقاصد الاصول الثلثة لانه انزل لارشاد العباد الى معرفة المبدأ والمعاد ولبيان ما هو حق
العبد بامتثال اوامره ونواهيه وبذكر ما لك مثوبة كبرى وعقاب آخرى انزل القرآن كافلا لسعادة الانسان
وذلك بان يعرف مولاه ويتوصل اليه بما يقربه منه ويتنصل عما يبعده عنه ولابد في التوصل من باعث هو الوعد
وفي التنصل من زاجر هو الوعيد ولولاهما لاستولى الكسل الطبيعي على النفوس وتسلط عليها الهوى وحجبت
عن حضرة نور الانوار بظلمات بعضها فوق بعض وقد تظن ان ههنا مقصدا رابعا هو الدعاء والسؤال في
قوله اهدنا فاجيب بانه متفرع على ما ذكر فان المقصد من الدعاء ما كان في امر الآخرة او اداء الطاعة وترك المعصية
لا يقال كثير من السور تشتمل على هذه المعاني ولم تسم ام القرآن لانا نقول هذه السورة متقدمة على سائر السور
وضعا بل نزولا على قول الاكثر ومشتملة على تلك المعاني مجملة على احسن ترتيب ثم صارت مفصلة في
السور الباقية فنزلت منها منزلة مكة من سائر القرى حيث مهدت اولا ثم دحيت الارض من تحتها فكما
انها ام القرى كانت هي ام القرآن على ان وجه التسمية لا يجب اطراده المثاني جمع مثنى على صيغة المفعول من التثنية
بمعنى مردد ومكرر ويجوز ان يكون جمع مثنى بمعنى التكرير والاعادة كذا في سورة الزمر وقال في الحجر واحدها
مثناة في بعض النسخ على صيغة المفعول من التثنية كالوجه الاول في الزمر وفي بعضها بفتح الميم مفعلة من
الثني كالوجه الثاني فيها وسميت الآيات السبع التي هي الفاتحة بالمثاني لانها تثنى في كل ركعة اي كل صلوة
تسمية للكل باسم الجزء وقد صرح بذلك في سورة الحجر حيث قال المثاني من التثنية وهي التكرير لان الفاتحة مما تكرر
قراءتها في الصلوة وغيرها هذه العبارة اعني لانها تثنى في كل ركعة وردت في صحاح الجوهري ايضا ولعل فائدة المجاز
المبالغة في ان كل صلوة فعلة واحدة كركعة وقد تعددت الفاتحة فيها فيتضح تكررها زيادة اتضاح وقد
يقال انها تتكرر في كل ركعة بالقياس الى الاخرى ففي الثانية لوقوعها في الاولى وفي الاولى عند انضمام الثانية
اليها ولا يرد على الوجهين التنفل بركعة واحدة لانه ليس من مذهب المص واما من جوزه فله ان يعلل التسمية
ايضا فانها تثنى في كل ركعة على احد التاويلين والجملة عاما مخصوصا فان تكررها في اكثر الصلوات والركعات

يقال تنصل فلان من ذنبه اي تبرأ صحاح

كاف لتسميتها بالمثاني واما الصلوة الجنازة فلا ترد على هذه العبارة لانها لا تسمى ركعة اصلا وقيل الاشبه ان يراد
ان محل التكرير على معنى ان الفاتحة مما تكرر في الصلوة بحسب الركعة لا بحسب اركانها كالطمانينة ولا بحسب التكبير
كالتكبير وكالتشهد في الرباعية ولا بحسب كل صلوة كالتسليم فان تعددت الركعة تكرر الفاتحة والا فلا كانه قيل لانها
تثنى باعتبار تعدد الركعات ويتجه عليه ان هذا المعنى وان كان واضحا في نفسه الا ان دلالة هذه العبارة
عليه في غاية الخفاء كما لا يخفى والباء في قوله بقرائتها للسببية اي قرائتها في الصلوة سبب لتفضيلها على مذهب
الحنفية ولاجزائها على مذهب الشافعية فقد توقفت الفضيلة او الاجزاء عليها توقف المسبب على السبب لا الصلوة فتمت ه
لهذه العلاقة ثم المتبادر في متعارف اللغة انتفاء المسببات عند انتفاء الاسباب اذ الاصل ان لا يكون
هناك سبب آخر ولا حاجة الى صيغة الحصر حتى يقال لا تكون فاضلة او مجزية الا بقرائتها فيها حتى يلزم توقفهما على
القراءة من انعمت عليهم آية اراد صراط الذين انعمت عليهم الا انه اضمر في العبارة لان الصلة بدون الموصول عندهم
والمضاف اليه بدون المضاف لا يعد آية لانهما في حكم كلمة واحدة قوله اجمعت الامة ان التسمية في اثناء علي ح
سورة النمل بعض آية منها هي من القرآن اتفاقا واختلفوا في التسمية في اوائل السور فذهب بعضهم الى انها آية
من كل سورة مصدرة بها فهي حينئذ مائة وثلث عشرة آية من القرآن وهو قول سعيد بن جبير والزهري
وعطا وابن المبارك وعليه الشافعي واصحابه وذهب بعضهم الى انها ليست من القرآن وهو قول ابن مسعود
وهو مذهب مالك والمشهور من مذهب ابي حنيفة واتباعه وذهب المتاخرون من الحنفية الى ان الصحيح من
المذهب انها آية واحدة من القرآن ليست جزء الشيء من السور بل انزلت وحدها للفصل بينها تبركا بها انها بعض
فثبت من ذلك اختلاف آخر وهو انها آية واحدة منفردة او آيات بعدد تلك السور ونقل عن بعض الناس
آية من كل واحدة منها والنص لم ينقل الا الخلاف الاول ولم يعتد بما عداه ويدل على ذلك ان الاول واحدة
نسب القول الاول الى قراء المدينة والبصرة والشام وفقهائها وهو مذهبهم انها ليست من القرآن حتى قال مالك لا ينبغي
لا جهرا ولا سرا الى اخره قال وانما كتبت للفصل والتبرك ولم ينقل وانما انزلت بها ويؤيد ذلك انه
ذلك في الصلوة

اثباتها في اوائل السور فذكرها في اول كل امر ذي بال فتبين مما قررناه ان قوله على ان التسمية ليست بآية من
الفاتحة ولا من غيرها من السور محمول على ما هو المشهور من مذهب ابي حنيفة اعني انها ليست من القرآن
وان كان ظاهر مفهومه متناولا ايضا لما اختاره المتاخرون ويتولوا عليه في النفي وان كان حق العبارة
ح ان يقول على ان التسمية في اوائل السور ليست من القرآن الا انه عدل لنفاذين آن يرد النبي وهذا
القول على ما هو مذهب المخالف لاظهار التقابل ب ان يرد على من قال انها آية منفردة عن السور بيانا على
ما قدمه من ان القرآن مفصل سورا وسورة آيات اذا كانت آية من القرآن كانت من سورة
قطعا واذا تحققت ما تلوناه عليك انكشف لك امور آ ان تفريع ترك الجهر بها على القول بانها ليست بآية من الفاتحة
ولا من غيرها منتظم لان حاصله انها ليست من القرآن على رايهم فلا يجهر بها عندهم ولا يتوجه ما قيل من انه
ليس يلزم مما ذكر ان لا يجهر بها لجواز ان تكون آية منفردة او بعض آية من القرآن كل سورة ووجه بعضهم
بان قوله ولذلك لا يجهر بها عندهم ليس في معرض الاستدلال بل اخبار لما بنوا عليه ترك الجهر وهو مردود بان
السؤال ايضا اخبار بان ذلك البناء منهم متسلط كما انتظم بناء الشافعية الجهر بها على كونها آية من كل سورة ليس ح
ب ان الاستدلال باثبات السلف اياها في المصحف على انها آية من كل سورة صحيح ولا يرد عليه ان ذلك
انما يدل على كونها من القرآن لا على انها آية من كل سورة لجواز ان تكون آية واحدة او بعض آية من كل سورة
وانما لم يحمله ذلك لما عرفت من انه لم يلتفت الى هذين الخلافين فاذا كانت من القرآن كانت آية من كل
سورة ث ان التمسك بقول ابن عباس في اثبات ذلك المدعى تام ولا يتجه عليه انه انما يدل على انها ليست آية واحدة الثالث
واما انها آية من كل سورة فلا الا ان يلتفت الى كون التسمية مائة وثلث عشرة آية في السور تمام المذهب
اليه احد والباء في قوله بالابتداء ليست صلة للتبرك لان المتبرك به نفس التسمية لا الابتداء بها بل بيان لم دائما ع
اي للتبرك بالتسمية بان يبتدأ بها واما انه صلة للابتداء اولا متعلقا بالتسمية ثانيا متعلقا بالتسمية
بذكرها فليس بينهما فرق يعتد به مع توجيههم بتجريد القرآن اعترض عليه بانه اثبت في المصحف اسماء السور
القرآن

والاعداد لاى واجب بان من فصل ذلك فقد بتدءة وانتبه بكون الكوثر اربع عشر ايات الظاهر ان يقال
ثلث عشرة لخلو براءة عن التسمية واعتذر بوجوه آ انه اعتقد وجوبها في براءة وبوبه اسأل
عثمان رضي عن ترك التسمية فيها كما نقله المصنف هناك ب ان كلامه نظر الى نزول الفاتحة بسملتان بهما اثنتان وليس يعني
لا يلزم منه كون الفاتحة اربع عشرة آيات وقد مر انها سبع آيات اتفاقا ج انه اراد ترك التسمية مطلقا
فيتناول ما في اثناء النمل وهي ان كانت هناك بعض آية الا انه عدها آية مجازا لان عبارتها بعينها
آية تامة في مواضع اخرى وفيه ان الخلاف بين الائمة انما وقع في التسمية في اوائل السور والظاهر
والظاهر ان كلامه رضي الله عنه انما كان فيها د انه اراد الحاق المعدوم بالمتروك تغليبا وتوبيخا وهو مر
فوع بان جعله من باب التغليب يسقط الاستدلال به على المطلوب لجواز ان يكون التغليب اكثر من
سورة واحدة ورد ايضا بان عكسه اعني الحاق المتروك بالمعدوم ادخل في التغليظ والتوبيخ وفيه
بحث لان تغليب المعدوم على المتروك بمنزلة يوجب فوات نسبة الفعل الى التارك صريحا ويجرح
نظم الكلام هكذا من تركها فقد عدم مائة واربع عشرة آية ولا شبهة في ان التصريح بنسبة الفعل القبيح
اليه ابلغ في ذمه واقوى في زجره من ان تجعل سببا للفعل في الجملة ولا مجال لاعتبار الاعدام بان يقال
فقد اعدم مائة واربع عشرة آية اذ ليس منه اعدام اصلا فلا يتصور فيه تغليب قطعا ثم تعلق الباء
لا تخفى عليك ان الادوات التي تفضي معاني الافعال الى ما بعدها فروع لتلك الافعال ومتعلقها وكذا كل
المعمول من حيث هو معمول فرع عامله ومتعلق فلذلك قال ثم تعلق الباء وتراهم يقولون احوال متعلق
الفعل بكسر اللام واذا نظر الى جانب المعنى قيل يتعلق الفعل بكذا اما بنفسه او بتوسط حرف وبدل
اقرأ او اتلو تنبيه على ان المعتبر في التقدير خصوص المعنى دون اللفظ لان الذي يتلو التسمية مقروء
وبيان للقرينة الدالة على تعيين الفعل المقدر فان حرف الجر داخل يقتضي متعلقا يجر معناه الى مجرور
ثم لا بد لانه لا يحصل مطلق الفعل فاحتيج في تعيينه الى قرينة لفظية ولقد بالغ في تحرير الجواب حيث بين اولا حال

المسؤول عنه ثم زاده بيانا وكشفا عن حال مثال كثيري الوقوع مشاركين له في خصوص الجار والمجرور
واعتبار تقديم تأخير المقدر ثم اشار ايضا الى بعض النوع المسؤول عنه اولا ونظيره من حيث حذف
متعلق الجار اما في الحالة في خصوص الجار والمجرور معا كالنظير الاول والرابع او في خصوص الجار فقط
كالنظير الثاني والثالث وليس شيء من هذه النظائر الخمسة بتقديم الجار والمجرور اعلم ما هو متعلق به
وقدم النظير من التنزيل لانه اقوى واعقبه بما هو اقرب اليه في الثقة فالاقرب كقول العرب عامة
وقول بعض الاعراب خاصة وقول الشاعر المعلق فان قلت لا اولى ان يقال لان الذي يتلو التسمية
قراءة لان المقصود افتتاح القراءة بالتسمية كما دل عليه قوله وكل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله قلت
زاد بيتلو المقروء وتلو القراءة لاستلزامه اياها وانما ترك ذكره وقال يتلو المقروء وعليه رعاية التجانس
بين التالي والمتلو اذا امكنت وبيانه ان المراد بالتسمية هي هذه العبارة المخصوصة التي عدت آية
لا المعنى المصدري وتلوها فيما نحن فيه شيئان احدهما من جنسها وتلو ذكرها هو المقروء والآخر
من غير جنسها وتلو وجوده ذكرها هو القراءة وتلو كل واحد منهما يستلزم تلو الآخر فصرح بتلو
الاول ليتم الكلام المحافظ على التجانس وانما قلنا اذا امكنت الرعاية لان تسمية الذابح مثلا لا
يتلوها الا الذبح فانه يتبع وجوده ذكرها واما المذبوح فليس يتبع ذكرها لا في الوجود ولا في
الذكر ولا يستقيم ان يقال الذي يتلو التسمية مذبوح كان مضمرا ما جعل التسمية مبدأ له التسمية جعلت مبدأ
للفعل الخفيف اعني الحدث كالقراءة والحلول والارتحال المضمر اعلم هو الفعل النحوي الدال على الكلام اضمار
اي كان مضمرا لفظا ما جعله وزعم بعض النحاة ان تقديره الابتداء اولى فيقال مثلا بسم الله ابتداء القراءة واستشهد
لذلك بوجهين آ ان الابتداء اعم من خصوصيات تلك الافعال فهو بالتقدير اولى الا ترى انهم يقدرون متعلق
الظرف المستقر فعلا عاما كالحصول والكون ب ان فعل الابتداء يستقل بما قصد بالتسمية من وقوعها
مبتدأ بها فتقديره اوقع في المعنى قال ولا يرد علينا اقرأ باسم ربك لان الاهم ثمة فعل القراءة فلذلك

اضمار

ح بها وقدمت لا الابتداء بالاسم ودفع بعضهم بان تعدد الخصوصيات اشد بالمقام وادفى بتادية المرام
لانك اذا قدرت اقرأ دل على تلبس القراءة كلها بالتسمية على وجه التبرك او الاستعانة وان قدرت ابتداء
القراءة افاد تلبس ابتدائها بها والاستشهاد بقول النحويين لا يجديه نفعا فاما ذكروه تمثيل وتقريب
الامر انك اذا قلت بسم الله على الوتر او من العلماء او في البصرة كان المقدر راكبا وحاصلا ومقيما
واما قوله الغرض المقصود وقوع التسمية مبدأ بها تم لكنه حاصل بان يبتدأ بها في اوائل الافعال
سواء قدر لفظ الابتداء او الفاظ خصوص تلك الافعال وبهذا خرج الجواب عن قوله لا الابتداء بها
كما في التسمية ايضا آخرون بان القوم انما يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص
واما اذا وجدت فلابد من تقديره لانه اكثر فائدة والتحقيق ان هذا القسم من الظروف انما يسمى مستقرا
لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر منها وان فهم منها
شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في الامثلة المذكورة وذلك لا يخرجها عن
كونها ظرفا مستقرا لان المعنى ذلك الفعل الخاص مستقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب
فقط ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام
هذا وقد يتوهم من قوله فيما بعد فوجب ان يقصد الموحد معنى اختصاص بسم الله تعالى بالابتداء ان المقدر هو
ابتدائي لكنه جوز كل واحد من التقديرين سيأتيك بما كان يزيل عنك الشبهة الريب وهذا الصنف المقابل
للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له اعرس بالملا اذا بنى بها
وكذا اذا غشيها والرفاء بالمد الالتيام وحسن المعاشرة من رفات الثوب اصلحت ما وهى منه وربما ترك
همزه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قولهم بالرفاء والبنين لانه من شعار الجاهلية والبيت للفرزدق
فصله عن الامثلة السابقة بقوله ومنه اما لانه نظم واما لان الجار فيه لم يقع في ابتداء الكلام كما في غيره
وقبله اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما قال الجوهري نعم صباحا كلمة تحية

بعضهم

الصنف

كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر فيهما وهي لغة شاذة في نعم ينعم بالفتح فيهما نعومة اي صار ناعما لينا ويقال
انعم الله صباحا من النعومة ونقل عن الاصمعي انه قال من الوعامة بمعنى السهولة وعن يونس انه من وعمت
الدار اعمها اذا قلت لها انعمي ووعمي فاعل باتي منهم حال من الفاعل والاكثر فتح الهمزة والنون
رواية الجوهري وبكسر الهمزة وسكون النون رواية غيره ثم قدرت المحذوف متأخرا هذا السؤال لا يختص
بتسمية القاري بل يتناول تسمية الشاعر والذابح وكل فاعل حمل التسمية مبدأ الفعل فانه قد صرح بتأخير المقدر
في كلام الشاعر واشار اليه في كلام غيره وكلمة من في قوله لان الاهم من الفعل والمتعلق به تبعيضية والمعطوف
في حكم الانسحاب كانه قيل لان الذي هو اهم من جملة من هذين فكلام في الاهم فانه مقام من التفضيل وقوله
لانهم كانوا يبتدؤون بيان لوجه كونه اهم اذ لا يكفي ان يقال الاسم اهم بل لا بد ان يبين ما يقتضي الاهتمام
بذكره والاعتناء كما نص عليه صاحب اسرار البلاغة اي كان المشركون يبتدؤون في افعالهم فيقولون
عند الشروع فيها باسم اللات باسم العزى وكان هذا التقديم منهم لمجرد الاهتمام الناشئ من قصد التبرك والتعظيم
لا للاختصاص اذ لم يكونوا ينفون التبرك باسمه تعالى بل كانوا يتبركون به ايضا فوجب على الموحد ان يقصد
بعبارته قطع شركة الاصنام لئلا يتوهم منه تجويز الابتداء باسمها فيكون قصر افراد والاظهر لفظ معنى
واضافه الى الاختصاص مبالغة في بيان المقصود اي ان يقصد الموحد معنى هو اختصاص اسم الله تعالى
وتنصيصا على ان المراد قصد الدلالة على الاختصاص لا قصد فعل الاختصاص الذي هو ان يبتدأ به لا بغيره
فان قلت قوله بالابتداء يدل على ان المقدر ابتدا وان يكون معنى قوله وذلك بتقديمه وتأخير الفعل ابتدا
ان اختصاص اسمه يحصل بتقديمه وتأخير الفعل الذي هو ابتدي لان الدلالة على اختصاص اسمه بالا
انما يحصل بذلك لا بتقديم اسمه وتأخير فعله الذي هو اقرأ وح لا يطابق جوابه سؤاله لانه سأل عن سبب
تقدير اقرأ مؤخرا واجاب بما لا يقتضي الا تقدير ابتدي مؤخرا قلت اراد بالابتداء الفعل
الذي يبتدأ به ويشرع فيه كالقراءة وغيرها لا مفهومه الحقيقي ولذلك قال وتأخير الفعل ثم قيل

باسماء آلهتهم

وتاخير لا نبدء او بهذا القدر يستوي نظم الكلام فان المشرك لما كان يبتدئ في افعاله المخصوصة باسماء آلهته
استعانة وتبركا وجب على الموحد ان يبتدئ في افعاله المخصوصة باسم الله تعالى ويدل ايضا على اختصاص اسمه تعالى
بكل الافعال على سبيل الاستعانة والتبرك ردا على المشركين واظهارا للتوحيد والباء في قوله بالابتداء داخلة
على المقصور دون المقصور عليه وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص بمعنى بحسب مفهومه الاصطلاحي
ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الحمد لله اي صار مقصورا على الله لا يتجاوز الى غيره ومن
ذلك قوله واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره وقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به
اي بالله تعالى وهذا هو الكثير الآن الاكثري في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على ان تخصيص شيء باخر
نوع تمييز له واخراج عن نظايره فاستعمل فيه مجازا مشهورا والمعنى اختصاص اسم الله تعالى بفعل تمييزه من بين
ساير اسماء المعبودين وافراده بذلك الفعل وهو حاصل معنى قصره على اسم الله تعالى ومن هذا القبيل
واختص قوله بوا اي ميز المندوب عن المنادي بكلمة وا فيكون هي مقصورة على المندوب وقولهم معنى اياك نعبد نخصك
بالعبادة اي نفردك ونميزك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة له لا لغيره وقوله يختص برحمته من
يشاء اي يميزه عن غيره بها فالرحمة مقصورة على من يشاء كما فعل اي تقديم اسم الله تعالى وتاخير الفعل والدليل
عليه اي على تقديم اسم الله تعالى وتاخير الفعل في هذا الموضع لقصد معنى الاختصاص بين اولا ان المقام
يناسب التقديم والتاخير ليتادى ما يجب على الموحد من الدلالة على قصد معنى الاختصاص واستشهد ثانيا
بجملة اسمية شاركت المبحوث عنه في معناه وخبرها ذلك الظرف بعينه وقد تقدم الخبر لارادة الاختصاص
اي اجراها وارساها باسم الله تعالى لا بهبوب الرياح والقاء المرساة كما يتوهمه الجمهور فدل على ان المتعلق
م متخذا مقدم ايضا على الفعل المقدر لافادة الاختصاص فالاستدلال بوقوع تقديم الظرف في احد النظيرين على
وانه ح تقديره في الآخر فان قلت ان الظرف في المستشهد به مستقر قطعا وفي المستشهد عليه مستقر على وجه وان كان
لغوا على وجه كما هو الراجح
اذا جعل باسم الله في
ان لم يستشهدا واما يناقي
حكم الذوق والشبهة
على الاختصاص فالمحوى
لاقتران الغرض الما ولا لله العلام
وما الكاتم افراد فان هذا ١٢ ٢ ٢
الحصر لا لاول فهم قلب ظاهر ١٢

خبر الجر بها لا متعلقا باركبوا فقد قال بنيه بالفاء كما هو عادته على ان السؤال ناشئ عما قبله ومسبب عنه اي لما توجب
منا ان يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله تعالى بفعل القراءة وغيرها وهو بتقديم اسم الله تعالى عليها كان ينبغي ان لا يؤخر
سورة ح في قوله اقرأ باسم ربك كيلا يفوت ذلك الواجب وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ان اول ما نزل سورة اقرأ
الى قوله ما لم يعلم كما قرره لا على ما فيه تاخير البيان فليحمل عليه قوله لانها اول سورة نزلت ولا ينافي ذلك قول الاكثرين
اول سورة نزلت هي الفاتحة والاقوال بعضهم انها سورة المدثر لان الخلاف في نزول السورة بتمامها فكان الامر
بالقراءة اهم يريد ان اهمية اسم الله تعالى ههنا نشات من قصد معنى الاختصاص الذي اقتضاه المقام
كان الموحد يقول باسم الله تعالى اقرأ لا باسم غيره دفعا لما عسى يختلج في وهم المخاطب من التشريك فسوق الكلام ههنا
على ان القراءة امر مسلم والمقصود بيان ما يبدأ به فيها من الاسماء واما اقرأ باسم ربك فالمطلوب فيه اصل
القراءة فانها غير معلومة الوجوب لكونها اول سورة نزلت لا تخصيصها فان المخاطب بعد لم يتلبس
بها ويتوهم فيه تجويز الشركة فكان الفعل اي الامر بالقراءة اهم فقدم لذلك ولرعاية الاصل الذي هو تقديم العامل
بل نقول اسم الله تعالى من حيث هو اسمه يتعلق به اهتمام واعتبار وقد يعرض بحسب المقامات عناية لفعل القصد
الاختصاص مثلا فاذا اجتمعت العنايتان قدم لا محالة الحاكي السمة واذا انفردت الاولى عن الثانية فان لم
يعارضها ما هو اولى بالاعتبار قدم ايضا والا فلا وفي قوله اقرأ باسم ربك قد عارضها العناية بالقراءة
وكانت اولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب اصل القراءة اذ لو قدم اسم الله تعالى لافاد ان المطلوب
كون القراءة مفتتحة باسم الله تعالى لا باسم الاصنام فالمعنى معناه اقرأ مفتتحا باسم ربك اي
قل باسم الله ثم اقرأ فالفعل وان قدم في هذه العبارة لكن طلب بها قراءة مصدرة باسم الله تعالى كما هو المقصود
به ح فتلخص مما ذكرناه ان القراءة تجب تصديرها باسم الله تعالى ردا على المخالف واما طلب القراءة المصدرة ففيه تفصيل
سواء القراءة ان كانت مقصودة اصالة وقيدها تبعا كما في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لم يجز تقديم اسمه لادائه
الى فوات المقصود وان انعكس الامر وجب التقديم ما معنى تعلق اسم الله جل المتعلق بالفعل ههنا

المجرور وحده وان لم تعلقت الباء الجار وحده اي قوله لان لكلاهما من الفعل المتعلق بمجموع الجار والمجرور وفي ذلك
لان الجار اداة لافضاء معنى الفعل الى المجرور فمجموعهما بواسطة الجار فكل منهما متعلق به كما تقرر فكذا مجموعهما اما وجه
التخصيص فهو ان الباء سواء دخلت على اسم الله او على غيره ينبغي معنى فعل ما لعمل في سؤال المتعلق هو الباء
ومما يمكن معنى تعلق اسم الله به بالقراءة بواسطة الباء ظاهر الكان منشأ السؤال هو المجرور والمقدم على الفعل لا المتنع ح
هو مجموعهما حتى يصدر غاية للتوقي اي علم مجمله معتدا به ينتهي عند التصدير وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم دليل
لذلك التوقي المعتبر لما ذكر فانه يدل على انه اذا لم يبدأ فيه باسم الله كان ابتر مقطوع الذنب اي ناقصا غير معتد
به واذا بدئ به كان كاملا وفايده لفظ ذكر في قوله بذكر اسم الله التصريح بالمراد فان تصدير الفعل
باسم الله انما يكون بذكره ويقع على وجهين احدهما ان يذكر اسم خاص من اسمائه تعالى كلفظ الله مثلا والثاني ان يذكر
لفظ دال على اسم الله تعالى كما في التسمية فان لفظ اسم مضاف الى الله يراد به اسمه تعالى فقد ذكر هنا ايضا اسمه
لا بالخصوص بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك والاستعانة بجميع اسمائه تعالى وكلمة الباء هي وسيلة
الى ذكره على وجه يدون لجعله مبدأ للفعل فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب فقط مما يتوهم من ان الابتداء
بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسماله فان قلت ما فائدة لفظ اسم
ومثلا قيل بالله الرحمن الرحيم قلت فائدته ما اشرنا اليه من تعميم التبرك باسمائه وايضا فيه تمييز اليمين عن اليمن
فان اليمين انما يكون باسمه لا بذاته وكذا اسمه يجعل آلة للفعل لا ذاته واليمن انما يكون به لا باسمائه التي
هي من الالفاظ والبال الحال والشان وامر ذو بال اي شريف يهتم به والبال ايضا القلب كان الامر ملك قلب
صاحبه لاشتغاله به وقيل شبه الامر بذي قلب على الاستعارة المكنية وذي بال الوصف اعني ذي بال
فالمراد بان تعظم اسم الله تعالى حيث يبتدأ به والتنبيه على التأسي محقرات الامور وكلمة الا في قوله كلا فعل في الامور المعتد بها دون غيرها
صارت مع ما بعدها كلمة واحدة واجري الاعراب على آخرها وعرفت باللام في مثل الاجر اول اي غير بمعنى غير
الا ان اعرابها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما في الاعمى غير وابنت جا بمعنى بنت وسال الفضا

ابتدئ الله وكلا المعنيين جايز في الآية والباء في قوله على معنى متبركا باسم الله ليس صلة التبرك فيكون الظرف لغوا بل
المقصود ان التلبس على وجه التبرك وقد يستحسن لجعله اعرب واحسن اما انه اعرب اي ادخل
في لغة العرب وافصح وابين فلان باء المصاحبة والملابسة اكثر في الاستعمال من باء الاستعانة لا سيما
في المعاني وما جرى مجراها من الاقوال واما انه احسن اي اوفق بمقتضى الحال فلان التبرك باسم الله تادب معه
وتعظيم له بخلاف الآلة فانها مبتذلة وغير مقصودة بذاتها ولان ابتداء المشركين باسماء آلهتهم كان على وجه
التبرك بها فينبغي ان يرد عليهم في ذلك ولان الباء اذا حملت على المصاحبة كانت ادل على ملابسة جميع
اجزاء الفعل لاسم الله منها اذا حملت داخلة على الآلة ولان التبرك باسم الله تعالى معنى ظاهر يفهمه كل احد
ممن يبتدأ به والتأويل المذكور في كونه آلة لا يهتدي اليه الا بنظر دقيق ولان كون اسم الله آلة يشعر
بان له زيادة مدخل في الفعل يشتمل على جعل الموجود لفوت كماله بمنزلة المعدوم ومثله تعالى من تحقيق
الكلام فكيف قال الله تعالى تفريع على الوجه المختار وان كان السؤال متوجها على الوجهين ومعنى كيف متبركون
باي عبارة يتبركون فلا يرد ان ما ذكره تعليم للتبرك باسمه لا تعليم لكيفية التبرك به والمراد الحروف
المعاني ما يقابل الاسماء والافعال فانها موضوعة للمعاني واما الالفاظ المبسوطة التي تركبت منها الكلم
فيسمى حروف المباني ولما كان البناء لا يختلف بعوامل العامل كان الاصل فيه السكون لخفته
فان الدوام بالخفيف اولى وايضا اصل الاعراب ان يكون وجوديا لكونه اثر العوامل وعلما للمعاني
فاصل ما يقابله ان يكون عدميا وقد امتنع البناء على السكون في حروف المعاني التي جاءت لانها من حيث
انها كلم برأسها منطقية لوقوعها في ابتداء الكلام وقد رفضوا الابتداء بالسكون فحقها ان يبنى على الفتح
التي هي اخت السكون في الخفة وان كانت الكسرة اختا له في المخرج لانها ادوات كثيرة الدوران
على الالسنة فاستحقت الاخف الا ان لام الاضافة اذا دخلت على المظهر بنيت على الكسر فصلا بينها
وبين لام الابتداء سيما فيما لا يظهر فيه الاعراب فاجريت لام الابتداء على الاصل وكسرت لام الاضافة ليوافق

للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه بتبرك فقد رجع بالآخرة الى معنى التبرك وقد ايد الوجه الاول بان جعله التبرك ح

[illegible]

حركة العامل اثره واما اذا دخلت على المضمر فانها بفتح على الاصل لان العرف حاصل بجوهر المدخول عليه
فان لام الابتداء لا يدخل الا على المرفوع وكذا اما الاضافة بنيت على الكسر مطلقا لكونها لازمة للحرفية والجر
اى عدم معارضة لها بمعنى انها لا يوجد بدونهما فعال ولان لزم جبينه اذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره ومنه قولهم ام
المنفصلة لازمة لهمزة الاستفهام ثم كل واحد من الحرفية والجر يناسب الكسر اما الجر فلموافقة حركة البناء
اثرها واما الحرفية فلاقتضائها السكون الذى هو عدم الحركة وكون الكسر بمنزلة العدم لعله حيث لا يوجد الا
فعال والاثى غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف الا نادر الكثير فقيل بهما وجهان ونقض الاول بواو العطف وفائه
اللازمتين للحرفية والكاف بكاف التشبيه اللازمة للجر وقيل المجموع دليل واحد فاندفع النقضان لكن نقض النقض
بواو القسم وتائه واجيب بان عملها بنيابة الباء وكان الجر ليس اثرا لها فان قبل اعتبار لزوم الحرفية
للاحتراز عن كاف التشبيه مستدرك لان الكاف اذا كانت اسما لا تعمل جرا والمضاف اليه بل العامل فيه هو الحرف
المقدر على ما ذكره في المفصل قلنا احترز به على مذهب من جعل المضاف عاملا ودفع بعضهم النقض بواو القسم
وتائه بان اعتبار خصوصية القسم ليس بلازم فالواو ان لزمت الحرفية لا يلزم الجر اذ قد يكون عاطفة والتاء
لا يلزم شيئا منهما لانها قد تكون اسما كضمير الخطاب فورد عليه ان الكاف ايضا لا يعتبر فيها خصوصية
التشبيه فلم يكن لازمة للجر كضمير المخاطب فيلزم فيه لزوم الحرفية احترازا عن الكاف اتفاقا فالبناء اى
كلام الزجاج هو ان الباء بنيت على الكسر فصلا بين ما يجر ولا قد يكون اسما كالكاف وما يجر ولا يكون
الا حرفا كالباء ويشبه ان يكون هذا مراد المص وفيه بعد لان القوم اعتبروا خصوصيات المعاني فقالوا
كاف التشبيه اما حرف واما اسم بمعنى مثل ولم يلتفتوا الى مجرد صورة الكاف ولم يقولوا انها ايضا يكون
ضميرا او حرف خطاب وقول المص نحو كاف التشبيه ولام الابتداء اى المفتوحة يدل على اعتبار المعاني المخصوصة
وكيف لا يعتبر وبذلك يظهر تعدد اللامين وكون احدهما مفتوحة والاخرى مكسورة احد الاسماء العشرة
في المفصل احد عشر فاما ان لا يعتد بايم لانه منقوص ايمن واما ان لا يعتد بابنم لانه مزيد ابن والاول اولى

لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله فكانه هو بخلاف المزيد وقد بني عليه اوايل هذه الاسماء على السكون تخفيفا
والاستعمالا وان كان يعتبر تحركها تقديرا وقياسا كما قال اصله سمو وكما يقال ابن بنو ولعلهم بنوها كذلك
لاقتضاء الوضع وطلبا للخفة لكثرة استعمالها في الدرج وقوله لسكا بعض تعليل للزيادة مطلقا واما خصوصية الهمزة
فلتجويز تبوتها وكونها من اقصى المخارج ضعفها لسكون اوايلها وضعا والتعليل بسكون اذا كان دليلهم
دون الامتناع اشارة الى جواز الابتداء بالساكن ومن قال بامتناعه فليس يحكي الا عن لسانه نعم
ثم يمتنع الابتداء بالمدات الاان ذلك لذواتها لا لسكونها واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها
الابتداء بالساكن المدغم وقد استدل على الجواز بانه الوسع ذلك لتوقف التلفظ بالحرف المبتدا به على التلفظ
بالحركة فيدور لان الحركة موقوفة على الحرف في التلفظ توقف العارض على المعروض واجاب بان امتناع
الابتداء بالساكن يستلزم امتناع انفكاك الحركة عن الحرف المبتدا به لا توقفه عليها اذ يجوز ان يكون الحركة
تابعة له غير منفكة عنه واعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بالحركة
كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحد المدات الثلث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك والظاهر ان قوله
لسلامة لغتهم عام لا للابتداء بالمتحرك اذ في الابتداء بالساكن لكنة وعي في اللسان وبشاعة اى اخذ وان
قوله لوضعها على الوقف على الساكن لان الوقف كالنزاع من البناء وانما يكون بما لا قلق فيه ولا اضطراب
فغاية الاحكام والرصانة يقتضي ان لا يوقف على المتحرك لان الحركة تعلق الحرف وتزعجه من مخرجه بالوجدان
فكلامه على النشر المرتب وقد يقال الثاني ايضا علة لتخصص الابتداء بالمتحرك فان الابتداء للكلام
كالاس للبناء فكما ان البناء الحاذق لا يبني الا على اساس متين كذلك من اراد احكام كلامه
لا يبنيه الا على متحرك متقو بحركة الوجودية دون الساكن الذى تطرق اليه الضعف لسكونه العدمي واما
علة الوقف على الساكن فظاهر لانه ضد الابتداء فجعل علامته ضد علامته ومنهم من لم يزد بهاى الهمزة في
الابتداء واستغنى منها بتحريك الساكن الابتداء وجعل الدرج بابقاء حركته ايضا كما في المستشهد به واذا

بالمعلق وكذا صنعه في الصحيح
مقابل شئ بشئ كدهبشته
الطعم باخذ بالمعلق صح

ثبت

التحريك في الدرج مع الاستغناء عنه كان الابتداء اولى متحرك تارة بالكسرة لانه الاصل في تحريك الساكن والاه اي الهمزة في الابتداء
حركة اصله الذي هو سمو بكسر السين وسكون الميم واخرى بالضم خبر الاستغناء لام والاه ايضا حركة اصله
الذي هو ~~الضمة الذي هو~~ سمو بضم السين قال ابن الانباري في الاسم خمس لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمها وسم وسم
السين وضمها وسمى على وزن هدى والباء اي باسم الذي يتعلق بارسل مما بعد اعني قوله ارسل فيها بازلا يقرمه
فهو بها ينحو طريقا يعلمه اي ارسل الراعي في الابل بازلا يقرمه اي يتركه عن الاستعمال بالركوب والحمل ليستوي
للفحلة والفحل صفة بازلا وقيل حال من المرسل لان الوصف بصيغة الماضي اولى فهو اي البازل ينحو بتلك
الابل طريقا يعلمه لاعتياده بتلك الفعلة واصله سمو اي بكسر السين وضمها وقوله بدليل تصريفه رد على الكوفية حيث زعموا انه
من الاسماء المحذوفة الفاء واصله وسم ولو صح ذلك لكان جمعه اوساما وتصغيره وسيما والفعل منه وسمت
فعلى تقدير ان الاسم لو اخذ من السمو في المعنى الى كتب ولا تدري الاسعاف من التناسب المعنوي فلذلك قال لان التسمية تنويه بالمسمى
يقال ناه ينوه ارتفع ونوهته رفعته ونوهت باسمه اذا رفعت ذكره والاشادة رفع الصوت بالشيء عرفه
في التسمية رفع للمسمى عن حضيض الخفاء الى منصة الظهور واعلاء لقدره حيث اعتنى به ونصب علامة بازائه
وتنويه له ومنه اي من هذا القبيل وهو ان التسمية تنويه بالمسمى النبر بالراء المهملة رفع الصوت
ومنه المنبر والنبز بكسر النون والزاء المعجمة اللقب لا علمي من النحل فلم حذفت يريد ان الخط على كل كلمة يكتب على صورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها فكان يجب ان يكتب الهمزة ها هنا لثبوتها في الابتداء كما كتب في
باسم ربك فعبر عنها بالالف اذ حقها ان تكون على صورتها في الخط اذا كانت في اول الكلمة فلا شك ان الجواب
هو ان حذف الالف في الخط لكثرة الاستعمال الا انه زاد فذكر فيه ان وضع الخط على الابتداء دون الدرج
تصريحا بالمقدمة المطوية في السؤال والابدال منها لعله صح بالقائل ما قيل واول حديث التعويض وايضا
يتحول اعدل بين بروان اشار الى ان الاصل جرى بتقدير الامكان جمعا بين قاعدة الخط وكثرة الاستعمال
ثم ان في تطويل الباء واظهار السين وتدوير الميم تحسينا للخط ومحافظة على تفخيم الاسم الذي اريد به الاسماء المعظمة

ای المعنی

بكبريائها والموجود في النسخ المعول عليها السنيات بدل السنات وهو مبالغة كانه قيل اجعل كل
سنة كسنيه في الاظهار اصله الاله اما ثبوت الهمزة في اصله فلوجودها في تصاريفه واما كونه على صيغة
الاله فلانه سمع بها في معناه كما في قوله معاذ الاله وتمامه ولا دمية ولا عقيلة ربرب والدمية الصورة المنقوشة
في الساج والعاج وعقيلة كل شيء اكرمه والربرب السرب من بقر الوحش استعاذ بالله من تشبيهه
بهذه الاشياء التي جرت عادة الشعراء على تشبيه الحبائب بها ولما اشتملت الاستعاذة على معنى النفي اي
بلا المذكورة له كما في قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وذكر الجوهري ان سيبويه جوز ان يكون
اصله لاها من لاه يليه اذا تستر ثم ادخلت عليه الالف واللام فجرى مجرى العلم كالعباس والحسن الا انه يخالف
الاعلام من حيث انه كان صفة وقولهم يا الله بقطع الهمزة انما جاز بنية الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم
ويضعفه استعمال اله بمعنى المعبود واطلاق الاله على الله سبحانه ونظيره اي في ثبوت الهمزة في اصله بدليل و
جودها في تصاريفهما واما كونه على صيغة الاناس فلكونه بمعناه وورود ما كان استعمال الاله دون اناس مع
اللام قليلا استشهد بكل منهما بما يدل على كونه مستعملا في الجملة فحذفت الهمزة اي من الاله حذفا بلا قياس
كما يدل عليه وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف القياسي في حكم الثابت وقولهم لاه ابوك واختار
ابو البقاء انه على قياس تخفيف الهمزة فيكون لزوم الحذف والتعويض مع وجوب الادغام من خواص هذا الاسم
ليمتاز بها عن نظائره كامتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه والمراد بحرف التعريف الالف واللام معا
كما هو مذهب الخليل وهو يظهر قطع الهمزة لانها جزء العوض من الحرف الاصلي او اللام الساكنة وحدها الا ان همزة
الوصل لما اجتلبت للنطق بها جرت منها مجرى الحركة فلما عوضت اللام من حرف متحرك كان للهمزة مدخل
في ذلك التعويض ايضا وانما اختص القطع بالنداء اذ هنالك يتمحض الحرف للعوضية بلا شائبة تعريف للا
حترازا عن اجتماع اداتين للتعريف في غير النداء تجري الحرف على اصله ويدل على ان قطعها السر لمجرد ذلك
وضرورة ما جزء سد قطعها في غيرها التي وان كانت جزء مضمحلا معنى التعريف وتوهم ابو علي في الاغفال

ان اللام في الناس ايضا عوض اذ لا يجمعان مع لا ناس الا قرون واذ يكثر استعمال ناس منكرا دون اله وامتناع يا
الناس دون يا الله والاله من اسماء الاجناس كما تاهت العقلاء في ذاته كذلك في صفاته لاحتجابها بانوار العظمة
تحيروا ايضا في لفظ الله كانه انعكس اليه من تلك الانوار اشعة فبهرت اعين المستبصرين واختلفوا اسرياني
ام عربي وام او صفة مشتق ام السعادة وما اصله او غير مشتق علم او غير علم واختار المص انه عربي وانه كان
في الاصل اسم جنس ثم صار علما وان اصله الاله وانه مشتق من اله بمعنى تحير ولم يرد بقوله اسم يقع على كل معبود
حق او باطل انه مرادف للمعبود لكون صفة مثله فينافي ما اختاره من انه اسم جنس كما سينبئك التحقيق
واراد بقوله ثم غلب انه كذا معرفا باللام غلب على المعبود الحق اي على الذات المخصوصة فصار علما له بالغلبة فعرف
الله عند الاطلاق كساير الاعلام الغالبة ثم اكد الاختصاص بالتغيير فصار الله بحذف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق
والاله قبل حذف الهمزة ايضا علم لذلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف قد يطلق على غيره كاطلاق النجم على غير الثريا
وبعد لم يطلق على غيره اصلا ومنهم من قال مراده بغلبته على المعبود الحق انه علم على هذا المفهوم الكلي الذي
هو اخص من معناه الاصلي وما اختصاصه بالمعبود بالحق انه اختص بذاته ثم علما له واستشهد لذلك بتنكير حق
في الاول وتوبيعه في الثاني واير بان قولنا لا اله الا الله انما كان كلمة توحيد بهذا الاعتبار لا معبود بالحق
الا ذلك الواحد الحق ثم قال واما تشبيهه الاله بالنجم وغيره من الاعلام الغالبة فليس في العلمية بل في مجرد الغلبة سواء
انتهت الى حد العلمية اولا اولا ترى ان السنة ليست علما شخصيا ولا جنسيا اذ لا اضروان تدعوا الله ودوابه
ان لفظ الاله معرفا باللام تبادر منه الفرد المعين عند الاطلاق تبادر الثريا من النجم ولذلك شبهه به اولا
يجعل علما دون الاخر لتحكم واما السنة فظاهر التشبيه يقتضي كونها علما كسائر اخواتها الان فهما ما نافيا
مخصوصا لحرجها عن ذلك اذ لا ابهام منها معنى شخصي حتى يحمل من اعلام الاشخاص وليس ما يحتمل حزون ومحه
الى جعلها علما جنسيا واستشهاده بتنكير الحق اولا وتوبيعه ثانيا لا يحديه نفعا اد المفيد لتعيين ذات المعبود
او عدم تعينه هو توبيعه او تنكيره والا مدخل في ذلك بتوبيف الحق وتنكيره كما في قولك جاءني الذي له عليك
حق اعليك الحق وما يبين في غاية الضعف لاقتضائه اختصاص المنكر بذلك المفهوم لا اخص وبطلانه ظاهر
ولا شبهة على احد ان المقصود من قوله كل معبود هو الذوات المعبودة لا المفهوم المتناول لها فاللام
في قوله على المعبود بالحق يكون اشارة الى بعض تلك الذوات المعبودة لا الى مفهوم هو اخص من مفهوم الاصلي
ولما كان لفظ الحق مفهومه المقابل للباطل ولا تعدد فيه فلا حاجة الى تنوينه وذكره ثانيا منكرا ايضا كقوله هو
الذي في السماء اله وفي الارض اله وانما عده ثالثا مع جواز تنكيره تفننا في العبارة وكان الثالث اولى بالتقديم
ذكره مرتين ولو عرف الاول في قال على كل معبود بالحق او الباطل لم يتعين المقصود من المعبود ومن
هذا الاسم اي من لفظ الاله قد اشتهر فيما بينهم ان الاله فعال بمعنى المألوه اي المعبود ومشتق من الاله بمعنى العبادة
واختار العلامة ان الاله ومصادرهما من نحو تاله اي تعبد واله بالفتح اي عبد والستاله اي استعبد مشتقة من الاله
وان كان اسم عين فان الاشتقاق قد يكون من الاعيان كما في استنوق وتحجر واستحجر وتجوهر وتجسم وجبل
الاله مشتقا من اله بالكسر اذا تحير ودهش واورد عليه اولا انه تحكم لجواز العكس واجيب بان اللفظين
المتوافقين في التركيب اذا كان احدهما اشهر في المعنى المشترك بينهما كان اولى بان يكون مشتقا منه والاشبه
في معنى العبادة اشهر من الالهة ومشتقاتها وان اله في معنى التحير اشهر من الاله ومن ثم احتيج الى بيان استعماله
على معنى الحيرة ولا يقدح في ذلك ان اله بمعنى عبد اكثر استعمالا من اله بمعنى تحير وقد اجيب بانه ربما لا يحتاج له
بنقل او تتبع ان الالهة لم توجد في اللغة الا بضمه واستعمالات الاله قليل بخلاف الاله فلم يجوز اشتقاقه منها
ولذلك قراءة ابن عباس ويذرك والهتك وثانيا ان اشتقاق الفعل من الاعيان خلاف القياس سيما
في باب الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا تانق في رعية الابل واحسن
القيام بمصالحها وثالثا ان معنى المشتق يجب ان يعتبر في المشتق منه وليس معنى الاله اي المعبود موجود
في الالهة اي العبادة بل الامر بالعكس واجيب بان معنى العبادة الالهة بمعنى العبادة الالهة كما ان معنى الابل خدم
الابل وربما يقال لا يجب ان يوجد معنى المشتق منه بتمامه في المشتق والا امتنع اشتقاق الاسم كضارب

من الفعل كضرب وفيه بحث لان الظاهر في الاشتقاق الصغير ان يعتبر المشتق معنى اصله بتمامه وبذلك ترجح اشتقاق
الفعل من المصدر على عكسه ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة الماضي
تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه بل اسم
اورد كلمة الاضراب ردعا للسائل بما تمسك به في مبحث هو معترك للانظار كانه قال اعرض عن التردد واجزم بانه
اسم وقوله غير صفة مبالغة في تعيين المراد دفعا لان يتوهم من الاسم ما يقابل الفعل ويعم الصفة فان قيل
ذكر اولا ان الاله بمعنى المعبود ولزم منه ان يكون صفة مثله فكيف قطع بنفي الوصفية ههنا قلنا المذكور
سابقا انه اسم يقع على المعبود ولا يلزم من ذلك كونه صفة كما ان الكتاب اسم يقع على المكتوب وليس بصفة والتحقيق
المقام ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم به فيتركب مدلوله من ذات مبهمة لم يلاحظ معه
خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل متصف بتلك الصفة ومثل ذلك الاسم يسمى صفة وذلك المعنى المعتبر فيه
يسمى مصحح الاطلاق كالمعبود مثلا وقد يوضع لذات معينة بلا ملاحظة قيام معنى بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة قطعا
كالفرس وقد يوضع لها ويلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلق بها وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا
عن الموضوع له وسببا باعثا على تعيين الاسم بازائه كاحمر اذا جعل علما لمولود فيه حمرة وكالدابة اذا جعلت
اسما للذوات الاربع في انفسها وجعل الدبيب سببا لوضع هذا الاسم بازائها لا جزءا من مفهوم اللفظ الثاني
ان يكون ذلك المعنى داخلا في الموضوع له فيتركب مفهومه من ذات معينة ومعنى مخصوص كاسماء الآلة والزمان
والمكان وكالدابة اذا جعلت اسما للذوات الاربع مع دبيبها وهذان القسمان ايضا من الاسماء
ربما يشتبهان بالصفات والقسم الاخير اشد التباسا بها لان المعنى المعتبر في الوضع داخل في مفهوم كل منهما
وميزان الفرق انهما يوصفان بشيء ولا يوصف بهما شيء على عكس الصفات وانما وجد الاستعمال الا واحد
ولم يوجد شيء الا مع كثرة دورانه على الالسنة علم انه من الاسماء دون الصفات وهكذا حكم كتاب وامام
قوله لا يقول شيء الا ويقول اله واحد ومن الجائز ان يكون اله صفة
اعترض عليه تارة بان الكلام في لا اله بدليل
وسائر ما اعتبر فيه خصوصيتها
المعبود بالذوات فلو جعلها كلها صفة

ويكون الله

ويكون الله اسما للذات فلا يلزم بقاء صفة غير جارية على موصوف ولقوى بانه لا يجوز ان يوضع لذاته تعالى
باعتبار قيام معان بها الفاظ ولا يوضع لخصوصية الذات اسم ولا استحالة في ذلك انما المستحيل ان يوجد صفات نفس
لامر ولا يكون هناك ذات موصوفة بها واجيب عن الاول بان الله هو الاله بحذف الهمزة فان كان الاله
صفة كان الله ايضا كذلك وان عرض له الاسمية لصيرورته علما والمقصود ان الاله لو كان صفة لم يكن لله في اصل
الوضع اسم يجري عليه صفاته وفيه نظر لان الاله لو كان اسما لم يكن لله ايضا في اصل الوضع اسم يجري عليه صفاته
فان الاله ليس في اصل وضعه اسما له بل للمعبود مطلقا فالمحذور مشترك وعن الثاني بان ايراده من الاستحالة
يخالف القاعدة المعلومة من اللغة فان الاستقراء دل على ان كل حقيقة يتوجه الاذهان الى فهمها
وتفهيمها فيما بين الجمهور فقد وضع له اسم يجري عليه احكامها وصفاتها والى اشار من قال من العلماء اذ لو كان الله صفة
وسائر اسمائه صفات يلزم ان الرب لم تبق شيئا من الاشياء المعتبرة الاسمية وهو تسم خالق الاشياء ومبدعها
هذا محال وفيه بحث لانه ان اراد ان لفظ الله اسم لذاته تعالى على معنى انه لا يعتبر فيه معنى الصفة حال اطلاقه
عليه كما هو الظاهر من عبارته فقد تم كلامه ولا يجديه نفعا في اثبات ان يكون في الاصل صفة ثم صار علما وان
اراد انه اسم في اصله فاثباته مشكل لان الاله اذا كان اسما فليس موضوعا بازاء ذاته تعالى فلو كان الاختصاص
العارض للاسم العام كافيا في نسبته في اللغة لكانت الاسمية العارضة للصفة مع الاختصاص كافيا فيها
لا يقال الاسم بعد الاختصاص يمكن ان يطلق عليه ويجري عليه صفاته بخلاف الصفة قبل الاختصاص لانا نقول
اذا كان اجراء الصفات التي عنه باسم عام فليعبر عنه باسم آخر كلفظ الشيء مثلا ولا مخلص لمن يدعي كونه اسما
في اصله الا بان يقول الاله لجنس المعبود من اسم يجري عليه احواله وصفاته فاده معنى متعارف وليس له اسم سوى
الله وذلك ان تقول الضمير في قوله اسم هو ام صفة راجع الى الله الا انه بين اسميته في الدليل الاول بنفي الصفة
على اصله وفي الدليل الثاني بنفي الوصفية عنه حال اطلاقه عليه سواء كان في اصله اسما او صفة فيندفع الاشكال
بحذافيره وعلى هذا فالانسب ان يقال الاشارة في قوله من هذا او قوله هل لهذا الاسم راجعة الى الله كما

ان الهمزة قوله هل ينفخم لامه راجع اليه والسوال بعده هل لهذا الاسم اشتقاق انما هو عن كونه مشتقا لانه
المتبادر من العبارة وايضا قد فرغ عن بيان كونه مشتقا منه فلم يبق الا الاستفادة من شيء فان قلت
لم يذكر في الجواب الا اثبات الاشتقاق بين الاله والاله ولم يتعين مشتقا ولا مشتقا منه قلت اعتمد على فهم
السوال وسياق الكلام وايضا لما بين ان الاله بمعنى المعبود علم بان الاله مشتق من الاله فان
المعنى هو الذي يعتبر فيه معنى المشتق منه مع خصوصيته دون العكس ولما عدل عن الجواب الظاهر
وهو نعم لا قوله معنى الاشتقاق تنبيها على ان المبحث محل الاختلاف ولا ينكشف كما ينبغي الا بتلخيص معنى الاشتقاق
ولم يرد بما ذكره تحديده والسعي عن عدم التناسب في التركيب لشهرته وايضا الصيغتان هما اللفظان المختلفان
وزنا ففيه دلالة على تعدد الوزن قطعا فلعل اختيار على الكلمتين او اللفظين اشعارا باتحاد التركيب كانه
قال ان ينتظم اللفظين المتخالفين وزنا المتوافقين تركيبا والقول بان الصيغة مجرد الهيئة العارضة
لجوهر الحروف فالمعنى ان ينتظم الصورتين اللتين لهما مادة واحدة ثم دود ليتبين صيغة هذا الاسم وصيغة
قولهم اله لان معنى التحير والدهشة ليس مدلولا لصورتهما العارضة لمادتهما وقوله من اخوا ته ذلك جملة معترضة
اشار بها الى ان الاشتقاق لا كبير انما هو بيان اشتقاق الصغير فان الهمزة والعين متقاربان مخرجا والهمزة والدال
يشاركان في صفة الجهر وقيل اشتقاق الاله من اله ايضا اشتقاق اكبر لان الهمزة مبدلة عن الواو كما نص عليه
الجوهري والهمزة تشارك الواو في الجهر فقوله هل لهذا الاسم اشتقاق يكون سوالا عن الاشتقاق الاكبر والجواب مطابق
له الا ترى الى قوله من اخواته ورد بان الاشتقاق اذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير والنزاع انما وقع في
ان الاله هل له هذا الاشتقاق او لا فلا مجال لحمل السوال على غيره كيف وقد حصل بيان الاشتقاق الاكبر اعتنا
لا منقصود من الكلام وقول الجوهري معارض بقول غيره من الائمة وان سلم فليكن همزة الاله ايضا واوا وان حملت
في الصحاح اصلية وذلك لان الاوهام تتحير في معرفة المعبود اي الذي يعبد فان اتخذ الناس الهة شتى وزعم كل
ان الحق ما هو عليه فكثر الضلال في الافكار وفشا الباطل في الاعتقاد وقل النظر الصحيح وما يودي الى الحق المطرح
وان حمل الاشارة في السوال راجعة الى الله فالمعنى ان الاوهام تتحير في معرفة ذاته وصفاته وما هو عليه من الافعال

حتى ينتقض مثل نصر واعان بل اراد ان الاشتراك في المعنى كاف لاشتقاق الاله من اله لموافقتهما في التركيب وقد يقال اراد تحديده صح

ومامع فان قلت فهل يقصد بلفظ الله حال اطلاقه عليه تعالى الدلالة على معنى الخبر قلت بلى على لا يقصد به الا الذات
اصالة فذلك المعنى مرجح للتسمية فان قصد كان تبعا قوله يفخم لامه اي لام الله دون لام الاله لا تعالى اذا كان الضمير في السوال
للاول لا للثاني وان كان للثاني راجعا الى الاله ورجع الضمير الثالث الى غيره يتفكك نظم الكلام لا انا نقول لفظ الله هو الاله
بحذف الهمزة فالمعنى على ذلك التقدير هل يفخم لام الاله بعد حذف همزته وارد بالتفخيم هنا ضد الترقيق اعني التغليظ
وقد يطلق على ما هو مقابل الامالة وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو كما في الصلوة والزكوة والربوا واعترض على قوله نعم
بانه يدل على جريان التفخيم في اللام مطلقا وقد اتفقوا على الترقيق بعد الكسر لاستثقالهم على التفخيم بعد الاستثقال
الكسرة واجيب بان السوال عن جريانه على سنن الاستقامة او تولده من لحريفات العامة لا عن محله لشهرته فالحاصل صحيحه
والسنة اي طريقه مسلوكة ثم بين انها قديمة وعلى ذلك الوف كلهم اي الذين شاهدناهم او نقل الينا كلامهم والحاقهم
على التفخيم دليل على انهم وجدوا عليه اباءهم لا قد مس فهم على اثارهم متندون وكابرا عن كابر قيل جملة وقعت حالا
بنصب ضمر ها كما في قولهم كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد حال الشاء فقد اكروها اعرابي اول وتوارثوها
كابرا عن كابر وقيل كابرا مفعول ثان كقولك ورثت زيدا مالا اي ورثوه من كابر كابر كقولك هو طبعا طبق
ووتوارثوا المقصود اعني وصف كل واحد من الوارث والموروث منه بالكبر واعتبار ذا اريد بالكبر
العز والشرف دون كبر السن الذي هو المتبادر في بيان القدم على طريقة قولك ورثوه من اب بعد اب ويويد ما نقل
من انه قد يقال ايضا ورثوه صاغرا عن كابر وقد يقال كابرا مفرد وقع حالا في ان صاغر اكذلك اي ورثوه كابرين
او صاغرين عن كابرين وافرد اللفظ لكونه في حكم كابرا او صاغرا على طريقة قولهم سام انهم جمعوا نهم اي
ورثه صاغرهم عن كابرهم ونحو ان يكون مثل كابرا صدرا للجملة الحالية وفي الصحاح ان كابرا عن كابر بمعنى كبيرا
عن كبير وفي الاساس انه من كابرته فكبرته اي غلبته في الكبر فانا كابر والرحمان فعلان من رحم فان
قيل الرحمن صفة مشبهة فكيف تشتق من رحم وهو متعد وكذا الكلام في رب ومالك حيث جعلا صفة مشبهة واما الرحيم
صفة مبالغة كما نص عليه سيبويه في قولهم هو رحيم فلا انما ولا اشكال فيه قوله فعل من الصفات المشبهة كما يشعر به

وقد ان من العبارة كالا يحكم جمعا وافرادا لا يحلون اصاتا بنيا وتثنية وقد صاغ ان يكون صح

تمثيله ببعض وسعيه الى علمه السؤال اجاب بان النعل المتعدى قد يحمل لازما بمنزلة الغرايز فينقل الى فعل بضم العين
ثم يشتق منه الصفة المشبهة وهذا مطرد في باب المدح والذم كما نص عليه في تعريف المصباح وذكره المفصل الفائق
ره فقير ورفيع ومن ثم قيل معنى رفيع الدرجات رفيع درجاته لا رافع للدرجات والمبالغة في الرحمن اما بحسب شمول الدارين
واختصاص الرحيم بالدنيا كما في الاثر الذي رواه واما بحسب كثرة افراد المرحومين وقلتها كما ورد يا رحمن الدنيا ورحيم الاخرة
واما باعتبار جلالة النعم ودقتها كما اختاره في الكشاف والمراد ان الرحمن مبالغة في معنى الرحمة ليست في الرحيم فيتصور زيادة
بوجه ما فلا ينافيه ما يروى من قولهم يا رحمن الدنيا والاخرة نحو شمولهما على الجلايل والدقايق ويقولون استدل اولا
بالاستعمال الوارد في الماثور من السلف فيهما بصيغة الماضي ثانيا بالقياس الذي دل عليه بالقول الدائر فيما بين علماء العربية
فيعبر عنه بالمضارع واستشهد ثالثا بما ذكر الزجاج في نظم الرحمان تمثيلا للقاعدة المذكورة وايماء الى قياس الرحمن عليه
ما مطلق بالابلغية وانتقض القاعدة بمثل حذر وحاذر واجيب بان الشرط وكذا بعد تلاقى الكلمتين في الاشتقاق اتحاد معانى
النوع كنزح ونزحان وصد وصديان وغرث وغرثان وبان القاعدة اكثرية لا كلية فلا ينقض وبان حذرا انما كان
ابلغ لالحاقه في الثبوت بالامور الجبلية كشره وبهم وفطن فجاز ان يكون حاذر ابلغ لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل
على ثبوته ولزومه وهو من الصفات الغالبة تقديرا اذ مقتضى القياس استعماله في غيره ايضا لان معناه البالغ في الرحمة
وحيث اختص به كانه غلب عليه وكذلك الدبران والعيوق لما اعتبر فيهما معنى الدبور والعوق كان القياس استعمالا
في غير هذين الكوكبين لكنهما اختصا بهما فليس لهما فكانهما غلبا عليهما كالصعق فان غلبته تحقيقية ومن
ههنا تراهم يقولون الغلبة اما بالنظر الى القياس والاستدلال واما بالنظر الى الواقع والاستعمال فان قلت الرحمن
صفة بلا شبهة اذ يوصف به ولا يوصف لان معناه بليغ الرحمة وقد اختص به معرفا ومنكرا فكيف يشبه
بالاعلام التي يلزمها اللام قلت اريد ما يشبه الاشتراك في مطلق الغلبة والاختصاص تقديرية كانت او تحقيقية
مع اللام او بدونها على وجه العلمية او الوصفية وكما ان علمية الرحمن بعد من غير مناسبة لعدم استعماله في غيره كالكل
علمية لفظ الله بعد به اذا اصله الا اله ما قتضى القياس صح اطلاقه كاصله على غيره لكنه لم يطلق الا علما كما

وصدر البيت سموت بالمجد يا ابن الاكرمين ابا وبروى الاكثرين بدأ فباب من تعنتهم في كبرهم حيث
بالقوافيه حتى خرجوا عن طريقة اللغة ايضا والتعنت تطلب الايقاع في امر شاق فاما ان يراد ايقاع بعضهم
بعضا او ايقاع كل واحد نفسه كيف يقول الله رحمن او فعى التركيب وجد ودع عن اللام لينبغي لا عراب وليظهر حكم
كالانصراف وعدمه واراد باخواته من بابه ما يكون على صيغة فعلان من فعل بالكسر فانه غير منصرف والانقض بندمان
لان الماخوذ من ندم نداما بمعنى اثم غير منصرف كسكران ومؤنثه ندمى كسكرى واما الذي هو منصرف ومؤنثه ندمانة
فهو من المنادمة في الشرب بمعنى النديم فلا يوجد فعلان من فعل بالكسر الا غير منصرف وما ذكره المرزوقي من ان
الصفة من خشى خشيان وخشيانة معارض بقول الجوهري ان الصفة منه خشيان وخشيا وهو راجح قياسا
على الصفات الماخوذة من باب فعل على انه لو صح كان نادرا فلا يلحق به الرحمن في الصرف بل الاعم الاغلب منعه
وانما قال في الجواب اقيس على اقواله لان وجود علة منع صرفه اما يظهر بذلك كما ستعرفه وقد شرط بعضهم في فعلان
اذا كان صفة شرطا في منع الصرف ان يكون مؤنثه فعلى وقد انتفى هذا الشرط في الرحمن لاختصاصه بالله فوجب ان لا يمنع
صرفه والجواب ان هذا الشرط انما اعتبر ليتحقق انتفاء فعلانة اذ به يتحقق مضارعتها الالفي التانيث والاختصاص العارض
كما منع وجود فعلى منع وجود فعلانة فان نظر الى انتفاء فعلى وجب ان لا يمنع صرفه لان وجودها شرط للمنع ومناط له في
الظاهر وان نظر الى انتفاء فعلانة وجب ان يمنع منه انتفاؤها مناطه في الحقيقة الا انه لخفائه جعل وجود فعلى امارة
دالة عليه فاعتبار الاختصاص يوجب اجتماع الصرف وعدمه وهو محال فلزم ان لا يعتبر امتناع التانيث اي انتفاء فعلى
وانتفاء فعلانة بسبب الاختصاص العارض وان يرجع الى الاصل من الكلمة قبل الاختصاص ويتوقف حالها فيه وذلك
بالقياس على نظايرها من باب فعل فاذا كانت كلها ممنوعة من الصرف لتحقق وجود فعلى فيها علم ان مثل الكلمة ايضا
في اصلها مما تحقق فيها وجود فعلى فيمتنع من الصرف مثلها ومن الناس من قرر الجواب بان وجود فعلى شرط لعدم
الانصراف ووجود فعلانة شرط للانصراف فان المتفق على صرفه ما يكون مؤنثه فعلانة فلا عبرة بانتفاء الشرط
للاختصاص لان معنى الاشتراط انه اذا اطلق اللفظ على مؤنث فان كان على فعلى كان فعلان غير منصرف وان كان

العارض

على فعلانه فهو منصرف والحاصل انه يطلق ههنا على مؤنث لم يعلم انه مؤنثه فعلانه ليصرف او فعلى ليمتنع فوجب الرجوع الى
الى الاصل وهو الالحاق باخواته وفيه نظر اذ يلزم منه استدراك النوص لانتفاء فعلانه بان يقول لا عبرة بانتفاء
الشرط الذي هو وجود فعلى بسبب الاختصاص لان معنى الاشتراط انه اذا اطلق على مؤنث كان على فعلى وحيث لم يطلق
ههنا على مؤنث لم يعلم ان الشرط حاصل ليمتنع وليس بحاصل ليصرف فوجب ان يرجع الى الاصل وايضا علم الجواب بان
انتفاء الشرط علل بقوله لان معنى الاشتراط الى آخره لم يكن للتوبيخ على انتفاء فعلى وفعلانه معنى وقد اعترض
بان اللازم من كلامه عدم العلم بانتفاء الشرط لا انه غير معتبر لان عدم الاعتبار يبنى فرع التحقق وقد يقرر الجواب
بان ههنا كل من معنى الشرط لوجود فعلى والشرط لا انتفاء فعلانه ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فوجب ان يعتبر انتفاء الثاني
لاجل الاختصاص والالزم ان لا يحكم بحرفه ولا بمنعه تفاديا عن الحكم فوجب الرجوع الى الاصل وقد يقال وجود الشرط قوله تفاديا اى اجتنابا
على مذهب والنفي على آخر فتعارضا وتساقطا فيصار الى ما قبل الاختصاص ومعناها العطف والحنو اراد الميل
النفسانى اى الشفقة والرقة وهي الكيفيات التابعة للمزاج والله سبحانه منزه عنها وقيل اراد الميل الجسماني اى
الانعطاف والانحناء وهو فاسد لان ذلك ليس معنى الرحمة وان كان مشابها لمعناها ومنشاءه و
مدلولا لبعض ما يلاقيها في الاشتقاق كالرحم او الا يرى انه جعل مجازا عن الانعام انه مجاز مرسل فان الرحمة
والرقة بسبب كالمعنيه ولو جعل مجازا من الرقة لا عن الانحناء والمراد بكونه مجازا عن ارادة الى لانها سبب
للارادة اولا وللانعام ثانيا ويجوز ان يحمل الاستعارة على سبيل التمثيل كما ذكرناه في الغضب وسائر امثاله
تخفيفه ومما اى الله تعالى الغلاظة الغلظة عنف بضم النون مخففة من العنف ضد الرفق يقال عنف
عليه وبه ويوجد في بعض النسخ بالتشديد من التعنيف وهو التعيير واللوم فيحتاج الى تقدير
معنى العنف اى ينزلهم عنيفا بهم والفاء في قوله فلم قدم تفريع على ما لبس من ان الرحمن ابلغ واعم من الرحيم
وكلمة من في قوله من الوصف تبعيضية والتفصيلية مقدرة اي ما هو ابلغ من صاحبه من هذين الوصفين
وتلخيص الجواب ان الابلغ اذا كان اخص مما دونه ومشتملا على مفهومه تعين فيما كان طريقه الترقي

الانعام
مع

بسبب الانعام
مثبت لكن
الرقة لا عن
الانحناء والا
تكون مجازا
م

م

اذ لو لم

اذ لو قدم الابلغ كان ذكر الآخر عاريا عن الفائدة كما في الامثلة المذكورة فان التحرير يشتمل على مفهوم العالم
وزيادة وكذا الباسل والفياض بالقياس الى الشجاع والجواد واما اذا لم يكن الابلغ مشتملا على مفهوم
الادنى كالرحمن والرحيم اذا اريد بالاول جلائل النعم وبالثاني دقائقها فانه يجوز كل واحد من طريق التتميم والترقي
نظرا الى معنى الحال ولما كان الملتفت القصد الاول في مقام العظمة والكبرياء عظائم النعم دون لطائفها
قدم الرحمن واردف بالرحيم كالتتمة تنبيها على ان الكل منه وان عنايته شاملة لذرات الوجود لئلا يتوهم ان
محقرات الامور لا يليق به تعالى فليستحي ان يسال منه وقيل الرحمن لما صار كالعلم من جهة الاختصاص والدلالة
على زيادة المعنى فكان بالتقديم اولى وقد توهم ان تاخير الرحيم للترقي فانه ابلغ من الرحمن لان فعيلا للامور
الغريزية كشريف وكريم وفعلان للامور العارضة كسكران وغضبان وابطل بان ذلك من باب فعل بالضم
لا من صيغة فعيل والحمد والمدح اخوان اي مترادفان يدل على ذلك انه قال في الفائق الحمد هو المدح والوصف
بالجميل وانه جعل ههنا نقيض المدح اعني الذم نقيضا للحمد فان قيل نقيض المدح هو الهجو دون الذم قلنا
المدح يطلق على الثناء الخاص وهو الوصف بالجميل ويقابل الذم وقد يخص بعد المآثر ويقابله
الهجو اى عد المثالب وكلاهما في المعنى الاول وقيل اراد بهما انهما متلاقيان في الاشتقاق الكبير ويشهد له
وجهان ان الشارح في كتبه استعمل الاخوة فيما يتلاقيان في الاشتقاق الكبير بان يشتركا في الحروف الاصول
بلا ترتيب مع اتحاد المعنى او تناسبه كالجذب والجبذ والحمد والمدح وفي الاشتقاق بان يشتركا
في اكثر تلك الحروف وتناسب الباقي مع الاتحاد او التناسب في المعنى كالوله والوله وكالفلق والفلج
ان الحمد مخصوص بالجميل الاختياري والمدح يعمه وغيره يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال
حمدتها عليها فاختير ههنا الحمد على المدح ليشعر بالاختيار وعلى الشكر ليتناول الفضائل والفواضل ودفع
الوجه الاول بان ما ذكرناه من الدلائل اوجب حمل الاخوة في هذا المقام على الترادف والثاني بان النص
صرح في تفسير قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان بان المدح لا يكون بفعل الغير وتاول التمدح بالجمال

وصباحة الوجه فالمدح عنده ايضا مخصوص بالاختياري وانما ترك الاختياري في تفسير الحمد اعتمادا على الامثلة فانها
اختيارية او اراد بالجميل الفعل الجميل وهو بالاختيار ومعمول من نعمة اي انعام بنوع واعلم ان الحمد اذا خص بالافعال
الاختيارية لزم ان لا يحمد الله سبحانه وتعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عين ذاته او زائدة عليها
بل على افعاله الصادرة عنه باختياره اللهم الا ان يجعل تلك الصفات لكون ذاته كافية فيها بمنزلة الافعال الاختيارية
مستقلة بافاعليها والضمير في قوله وهو الثناء راجع الى الحمد لانه المفسر بالتفسير والثناء هو الذكر بالخير مقصده بالنداء
ومورد الصوت اظهارا لما ادعاه من اختصاصه باللسان ونحوه اشيع وادل واما الشكر فربما هو في المعنى وقربناله في الاستعمال
كان هناك مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر ما دام هل هو هذا المعنى او شيء اخر يقرب منه فاورد كلمة اما تفصيلا
لذلك المجمل الواقع في ذهنه وازالة لتردده والشكر بالقلب ان يعتقد اتصاف المنعم بصفات الكمال واولي النعم وباللسان
ان يثني عليه وبالجوارح ان يدأب في طاعته وانقياده وقوله افادتكم النعماء مني ثلثة استشهاد معنوي على ان الشكر يطلق على
افعال الموارد الثلثة وبيانه انه جعلها بازاء النعمة جزاء لها مترتبا عليها وكل ما هو جزاء للنعمة عرفا يطلق عليه الشكر لغة ومن
لم يتنبه لذلك زعم ان المقصود مجرد التمثيل لجميع شعب الشكر لا الاستشهاد على ان لفظ الشكر يطلق عليها فانه غير مذكور ههنا
وما يقال من ان الشاعر جعل مجموعها بازاء النعمة فيستفاد منه انه يطلق على كل واحد منها فجوابه انه لا شبهة
في اطلاقه على فعل اللسان حتى توهم كثير من الناس اختصاص الشكر به لغة وانما الاشتباه في اطلاقه على عمل القلب والجوارح
فلما جاز للاول عدت ثلثة علم ان كل واحد شكر على حدة وكانه قيل كثرت نعماؤكم عندي وعظمت فاقتضت استيفاء
انواع الشكر وبلوغه ذلك حتى جعل موارده بازاء النعمة ملكا لا صحابها استفاد منها وفي وصف الضمير بالمحجب اشارة
الى انهم ملكوا ظاهره وباطنه فهو احدى شعب الشكر اي باعتبار المورد وان كان الشكر احرى تسميته باعتبار المتعلق ويعبر
عن الاقسام بالشعب لتشعبها عن مقسمها واذا لم يعترف العبد بانعام المولى لم يثن عليه بما دل على تعظيمه ولم يظهر منه شكر
ظهورا كاملا وان اعتقد وعمل فلم يعد شاكرا لان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف عنها كما ان كفرانها اخفاؤها
والاعتقاد امر خفي في نفسه وعمل الجوارح وان كان ظاهرا الا انه يحتمل خلاف ما اريد به اذ لم يتعين له بخلاف النطق

فاحسن الحمد وكان الشكر



فانه ظاهر في نفسه ومبين لما وضعاله هو الذي يفصح عن كل خفي فلا خفاء فيه ويجلي عن كل مشتبه فلا احتمال له
ولما كان الراس اظهر الاعضاء واعلاها وهو اصل لبقائها كذلك الحمد اظهر انواع الشكر واشملها على حقيقته حتى اذا
فقد كان ما عداه بمنزلة العدم وارتفاع الحمد بالابتداء ربما يتوهم ان الحمد معمول للمصدر واللام للتقوية كما
في قوله تعالى للرؤيا تعبرون فنبه بان الحمد لله فذكر ارتفاعه بالابتداء مع ظهوره ليبين ان الظرف ههنا مستقر واقع خبرا له و
ليربطه ببيان اصله الذي هو النصب واعاسمي مطلق الجار والمجرور ظرفا لان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية
او مكانية فاطلق اسم الاخص على الاعم وقيل سمي به لو وحش معنى الاستقرار له فصدر الكلام الحمد مستقر لله وكل ما استقر فيه
شيء فهو ظرف له وتوجيه ما نقل عن المصنف ان الحمد لما صار مختصا به صار كانه مستقر ولكل مستقر فيه ظرف والاخفى
عليك ان اعتبار معنى الاستقرار في مثل ومبسط الفرس مستبعد جدا فيحتاج ايضا الى تسمية الاعم باسم الاخص واصله
النصب المصادر احداث متعلقة بمحالها فكانها تقتضي ان يدل على نسبتها اليها والاصل في بيان النسب والتعلقات
هو الافعال فهناك مناسبة تستدعي ان يلاحظ مع المصادر افعالها الناصبة لها وقد تأيدت هذه المناسبة في
مصادر مخصوصة بكثرة استعمالها منصوبة بافعال مضمرة فلذلك حكم بان اصله النصب وايد بقراءة بعضهم
وانما قال في معنى الاخبار لان بعضها في معنى الانشاء كسبحان الله ومعاذ الله ولذلك فصلها وقيل الفصل لان المصدر
فيها معرف او غير متصرف اي لا يستعمل الا منصوبا وقوله ينزلونها بيان وتاكيد لقوله ونصبها اي ينزلون تلك
المصادر منزلة افعالها لفظا ويسدون بها مسد افعالها معنى فقد استوفت تلك الافعال حقوقها بحسب
اللفظ والمعنى فلا يستعملونها معها اي لا يستعملون المصادر مع افعالها وبالعكس ويجعلون ذلك الاستعمال
كالاستعمال الشريعة المنسوخة في انه خروج عن طريقة مهجورة اي طريقة صحيحة ويستنكرها المتدينون بها حتى اهل
اهل اللغة في احوالها والعدول بها اي العدول بتلك المصادر في قوله سلام الثاني حكي رفعه في القرآن للدلالة على ما الله
ذكره واما دعم ابراهيم عليه السلام مليكون تحيته احسن من تحيتهم للدلالة على انه حياهم بما هو احسن ولما كان الرفع
دالا على الثبوت مجردا عن قيد التجدد والحدوث ناسب ان يقصد به الثبات والدوام بمعونة المقام

بخلاف النصب المستلزم لسد مسد الفعل الدال بوضعه على التجديد والتحقق والمعنى نحمد الله حمداً اراده اصل المعنى ولكن اى الفعل
المقدر حال كونه منصوبا بمثل المضارع مع نون الحكاية اما صيغة المضارع فلدلالتها على الحال الذي هو ابلغ لازمنه واولاها
ببيان ما هو واقع منهما واما النون فلما مر من انه مقول على السنة العباد ولم يرد ان معناه ذلك حال كونه مرفوعا
وللالتفات نكتة العدول لان المضارع انما يستمر ان الحمد ثابت في بعض المواضع والمقصود بالعدول الاستمرار الثبوتي
كما دل عليه قوله اولا على اثبات المعنى والاستمرار وثانيا على معنى ثبات السلام وايضا لو افاد الفعل المقدر
ما يستفاد من الرفع لم يكن للعدول عن النصب وجه الى … بمثل الاستدلال بقوله اياك نعبد واياك نستعين على ما ذكر
من ان اصل معنى الكلام وتقديره نحمد الله حمدا وقوله لانه بيان لوجه دلالته والسؤال فكيف تحمدونه اما هو كما يقال الحمد لا ما عليه صح
مبنية فيصح ان يجاب بالعبارة المشتملة على الحمد على غيره لان انفهام غيره انه نوع بيان للكيفية اى حال حمدنا انا
نخصه بسائر عبادات الجوارح والاستعانة في المهمات ونخص محمودنا بكل وقيل صح كون العبادة بيانا للحمد مع اختصاصه
باللسان من حيث ان اقصى غاية الخضوع تقتضي اعترافا بما له الانعام ووصفا للنعم بصفة الجلال والاكرام وذلك ابلغ
حمدا وكلا غايه ما في الباب ان الجواب يشتمل على زيادة في البيان وذكر بعضهم انه كان في الجواب ان يقال اياك نحمد
اى حال حمدنا انا لا نشرك فيه غيرك فعدل عنه تنبيها على ان الحمد اصل العبادة وراسها كأنه قال فان حقيقة العبادة
شكر المنعم الحقيقي اى اظهار الانقياد بقدر الامكان وقال فعل اياك نعبد بيانا استينافيا لمقدر لاصل الحمد لله
وتطبيق لقراءة النصب باضمار الفعل المحذوف في الرفع ملحوظ في الجملة حيث بين بالجملة الفعلية وذلك لان الراجح في
اياك نعبد انه استيناف جوابا للسؤال تقتضيه اجراء تلك الصفات العظام على الموصوف بها اولا وابدا لكنه قيل
ما شأنكم موكسين توجههم اليه فاجيب بحصر العبادة والاستعانة وقيل لما فطن حديث الغيبة الى الخطاب ترك العاطف
لافتراق الحالتين ما معنى التعريف ذكرا ولا معنى الحمد واياه وما يتعلق بها ثم شرع في معنى اللام الداخلة عليه وبينه
بطريق السؤال والجواب بناء على انه مقصود الله سبحانه ان يتوجه نحوه ويلحظ على حدة وقال ما معنى التعريف ولم يقل
ما معنى اللام تنبيها على ان اللام للتعريف مطلقا اتفاقا وان وقع الاشتباه في معنى التعريف وذكر الجار انه مثل التعريف

٢٩

في ارسلها العراك اى قول لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال فشبهه بمثال مشهور من المصادر بعيد
عن توهم الاستغراق ثم اشار الى ان العهد المشترك سماه يسمى تعريف الجنس ثم خص معنى العهد المشترك على
وجه يتضح به حال كل منهما بخصوصه وعرف ايضا معنى تعريف الجنس مطلقا مغايرا عما يمتاز به العهد عن الآخر وفاعل
ارسل مستتر راجع الى العير ومفعوله راجع الى الاتن والعراك نصب على الحال اى ارسلها معتركة او مصدر ناصبه حال
اى يعترك العراك … ولا بل العراك اذا اوردها جميعا ونغص البعير بالكسر تعضاد ما لم يتم شربه والدخال ان يدخل
ان يشرب البعير مرة ثم يرد من العطن الى الحوض فيدخل بين بعيرين عطاشى ليشرب منه مرة اخرى وفي قوله ومعناه
الاشارة تصريح بان معنى تعريف الجنس الاشارة الى حضور الماهية في الذهن وتميزها هناك عن سائر الماهيات فان المنكر
وان دل على ماهية معقولة متميزة في الذهن حاضرة عنده الا انه لا اشارة فيه الى تعينها وحضورها فاذا عرف بلام الجنس فقد اشير الى
ذلك والفرق بين حضورها وتعينها في الذهن وبين الاشارة الى حضورها وتعينها هناك مما لا خفاء فيه وتوهم كثير من
من الناس ان معنى تعريف الجنس هو الاستغراق ويبطله ان الاستغراق قد يتحقق في النفي والاثبات كما في الرجل خير من المرأة
خير من جراده وليس معه تعريف اصلا فان قلت قد جعل المص المعرف بلام الجنس في مواضع من هذا الكتاب على الشمول والاحاطة
وهو معنى الاستغراق بعينه فكيف جعله ههنا وهماً قلت الوهم كون الاستغراق معنى تعريف الجنس بل الاستغراق معنى التعريف فيه وقوله
ومعناه الاشارة ونقل عن المص ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه
استغراق اراد به ان ليس ثمه استغراق مدلول لفظ اللام لانه لا يستفاد من القرائن الخارجية وتحقيق الكلام ان التعريف مطلقا
هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود متعين حاضر في ذهن السامع … ما فسر به المص تعريف الجنس ههنا
وما صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل من ان زيدا موضوع لمعهود بين المتكلم والمخاطب ومن ان غلام زيد
لمعهود بحسب تلك النسبة المخصوصة وما ذكره بعض الادباء من ان المعرفة ما يشار به الى متعين خاطبك والنكرة ما لا يعرف وما اجمعوا
عليه من ان الصلة يجب ان تكون معلومة الانتساب للسامع واذا استوعبت كلامهم تحققت تحصيل الاستغراق ثبت
بما ذكرناه وقد صرح به بعض الافاضل فقال التعريف يقصد به معنى معهود السامع من حيث انه معهود كانه اشار اليه بذلك

لاعتبار

واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا ملاحظ فيها تعينه وان كان معناه في نفسه ويتناول
اللام اذا دخلت على اسم فاما ان يشار بها الى حصة معينة من مسماه فردا كانت او افرادا مذكورة كانت او مقدرة
ويسمى لام العهد ونظيره العلم الشخصي واما ان يشار بها الى مسماه ويسمى لام الجنس فان قصد المسمى من حيث هو كما في التعريفات
ونحو قولك الرجل خير من المرأة ويسمى لام الحقيقة والطبيعة ونظيره العلم الجنسي وان قصد المسمى من حيث هو في ضمن الافراد بقرينة الاحكام حيث
الجارية عليه الثابتة له في ضمنها واما ان يقصد من حيث هو في ضمن جميع الافراد كما في المقام الخطابي بعلة ابهام
ان القصد الى بعضها دون بعض ترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق ونظيره كلمة كل مضافا الى النكرة او في ضمن بعضها
في المقام الاستدلالي ويسمى لام العهد الذهني كقولك ادخل السوق حيث لا عهد وهو في المؤدى النكرة ولذلك يجري عليها
احكامها فظهر ان اللام اما للتعريف العهد واما للتعريف الجنس كما ذكره المفصل وان الاستغراق والعهد الذهني راجعان
الى تعريف الجنس مستفادان من الامور الخارجة عن مدلولي اللام والمعرف بها وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى شرح الكتاب
فنقول المصدر وجعل الحمد ههنا محمولا على الجنس دون الاستغراق يدل على ذلك انه اقتصر على ذكر جنس الحمد وامتيازه من بين
اجناس الافعال ولم يتعرض لشموله واحاطته لافراده وانه قال فيما بعد بعد الدلالة على اختصاص الحمد به ولم يقل على اختصاص
المحامد والتمسك في ذلك بقوله والاستغراق الى الكل لا يحتاج اذ ان لا يكون الاستغراق معنى التنوين مع كونه مستفادا
من المعرف بمعونة المقام كما نبهناك عليه هذا وقد قيل اختيار الجنس على الاستغراق مبني على مسئلة الاعمال وان افعال
العباد لما كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة كانت المحامد عليها راجعة اليهم فلا يصح تخصيص المحامد كلها بالله تعالى
وفساده ظاهر لان اختصاص الجنس به تعالى يستلزم اختصاص افراده ايضا اذ لو وجد فرد منه لغيره ثبت الجنس له
في ضمنه وقيل مبني على ان هذه المصادر نايبة مناب افعالها سادة مسادها والافعال لا تدل على الحقيقة الا
الاستغراق فورد بان ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعونة قرائن الاحوال وقيل انما اختاره بناء على ان الجنس هو المتبادر
الى الفهم الشايع في الاستعمال في اسامي المصادر وعند خفاء الاستغراق وهو ايضا مردود بان الحمل على الجنس في المقام
الخطابي يتبادر منه الاستغراق وهو الشايع في الاستعمال فيما كان مصدرا كان او غيره واي مقام اولى بملاحظة الشمول والاستغراق

من مقام تخصيص الحمد لله سبحانه تعظيما له فقرينة الاستغراق فيما نحن فيه كنار على علم والحق ان سبب الاختيار هو ان اختصاص
الجنس مستفاد من جوهر الكلام مستلزم لاختصاص جميع الافراد فلا حاجة في تادية المقصود الذي هو ثبوت الحمد له تعالى
وانتفاؤه عن غيره الى ان يلاحظ الشمول والاحاطة ويستعان فيه بالامور الخارجية بل نقول على ما اختاره يكون اختصاص
جميع الافراد ثابتا بطريق برهاني فيكون اقوى من اثباته ابتداء فان قلت كيف يصح على مذهبه تخصيص جنس الحمد به تعالى
قلت صح ذلك بناء على ان افعالهم الحسنة التي يستحقون بها الحمد عندهم انما هي بتمكين الله لهم واقداره عليها فمن هذا الوجه يمكن
جعل الحمد راجعا اليه تعالى ايضا كما ذكره في سورة التغابن حيث قال قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله
تعالى ثم قال واما حمد غيره فاعتداد بان نعمة الله تعالى جرت على يده ولا دلالة على ذلك ان افعالهم القبيحة التي يستحقون بها الذم ايضا
ما اقدرهم الله عليه ومكنهم منه فيلزم رجوع الذم الى الله تعالى كما تبين في علم الكلام ان اقدار المختار على الافعال الحسنة على الافعال
القبيحة ليس بقبيح فانه تعالى في الجواب انه جعل الجنس في المقام الخطابي منصرفا الى الكامل كانه كل الحقيقة فيكون من باب
ذلك الكتاب والذي تم الجواد ومن صاحب ان الحمل على الجنس محافظة على مذهبه وفيه نظر اذ يجوز الحمل على الاستغراق ايضا
بتنزيل محامد غيره تعالى منزلة العدم بالقياس الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس والاستغراق في انهما
ينافيان ظاهر طريقة الاعتزال وان منافاتهما يندفع باحد الوجهين المذكورين والذي جرى هما جعلت الاشعار قيل فيه صح
بان قرانهما نشات عن مناسبة احكام اللغة بلا رواية والسلف مبرؤون عن امثال ذلك فكانه نظر الى ما روي
من ان القرآن نزل بلغة قريش فلما صعب على ساير العرب اذن في قراءته بسبع لغات من قبايلهم فلا حاجة الى التحمل النقل
في خصوصيات هيئات الالفاظ على انه لا يبالي من اسناد القراءة المتواترة الى صون الكتابة في المصحف فالاستناد غير ما
لها عن اللغة اولى والانسب الافضل والشنق من الاضداد اذ يطلق على الزيادة والنقصان والحركة الاعرابية مع كونها
طارية اقوى من البناء الواصلة لان الاعراب علم المعاني مقصودة يتميز بها بعضها عن بعض فالاخلال بها يؤدي بعض خ
الى التباس المعنى وفوات ما هو الغرض الاصلي من وضع الالفاظ وبهيئاتها اعني الابانة عما في الضمير ولما
انهزم المسلمون في اول القتال يوم حنين استبشر ابو سفيان بن حرب قال غلبت والله هوازن لا يردهم

يعني الابل فرد عليه صفوان ابن امية الجمحي وقال بفيك الكثكث اي الحجارة والتراب لان يربني رجل اي كان مالكا لي
كما يقال ساده كان سيد اي واراد صفوان برجل من قريش النبي صلى الله عليه وسلم وبرجل من هوازن
مالك بن عوف وقوله فهو رب يدل على انه صفة مشبهة من فعل متعد لكن بعد جعله لازما بالنقل الى فعُل بالضم كما
سلف تحقيقه ولما كان مجيء الصفة على فعل بفعل بالفتح في الماضي والضم في الغابر عزيزا استشهد له بقياس يقال
نمّ الحديث ينمه بالضم والكسر فهو نمّ ولا بد فيه من النقل ايضا فكان في ترك المفعول نوع اشارة اليه ويجوز ان
يكون وصفا اي الرب بمعنى المالك اما على انه صفة مشبهة واما على انه وصف بالمصدر ولفظ الرب بدون الاضافة لم
يستعمل في غيره تعالى الا نادرا كقوله وهو الرب والشهيد على يوم الحيارين والبلا بلا واما لفظ الارباب فحيث
لم يطلق على الله وحده جاز تقييده بالاضافة واطلاقه كما في قولك رب الارباب وقوله تعالى ءارباب متفرقون
وانما قال الحمد لله رب العالمين ولم يقل الحمد رب العالمين لان الرب في المعنى صفة لا بد لها من موصوف فاشار
الى ان العامل فيهما واحد ولم يجعل ايضا المصدر عاملا فيه لقلة اعماله محلى باللام ولانه يلزم الفصل بين العامل
ومعموله بالخبر العالم اسم لما يعلم به كالخاتم والطابع مع كونهما مشتقين من الختم والطبع اسمان لما يختم به ويطبع كذلك
العالم مع اشتقاقه من العلم اسم لذوي العلم وقيل لكل ما علم به الخالق اي هو اسم يطلق على كل جنس من اجناس
ذوي العلم لا على كل فرد منهم فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن ولا يقال عالم زيد مثلا وقيل هو اسم
ينطلق على كل جنس من اجناس ما يعلم به الخالق اعني سوى الله سبحانه فيقال ايضا عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم
الحيوان وعالم النبات الى غير ذلك فهو اسم للقدر المشترك بين ذوي العلم او اجناس ما سوى الله سبحانه
فيصح اطلاقه على كل واحد من تلك الاجناس وعلى مجموعها ايضا وليس مقصود البعض انه اسم لاحاد المجموع بحيث
مجموع ان الاستعمال اذ لا يعد في نفي منها بذلك على ذلك يشهدان احدهما انه سال عن فائدة الجمع حيث قال لم جمع ولو
قصد انه اسم للمجموع لتساءل عن صحته وقال كيف جمع وقوله ليشمل فانه تصريح باسناد الشمول الى الجمع ولو كان
العالم اسما للمجموع لم يكن للجمع مدخل في الشمول ومحصول الجواب ان الافراد وان كان اصلا وافق الا انه لو افرد معرفا باللام

ربما توهم ان القصد الى استغراق افراد جنس واحد مما سمي به او الى الجنسية اي القدر المشترك بين الاجناس
فلما جمع واشير بصيغة الجمع الى تعدد الاجناس واستغراق افرادها بالتعريف زال التوهم بلا شبهة لا يقال اذا لم يطلق
العالم على شيء من افراد الجنس المسمى به كما مر فاذا عرف باللام امتنع استغراقه لافراد جنس واحد فان اللفظ المفرد انما
يستغرق افرادا ينطلق على كل واحد منها واذا جمع وعرف لم يتناول الا الاجناس التي ينطلق عليها دون افرادها
لانا نقول لما كان العالم منطلقا على الجنس باسره كما نبهنا عليه ينزل منزلة الجمع ومن ثمة قيل انه جمع لا واحد له
من لفظه فكان الجمع اذا عرف استغرق احاد مفرده وان لم يكن صادقا عليها كقوله والله يحب المحسنين اي كل محسن
وقولك لا اشتري العبيد اي كل واحد منهم كذلك العالم اذا عرف شمل افراد الجنس المسمى به وان لم ينطلق على احاده
مفرده المقدر عليها كانها احاد مفرده المقدر وعلى هذا فالعالمون بمنزلة جمع الجمع وكما ان الاقاويل يتناول كل
واحد من احاد الاقوال كذلك العالمون يتناول كل واحد من احاد الاجناس فقوله ليشمل كل جنس اي افراد كل جنس
من الاجناس المسماة ومنهم من حمل كلامه على شمول الاجناس انفسها ميلا الى ظاهر عبارته ولم يرض بارادة شمول
افرادها بناء على ان العالم لا يطلق عليها فقدر الجواب بانه لو افرد لتبادر منه هذا العالم المشاهد لشهادة
العرف فجمع ليشمل كل جنس يسمى بالعالم وهو مردود اما اولا فلان المقام يقتضي ملاحظة شمول احاد الاشياء المخلوقة
كلها كما يستشهد به قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه فقد اقتضى كل انفاذ جهة
الشمول واما ثانيا فلان المقابل للعالم المشاهد هو العالم الغائب فاذا كان الافراد توهم القصد الى الاول
ناسب ان يثنى ليتناولهما معا فان الكل مندرج فيهما قطعا وربما يلخص ما قررناه في الجواب بانه لما قصد شمول
الاجناس وشمول افرادها مبالغة اختير ما ينبئ عن تناول المتعدد بوجهين فجعل الجمعية لشمول الاجناس لسابقة التعريف
وجعل التعريف لشمول الافراد وتحقيقه ان المقام قد يقال في توجيه نظم القران ان التعريف للاستغراق والجمع للدلالة
على ان العالم اجناس مختلفة الحقائق كما قيل في جمع السموات مع توحيد الارض وبيان المناسبة ان الحقائق المختلفة
اذا اشتركت في مفهوم اسم فهي من حيث اختلافها يستدعي ان يعبر عن كل منها بلفظ على حدة ومن حيث اشتراكها

في ذلك المفهوم ينبغي ان يعبر عن الكل بلفظ واحد وفي الجمعان بصيغة الجمع فانها لفظة واحد صور والفاظ
متعددة معنى فلو قيل رب العالم لم يعلم منه ان الربوبية شاملة لحقائق مختلفة ومن اراد الاستقصاء في مباحث
السواد المفرد والجمع منكرا او موافقة فعليه بكتابنا المسمى بالمصباح في شرح المفتاح فهو اسم اشار بالنعاء الى شبهة
عما تقدم لانه على التعدد الاول عن كونه اسما لذوي العلم ينتفي شرط واحد وهو كونه صفة او في حكمها من الاعلام
فان العلم ماول بالمسمى بهذا الاسم ينبغي ان سمائه وعلى التعدد الثاني ينتفي الشرطان معا وانما قدم السوال
الاول عن فائدة الجمع مطلقا مصححا كان او مكسرا كالعوالم ولا نظر فيه الى خصوص جمع التصحيح ولذلك قال الى جمع واكثا سوال
سوال عن صحة خصوصه الجمع بالواو والنون وبيان فائدة المطلق مقدم على وجه صحة المقيد ومن ثم لا بد لذلك تف
زعم ان تقديم الاول للاهتمام بشان الفوائد والمعاني وان كان طلب فائدة الجمع متاخرا على صحة ساغ ذلك
اي هو اسم يشابه الصفة في دلالته على الذات باعتبار معنى هو كونه يعلم او يعلم به فساغ لذلك جمعه مشذوذه
اما على الاول فبحسب الحقيقة لاختصاصه لذوي العلم واما على الثاني فباعتبار تغليب العقلاء على غيرهم وقراءة ابي حنيفة رحمه الله
قراءة حسنة تحمل معنى المالك الملك وملك من الاخبار بلاء قراءة اهل الحرمين وهم اولى الناس بان يقروا القران
غضا طريا كما انزل اسندوا وقراءتهم لا يخلون رواية وفصاحة وقد وافقهم قارى البصرة والشام وحمزة من الكوفة
ولقوله لمن الملك اليوم فقد وصف ذاته بالملك يوم القيمة والقران يتعاضد بعضه ببعض ولقوله ملك الناس
فانه ملائم ومندرج في فاتحة الكتاب من وصفه بالربوبية الى وصفه بالملكية ان يكون فاتحة كذلك ولان الملك بالضم بسبب
يعم والملك يخص وذلك لانه تحت حياطة الملك من حيث انه ملك اكثر مما تحت حياطة المالك من حيث انه
مالك فان الشخص يوصف بالمالكية نظرا الى الاقل قليل ولا يوصف بالملكية الا نظرا الى اكثر كثير وايضا الملك اقدر
على ما يريد في متصرفاته واكثر تصرفا فيها وسياسة لها واقوى تسلطا عليها من المالك في ملكه ولا نعدح في الاول
انه مال كاكثر الزوايد ولا نعام ولا يعال ملكها لانه ليس ذلك من حيث ان حياطته قاصرة عنها بل من
حيث ان الله تعالى عرفنا الى ما تعدد فيه التصرف بالامر والنهي ولا في ان المالك في النعم في ملكها

بالبيع وامثاله وليس ذلك للملك في رعاياه لان الكلام في الوضع اللغوي دون العرف الفقهي فللملك ان يتصرف فيهم
بما شاء واما كون التصرف حقا او عدوانا مما لا يعتبر في الملك ولا في المالك لغة بل شرعا وفي اختيار يوم الدين على يوم
القيامة وسائر الاسامي رعاية للفاصلة وافادة للعموم فان الجزاء يتناول جميع احوال القيمة الى السرمد كما تدين
تدان اي كما تفعل تجازى وتام كما دانوا اي جزيناهم بمثل ما ابتدونا به ما بين الاضافة اراد اضافة مالك والملك
قال في اضافة اسم الفاعل وفرع عليه قوله فاضافة اسم الفاعل واما اضافة ملك فلا اشكال فيها لان اضافة الصفة المشبهة
لا غير معمولها كما في رب العالمين فيكون حقيقية لا لفظية فان اضافتها الى الفاعل فان قيل المضاف اليه فيهما مفعول به
في المعنى فيكون اضافتها غير محضة قلت الصفة المشبهة لا تعمل النصب اصلا ولا يرد على ذلك مثل رحيم فلانا وجليس زيدا لان الاول
صيغة المبالغة كما سبق والثاني بمعنى مجالس وقد عرفت الوجه في اشتقاق الصفة المشبهة عن الافعال المتعدية فالاضافة فيهما كما فهمح
في قولك ملك العصر وكريم الذي هو حسن البلد فيكون حقيقية قطعا مجرى مجرى المفعول به لا ولا صيغة مفعول
من لا جرا او وقعت حالا من الظرف والثاني يروى بالضم والفتح اما مصدرا او اما مكانا والاتساع في الظرف ان لا يقدر
معه في توسعا فينصب نصب المفعول به كقوله ويوم شهدناه او يضاف اليه على وتيرته كما تكن يوم الدين ويا سارق
الليلة حيث جعل اليوم مملوكا والليلة مسروقة وامكر الليل والنهار فان جعلا ممكورا بهما كما تقتضيه سياق كلامه
في المفصل كان مثالا لما نحن فيه من اجراء الظرف مجرى المفعول به وان جعلا ماكرين كان تشبيها بهم في اعطاء الظرف
حكم غيره وبالاضافة في الكل بمعنى اللام ولم يعتد المص لاضافة بمعنى في وان كانت رافعة مؤنة الاتساع وما يتبعه من الاشكال
اما لان اجراء الظرف مجرى المفعول به قد تحقق في الضاير بلا خلاف فصور الاضافة لما احتملت وجهين كانت
محمولة على ما تحقق فلا اضافة عنده بمعنى في واما لان الاتساع يستلزم فخامة في المعنى وكان عند ارباب البيان بالاعتبار
اولى من اثبتها من النحاة فلنظره في تصحيح العبارة على ظاهرها واهل الدار منصوب بسارق لاعتماده على حرف النداء
كقولك يا ضاربا زيدا ويا طالعا جبلا وتحقيقه ان النداء يناسب الذات فاقتضى تقدير موصوف اي يا شخصا ضاربا.
والمعا على الظرفية يعني ان الظرف وان قطع في الصورة عن تقدير في واوقع موقع المفعول به الا ان المقصود الذي

بمعنى الكلام لا جله على الظرفية لان كونه مالكا ليوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه للامر كله فان تملك الزمان كتملك المكان
يستلزم تملك جميع ما فيه واستشهد بقوله لمن الملك اليوم لله على ارادة العموم المناسب لمقام العظمة والكبرياء فان معناه ان
لا تصرف اصلا في ذلك اليوم الا له فلا ملك ولا مالك يومئذ الا هو ومن قال الاضافة في مالك يوم الدين مجاز حكمي زعم ان
المفعول به محذوف عام يشهد بعمومه الحذف بلا قرينة خصوص ورد عليه ان مثل هذا المحذوف مقدر في حكم الملفوظ
فلا يكون مجازا حكميا كما في اسئل القرية اذا كان لا اهل مقدرا فاضافة اسم الفاعل اي اذا كان الظرف منتصبا جاريا
مجرى المفعول به كانت اضافة اسم الفاعل اليه غير حقيقية فلا يتوصف بها المضاف فلا يسوغ وقوعه صفة لله اجاب
بان اضافة انما تكون غير حقيقية اذا اريد به الحال او الاستقبال ليكون عاملا في تقدير الانفصال واما اذا قصد به معنى
الماضي او الاستمرار فاضافة حقيقية كاضافة الاسم الذي لا يدل على زمان اصلا ولا ينصب معمولا قطعا كمولى العبيد و
اورد المضاف اليه في مثال الماضي مفردا لكونه كافيا فيه وقيل بانه تحقيقا للمضي واشار الى جواز عمله في الظروف حال
كونه اضافة حقيقية في مثال المستمر جمعا لكونه انسب بالاستمرار وانظر في تصوره واعترض عليه بانه ذكر في قوله تعالى جاعل الليل
سكنا ان جاعلا دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومع ذلك جعله عاملا في المضاف اليه باعتبار انه حيث جوز عطف والشمس والقمر
في قراءة النصب على محل الليل وقد صرح بان اسم الفاعل اذا اريد به الاستمرار كان عاملا فيكون اضافته غير حقيقية
فبين كلاميه تناف واجيب بان الزمان المستمر يشتمل على الماضي وعلى الحال والاستقبال فجاز ان يعتبر جانب الماضي فلا يكون
الاسم عاملا ويكون اضافته حقيقية وان يعتبر جانب الحال والاستقبال فكان الاسم عاملا واضافته غير حقيقية وكل واحد من الاعتبارين
يتعين باقتضاء المقام وقرائن الاحوال واجيب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا واضافة حقيقية لان
المستمر لما احتوى على الماضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا
نظرا الى الثانية وليس بشيء لان مدار كون الاضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك
يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه
دون الاول وستسمع تتمة زيادة بيان لهذا المعنى ان شاء الله تعالى ومن اهل المعنى في مالك الدين اي المقصود منه الزمان المستمر

لا الحال او الاستقبال فالحصر بالقياس اليهما فلا ينافي تجويز الماضي ويحتمل ان يحمل بالقياس الى الكل اشارة الى انه المختار
الذي لا يلتفت معه الى غيره ثم كانه تنزل عن ذلك فجوز قصد الماضي فان قيل ليس يوم الدين وما فيه مستمرا في جميع الازمنة
فكيف يتصور كونه مالكا له على الاستمرار بانه مالك للاشياء كلها ازلا وابدا ولا يتغير بوجودها وعدمها لا تعلق ملكه بها واجيب
كما قيل في التكوين ويرد عليه ان الماضي ح يحتاج الى ان يأول ويحمل من قبيل ونادى وقد يجاب بان معنى الاستمرار هو
الثبوت من غير ان يعتبر معه الحدوث في احد الازمنة وذلك ممكن في المستقبل كانه قيل هو ثابت المالكية في يوم الدين
وادام لم يعتبر في مفهومه الحدوث لا يعمل لا سيما مشابهة الفعل ويدفعه ان الاستمرار صريح في الدوام فالاولى ان
يقال ان يوم الدين لتحقق وقوعه وبقائه ابدا جعل كانه متحقق مستمر الا انه لم يصرح بذلك اعتمادا على ذكره من التأويل في الماضي
وهو ان يجعل المستقبل المتحقق الوقوع كالماضي الواقع مبالغة في تحققه فيستعمل فيه اسم الفاعل على انه ماض ادعاء و
ان كان مستقبلا حقيقة ومثله لا يعمل كالماضي الحقيقي فيكون اضافة معنوية واستدل على ارادة الماضي المؤول بقراءة
ابي حنيفة رحمه الله فانها بمعنى المضي مؤولا وقصد بالاستدلال نوع تقوية له لا اختياره على الاستمرار فان قيل حكمه
بان الظرف متسع فيه قائم مقام مفعول به حكم بان اسم الفاعل عامل فيه ناصب له فكيف يتصور ان اضافة اليه حقيقية
قلنا مراده انه مفعول به من حيث المعنى لا من حيث الاعراب اي يتعلق المالك به تعلق المملوكية حتى لو كان شرائط
العمل حاصلة يعمل فيه الا يرى انك تقول في مالك عبد انه اسم اضيف الى المفعول به وتريد انه كذلك معنى لا انه منصوب
محلا ومن الاوصاف اي لما دل بلام التعريف والاختصاص على ان جنس الحمد مختص به تعالى وجيء له اجرى عليه تلك الاوصاف
العظام ليكون حجة واضحة ودلالة قاطعة على انحصار الحمد فيه واستحقاقه اياه فذكر اولا ما يتعلق بالابتداء من كونه ربا
اي مالكا للاشياء كلها لا يخرج شيء منها من ملكوته اي سلطنته الشاملة ومن ربوبيته الكاملة يتصرف فيها على وفق
مشيئته ويربيها اي يرقيها في مدارج الكمال على مقتضى عنايته بافاضة الوجود واعداد اسباب الكمالات وثانيا
ما يتعلق بالبقاء من اسباغه عليها نعمه ظاهرة وباطنة جليلة ودقيقة وثالثا ما يتعلق بالاعادة من كونه مالكا للامر
كله يوم الجزاء كانه قيل الحمد لله الذي منه الابتداء وبه البقاء واليه الانتهاء لهو الحقيق بالثناء فلا يكون هذه الاوصاف

الواقعة بين الحمد وما بين به من العبادة امرا اجنبيا وقوله هذه الاوصاف مبتدا اخبر دليل وما يؤنث لغير ورته
٭ اعداد لها اسماء واقوده اشارة الى المجموع دليل واحد ولا يتوهم من شانه الاشتراك في استحقاق الحمد اكرر لفظة من
٭ قوله ومن كونه منعما ومن كونه مالكا تنبيها على التنوع في وصف آخر وقد يقال تكريرها اشعار باستقلال كل وصف
دليلا على حدة وقوله بعد الدال الظرف لا جريت فوجب ان يكون قوله من كونه ربا للاخص بيانا للمستقر في قوله و
اجريت لا للقوله هذه الاوصاف لئلا يقع فصل بين اجزاء الصلة بغيره اما ان قلت المناسب لاعتبار الملك عليه
المالك ان يقول مرسا ومن كونه ملكا بين به لام كلمة لعاقبة قلت انما نظر ههنا الى مآل المعنى فكونه مالكا للامور كلها يوم
الدين معنى كونه ملكا فيه كما ان كونه مالكا للعالمين في كونه ملكا لهم ولذلك قال الجوهري منهم من ملكوته وما تقدم
من اختياره ملكا اما كان بالنظر الى اللفظ اوالى محض مفهومي المفردين والتفسير الاول في قوله وانه به حقيق للحمد
واله الا الله كما اشير به قوله على اختصاص الحمد به اي الحمد حقيق بالله لا لغيره ويفهم من كون الحمد حقيقا بالحمد فلذلك قال ‏به كونه حقيقا صح
لم يكن احد احق منه على معنى انه احق من كل احد لان امثال هذه العبارة تفهم منه عرفا نفي المساواة ايضا ولا يخفى
ان المناسب لكون الحمد حقيقا به دون غيره وما يفهم منه ان يقول لم يكن احد غيره حقيقا بالحمد لان قوله احق يدل
على ان غيره حقيق في الجملة وكانه كما اشار اولا الى انحصار الحمد فيه سبحانه نبه ههنا على انه ادعائي على ما سبق
من التاويل اما الى مرتبة وقيل الضمير الاول لله والثاني للحمد ويوافقه ما سياتي من قوله وكان حقيقا بان في غاية الخضوع
ورد حقيق بالثناء وورد بان تقديم الظرف يستلزم قصره تعالى على الحمد واجيب بان تقديمه لمجرد الاهتمام بما يتعلق
بالاستحقاق واياك ضمير منفصل مذهب الزجاج الى ان اياك مظهر مبهم اضيف الى الضمائر التي تعده ازالة لابهامه كان
اياك بمعنى نفسك واستدل على ذلك بما ورد من اضافته الى المظهر والخليل الى انه مضمر مضاف لما بعده من الاسماء متمسكا
٭ باضافته بما حكاه عن بعض العرب وزيف بان الضمير لا يضاف والشاذ لا يعول عليه وابن كيسان وبعض الكوفية
الى ان الكاف واخواته هي الضمائر التي منفصلة واياك دعامة لها ليصير منفصلا بسببها وقوم من الكوفية الى ان اياك
بكماله هو المضمر واستضعف بانه ليس في الاسماء المضمرة ولا المظهرة ما يختلف آخره كافا وياء وهاء والمختار مذهب

الاخفش وهو ان ايا مضمر منفصل واللواحق حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في ذلك واخواته في ارايتك ارايتكما ارايتكم
بمعنى اطلب الاخبار فانها بالاجماع حروف تدل على احوال المخاطب ويتبين بها ما اريد بالتاء واما اللواحق بانت في انت
انتما انتم فالاكثرون على انها حروف مبنية لاحوال الضمير الذي هو ان وقد نقل عن الفراء ان الضمير هو انت بكماله وعن بعضهم
ان اللواحق هي الضمائر التي كانت مرفوعة متصلة فدعمت بان ليستقل لفظا فلذلك لم تجعلها مقيسا عليها في
اسماء الاواب المحكي كما فعله ابن الحاجب قال البصريون لما كانت مشاهدة للاشياء ورد بنهاظ نعال الاحاط بها ‏الى صح
على وجه الخبر عنها استعملوا ارايت بمعنى اخبرني فدل هذا على انه من روية البصر وذكر في سورة العلق ما يدل على انه
من روية القلب واياما كان فالاستفهام مستعمل في معنى الامر فاياك واياه وايا الشواب بالغ في التحذير فادخل ايا على الشواب
كانه يوهم ان كلا منهما يحذر من الاغواء عليه ان يلتفت عن التوجه للشواب ويتعين عن التوجه له وعليه نقل ذلك
وانما قال فيشمل شاذ ولم يقل فشاذ لمزيد الاستحقار والاستضعاف ولا يصح ان يعول عليه ويتمسك في انه مظهر مضاف الى
المضمرات او مضمر مضاف الى ما بعده كقوله تعالى قل افغير الله اورد عليه ان الهمزة في الايتين للانكار فلو افاد التقديم
حصر الاختصاص لدلت الاية الاولى على انكار اختصاص غير الله بالعبادة والامر به والثانية على انكار اختصاص غيره
باتخاذه ربا فلا يفهم منهما انكار الشركة بل جوازها لان الانكار في حكم النفي فيتوجه الى القيد ويفيد ثبوت اصل
الحكم فاذا دخل على كلام تعلق الغير متعين بالاختصاص دل على ان المنكر قيد الاختصاص دون اصل العبادة
والامر بها ودفع بان ذلك انما يلزم اذا اعتبر التقديم اولا ودخول الهمزة ثانيا فيرد الانكار على الاختصاص واما اذا
عكس فيفيد الاختصاص على الانكار وافاد الكلام ان انكار العبادة والامر بها مخصوص بغيره تعالى
ويتعين حصر هذا المعنى بقرينة المقام ونظير ذلك اذا لم يطعكم كما ذكر في المفتاح محمول على استمرار الامتناع لا على
امتناع الاستمرار وان قوله وما هم بمؤمنين بعد تاكيد النفي دون نفي التاكيد وان قولك ما انا قلت هذا يدل
على معنى لم اقله وقاله غيري لا على معنى لم اقله وحدي بل قلت انا وغيري والضابط ان النفي اذا دخل في حكمه قيد
على القيد فيفيد نفيه وثبوت اصله عرفا وتقييده به ولا يفيد واحدا من الاعتبارين يتعين بقرينة يشهد له

ذلك صح

وقد سبق ان معنى قولك نخصك بالعبادة ما فيه غنية عن اعادته والبيت على ما ذكره الكشاف من قصيدة مطلعها أتحلل من وادي
العشير حاضر والنوى بجامع الخيام أحاضرة والمروي في الجاسه بن مضرس بن ربعي وإياك والامر الذي ان توسعت
موارده ضاقت عليك المصادر والموارد مواضع الورود والدخول والمصادر مواضع الصدر والرجوع اي احذر ان تلابس
امرا ان اتسعت مراحله ضاقت عليك مخارجه والمقصود الحث على التدبر في عواقب الامور قبل الشروع فيها وانما كان
الخضوع حدود دون نهايات والعطف العادة شاملة لها لكونه اسم الجنس مضافا فاصح اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى غايات
قال الراغب العبودية اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل قوله لانه مولى اعظم النعم فكان حقيقا
باقصى غاية الخضوع بيان لوجه استعمال العبادة في الخضوع لله تعالى لا لحصر استعمالها فيه كما يحمل عليه الاستعمال
ظاهر الانتفاء عن غيره فلم ينهض للحصر لا المقتضي ولا عدم المقتضي فبطل ما توهم من ان الصواب ان يقول لانه
المولى فكان هو الحقيق وانما قال هذا يسمى الالتفات لان السؤال عن فائدة العدول لما كان مشتملا على نوع استبعاد
واستنكار له لمخالفة مقتضى الظاهر الذي تتبادر الطباع الى قبوله وتتباعد عما خالفه ازال ذلك الاستبعاد
اولا بانه فن من فنون البلاغة مشهور فيما بين علماء البيان له اسم مخصوص وانواع كثيرة وامثلة غير منحصرة
وثانيا بانه عادة مألوفة للعرب وماشي على اساليب كلامهم واشار في ضمنه الى فائدة عامة للالتفات من جهة
المتكلم وهي التصرف والافتنان في وجوه الكلام واظهار القدرة عليه وعقبها بتعيين فائدة له عامة من جهة
السامع وهي تطرية نشاطه في سماع الكلام واستدرار اصغائه اليه بحسن الانتقال ثم ذكر ان له بحسب
مواقعه فوائد مختصة وبين الفائدة المخصوصة بهذا الموضع فكأنه قال ليس العدول عن طريق الى آخر
بمستبعد بل هو مشهور ومتداول وله فائدة عامة وخاصة فكان الجواب منطبقا على السؤال حق الانطباق
والاشارة بقوله هذا الى ما يفهم من الكلام السابق وهو مطلق العدول الواقع بين الطرق الثلاثة ويخرج
من انواعه الستة الحاصلة باعتبار الانتقال من كل واحد من تلك الطرق الى الآخرين بثلاثة اولها ما يندرج
في قوله وهذا هي الانتقال من الغيبة الى الخطاب ولكنه لم يذكرها مثالا وثانيها ما يشارك الاول في طرفيه

اي ارتحل

ثبت عالي اي يابس
اي اتي عليه عام

على التبادل

على التبادل وثالثها ما شارك في الطرف الاول ولكنه لم يذكرها مثالا وذهب بقوله وقد التفت امرؤ القيس على نوع
البديع هو الانتقال من التكلم الى الخطاب بتلك الاول وذهب بقوله وقد التفت واقتصر على هذه الكناية لانها اشهر
تلك الانواع واراد بعلم البيان ههنا كما في خطبة المفصل العلوم الثلاثة وقد تعلق الالتفات بحث عنه
كل منها اما في علم المعاني فباعتبار كونه على خلاف مقتضى الظاهر ومفيدا للمعنى المقصود واما في البيان فبا
اعتبار انه ايراد معنى واحد في طرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وبهذين الاعتبارين يفيد الكلام حسنا
ذاتيا للبلاغة واما في البديع فمن حيث ان فيه جمعا بين صور متقابلة في معنى واحد فكان من محسنات المعنوية
ويؤيده ان صاحب المفتاح اورده تارة في المعاني واخرى في البديع واشار الى كونه من البيان ايضا حيث عد
خلاف مقتضى الظاهر كناية وقوله ثلث التفاتات في ثلثة ابيات يجري بحكم النص على ان في كل بيت التفاتة
فيكون تلك تمام التفاتا من التكلم الى الخطاب فالالتفات عنده كما اختاره السكاكي مخالفة الظاهر في التعبير
عن الشيء بالعدول عن احد الطرق الثلث الى اخرى منها اما تحقيقا واما تقديرا ومنهم من اشترط في الالتفات
سبق التعبير بالطريق المعدول عنه وحاول تطبيق كلام الكشاف على ذلك فزعم ان الالتفات الاول في ثابت من الخطاب
الى الغيبة والثاني وذلك من الغيبة الى الخطاب والثالث في جاءني من الخطاب الى التكلم ورد عليه بان حرف الخطاب
جار على اصله من كونه خطابا لمن يتلقى منه الكلام لانه خطاب للنفس ولذلك لم يجعل صاحب المفتاح في تلك الابيات
اربع التفاتات وربما يقال في جاءني التفاتان لانه يدل الى عما سبق من طريق الغيبة والخطاب في صادف خاطر
واعلم ان قوله تطاول ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان جعل تجريدا كقولهم مل تطليق وداعا
ايها الرجل لم يكن التفاتا لان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه حتى يترتب عليه ما قصد من
المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل منه ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى مغايرة
لما يستحقه بحسب الظاهر ويؤيد ذلك ما نقله بعضهم من ان ابا علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان قوله ليلك
تجريد وليس بالتفات فالقول بان احد اقسام التجريد وهو مخاطبة الانسان نفسه التفات مما لا يعتد به

أن م

والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويكسرها حجر يكتحل به والخلي هو الخالي من الهم والطرف اعني لك حال من ليل اذ لا معنى
لتعلقه بباتت والعائر غمص الرمد وهي القذى الرطب الذي يلفظ العين عند الوجع ويعنى الرمد ايضا
والارمد صفة ذي والنبأ خبر دفاه اي الاسود فان القصيدة مرثيته وقوله ولان الكلام ظرف مستقر معطوف
على مثله وهو قوله على عادة اي وذلك كائن على عادة وكائن لان وفي قوله وما اختص به اشارة الى ان الفائدة
المختصة لا تنحصر فيما ذكره بل هناك فوائد اخرى منها ما في المفتاح وهو التنبيه على ان القراءة انما يعتد بها اذا
صدرت عن قلب حاضر وتامل وافر بحيث يجد القارئ في ابتداء قراءته محركا نحو الاقبال على من يثني عليه اجري
على لسانه ثم يزداد قوة ذلك المحرك بحسب اجراء تلك الصفات العظام حتى اذا آل الامر الى خاتمتها اوجب ذلك الاقبال
عليه وخطابه اياه بتخصيص العبادة والاستعانة به فينطبق قراءته على المنزل ومنها الاعلام بان الحمد والثناء
ينبغي ان يكون على وجه يوجب ترقي الحامد من حضيض بعد الحجاب والغائبة الى ذروة قرب المشاهدة والمخاطبة
ومنها الاشارة الى ان العبادة المستطابة والاستعانة المستجابة انما يكونان في مقام الاحسان الذي هو ان تعبد ربك
كانك تراه وتخاطبه وحاصل ما ذكره انه لو قيل اياه نعبد واياه نستعين لما يقتضيه سياق الكلام بظاهره لم يكن فيه
دلالة على ان العبادة له والاستعانة به لاجل اتصافه بتلك الصفات الحرى انما علمه وتميزه بها عن غيره لان ذلك الضمير راجع
للذات بمقتضى وضعه وليس فيه ملاحظة للاوصاف وان كان متصفا بها فالحكم يتعلق بذاته ولا يفهم منه سببيتها فاذا
واذا قيل اياك بدل اياه فقد نزل الغائب بواسطة اوصافه المذكورة التي اوجبت تميزه وانكشافه حتى صار كانه
تبدل خفاء غيبته بجلاء حضوره منزلة المخاطب في التميز والظهور ثم اطلق عليه ما هو موضوع للمخاطب في اطلاقه
عليه ملاحظة لتلك الاوصاف فصار الحكم مرتبا على الوصف المناسب كانه قيل ايها الموصوف المتميز بهذه الاوصاف
نخصك بالعبادة والاستعانة فيفهم منه عرفا ان العبادة والاستعانة لتميزه بتلك الصفات ونظير اياك ههنا
اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى على ما سياتي تقريره ان شاء الله تعالى ومعنى قوله خوطب اي بدل خطابه
فقيل او سؤال مع مجمل عقب بتفصيله وتقديم اياك في قوله اياك يا من هذه صفاته نخص لعبادة المنفرد وتخص

تصريح بفائدة التقديم فيه وقوله لا نعبد غيرك ولا نستعين تأكيد له ولا يجوز ان يجعل تقديمه في مثل العبارة للتخصيص
اذ يصير المعنى نخصك ولا نخص غيرك وفساده ظاهر لانه ليس معنى اياك نعبد وايضا لا يوافقه قوله لا نعبد غيرك
واما ان قوله ليكون الخطاب ادل تصريح بان الغيبة له دلالة ما على ذلك مع ان ما قررناه من وجه الدلالة ينافي ذلك
فجوابه ان ضمير الغائب لكونه جاريا على اصله ورجوعه الى الذات ليس مما يقتضي فهم الصفات لكنها لتقدم ذكرها
ربما يفهم منه لا به وهذا القدر كاف في اشعاره بالعلية في الجملة ولما كان صفاته تعالى اما عين ذاته او مستندة اليها
وحدها وكانت افعاله متفرعة عن صفاته الذاتية كان استحقاقه العبادة بصفاته وافعاله راجعا الى الاستحقاق
الذاتي لم قرنت الاستعانة بالعبادة اراد لاي مناسبة وتعلق جمع بينهما فاجاب بان العبادة امر يتقرب العباد
له به والاستعانة طلب ما يحتاجون اليه من جهته اي من جهة ربهم وهو اعانته اياهم في حوائجهم ومن البين ان بين
تقربهم اليه وطلبهم منه المعونة في مهماتهم مناسبة تامة والوجه في تفريع السوال ح ان العبادة لما كانت تقربهم الى
مولاهم باعمالهم والاستعانة طلبا لفضل المولى كان تقديمها على العبادة اولى فلم قدمت عليها والجواب ان الاستعانة طلب
للحاجة والعبادة وسيلة اليها وقدمت الوسيلة على طلب الحاجة كما هو مجرى العادة ليستحق الاجابة وقيل
التقرب ولو من جهته راجع الى ما يتقرب به فالمعنى ان الاعانة انما تطلب ويحتاج اليها من جهة العبادة ولاجل تحصيلها
فيظهر على هذا التقدير تفريع السوال لان طلب ما يحتاج اليه في حصول العبادة يتقدم عليها وهو باطل اذ بيانه
قوله يتناول كل مستعان فيه وايضا يلزم منه رجوع هذا الوجه الى الاخر الذي سنذكره وقد جعله مقابلا له
وايضا الجواب لا يطابقه لان العبادة ح مقصودة بذاتها والاعانة وسيلة اليها على عكس ما ذكره في الجواب فينبغي
ح ان يجاب بان الاعانة مطلوبة لتكميل العبادة اما بازديادها او بثباتها يدل على ذلك جعل اهدنا بيانا لها
وطلب ما يزداد به الشيء او يثبت يتاخر عنه وان جعلت الاعانة مطلوبة لتحصيل العبادة ابتداء اجيب على ذلك التقدير
بان تقديم المقصود على طلب الوسيلة له وجه وقد يختار ان الضمير للرب كما هو الحق في توجيه السوال بان الاستعانة
لما كانت شاملة لكل مستعان فيه دخلت فيه الاستعانة على العبادات دخولا اوليا فكانت الاعانة امرا

مطلوبا محتاجا اليه في اداء العبادات كما في ساير المهمات فالاولى ان يقدم طلبها على العبادة وفيه نظر لان الحكم
بشمول الاستعانة لكل مستعان فيه متاخر عن هذا السوال فكيف يبتني توجيهه عليه وايضا اذا كانت الاعانة على
تحصيل العبادة او تكميلها داخلة في المطلوب لم تكن العبادة وسيلة اليه على الاطلاق بل يكون مقصودا بالقياس الى بعضه
وهو الاعانة على العبادة ووسيلة الى بعضه وهو الاعانة فيما عداها وذلك يخالف ما يفهم من قوله لان تقديم الوسيلة
لا محالة فان قيل العبادة انواع واشخاص فجاز ان يكون بعضها وسيلة الاعانة على بعض قلنا الاختصاص لقوله
نعبد ونستعين ببعض العبادات دون بعض بل هما مطلقان نسبتهما الى الكل على سواء والذي يلوح
من كلامه انه اراد بالمهمات في قوله وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات ما لا يتناول غاية الخضوع اعني
العبادة فانه المتبادر من العبادة والمناسب للتعارف بين الجمهور فيكون توجيه السوال كما وجهنا اولا
ويتجه صحة الجواب مطلقا ويراد باطلاق الاستعانة تناولها لكل مستعان فيه من تلك المهمات لم اطلقت اي
لم ترك تقييده بما يقتضيه من المفعول بواسطة حرف الجر والجواب ان حذف المفعول لافادة العموم بناء
على ان الحمل على بعض دون بعض ترجيح بلا مرجح وكذا معنى قوله واطلاق الانعام ليشمل كل انعام فالعموم
مستفاد من الاطلاق بمعونة المقام فمن شنع عليه بانه لم يفرق بين المطلق والعام فهو بمعزل
عن ادراك المرام وقوله كل مستعان فيه اي مستعان عليه تقول اعانه على كذا واعانه في كذا ومعناهما
واحد والاحسن الخ عطف بحسب المعنى على جميع كلامه السابق الدال على ان الاستعانة متعلقة بالمهمات وعامة
فيها كانه قال هي مطلقة في المهمات غير مقيدة بالعبادة والاحسن ان يقيد ويراد بها الاستعانة في العبادات
ويكون حذف المفعول لنظم الجمل الاختصار مع وجه الترتيب الذي على تقييدها بالعبادة اعني اقترانها في
ظهور احتياجها الى الاعانة لتلائم الكلام اي لتناسب الجمل الواقعة فيه وانتظام بعضها مع بعض حيث
دل بايّاك نستعين على طلب الاعانة على العبادة وصار اهدنا بيانا للاعانة المطلوبة فكان الملائمة بين
الجمل الثلث عند ذلك ابلغ لتباطنها وربما يقال ايّاك نعبد مقام الجمع والاستئناف ناش من اجرا الكل على الاوحد

المطلوبة والا المعونة

على ما مر فيكون الحمل لرابع التي في الفاتحة متلاصقة والحجة متعقد الازار وموضع النكتة من السراويل والآخذ بها
عبارة عن شدة الاتصال واذا جعلت الاستعانة عامة لم يكن اهدنا بيانا للمعونة المخصوصة بالعبادة فلم يكن الاتصال بين
الجمل بتلك المثابة هدى اصله ان يتعدى فيه اشعار بانه لا فرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف لكن يصل عنه ان هداه لكذا
او الى كذا انما يقال اذا لم يكن في ذلك فيصل بالهداية اليه وهداه كذا لمن يكون فيه فيزداد ويثبت ولمن لا يكون فيصل وقيل
نعم لا نزاع في الاستعمالات الثلثة الا ان منهم من فرق بان معنى المتعدي بنفسه هو الايصال الى المطلوب ولا يكون الا فعل الله تعالى
فلا يسند الا اليه كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى المتعدي بحرف الجر هو الدلالة على ما يوصل اليه فيسند تارة الى القرآن وتارة الى النبي صلى الله عليه وسلم
كما في الايتين المذكورتين ومعنى طلب الهداية اي طلبهم الهداية ففاعل المصدر محذوف وقوله وهم مهتدون حال منه وملخص الكلام ان من حصص
الهدى بايه واجرى عليه تلك الصفات المسلمة على العبد والمعاد وما بينهما كان مهتديا فكيف يطلب الهداية فاجاب بان الحاصل اصل
الاهتداء والمطلوب زيادته او الثبات عليه فان قيل هم مهتدون في معادهم وعباداتهم الا ان مطالبهم الحقيقية وهي السعادة
الابدية لا تحصل الا بهداية الله تعالى الى الطريق المستقيم وهي المطلوبة بامرنا فلا حاجة الى شيء من التاويل قلنا لما كان الصراط المستقيم
محمولا على ملة الاسلام اجيب الى احدهما على ان طلب الهداية الى تلك المطالب راجع الى طلب زيادة الهداية ثم ان
الهداية على التثبيت كان مجازا وان حمل على الزيادة فان كان مفهوم الزيادة داخلا في المعنى المستعمل فيه كان مجازا
وان جعل خارجا عنه مدلولا عليه بالقرائن كان حقيقة لان الهداية الزائدة هداية كما ان العبادة الزائدة عبادة
فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما سبق في يا ايها الناس اعبدوا وقوله منح الالطاف والالطاف هي المصالح التي عندها
يطيع المكلف او يكون اقرب الى الطاعة ولا يفضي الى القسر والالجاء وقوله زادهم هدى في الاستشهاد مغموض حيث صرح بزيادة
الهدى بعد اثبات الاهتداء وقوله لنهدينهم سبلنا نظير اهدنا فانه لما اثبت لهم الجاهدة بصفة الماضي دخل
في حيز الذين ظهر انها مبالغة في اخلاصهم ودل على ثبوت الهداية فحمل على الزيادة وكما ايد الوجه الاول بنظائر لانه اشار
الى تاييد الثاني بالنقل عن الصحابة وانما يتفاوتان في الرتبة فيه اشارة الى ان تلك الصيغة موضوعة لطلب
الفعل مطلقا لكنه من الاعلى امر ومن الادنى دعاء ومن المساوي التماس وفي اللفظ في الاحوال كلها مستعمل

حمل لعط

رد على من قال هداية العبد للعبادة ايجاد الاهتداء فيهم واريد منها ايجاد زيادته او الثبات عليه ح

في معناه الصحيح واعتبر ابو الحسين لام الاستعلاء وفي الدعاء التضرع وفي الالتماس عدمهما وهذا اولى واذا اطلق
عبد الله اريد به ابن مسعود لانه يسرط السابلة هم ابناء السبيل المختلفة في الطرقات فيبلعهم قال الراغب
سمي بالصراط على توهم انه يبتلع سالكه او يبتلعه سالكه كما يقال اكلته المفازة اذا اضمرته او اهلكته واكل المفازة
اذا قطعها وكذلك باللقم لانه يلتقمهم او يلتقمون لاجل الطاء فانهما مجهورتان مستعليتان والسين مهموسة منخفضة
واجتماعهما لا يخلو من ثقل فابدلت صادا لانها تناسب الطاء في الاستعلاء والسين في الهمس وقد يشم الصاد
صوت الزاي ليكتسي بذلك نوع جهر فيزداد قربها من الطاء كما قال الذين استضعفوا استدل على
تكرير العامل ههنا على ان البدل في حكم تكرير العامل وقد جوز ان يكون مجموع الجار والمجرور بدلا فمجموعهما
فلا تكرير للعامل لانه الفعل واجيب بان ابدال المفرد من المفرد اكثر فكان اولى وزيف بان الحمل عليه
مما يستلزم تكرير العامل لفظا وهو في غاية القلة بل لا يوجد له صورة لا نزاع فيها وقد يقال لما اعتبر في البدل ان يكون
مقصودا بالنسبة وقد علم ان حروف الجر ادوات لافضاء معاني الافعال الى ما بعدها تبين ان اللام ليست
جزءا من المنسوب اليه فلا يكون جزءا من البدل ما فائدة البدل وهلا قيل هذا سؤال واحد اي ما فائدة البدلية اعني
جعل صراط الذين بدلا وما بقاؤه وهلا ذكر استقلالا واصالة مع انه المقصود حقيقة والجواب ان له فائدتين احديهما
التأكيد بذكر الصراط مرتين وتكرير العامل وبعد التكرير يمتاز عن التأكيد وعطف البيان على المختار وبكونه مقصودا
بالنسبة يمتاز عنهما مطلقا وثانيهما الايضاح بتفسير المبهم فقوله والاشعار مرفوع عطفا على التأكيد وقد يروى
بجره عطفا على الخط المعنى والغاية على هذا شيء واحد هو التأكيد من وجه بيانه فان ذكر الشيء مبهما وتفسيره بعد تقريره ثانيا
تأكيده وقوله ليكون ذلك شهادة متعلق بالتأكيد وبالاشعار معا اي اكد بوجهي التثنية والتكرير واشعر بكذا ليكون
الكلام المشتمل عليهما شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على ابلغ وجه واكمله اي على وجه هو ابلغ واكد من ان توصف
صراطهم بالاستقامة ابتداء ولا فيشبه ذكره ليتمكن المفهوم في نفس السامع واشار الى المثال بقوله لانك تثبت
وذلك لان المراد باكرم الناس وافضلهم هو الذات كما في المراد بفلان اما الاكرم والافضل التابعان لفلان

فقد اريد بهما مفهوماهما واما ثانيا فلا التفصيل بعد الاجمال فانه ابين واقوى في الشهادة واليه اشار بقوله مجملا
اولا ومفصلا ثانيا وتقدير الكلام تثنيت ذكره فذكره اولا مجملا وثانيا مفصلا واما ثالثا فتكرير العامل تقديرا
ولما مع افادة تقدير النسبة فاية اخرى مغنوية لاركان الشهادة المذكورة وقد فصلها بقوله واوقعت فلانا
الى آخره يعني اوقعته تفسيرا وايضاحا مع قصد تكرير العامل كما تم فان جعل علما وكونه مشخصا معينا لما ذكر
انما يترتب على تقدير العامل المؤذن باستئناف القصد كأنه قيل هل ادلك على زيد فيجب ان يكون علما في الكرم
والفضل غير مدافع ولا منازع ليكون اوفى بزيادة ما قصد من كونه اكرم وافضل فينبغي ان يستأنف القصد اليه
وقد يتوهم من ظاهر عبارته ان قوله ليكون متعلق بالاشعار وحسن وان وجه الابلغية راجع الى كونه بيانا وتفسيرا
فيلزم ان يشاركه عطف البيان فيها مع ان اقتضائه تعيين فلان وتشخيصه بلا مدافعة لا يخلو عن منازعة وقوله غير مدافع
نصب على الحال اما من الضمير المجرور في فيه واما من المستكن في المعين واطلق الانعام اي لم يقيد بشيء معين مما يتعدى اليه
بالباء ليستغرق بمعونة المقام كل انعام بنعمة ولما كان هذا الشمول ادعائيا قال لان من انعم الله الى آخره فان نعمة
الاسلام لاشتمالها على سعادة النشأتين نعمة مشتملة على النعم كلها فمن فاز بها فقد حازها لجدا فيرها واذا جعل
غير المغضوب بدلا من الذين اريد بالثاني ايضا الذات مع قصد تكرير العامل وتفسير المبهم فيوجد فيه تلك المبالغة
قوله هم الذين اسلموا نظير لقوله هو المشخص المعين وبذلك يظهر ان الابدال اوقع وان جعله صفة كان المعنى
انهم جمعوا بين النعمة المطلقة التي اثبتت لهم بطريق الصلة وبين السلامة التي اثبتت بطريق الصفة وفي قوله
ههنا اي نعمة الايمان مع قوله سابقا بنعمة الاسلام اشعار الى ان الايمان متحد بالاسلام ومشتمل على الاعمال كما هو مذهبه
وح يكون الوصف بالسلامة عن الغضب والضلال بعد اثبات الايمان تاكيدا لا تقييدا الا اذا حمل الايمان
على التصديق اما وحده او مع الاقرار كما ذهب اليه غيره لا بوقت فيه اي لا تعيين بزمان ووقت اذا احد
وبين لان تعيين الحوادث باوقاتها يعني انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم وذلك لان الموصول
في حكم المعرف باللام فاذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده لا بعينه كان في المعنى كالنكرة وهو المسمى

بالمعهود الذهني فبان ينظر الى معناه فيعامل معاملة النكرة كالوصف بالمنكر وبالجملة واخرى الى لفظه فيوصف
بالمعرفة وتجعل مبتدأ وذا حال فان قيل قد ذكر اولا انهم المؤمنون مطلقا ثم نقل انهم اصحاب موسى قبل تغيير احكام
التورية او الانبياء فهو على القولين الاخيرين عهد خارجي تقديري فيكون معينا وعلى الاول مستغرق لكل فيكون
امرا معينا لا تعدد فيه اصلا فلم قلت انه مبهم لا توقيت فيه قلنا لجواز ان يريد بما ذكره اولا طائفة من المؤمنين لا بأعيانهم
واذا حمل على الاستغراق المتبادر من العبارة تعين ان يكون ما ذكره في الجواب وجها ثانيا لكل البلية ومع العهد
الذهني كما يشهد به تشبيهه بقول الشاعر وذكر بعضهم ان المستغرق لا يحيط العلم بحصره لكثرته فاشبه المنكر فعومل
معاملته وهذا مع عدم اشتهاره في الاستعمال يدفعه ذلك التشبيه ولعل ظاهره وليس المراد باللئيم في البيت جميع افراده
اذ لا مرور عليه ولا فردا معينا لعدم الدلالة عليه ولقصوره عن افادة المقصود الذي هو وصفه بكمال الحلم وفي
الاناة ولا الحقيقة من حيث هي اذ لا يناسبها المرور بل الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد لا بعينه اي على لئيم وقوله
يسبني صفة له لا حال منه اذ ليس المعنى على تقييد المرور بحال السب بل على ان له مرورا مستمرا اي اوقات مسابقة على لئيم
من اللئام اتخذ سبه دأبا ومع ذلك يعرض عنه صفحا فانه ادل على اغضائه عن السفهاء وعدم اشتغاله بمكافأتهم وعامه
نصبت له قلت لا يعنيني اي فامضي ثم اقول على قصد الاستمرار كما في امروا العدول الى صيغة الماضي للتحقيق
اتصافه بالصفح عنهم وثم كلمة عطف يلحقها التاء في عطف الجمل والمقصود بها هنا التراخي في الرتبة اي ترتيب من
عدم المجاراة الى مرتبة اعلى وقلت لا يعنيني بذلك السب كانه نسي نفسه تلك الحال المتصورة بصورة اخرى نكرتها
ولان المغضوب عليهم هو عطف بحسب المعنى على ما تقدم اي صح ذلك لان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه ولان المغضوب
عليهم اجابه اولا بان الموصوف نكرة في المعنى وثانيا بان الصفة معرفة فعلى الاول يجب ان يحمل المغضوب عليهم
والضالين على اليهود والنصارى كما سينقله المصنف لفظا غير على ابهامه نكرة مثل موصوفه وفي نظر التشبيه باللئيم يسبني
وعلى الثاني يجب حملها على مطلق المغضوب عليهم والضالين ليكون المضاف مشتهرا بمغايرة المضاف اليه فيتعرف بغير
ويكون الموصوف حينئذ محمولا على احد الوجوه الثلثة المذكورة اولا فيتوافق الصفة والموصوف في التعريف لفظا ومعنى وجاز ايضا

ان يراد بالموصوف ما لا توقيت فيه على ما مر والوصف بالمعرفة نظرا الى لفظه ومنهم من تحير في تحقيق هذا المقام فتشبث بأذيال
الجدال وقال حاصل الجواب انا لا نسلم كون الموصوف معرفة ولو سلم فلا نسلم ان الصفة نكرة لما قيل من ان المضاف اذا كان
مما اشتهر بمغايرة المضاف اليه كان غير معرفة قطعا فلا يكون من قبيل قوله على اللئيم يسبني خارج عن قانون التوجيه ثم نبه
ان الموصول مبهم لا يراد به بعض مبهم ليصح وصفه بالنكرة كاللئيم بل اريد به العموم ولا يذهب عليك ان فساده لكلام المصنف لما
يعلم اكثر من اصلاحه اياه بما ذكره ولا غبار على ما حققناه الا باعتبار بعده عن هذا الجواب على ما نقله من الحمل على
اليهود والنصارى وكلام في ذلك حينئذ واذا قرأ النصب غير منصوبا على الحال فلا بد ان تكون نكرة على الوجه الذي اشار اليه
وقد يحمل عبثه معاينا لكون اضافته لفظية كما يشهد له ادخال اللام عليه في عبارة كثير من العلماء لكنه مما لا يرتضيه الأدباء
ذو الرأي لم يجد له شاهدا اي كلام يستشهد به وهي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اي عادته فيه الوصف الاخيرة الا ان
فكل القراءات قرائته وقيل كل واحد من السبع المتواترة ينسب لاحد من الائمة لاشتهاره بها وتفرده فيها
باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا ظهر فيه امر الرواية ثم يشتهر بها احد نسب الى الله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك
انفراده بها وهذا هو الصحيح والعامل في الحال انعمت اي العامل في الحال هو ظاهر وكذا العامل في ذي الحال اعني الضمير في عليهم لكن ذلك
لان حرف الجر اداة يوصل معنى الفعل الى المجرور فالمجرور منها وان صح منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار رفع ذا الحال
فلا يرد ان العامل هو الفعل وفي ذي الحال هو الجار ومثل ذلك نقول المرفوع المحل في عليهم ان يرد هو المجرور لا المجموع الجار والمجرور
ليرد الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه وما يقال من ان الجار والمجرور محل النصب او الرفع من قبيل
المسامحة في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد ثم محل الظرف المستقر مستقل بمحذوف عليه الواقع موقع عامله فان الخبر مثلا
هو مجموع في الدار الا ان كلا منا في النصب او الرفع الذي اوجبه مقتضى نفس العمل الذي اوصله الجار الى ما بعده فانه
لم يرد وصل هو ارادة الانتقام الغضب كانه من الاعراض النفسانية الى المستحيل عليه تعالى فاذا وصف بشيء منها
وجب ان يصرف الكلام عن ظاهره وذكر بما ذكره من وجه ان يحمل الرحمة مجازا اعني ارادة الانعام والغضب ارادة الانتقام
من باب اطلاق السبب على مسببه الثاني ان يجعلا مجازين عن الانعام والانتقام اطلاقا لاسم السبب على مسببه البعيد

القاسم ح

اي عادته في القراءة

ان هو

فان قلت هذا الظرف المستقر متعلق بمحذوف فان الواقع خبرا هو مجموع في الدار لا العامل وحده قلت لا نزاع في ذلك لو وقع مجموعه موقع عامله الذي هو حاصل فانا الكلام في النصب او الرفع الذي [illegible]

[illegible]

تم ان يجعل الكلام على الاستعارة التمثيلية والمصنف رحمه اختار الوجه الثالث كأنه قال هو مجاز عن انعامه وهي علاقة السببية
بقوله لان الملك اذا عطف على رعيته ورق لهم اصابهم بمعروفه وانعامه واشار في الغضب الى الاستعمال التمثيلي وهو ان تشبه
حال الله تعالى مع العصاة في عصيانهم اياه وارادته الانتقام منهم وانزال العقوبة بهم بحال الملك اذا غضب على من عصاه
واراد ان ينتقم منه وعاقبهم الا يرى الى قوله وان يفعل بهم ما يفعله الملك اي مثل ما يفعله اذا غضب على من تحت يده فانه نبه به
على علاقة المشابهة والى عبارة التركيب حيث قال هو ارادة الانتقام وانزال العقوبة برفع اللام كما في النسخ المعول عليها
فيكون قوله وان يفعل مرفوع المحل ايضا وقد يتوهم ان اللام مجرورة وانه جعل الغضب مجازا عن الارادة دون الانتقام كما
جعل الرحمة مجازا عن الانعام دون ارادته اشارة الى ما سبق رحمته غضبه ويلزمه مخالفة تلك النسخ وان يكون التعرض
للتشبيه مستدركا بل الواجب ح ان يقال لان الملك اذا غضب على من عصاه اراد ان ينتقم منه ونكتة السبق مجرد تخييل فان
ارادته تعالى اذا تعلقت بافعاله اقتضت ايجادها والاظهر ان الوصف بالانعام والانتقام اقوى في الترغيب والترهيب من
الوصف بارادتهما قال ابن جني صرح باسناد النعمة الى الله تعالى على طريقة الخطاب تقربا وزوى عنه اسناد الغضب تأدبا
كأنه قيل الذين انعمت عليهم فانهم من جنابك واما اولئك فيستحقون الغضب والثانية محلها الرفع على الفاعلية فقد ذهب جمهور النحاة
وقدماء البصرة والزمخشري الى انه مفعول ما لم يسم فاعله قال ابو البقاء الاخفش في المغضوب لقيام الجار والمجرور مقام فاعله
ولذلك لم يجمع كما فعله الجواب اي لاي سبب ومصحح دخلت ههنا لا المسماة بالمزيدة عند البصرية مع انها انما تدخل بعد واو
العاطفة في سياق النفي للتصريح بشمول لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه كيلا يتوهم ان المنفي هو المجموع من حيث هو مجموع
فيجوز ح ثبوت احدهما لا يقال كلمة لا في قوله ولا المغضوب ليست عاطفة اذ لم يرد اهدنا صراط الذين انعمت عليهم
لا صراط المغضوب عليهم بل اريد وصف المنعم عليهم بمغايرة المغضوب عليهم لا وجه له سوى ان يكون بمعنى غير فلا فائدة ح
لتقدم بل غير لها في تصور معنى النفي لانا نقول لفظة لا في اصلها موضوعة للنفي واشتهرت بهذا المعنى كانها علم له وهي وان
جعلت بمعنى غير اظهر دلالة على النفي وارسخ قدما فيه وتقول انا زيدا غير ضارب بتخصيص الكلام ان غير اوضعت للمغايرة وهي مستلزمة
للنفي فتارة يراد بها اثبات المغايرة كما في الاية فيكون اثباتا متضمنا للنفي فيجوز تأكيده بلا والاخرى يراد بها النفي كقولك انا غير

ماف مخالفة

بدل ح
كما مع الضالين لم دخلت لا ليس هذا سؤالا عن الفاين كما توهمه اللام بل عن وجه الصحة ح

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولا بحيث جاز لي زيد ولا عمرو لو

ضارب زيدا اي ليس ضاربا له لا ان معناه النفي من ضارب له فيكون بمنزلة لا والاضافة بمنزلة العدم في المعنى فجاز ايضا تقديم
معمول المضاف اليه على المضاف ايضا واعترض بان النفي وقد صرح بان لا تمثيل وكل انا لا ضارب زيدا اسم بمعنى غير الا انه لما كان
على صورة الحرف اجرى اعرابه على ما بعده كما في الا نحو حيث بلا شيء وفي التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية يجب ان
يمتنع تقديم المعمول فيه ايضا واجيب اولا بمنع لا معه وثانيا بجواز التقديم نظرا الى صورة الحرف المقتضية لا اسما الاضافة اي نعم عنه
فان قيل هناك مانع آخر سوى الاضافة وهو ما في خبر النفي لا يتقدم عليه قلنا وكل اما هو في النفي ما او ان فانهما لم دخولهما على الفعل والاسم
اشبها الاستفهام فطلبا صدر الكلام بخلاف لم ولن فانهما اختصا بالفعل وعملا فيه فصارا كالجزء منه فجاز زيدا لم اضرب او لن
اضرب واما كلمة لا فانها مع دخولها على القبيلين جاز التقدم منها لانها حرف متصرف فيه حيث عمل ما قبلها فيما بعدها كما في زيد ان لا تخرج
وجئت بلا طائل فجاز ايضا ان يتقدم عليها معمول ما بعدها بخلاف ما اذ لم العامل اصلا وقد جوز الكوفيون تقدم ما في حيزها عليها
قياسا على اخواتها آمين صوت اختار الصوت على اللفظ اما لقرب اسماء الافعال من الاصوات ولذلك اوردهما في المفصل في باب
واحد لان الاسماء التي لا يعرف لها تصرف الاشتقاق يعبر عنها بالاصوات كانها لقصورها عن درجات اخواتها انحطت الى رتبة الصوت
وهو اسم واسماء الافعال موضوعة بازاء الفاظ الافعال كاستجب وامهل واسرع واقبل من حيث يراد بها معانيها لا من حيث يراد بها
انفسها فاذا قلت آمين فالمفهوم منه لفظ استجب الذي يرادف مقصودا به طلب الاستجابة كما في قولك اللهم استجب لا مقصودا به نفسه
كما في قولك استجب صيغة امر وبذلك صح كونها اسماء وان استفيد منها معاني الافعال لان مدلولاتها التي وضعت هي لها الفاظ
لم يعتبر معها اقتران بالزمان والمعاني المقترنة بالزمان فهي مدلوله لتلك الالفاظ ينتقل من الاسماء اليها بواسطتها وهذا اولى مناسب
لتسميتها باسماء الافعال وذكر بعض النحاة انها في الحقيقة اسماء للمصادر السادة مسد افعالها مفيدة لمعانيها فصه معناه
سكوتك بالنصب اي اسكت سكوتك فهي بمعنى المصادر لا بمعنى الافعال ومن ثم كانت اسماء والقول بانها اسماء الافعال لمعانيها
مصر السانة ويؤيده ان الزجاج نص ان آمين كلمة موضوعة موضع الاستجابة كصه موضع السكوت الا ان عليه بناء على الوجه الاول الظاهر
قال بعض محققيهم ان الذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات ليست بافعال مع تأديتها معانيها بل اسماء انها وان تكونوا ميلا لتصحيح

يتخطى

اشبها

معيدة ح

في ح

فقال كل لفظ وضع لتحقيق معاني اسماء الافعال وقد تصدى بعضهم
اسم فعل هذا التكرير ثم جعلت
مصدر لا كالتنزيل والتكرير فيكون علمية
ودهجل اصلها العجم
آمين كلمة اعجمية عاوان بايبل
التشرين في بعض وقد قال
نم بنا دير حل اللام في نعمها
واتها لا تنصرف فيها
مخالفة لصيغ الافعال
امر نفس ما هو ان يصغها

يسمى فله اسم علم مؤنث وكل اللفظ من حيث يدل على ذلك الاسم او الفعل او الحرف الا ترى انك تقول في قولنا خرج زيد من البصرة
خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر فتحمل لكل واحد من الثلثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا بصيرة
اللفظ منه كما ولا يفهم منه بذلك معنى مسماه وقد وضع لبعض الافعال اسماء غير الفاظها يطلق ويراد بها تلك الافعال من
حيث دلالتها على معانيها كما مر وسموها اسماء الافعال وهو مردود بان دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى
وضع اصلا لوجودها في الالفاظ المهملة بلا تفاوت وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسماء لان الكلمات باسرها
متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن الفاظها بل تجاوز في المهملات كقولك جسق مركب من حروف ثلثة ودعوى كونها موضوعة
بازاء انفسها وضعا قصديا او غير قصدي مكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات وضع غير قصدي لا يساعده نقل ولا عقل وما وقع
في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن اخواتها اسماء للالفاظ الدالة على معانيها واعلام لها فكلام تقريبي قالوا ذلك لقيامها
مقام الاسماء والاعلام في تحصيل المرام والتحقيق انه اذا اريد به اجراء حكم على لفظ مخصوص فان تلفظ به نفسه لم يحتج هناك الى وضع
والى دال على المحكوم عليه للاستغناء بتلفظه وحضوره بذلك عند السامع عما يدل عليه ويحضره فالالفاظ كلها متشاركة
في صحة الحكم عليها عند التلفظ بها انفسها وانما يحتاج الى ذلك اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا او كان ولم يتلفظ به فينصب هناك ما يدل عليه فيتوجه
الحكم اليه وصدر المصراع الاول يارب لا تسلبني حبها ابدا وصدر الثاني تباعد عني فطحل اذ رايته ويروى لقيته مرطلي وزن جعفر اسم
رجل وتقديم آمين على الدعاء اعني قوله فزاد الله كم زيادة الاهتمام بالاجابة انما كان كالختم على الكتاب لمنعه الدعاء عن فساده الذي
هو الخيبة كما ان الختم من فساده الذي هو ظهوره على غير من كتب له لا يتقولها اي كلمة امين للامام الراعي اي سورة امين او انما رفع
النبي صلى الله عليه وسلم بها صوته كما رواه وايل بن حجر قيل انه كان يعلمها الاصحابه ثم انه خافت فخافتوا الا اخرك هذا احاديث
صحيح وان كان اكثر الحديث المروية عن ابي ابن كعب في فضائل السور موضوعة قال الصغاني اصطنعها رجل من عبادان
فلما قيل له في ذلك اعتذر بان الناس قد اشتغلوا بالاشعار وفقه ابي حنيفة وغير ذلك وهجروا القرآن فاردت
ان ارغبهم فيه وعامة المفسرين اوردوا الفضائل في اوايل السور ترغيبا والمص اخرها عنها نظرا الى انها اوصاف لها فحقها التاخير
لم تنزل انث الفعل المسند الى المثل لاكتسابه التانيث مما اضيف اليه او لانه اريد به سورة اخرى مما يماثلها في الفضل

يتبع الكتاب

وانما ذكر الزبور اما لانه لم يكن فيه حكم مثلوة كسائر الكتب الثلثة واما لانه تابع للتورية وظاهر سياق الكلام يقتضي ان يقال بلى
يا رسول الله اي قال ابي ذلك في جوابه فاحتيج الى تقدير اي وعن ابي انه قال قلت بلى فاختصر في العبارة ولا يكفي تقدير قال
وحده كما توهمه اذ يصير المعنى قال ابي في جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بلى وفساده بين وقوله عليه السلام انها السبع
المثاني اشارة الى تفسير قوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني الاية والكتاب بضم الكاف وتشديد التاء جمع كاتب وقد يطلق على المكتب
ايضا والمراد هنا وخطاه المبرد بان الليث نقله فاما ان يكون جمعه بالاشتراك او مجازا لانه موضع الكتبة التهجي تعداد
الحروف باسمائها يقال تهجيت الحروف وتهجيتها عددتها باسمائها ومن المجاز تهجوا فلانا يعدد معايبه واذا عددت
الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا كما يدل عليه قوله فيما سيأتي وان اللافظ بها غير متهجيها لا يحلى بالطايل وعلى
هذا فقوله تتهجى بها محتاج اليه ان تجرده عن التهجي من قيد الاسماء ويجعل بمعنى عد الحروف مطلقا اي الالفاظ التي تعدد بها
فيكون المفعول بلا واسطة اعني الحروف محذوفا ويقوم الجار والمجرور مقام الفاعل على ان الباء صلة للفعل والة كما في قولك
كتبت بالقلم الذي تضرب به والة ان تضمن معنى للابيان اي وبيانها مسمياتها ولتشبه قول المص والسبب في ان قرئت
مهجاة متهجاة اذا حمل على ان المعنى قرئت الاسماء متهجاة مسمياتها او اليه ان يجعل تهجيت الحروف باسمائها من قبيل ابصرته
بعيني ويبنى منه الفعل للمفعول بواسطة كما في قولك ابصر بالعين وفيه بعد المبسوطة المنشورة المتفرقة التي تجمع فتتركب
منها الكلم تسمى به اي تذكر به من قولك سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والفظة بغير افصاح اي اللفظ وانما كتبت بها
على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط والتغيرها التجنيس راجع الى ضرب اي تهجيت حروفه واما التسمية قوله وجعلت في هذه
التسمية معنى ما وضع الاسم للمسمى وكاشارة الى ما دل عليه قوله اسماء مسمياتها الحروف لا الى مصدر تسمى والا اي ما دل عليه قوله اسم
وقوله اسماء كقولك زيد به لان المقصود بيان رعاية تلك اللطيفة في اسماء الحروف على الاطلاق لا في اسماء هذه الحروف المخصوصة
ومن ان المسميات لا شبهة في ان اللطيفة هي الدلالة على المسمى بجعله صدر الاسم الا انه ادرج في تفسيرها بيان امكانها بان المسميات
الالفاظ كاساميها فان المسمى لو لم يكن لفظا لم يمكن جعله جزءا من اسمه وبانها اقل من حروف عدد الاسماء اذ لو كان المسمى متساويا
لاسمه لا تحد ولم يمكن جعله صدره
كالاسم كما اذا كان زيد مسمى
بهذا القدر ظهر امكانها واما
ان المسميات حروف وحدان
وان الاسامي مركبة منها فلمعل
او اوزان الكلمات المشتملة على الاجزاء
والوسط والانتهاء فبيان للواقع
لا مدخل له في الامكان فان الاسم
لو كان على حرفين مثلا

فكانه لما ذكر انه روي عنه عليه السلام كذا سأل سائل ماذا روي عن ابي فاجاب بانه روي انه قال قلت هم

نبين

والمسمى ابعد من حرف واحد لامكس جعل المسمى صدر الاسم اى اوله وكانه انما قال من تتق الى الله ولم يقل ثلثة تلويحا الى ما ذكرنا وقيل لانه لم
يعد ان رآيا ثلاث اسماء وهو سهو لان المحكوم عليه لما كان شاملا لجميع الاسامي ورد حكم بان عدد حروف كل منها لم يوال الثلثة
كان هذا جزما بكون الكل ثلاثيا كما لو قيل ثلثة تقال تجد له رآى اذ نسخ ونظر فلم يغفلوها اى لم يجعلوها لكل المسمى غفلا عن سمة
الدلالة على المسمى من كنهم غير اغفال لاسمة عليها واغفلتها اذا لم تسمها اولم يتركوا الكل الطريقة غير مسلوكة اولكل الدلالة
غير مرعية من اغفلت الشئ اذا تركته وانما جعلوا المسمى صدرا ليكون هو اول ما يقرع السمع من كلام الا الالف هي تطلق على الساكنة
التي هي المدة كاوسط حروف قال وبهذا الاعتبار استثناها ويطلق على المتحركة التي هي الهمزة وبهذا الاعتبار شاركت
سائر الاسامي في كونها مصدرة بالمسمى ولم تستثن الهمزة مع خلوها عن ذلك التصدير لانها اسم مستحدث كما نص عليه ابن جني والكلام
في الاسماء الاصلية وما يضاهيها اى وما يشابه اسماء الحروف في ابداع اللفظ دلالة على معناه زايدة على ما يقتضيه الوضع
ناشية من مناسبة الاسم للمسمى باشتماله عليه او على بعض حروفه كاسماء الاعداد خصها بالذكر لمشاركتها اسماء الحروف في كثرة استعمالها غير
مركبة ثم عمم الحكم في الاسماء كلها فاذا وليتها العوامل اى قاربتها وتعلقت بها سواء تقدمت عليها او تاخرت عنها الى تادية
ذاته اى مدلوله الافرادي مجردا عن المعاني الطارية فان الالفاظ المفردة تؤدي معانيها الى ذهن السامع باحضار حافظه وان
سبق منه ادراكها العلم بالوضع وكلمة من في قوله شئ من تاثيراتها اما تبعيضية فالمصدر على المفعول اى اثر من اثارها واما
ابتدائية اى اثر من تاثيراتها اغفالا من سمة الاعراب اى خالية عنه يقال ارض غفل ليس بها اثر عمارة وفلاة غفل ناشى صح
لاعلم فيها ودابة غفل لاسمة عليها ركبت شططا اى خروجا عن حد اللغة وتجدا عنه لكن وما كافة وفاعل وقع ضمير راجع الى
انما حروف التشبيه بين مضموني الجملتين وقد يجعل موصولة او موصوفة اى مثل زعمت مثل الزعم الذي وقع او مثل
زعم وقع لذا التشبيه ذكر الاستقباح وعبر عن الدليل الذي عول عليه بالتبرة الى الحكم بكونها اسماء بقوله تبر
حروف مبالغة في تبعيته بذلك وزوال الشبهة عنه بالكلية ثم رتب عليه قوله فعلمت وابدى باتهم قد تسامحوا امثل هذا
التسامح في مواضع اخر فاستعملوا الحروف في معنى الكلمة اطلاقا للخاص على العام ولعل فائدة التسامح في اسماء الحروف رعاية

المواعيد بين الاسم ومسماه
ما التعبير عنها بالحرف وان اصل معناه
فيهما الحروف ان يكون من باب اطلاق
اسم المدلول على الدال واما في الظروف
الحروف من اسماء الاشارة وغيرها ما لا نتيجة
لما نزع فصور فيهما غير جنس الاسماء
الكامل دون ما يلتبس بها الحروف
وذلك اشارة الى البرهان البين
السئول على اسمية هذه الالفاظ
بصدق حد الاسم عليها

دون حد الحروف وبوجود علامات الاسم فيها ولما كان المقصود قطع توهم حرفيتها لا الاشتباه فيها حكم مما كل بانها اسماء غير
حروف واقتصر منها على الحد على التصريح بما يميزها عن الحروف اعني الاستقلال ولم يصرح بعدم الاقتران الذي
يميزه عن الفعل بل رمز اليه سابقا بقوله لا فصل فيما يرجع الى التسمية بين الدلالتين وذكر من العلامات ما يختص بالاسم اما
مطلقا واما بالقياس الى الحروف وقوله ولانها عطف على ما بعد بتحسين المعنى لكونه قبل اسماء بصدق حد الاسم عليها
ولانها متصرف فيها ويمكن ان يعطف على قوله ان قولك الف بناء على ان يحمل ذلك اشارة
الى انها اسماء اى ولكونها اسماء ثابت لان قولك لا لها وبالتفخيم ان اراد به ما يقابل الامالة
كما الظاهر من ذكره عقيبها فليس هو مختصا بالاسم لا مطلقا ولا بالاضافة الى الحرف لجريانه في لا ونحو
اع الصلوة فلا يسعد له اصلا فان اراد الامالة الالف نحو مخرج الواو فهي انما تجري في الالف المنقلبة
عنها وقد يجاب بجريها في غير المنقلبة عنها ايضا كما يجيء ان شاء الله تعالى في كهيعص من ان الحسن قرا بتفخيم الهاء والياء
اذ بهذا التفخيم لا ينقلب الالف واوا بل عمل الى رفعه نحو لان الامالة لم يصح ثبت الالف المنقلبة منها كالصلوة
والزكوة والربوا ودلالة التفخيم في تلك القراءة على انقلاب الالف واوا اظهر من دلالته على امالتها اليها ويمكن ان
يقال المراد ضد الامالة وانما ذكرها لحصماشتها واتضاحا لها لما يتوهم من كثرة امالتها انها موضوعة كذلك
ثم انه اردف الحد بالعلامة وعدد علامات مخصوصة على التفصيل وعقبه اجمالا بذكر جميع ما ثبت للاسماء
كالنسبة والتثنية ودخول الجر ليصير البرهان الجلي مستنيرا ثم اى شهرت اشارة الى انه ترقى من مقام الاستدلال
على اسميتها بالحدود والعلامات اى التمسك بالنص الوارد من مقدم اصحاب العربية بروايته عن ابي علي
البزرح كتفا فيه كانه قال هناك نص يستغنى معه عن مؤنة ذلك البرهان ومن جعل هذا من تتمة البرهان فقد غفل عن نكتة
اقتنائه في عبارته وهي لفظ الجانب تعظيم للخليل كما ان لفظ النص تعظيما لكلامه واشارة الى علو درجته
الحذم مع الكشف عن المطلوب وكما انبئ بالعلامة اتبع الخليل بقول ابي علي وكتاب الحجة كتاب له في توجيه القراءات
وعللها قال اى ابو علي فاذا كانوا اى العرب ومن ثم قوله من الحروف بيانية والمعنى انهم اماثلوا الحروف

مع ان من شانها ان يمال والمراد بامالة الحروف تعلق الامالة بها فى الجملة كامالتهم فى الذال فان الامالة لا تجرى فى الحروف
الا نادرا على التشبيه وللالحاق بغيره الاسم الذى هو ياسين اى يا من ياسين فان المقصد الاثرى الى قول المص فى
يس وامالة يا فقد حكم ابو على بان يا اسم ثم عمم الحكم بان هذه الحروف اى يا وسين واخواتها اسما فعبر عنها
بالحروف وصرح عنها بالاسما فعلم ان اطلاق الحروف عليها تسامح كمام توجيهه وزعم بعضهم ان الاستشهاد فى قوله
اسما لا فى قوله الاسم الذى هو يس اذ ربما يتوهم انه اراد به ان مجموع يس اسم لسورة لكن يعلم بالتامل انه لو اراد به ذلك
لما كان لقوله الاثرى الخ معنى وانت خبير بان التوهم الذى يدفعه اول الكلام واخره لا عبرة به ولا يقدح فى الاستشهاد وزعم
ايضا انه كان الاولى ان يقول الاسم الذى هو يا وكانه قصد ان ينص على تعدد كون الفواتح اسما للسور فان يا ح من
الكلام وقد عرفت انه ذلك البعيد مناف لقول الاثرى كما عرف بهذا النزاع فلا وجه لاعتباره لا وحده ولا مع غيره
لما يلفظ بها اى بحروف الملفوظ بها قال لفظ القول ونفظ به وكلاهما بمعنى واحد فالضمير فى بها راجع الى ما والظرف قايم مقام
الفاعل وما يلفظ به كناية عن حروف المبانى فانها هى الملفوظ حقيقة اما مفردة واما فى تراكيب الكلام فان التلفظ
مرتب مثلا يلفظ بحروفه على وضع معين وهذه مخصوصة وقد يقال ع تلفظ مستتر راجع الى ما وضمير بها الى الحروف اى ما يعبر ملفوظ
بهذه الحروف اعنى مسمياتها التى يعبر عنها بتلك الاسامى والاجرور راجع الى ما لفساد المعنى اذ ليست هذه الحروف اسما لما يلفظ بها
مطلقا بل الملفوظات بينها وهو انه مخالف للاستعمال المشهور وهو كون الباء صلة لكون الملفوظ به لمعنى الملفوظ وان ارتكاب
مثله تركيك هو جعل الفاظ مخصوصة ملفوظة بالتلفظ بالفاظ اخر هى اسماء وها ومثالها المعقول عن جد الكناية من اى قبيل هى احمل فى
السوال او لا ثم فصل بقوله امعربة ام مبنية واتى فى الجواب بحرف لا اضراب تنبيها على انه مبحث عن دقة وشائبة ريبة وقد
سبق كلام فى نظيره فانه حلف فقد مران مثل الاسماء اذا وليتها العوامل ادركها الاعراب فقد علم انها معربة فهذا السوال مستدرك
قلت المعرب يطلق على معنى لعرب الكلمة وعلى ما يقابل المبنى اصطلاحا والذى علم مما سبق انها اذا دخلت عليها العوامل
يجرى عليه الاعراب فكانت معربة بالمعنى الاول والمقصود بالسوال والجواب انها حال كونها معدودة ساكنة الاعجاز معربة
ما يمنع شبهة البناء
ضمنا وقرن به
هناك تبين
بينه وبها فقصر ابعدها
اللزوم لا الستدراك ايضا اذ قد
بغير مبنية قبل التركيب وعلى تقدير
النجاة اما ان من الاسماء
للاول ومن ثم ومن بعض
بالمعنى الثانى وليس من الاذما

واعلم ان المص وجمهور المحققين من النحويين حصروا سبب بناء الاسم فى مناسبة ما لا تمكن له اصلا وسموا الاسماء الخالية عنها
معربة وجعلوا سكون اعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء واستدلوا على ذلك بان العرب جوزت فى الاسماء قبل التركيب
التقاء الساكنين كما فى الوقف فقالوا زيد وعمرو صاد قاف ولو كانت سكونها بناء لما جوزوا بينهما كما فى سائر الاسماء المبنية نحو كيف
واخواتها لا يقال ربما عددت الاسماء ساكنة الاعجاز متصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء لانا نقول هى قبل التركيب
فى حكم الوقف سواء كانت متفاصلة او متواصلة اذ ليس فيها قبله ما يوجب الوصل فالمتواصلة منها فى نية الوقف فيكون ساكنة
بخلاف اين وكيف وحيث اذا عددت وصلا فان حركتها لكونها لازمة لا تزول الا بوجوه الوقف والوقف حسبه انتقل عن ابن
مالك انه قال راى من جعل الاسم قبل التركيب معربا حكما لا يبعد عن الصواب اذ لو كان مبنيا لم يحك وصلا فى التعدد اذا لم يرد مبنى كذلك
فهولا قد اكتفوا فى كون الاسم معربا اصطلاحا بمجرد انتفاء المانع من قبول الاعراب ولم يعتبروا وجود مقتضيه وعرفوا المعرب
بما يختلف اخره باختلاف العوامل بحاوله واراد واما مكنه الاختلاف على قانون اللغة سواء اتصف به بالفعل او كان من شانه
ذلك اما قريبا كما اذا وقع فى التركيب ولم يعرب واما بعيدا كما اذا وقع التعدد بدون التركيب واشترطوا فى المعرب وجود مقتضى الاعراب
فقد اعتبر الاتصاف به اما فعلا او قريبا منه والاشارة فى الاصطلاح الان ما اثره المص اولى اذ يحتاج فى المذهب الاخر الى
الفرق بين البناء اعنى وجود المانع وفقدان المقتضى بتجويز التقاء الساكنين فى التعداد دون الاول وهو تحكم وقد يدفع بان تلك
الاسماء قد اتسم بها السكون قبل التركيب فاشبهت الموقوف فاغتفر فيها ما جاز فيه تحذى بها حذو كتب المشهور فى كتب اللغة
حذوت النعل بالنعل اذا قدرتها بها وعلى هذا فينبغى ان يقال لحذيت بكيف واين وهولا حذوا اى قدرت بها تقديرا
فاختار بعضهم انه من باب القلب فادخل الباء فى المقدر امنا من الالتباس فانقلب الضمير المستتر بارزا وسقط الباء
واضيف المصدر الى ما يقدر بها ومال جماعة الى ان الفعل المتعدى نزل منزلة اللازم ثم عدى بالباء فكانه قيل قدرت
تقديرا كيف والثانى اضعف من الاول وقد يقال هو من قولهم حذا فلان حذو والده اذا اتبع اثره وسار بسيرته على ان
حذوا اما ظرف اى مسلك طريقته ولعا مصدر مضاف الى المفعول اى اتبع والى اتباعا واما مفعول به اى اتبع سيرته
والباء للتعدية اى جعلت تابعة لكيف
عالكه مسلكها فى البناء على الحركة والاظهر
ان يقال بالتخفيف اى ذهبت بها مذهب
حذو كيف اى مقدرة تقديرها ودين
نظاير ما حكى عن قولهم لا يحذو بها حذوا ان
فلم نقطع يريد ان ما ذكر ثم من انها
اسما معربة وان سكون اعجازها
وقف ينافى كونها منصوبة تارة
ومجرورة اخرى

فان ذلك يحتمل ان تطرد هذه الالفاظ في قصرها ومدها طرئته فكل لا مقصورة حرفا وممدودة اسما فتكون هذه الالفاظ
في حالة التهجي حروفا وانما ذكر التخييل لان المشاركة في بعض الاحوال لا تنافي التخالف في الحقيقة ولان هذه الحالة المختلفة ببعض
الكلم الاسماء تثبت لا من ذلك قول كاتب الكتاب وجدت لا محرمة عليك فلا تحل وقول حسان في مدح النبي عليه السلام
ما قال لا قط الا في تشهده لولا التشهد لم يسمع له لاء فالممدودة اسم للمقصورة مشتمل على مسماه كالاسماء الحروف في قوله
فاذا جعلتها اسما مددت اشارة الى ان المقصورة ليست اسما سواء اريد بها لفظها كما في قوله ما قال لا او اريد معناها
فتدبر فيما سبق لحسبه لتكون على ذكر منك منهاجا اى منهجا مستغنيا بها لحذف المضاف واستتر المضاف اليه كما
استتر اليه وقيل اى معدودة تعديدا غير مركبة تركيبا او متهجى بها فحذف الجار واستكن الضمير خليقة بالاخف لان التهجي
انما يكون غالبا لتعليم المبتدى ولان السؤال هذه الاسماء التهجي اكثر فناسب الاخف الاوجد اعني المقصور وانما وقعت
في الفواتح مقصورة لانها على نمط التعديد او ماخوذة منه فتبين حتى يبان هذه الالفاظ لغة وما يتعلق بها من شرح
تبين وجه وقوعها على من الصورة اى على صورة الهجاء والمعديد فواتح السور من القران واما كون ذكر ما يتبين به خفاء
لمجهول ما قرر لحروف المعجم قال الجوهري العجم النقط بالسواد وغيره عليها نقطتان يقول اعجمت الحرف وعجمته مشددا
ولا تقول عجمته مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي اكثرها بالنقط من بين سائر حروف الامم ومعناه الخط المعجم
كقولك مسجد الجامع اى ذو ناس يجعلون المعجم مصدرا كالمدخل اى من شان هذه الحروف ان تعجم اى تنقط ونقل الازهري
عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجما لانها اعجمية اى لا بيان لها وان كانت اصلا للكلام كله واما كتاب معجم فمعناه منقط
لتبيين عجمته فتكون الهمزة للسلب والاعجام على ما نقله اقد ترجم اى لقب وسمى واصل الترجمة تفسير لغة باخرى
ذكرنا اى رتبه وجعله مشتملا عليه بحال كسر الطاء ضاحة اى ضمها للوقوع في حد ما لا ينصرف اى في بحث ما بنائه وتركيبه
ما يستعمل سيبويه لهذا المعنى وهي في ذلك اى في كونها اسماء السور وانما اعتبر هذا التعدد لانها من حيث هي اسماء للحروف
مفردات تبنى للاعراب في كل واحد منها ان تفتح نونها فتصير طاسين بمنزلة اسم واحد كهابيل ثم تركب مع اسم آخر
بفارسي فانه معرب دار ابكرد معرب
ابراهيم ونظيره دار ابجرد بالباء
من كلمتين احدهما دارا اسم ملك بناها
والثانية بكرد وبعد معرب دراب
كرد فيكون ثلث كلمات في الجمران
دار اثر معناه در آب سمي بذلك لانه وجد
الماء فصار بالعلم اسما واحدا فخففه
كلمة اخرى وصار المجموع كبعلبك وعلى هذا
بناكدان تنبيه وبين

طاسين وقد وجد في نسخة المص قرار الجرد بلا الف بعد الدال وانه سهو من طغيان القلم والاوقات المغصوصة وهو
اثبات سوادن في كلامهم واما النوع الثاني فسائغ فيه كلا من الاعراب والحكاية اورد عليه ان الحكاية في الاعلام
انما تجري في الجمل كتابط شرا الرعاية صورها المنبئة عن اسباب جعلها الاعلام في الالفاظ التي وقعت اعلاما
لا لانفسها كقولك ضرب فعل ماض وكم للتكثير ومن حرف جر لحفظ المناسبة مع المعنى والاشعار بانها لم تنقل عن اصلها بالكلية
للكلية واما في غيرها فلا وجه للحكاية سواء كان مفردا او مركبا اضافيا او مزجيا اولا ترى ان ضرب اذا اخذ مجردا
عن الضمير وسمي به رجل لم يكن محكيا وما نحن فيه من هذا القبيل فتعين فيه الاعراب ولا يسوغ الحكاية واما النوع الاول
فلما لم يمكن فيه الاعراب اصلا وجب ان يحكى ضرورة بخلاف النوع الثاني واجيب بان اسماء الحروف كثر استعمالها
معدودة ساكنة الاعجاز موقوفة حتى صارت هذه الحالة كانها اصل فيها وما عداها عارض لها فلما جعلت اسماء للسور
صارت حكايتها على تلك الهيئة الراسخة تنبيها على ان فيها شمة من ملاحظة الاصل لان مسمياتها تراكيب من مدلولاتها
الاصلية اعني الحروف المبسوطة والمنصوص من التسمية بها الالفاظ وفرع المصنف فجوز الحكاية مخصوص بهذه الاسماء
حال كونها اعلاما للسور فلو سمي مثلا رجل بصاد او بنون سالخ الحكاية بلا خلاف اذا جعل علما للشخص كان معربا
لا محكيا على بنائه واما في نحو قولك غاق حكاية عن صوت الغراب فقد اريد به لفظه فلذلك حكي بناؤه محمد طلحي هو طلحة
بن عبيد الله القرشي التيمي يتصل نسبه بالاب السابع من آباء رسول الله صلى الله عليه وسلم اعني مرة بن كعب
امر ابنه الملقب بالسجاد ان يتقدم للقتال يوم الجمل فقتل فزرعه بين رجليه وكلما حمل عليه رجل قال نشدتك
بحم ليتبين لي ما في حم عسق من قوله قل لا اسالكم عليه اجرا الا المودة في القربى ويظهر بذلك انه من القرابة الذين
وجبت محبتهم وكف الاذى عنهم وقيل كان شعار اهل الحق في ذلك اليوم حم لتلك الآية وكان محمد يدعي بذلك
انه من حزبهم فلما قتله العبسي انشا يفتخر واشعث قوام بايات ربه قليل الاذى فيما
ترى العين مسلم شككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم على غير شيء ان ليس تابعا عليا
ومن لا يتبع الحق يندم
يذكرني حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم
علي لما راه بين
الشجع وقال ان كان
لشانا حاله فهذا كيدا الى
ابن اشعث والشك هو
الشق وقوله على غير شيء
يتعلق بشككت
جيب قميصه بلا سبب
اى خرقت

وغيران ينصب على الاستثناء من شئ لعمومه بالنفي وشاجر بمعنى طاعن او ذو طعن من سجرته بالرمح اي طعنته
وقيل بمعنى مختلف من سجر الريح اختلف والتشاجر التخاصم وكل شئ دخل بعضه في بعض فقد تشاجر يعني قول فعالا
تلاحاهم بعد نفوذي بمطعنه ولو تلاها لما طعنه على الكاهلا تلاها قبل تقدمه الى الحرب وتردد الرماح وعمل لم تردع
عن محاربة العترة الطاهرة فسلم اذ ذاك عن طعنه وتظلم اي تجاوز بجهله فان عدم اتباع الحق ظلم ان يحكي بالقول اي
باللفظ مفردا كان او مركبا ومثل بهما وكثر الامثلة تقرير للحكاية وانها باب مطرد في نوعي الجمل المفردات مطلقا
من اللغة بالاستقراء فامكن اجراءها اي اسماء الحروف اذا جعلت اعلاما للسور وان لم يكن مسموعة فيها بخصوصها
دعني من تمرتان يعني جواب الكل تمرتان او بكفيك تمرتان او نحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث والوقيل تمر تين لم
يجز هذا المعنى احق الخيل بالركض المعار هذه جملة محكية وقعت مفعولا او بان تقييد الوجدان بالعراق اعني في
كتاب بني تميم فان المكتوب فيه هو العبارة وان كان لاداء المعنى فهو قرينة الحكاية والمعار بالعين المهملة من عار
الفرس اذا ذهب يمينا وشمالا فرحا ونشاطا واعاره صاحبه والموجود في كتابهم اعيروا اخيلكم ثم اركضوها احق
الخيل الى آخره وانما كان احق لانه اذا عير تهيا وارتاح للعدو وقال ابو عبيدة ومن الناس من تعتقده من
العارية وهو خطا ويروى المعار بالعين المعجمة وفسر بالمضمر اغيرت الخيل فيكون فعلا محكيا فقيل صدره على هذه الرواية
اغيروا واما المعجمة ايضا الناس ينتجعون جملة من مبتدا وخبر وقعت مفعول سمعت وحكيت على حالها اي سمعت هذا الحديث
كانه يقول اطبق الناس على انتجاع الغيث واشتهروا به واخبر عنهم بذلك فسمعته واخبرت الممدوح بلا الغيث
فالحكاية ابلغ من ان ينصب الناس على انه من قبيل سمعت زيدا يقول بناء على نفس معنى الانتجاع في القول اي
سمعتهم يسالونه ويطلبون منه لفوات الاشتهار والاستفاضة الاخبار وقد يقال ادراك عين الشئ وان كان ادعا
اقوى من ادراك خبره والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه ويقال انتجعت فلانا اذا اتيته تطلب معروفه
وصيدح علم ناقة وبلال ابن ابي بردة ابن ابي موسى الاشعري قاضي البصرة ممدوح ذي الرمة كان جوادا فياضا
تنادوا بالرحيل الرحيل مبتدا وخبره غدا اي حاصل فيه كقولك الصلح يوم كذا اي تنادوا بهذا الكلام ويروى منصوبا

على انه مصدر او مفعول به اي ارحلوا الرحيل والزموه فحكى الرفع والنصب بعد الباء ويروى مجردا فلا حكاية
ونغ ترحالهم تفسير اي هلاكهما وجعل نفسه وروحه في ترحالهم فاذا ارتحلوا او فارقوا فارقته وقيل اراد تنغ
محبوبه لامن ابن يا فتى اي لا تسالني هذا السوال اذ هناك ما سواهم منه فحكى كلام السايل وادخل عليه كلمة لا ولولا الحكاية
لم يكن لدخولها وجه صحة فما وجه يعني ان ما ذكرته من ان النوع الثاني فيه الاعراب والحكاية يقتضي ان لا يكون القراءة
سوجه اذ لا تركيب ولا تنوين فلا اعراب ولا سكون فلا حكاية فهي تدل على انها مبنية محذوف بها حذو كيف واين وبنائها
على الفتح اجاب اولا بالاعراب وتعذر العامل مع منع الصرف وثانيا بالحكاية الا ان التحريك للتجرى الهرب عن التقاء
الساكنين على حده فقوله ويجوز مقابل لقوله الاوجه ان يقال انما كان اوجه لان ذلك الجد لغة قليلة وايضا تحريك الساكنين بالكسر
اولى هلا رعيت اي هناك وجه آخر للاعراب هلا ادعيته مع رجحانه على ما ذكرته فان كلا قسمان بالسود تنجيم لهما وان لم
يكن راجحا فلا اقل من المساواة الادب من قلبه له انه ناصح نمامه ومن قلبه في الظباء السوانح اي رب شخص قلبي
له ناصح وقلبه لي في الظباء فهو من عطف الصفة على الموصوف مبالغة في انصافه بكل واحد من الصفتين
استقلالا كانه ينبغي ان يذكر ذاته مع كل منهما ونظيره تكرار الموصول في قوله اما الذي اضحك وابكى والذي امات واحيى
والذي امره الامر والمعنى ان قلبي يحبه ويالفه وقلبه نافر عني نفور الظباء التي تعرض وتستوحش من السانح اي
عرض وقيل معناه ان قلبه ايضا ناصح لي كالسانح من الظباء وهو ما يمر من مياسرك الى ميامنك فان العرب تتيمن به
وتتشاءم بالبارح وهو ما يمر من ميامنك الى مياسرك اذ لا يمكنك ان ترميه حتى تنحرف عنه ونقل عن بعضهم ان العرب قد تتشاءم
بالسانح اذ معناه ما ولاك مياسره ويرجح المعنى الاول ان قلبه ليس بناصح لي وعلى هذا ينبغي ان يسمى بالبارح لكنه لم ينقل
فذاك لعله الاالثريد اول اذهما الخبر بادومه بلحم اي الخبز المادوم باللحم هو الحسن بل يسمى ثريدا الا بمعارة الجمهور
من الخبز المكسور في المرق ونحوه قلت ان الواو للتخصيص الجواب ان هذه النواحي ان جعلت مقسما بها منصوبة بنزع الجار
وايصال الفعل القسم اليها فالواو في الواو ان للعطف صاد وقاف وفي القلم لعدم نون اما ان يكون للقسم او للعطف لا سبيل الى
الاول لاستلزامه الجمع بين القسمين على مقسم عليه واحد ولا الى الثاني للمخالفة الاعراب الا ان اللهم بني الجواب على ان الواو

للقسم فيجوز بانه يلزم اجتماع القسمين على مقسم عليه واحد وحكم بانه مستنكره ونقل عن الخليل نصا على الاستكراه مع الاشارة الى وجهه ثم نوض لابطال العطف فلم لا يكون ترك الفاء في هذه العبارة اظهر وتوجيهها ان يقدر هكذا اذا كانت الاولى بمنزلة الباء والفاء فلم لا يكون الاخريان بمنزلتها اي ذلك انما اقسم بهذه الاشياء يريد ان المقسم عليه الذي هو جواب القسم اذا كان واحدا والمقسم به اشياء متعددة كان المقصود منها ان قسم واحد يشترك فيه تلك الاشياء ولا بد من اداة التشريك ليتفهم المقصود على ما هو عليه ولو كان القسم متعددا يستقل كل واحد بجوابه لجاز ان لا يدل على التشريك اصلا كما في قوله بالله لافعلن لاخرجن اليوم واذا اتحد المقسم عليه كقولك وحقك وحق زيد لافعلن فلا يتوى ان يجعل الواو الاخيرة للقسم دون العطف بل يستكره ذلك لقصور العبارة عما قصد من التشريك في المقسم عليه بل لايهامها ان كل قسم يقتضي جوابا براسه لكنه لا يمتنع لجواز ان يفهم المقصود بشواهد القراين وقيل مراده انه اقسم بهذه الاشياء على شيء واحد فلو جعل الواوان الاخيران للقسم كان كل واحد قسما مستقلا بقصد مستانف يقتضي ارتباط الجواب به كارتباط الجزاء بالشرط فيلزم الانتقال من كلام الى اخر قبل اتمامه فان القسم الاول انما يتم بالمقسم عليه وقد فصل بينهما بالقسم الثاني فاقتضى القياس امتناعه الا ان الكلام لما كان متوجها الى ما يتوجه له الاول لم يكن اجنبيا عنه من كل وجه فلم يمتنع الانتقال اليه والفصل به بين الاول وجوابه بل كان ضعيفا مستكرها ولو كان القسم الاول مقتضيا لجوابه مستوفيا حقه الذي هو المقسم عليه لم يكن هناك انتقال وفصل وجاز استقلال القسم الثاني على انه كلام اخر عنيت تمام الاول في صورة المقسم عليه فان قيل تعدد اذا اجتمع القسم والشرط على جواب واحد يجعل ذلك الجواب لاحدهما لفظا ومعنى وللاخر معنى فقط ويعتمد في ذلك على القرينة لم يستكره اصلا مع قصور العبارة في نفسها عن تادية ما اريد بها من اشتراك الجواب بينهما ومع وقوع الفصل به بين احدهما وجوابه فليكن الحال في اجتماع القسمين على هذا المنوال قلنا هناك ضرورة دعت الى ارتكاب ما ذكر فان جوابي القسم والشرط يتخالفان في الاحكام اللفظية ولا ضرورة ههنا فيستقبح فيه العدول عن النظام المستحسن اعني جعل الواو عاطفة ليكون المجموع قسما واحدا على شيء فلا يلزم قصور الدلالة

من الابهام ولا فصل بين اجزاء الكلام وبذلك ايضا يندفع ما اورد على المعنى الكامل من حذف جواب القسم الاول فاما ايضا عدول عن الظاهر بلا ضرورة قوله تنفس وجيوبك ثم جيوبك هذا استدلال ثان من الخليل على ان الواو بين الاخيرين للعطف لا للقسم تقريره ان ثم والفاء قد يقعان موقع الواو في مثل هذا التركيب وهو ان يكون المقسم عليه واحدا مع تعدد المقسم به كقولك وحيوتك ثم حيوتك لافعلن وقوله تعالى والصافات صفا فالزاجرات زجرا ولا تفاوت في المعنى الا بما يفيده هذه الحروف من التراخي والتعقيب الزايدين على معنى الواو فكما انهما للعطف والتشريك كذلك الواو لا يقال المقصود من نقل كلام الخليل الدلالة على ان الجمع بين قسمين على شيء واحد مستكره وقد تم بالوجه الاول ولا دخل لكتاب سيبويه في الاستكراه في نقله فلا فائدة لانا نقول هو تتمة لما نقله منه اولا وفيه تمهيد لابطال العطف ومنع النواقض اذا جعلت متعلقا بها كانه قال لو كانت منصوبة على انه مقسم بها لكانت الواو بعدها للعطف قياسا على النظاير لكنه متعذر للمخالفة في الاعراب وايضا لظهور العطف مدخل في الاستقباح لعدد القسم على شيء واحد كما عرفت وقد يقال التخالف في الاعراب لا يمنع العطف لجواز ان يكون على توهم الجر المعطوف عليه باضمار الجار كقوله ليست مدركا ما مضى ولا سابق وهو مردود بان هذا التوهم انما يعتبر فيما كثر وجوده كالباء في خبر ليس وامثاله الجار في القسم نادر فتوهمه اشد استكراها فان الواو في والنهار اذا تجلى ان كانت عاطفة لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان الليل مجرور بواو القسم واذا يغشى منصوب بفعله فقد عطف عليهما النهار اذا تجلى بعاطف واحد اجيب بان واو القسم يطرح ابراز الفعل اطراحا كليا بخلاف الباء حيث يبرز معها الفعل ويضمر فالواو نايب مناب الباء والفعل معا وصارت كانها العاملة جرا ونصبا في الليل والظرف والعطف على معمولي عامل واحد كما في قولك ضرب زيد عمرا وبكر خالدا اورد بعدم اطراده فيما اذا صرح بالفعل مع الباء كقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الصبح معطوف على الليل المجرور بالباء واذا تنفس معطوف على اذا عسعس المنصوب بالفعل وههنا اشكال اخر هو تقييد القسم في الظرف مع انه مطلق فليس المعنى على انه اقسم بالليل وقت غشيانه او عسعسه وبالصبح وقت تنفسه وهو الاشكال سواء جعل الظرف معمولا للفعل القسم

او الواو العاطفة مقام الفعل ولا ينقدح مع ما افتتاه بعضهم من جعل الظرف حالا لان الحال قيد للعامل ايضا
بل جعله لئن يجعل لها اسما بدلا اعمّا قبلها اي اقسم بالليل بوقت عشيانه وبالنهار بوقت تجليه وبالصبح بوقت تنفسه
او بجعل ظرفا او بعد مضافا فعل الليل اي وعظمة الليل وقت عشيانه فالمضاف المقدر هو العامل في او تصا بهذا
الاشكال ممالو تقدير الغشيان وان كان دافعا له ايضا الا انه لا طائل فيه بحسب المعنى قوله والواو الاخيرة واو قسم على
حاله عاملها يتقول وقوله لا يجوز الاستكراها بيان وتاكيد لقوله لا تتوى وكلما يبذ افصل بين كلامي الخليل
والمص اي منع هذا او اخذ هذا وجعلها صفة للواو يورى الا ترك الفصل الذي هو الليس على ان الانسب ان تقال
هل يناسب قوله الواو والاخيرة فقدرها مجرورة او لم يرد انه علم مما تقدم ان المانع من جعلها قسما ابها كونها منصوبة اذ
بذلك خالف اعرابها اعراب ما بعدها فامتنع العطف ولزم الجمع المستكره فاذا زال هذا المانع بتقديرها مجرورة باضمار الجار
واجعل الواو للعطف حتى يتم لكل المصير لذكر ما اشرت اياه اليه فالمشار اليه كونها قسما بها منصوبة فانه الذي اشار اليه
المصايل والام على ترك ادعاية قوله حلا زعمت ونحوه عبارة عن كونها منصوبا بها مجرورة اي اذا لم يتم هنا لكل ما طلبنا
مثل او الالفا خير نظيره الشارك لها ما هو المقصود الاصلي اعني كونها قسما بها فان هذا النظير ايضا وجه من الاعراب مغاير
لكونها منصوبة بتقدير اذكر ونحوهم فسر ما اشرت اليه بعدم الجمع بين القسمين على ان انا المنسوجة على الخطاب و هو فاسد لان المتبادر
من عبارة الكتاب كما يشهد به سلامة النظم انه هناك مطلوبا ثم تبين . المص اليه المانع واذا اخبر ما ذكر هنا الا ذلك
المانع وتفسير المصير اليه بما هو نحوه وقام مقامه وعدم الجمع بين القسمين لكن مطلوبا بهذا الصدد بل هو عدم مانع في طريق المطلوب وانما
لسطا لا ينبغي لها سعي على هذا التفسير حملها على الكناية كما هي مثل لا ينجل بها لا يلتفت اليه وايضا قوله بيغضون ما روي عن ابن عباس
ساحة فان المروي عنه يعضد كون قسما بها والا فعل له لعدم الجمع والا توجيه له اصلا وقوله لا تجد فيها اشارة الى ان المضمر
يبقى اثره دون المحذوف وخص لا اضمار بالبا لا صالتها في القسم وكثرة استعمالها فيه دون الواو والتا وفعال
هناك وانما يضيف بنصب قولهم لعم الله لافعلن كذا وقال ههنا قد جاء عمّ الله لافعلن بجرورايتهما على كثرة النصب
لحذف الجار وقلة الجر باضماره ومع ذلك لم يشتهر من الشايع التمام ويرد فيه فلان مالم يطله وفيه اذا ثم امره نا تفعه لاه ابوك اصله لله ابوك اضمر الجلالة وحذف الزاين المدغمة في لا اصله ليلا يلزم الابتداء

وبيعى لعد ابوك مدح ويعجب اي هو لعظمة وغرابة شانه مخصص بالله الذي يوجد بكمال قدرته وعظائم الامور العجيبة الان منه

ما الساكن وقيل حذف الاطلة لان الزائد مجتلبة لمعنى فهي بالابقاء اولى وربما يقال حذف الزائد والا اصلة من نعت
الجار متنوع عمّا نحن فيه اقسم الله بهذه الحروف قيل ذلك لشرفها اذ هي مباني كتب الله واسمائه ويلزم ان يكون لا لأذه
الاسماء حال كونها مسرودة على نمط التعديد اي مرادا بها حروف المباني في محل من الاعراب وقد نص العلامة على
خلافه فالصواب عنده ان تحمل على الاقسام بهذه الكلمات حال كونها اعلاما للسور فاوجه قراءة بعضهم اي ملاحظة
ما قراءة الفتح من اضمار الجار مع كون الفواتح غير منصرفة والثاني في قراءة الكسر والاعكس ايضا جعلها مع وقف السكون
الوسط والا كانت منونة تمام الوجه فيها اجاب بان وجهها ما ذكرناه على سبيل التجويز في قراءة الفتح من التحريك
للجدى الهرب فانه متعين في هذه القراءة لا وجه لما عنى والذي يبسط من عذر المحرك اي فتح وكسر او المقصود من
بسط عذره نوع تقوية لهذا الوجه اعني التحريك للجد في الهرب بيتمسك بقراءة الكسر بل بالفتح ايضا على ان الاسماء
قبل التركيب مبنية اذ لو كانت موقوفة لما حرك هذه الفواتح لالتقاء الساكنين لكونه مغتفرا في الوقف وحاصل
الاعتذار ان هذه الاسماء كثيرة الاستعمال جائز مركبة موقوفة ساكنة الاعجاز كانها موضوعة على حالة لا طلب فيها فعوملت
لوكل المبنيات التي يجتمع في آخرها ساكنان لو بنيت على السكون فعوملت معاملتها فان حركت بالفتح طلبا
للخفة او بان بالكسر على ما هو الاصل في تحريك الساكن هل تسوغ الى ذكر التسويغ اشعار بضعف اراده مع
القسم في الفواتح وان ايده بالا تكلما نسوبه ايضا قوله هذا لا يبعد عن الصواب وقوله لا على كل والمراد وما لكونه ملغيا
ما ادركها للاعراب كصاد وقاف ونون مفتوحات اذا قدرت بمجرورة باضمار الباء وما لحكيه ما يقابلها
فيندرج فيها ما لا يتاتى فيه الاعراب وما يتاتى فيه وذلك لكنه لم يوس بل حكي على الحالة الوقفية سواء لم يتغير عن سكونه
او يغير بالتحريك للجد في الهرب كما في تلك السور الثلث في قراءة الكسر مطلقا او في قراءة الفتح على وجه لا على كل
اي لا باس عليكم في ذلك اي في حمل المحكية على ارادة معنى القسم وقوله ان تقدر عطف على ذلك بمعنى اذا كان بعد المحكيه
مجرورا مع الواو كقوله تعالى ص والكتاب وجعلها مقسما بها فقدر مجرورة المحل باضمار حرف القسم لا منصوبه
لحرفه الا امتنع العطف ولزم جمع المستكره واما اذا لم يكن بعدها ذلك كنون على القلم ثم لا تنصرف الى تلك على تقدير ارادة القسم ان الحكم لها بالنصب والجر من الظاهر ابالتجويز اذ ادعى ما القسم فخفض

كالم فانه تحكي على السكون وجوبا منه

وتعانه وفيا في شعاعه

وانضباط الحكيه ما سكن او تحرك لالتقاء الساكنين مما غير ما ذكرت على طريقة الحكاية سواء حركته في الاخر فقد دلت عدمه منه لخروج المحكيه ذكره

بما بعده قسم او ما يصلح ان يكون جوابا له واما حم الم ذلك الكتاب والم الله لا اله الا هو يرد فيه ومنهم من حكم على حذف
الجواب من قرائه لمعي وايده بالاثر المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان تمثيله في تجويز النصب والجر معا بقوله
عليه السلام دون نظم القرآن كقول لعلام تنزيل لا يخفى على احد الى المخصص ويؤيده ان اللفظ لما لم يكن حرفا في القسم
كان حذف الجواب ضعيفا جدا ومن النظائر ان حم لا ينصرون كان شعار القوم يوم الاحزاب وفي ذلك
اشعار الى ان السورة المصدرة بها صحيفة باستنزال النصر للمؤمنين وفل شوكة الكفار وتعلم اما منصوب
بفعل مضمر اي قولوا او لا ينصرون استيناف كانه قال ماذا يكون اذا قلنا هذه الكلمة واما قسم على حذف المضاف
اي ورب حم ولا ينصرون جواب القسم وما في الكشاف يستغني على تقدير المضاف لان القسم بالفواتح انفسها
وزعم بعضهم ان حم من اسماء الله تعالى اي اللهم لا ينصرون وتمسك بما روي عن علي رضي الله عنه يا كهيعص حم عسق
ورد بانه علم باستقراء ان اسماءه تعالى تدل على تعظيم او تنزيه او ما اشبه ذلك ولا دلالة للفواتح على شيء منها واما الدعاء المروي
فمحمول على تأويل يا رب يا منزل ما معنى اي قد تحقق بما فصلناه ان الفواتح اسماء السور فيبين لنا وجه تسميتها
بهذه الالفاظ دون غيرها مع تساوي الكل فيما يقصد بالاعلام من الدلالة على المسمى اجاب بان الوجه في ذلك الاشعار بان القرآن
ليس الا كلمات عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الالفاظ على قانون لغتهم فيكون فيه ايماء الى الاعجاز والتحدي
على سبيل الايقاظ وبيان ذلك ان الاولى في الاعلام المنقولة ان يراعى مناسبة بين معانيها الاصلية والعلمية عند النقل وتجانبها
حظ تلك المناسبة حال الاطلاق باقتضاء المقام ولما كانت هذه السور كلها مركبة من حروف مخصوصة لها اسماء في لغة
العرب وجعلت تلك الاسماء اعلاما لها كان ذلك لتركبها من تلك الحروف على قانون اللغة التي تلك الاسماء منها
فاذا اطلقت عليها لوحظ هذا المعنى لاقتضاء مقام التحدي اياه وحيث كان القرآن نوعا واحدا من لغة واحدة
فالاشعار يكون ببعض سوره على حالة مخصوصة اشعار بان مجموعه كذلك وانما قال كان ولم يجزم لان رعاية المناسبة
في الاعلام غير واجبة واقتصر على ذكر الاشعار بان القرآن عربي والمستشهد له بلا غرض للايماء الى الايقاظ
اعتمادا على ما سيفصله في الوجه الثاني فان ما قصد به اصالة يقصد في الوجه الاول تبعا كما نبهناك عليه وقد يتوهم

من ظاهر عبارته انه اراد بمجرد الدلالة على كونه عربيا فما بالكما اراد ان هذه الالفاظ التي جعلت اعلاما للسور كما علم
هي اسامي الحروف لا انفسها وقياس الخط ان يكتب كل لفظ على صورته فلم كتبت هذه الالفاظ على صور
الحروف دون صورها اي انفسها فنقول لا على صور اسمائها اصله لا على صورها على ان الغرض لهذه الالفاظ كما ان
فما بالها وضع الاسامي موضع ولكن الغرض واضيفت الى هذه الحروف تصريحا بان هذه الالفاظ اسامي الحروف لحقيقتها
انه يكتب على صور الاسامي والجواب من وجوه بله ان الكلم كلها مركبة من ذوات الحروف لا من اسمائها ولكن يتبقى
كثرة وقوع صور الحروف في الخط واعتياد الكاتب بها او انضم الى ذلك انه استمرت العادة بانه اذا اريد ان
يتلفظ بتصوير ذوات الحروف يعبر عن تلك الحروف باسمائها فيقال له مثلا اكتب الف با تا فتكتب هكذا اب ت
فيقع في اللفظ الاسماء وفي الكتابة الحروف انفسها وكانه لما قيل للكاتب الفواتح اكتب الكلام يجري على تلك الطريقة
المألوفة فصور ذوات الحروف على هذا التأليف منها فالمسترشد نحيت راجع لان الحروف وقد يتوهم رجوعه الى الكلم
فالمعنى انه اذا اريد ان يؤمر بتصوير الكلم بهجي حروفها على الترتيب فيقال مثلا الامر بتصوير ضرب مثلا اكتب ضاد
را با فيكتب ضرب ويرد عليه انه لا يصح حينئذ دعوى استمرار العادة بذلك فان التلفظ بانفس الكلم في الامر بكتابتها
اكثر من ان تهجى وعدوها عرفية ومنع قيل للكاتب عطف على مجرى التعبير بقوله نحيت وقوله كتبت
كناية عن الحروف وان يتلفظ يتعلق باستمرت اي على ان يتلفظ وعمل جواب لما وهو مسند الى الظرف الذي بعده المشاكلة
الطريقة والجهة الوجه الثاني ما ذكره بقوله وايضا وحاصله انه اختير في كتابة الفواتح ما هو اخف وادخل في صون
الحروف للامن من وقوع اللبس او لا شبهة على ان الملتفظ به في اوائل تلك السور هي الاسامي دون
الحروف والسبب في عدم الاشتباه امور ثلاثة اشهرها امر الفواتح بافهام اهل اللسان العرب والعجم لها وان التلفظ
في الفواتح بالحروف انفسها عار عن الفائدة فان حروف المباني لا معنى لها بخلاف اسمائها فان قيل ربما يعتبر
من تلك الحروف الفاظ مستعملة كالم في الم وعلم فلا المقصود الامن من وقوع اللبس بذوات الحروف لتغايرهما
يتلفظ بغير مورده ومن ان لا يخطر بالبال اصلا بعض الفواتح ان بعضها معاني الفاظ تفيد بعضها اولا تحصل منها
ما سميها ان تشتمل على اكثر فايدة لا يوجد بعد ذلك ونحوها الكثيرة جدا ولك ان تقول التلفظ بالفواتح لا ينافي ذلك فيما نحن بصدد

بل اسماؤها ايضا مركبة من ذواتها

مقال لا ينصرون

باسم الحروف واخواته ولما كانت الفواتح من باب واحد من بين اشتباه في الباقي ايضا وخص المفردات بعدم الاخطار
اذ لا يتوهم منها الفاظ موضوعة لمعنى كما في بعض المركبات والرکان في مثلا امرا من الوقاية لكتبت بالها معمولا واقامتها
عطف على غيرها وتفسيرها لها معموله وان الالفاظ وان بعضها عطف على اسم ان فان عطف المفتوحة مع ما في حيزها
على اسم المكسورة جائز وان لم يجز ان يقع اسمها لها للفصل والحصر بها راجع الى الفواتح المصورة بصور الحروف وغيره
من كاتبها حال عنها اي غير متقدرة حروفها المكتوبة باسمائها لها ولكن بان يتلفظ بالحروف انفسها لا الحلي يطابل اي
اي لا يخطى نعاينه ولا يتكلم به الا مع الجد وهي الاساس ما حليت منه بطايل اي نعاينه قوله لا لحظ بضم الفاء وفاعله ضمير
راجع الى مفرد فالجملة صفة له او الى بعضها مال ه الكشف حلي بطايل حليا حلا حلاوة الا انه لا يستعمل فيهى خبر ان وضمير
نحو مفردة للبعض وضمير عليه لما وانت خبر لقوله فان شهرها وما عطف الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله امر اتفقت
اي لا يحتاج اليه في كتبة الفواتح الى اعتذار فان خط المصحف خالف القياس في مواضع كثيرة وليس ذلك منه الحصول المقصود
من الكتابة وتسمية الالفاظ ثبوتها محفوظة على حالها علم الخط والهجاء الخط تصوير اللفظ بحروف هجاء واصل الهجاء
تعداد الحروف باسمائها اما اسمها في هجاء تصوير الحروف وعطفه على الخط كانه تفسير له اي علم تصوير الالفاظ و
تصوير الحروف بكتابة الكتاب اي كتابة الكتابة ووصل بالفم والتشديد لانه اي طريقة مسلوكة لا الحالق وقد
حكى ما كل بحروفه المى اليه منها ما يقصد البقاء كالمصاحف واما ما يقصد به الا التعليم كالواح الصبيان وما يجري مجراها فيجوز ان
ان تكتب على قانون الخط وقول خط المصحف وخط العروض مبتدا خبر خطان لا يقاسان قدم عليه تشويقا اليه ولو
جعل خطان مبتدا خبره محذوف اي عندنا اولنا كان اقعد في المعنى واما خص سوال كتابة الفواتح على صور الحروف
يتعذر كونها اسمى السور لانه اذا اريد بها تعدد الحروف لا لالفاظ او الاعراب لم يستعد كتبتها على صورها اذ المعتاد
في الهجاء ان يكتب ذوات الحروف ويتلفظ باسمائها مكذا اصل صنع مصدر محذوف اي ورود امكذا او من قوله
حال والاولى انه حال اي كتابته على الهيئة التي وردت عليها ومسرودة بدل منها اوتمانا لها وكالالفاظ خبر ليكون
وقرع العصا كناية عن التنبيه واصله ان عامر بن الظرب العدواني كان من حكماء العرب لا يعدل بفهمه فهم فلما طعن

لا يقاسان ح

كما عرفت في الاول من الوجه الجواب

وضع الفصل جائز كقولك ان زيدا قائم نص عليه الرضي

في السن انكر عليه من عقله شيئا فقال لبنيه قد كبرت سني فاذا رايتموني قد خرجت من كلامي واخذت في غيره
فاقرعوا الي العصا فقيل العصا قرعت لذي الحلم وقوله وكالتحريك عطف على كالايقاظ على معنى انه قصد بوروده
هكذا ايقاظهم وازالة نومهم وغفلتهم عن حال القران وتحريكهم للنظر فيما يؤدي الى معرفة انه كلام الله وقد عجزوا
حال اما من المجرور في عليهم او من المستكن في المتلو وعن كلهم صفة مصدر محذوف اي عجزا صادرا عن آخرهم
عبارة عن الشمول والاستيعاب فان العجز اذا صدر عن الآخر فقد صدر اولا عن الاول وقيل معناه عجزا متجاوزا
عن آخرهم فيدل على شموله اياهم وتجاوزه عنهم وهو ابلغ من ان يقال عجزوا كلهم ورد بان التجاوز بمعنى التعدي
والمجاوزة متعدي بنفسه والذي يتعدى بعن معناه ويمكن ان يدفع بتضمين معنى التباعد بمعونة
المقام اذ لا مجال لقصد العفو او بانه متعد بكلمة عن ايضا لورود استعماله كذلك ممن يوثق به وقيل عجزا
صادرا عن آخرهم الى اولهم وفيه ان مقابل كلمة الى موضع لامن ليؤديهم تعليل للتحريك والمعوذة بضم الدال
وفتحها وكسرها الغدرة والمعجزة بفتح الجيم وكسرها العجز دونه اي دون هذا المتلو وهي ادنى مكان منه
وسيأتي تحقيقه انشاء الله تعالى وبعد المراجعات ظرف ليبلتوا وهم امراء الكلام حال من المضاف اليه في محجوزهم
اي يجوزوا وهم على صفة ينافي عجزهم وذلك له مدخل في الاستبعاد لا من فاعل يأتوا والمعنى يجوزان يكون
حالا من الفاعل المقدر للمراجعات فانه يؤكد عجزهم واما كونه من الضمير المجرور في مقدرتهم ومعجزهم على ان العامل
هو الفعل المعنى فانما يصح ان لو جاز حذف المضاف ~~واقامة المضاف~~ اي لو جاز حذف واقامة المضاف اليه
مقامه والاحق ان تقدير ينسافطوا اي من المقدرة ومظهرة اي فقطان جداوة وعاة الجوار اي رؤساء
المكالمة والمحاورة وهم الخواص وصفهم بكمال الاراده بعد وصفهم بكمال القدرة فكرر المسند اليه تنبيها على انه
صفة اخرى تستحق ان يلاحظ معها الذات وتثبت لها استقلالا التناجل التعاقر والتغالب بان يصنع مثل
صنيعه واصله من النحل والمغالبة في ملئه وافتضاب الكلام ارتجاله والتهالك على الشيء المبالغ في الحرص عليه
كانه يطلب من نفسه هلاكه فيه وذلك بيان لمزيد اهتمامهم بالمنظوم يقال افتتن الرجل في حديثه وفي خطبته

اعاد موالاة عن الدر

قائد ... الدر

والعامل هو المضاف ح

في العجز ح

اي في الدلو ح

او اجاء اما الاغاني والقصيد جمع القصيدة من الشعر كالسفين والسفينة وهي الاساس اصلا من القصيد وهو المخ المكتنز الذي ينقصد اي ينكسر لسمنه اذا استخرج من قصبته فنقلوه اليه وسموه به كما سموه السمين تنجيلا من الكلام والغث للردي منه وقيل هو فعيل بمعنى مفعول فان الشاعر يقصد ينتقيه وجوده والرجز ضرب من الشعر سمي به لتفاوت اجزائه وقلة حروفه وحصول اضطراب في اللسان عند انشاده من الرجز وهو داء يصيب الابل في اعجازها فاذا ثارت الناقة ارتعشت فخذاها ساعة ثم تنبسط فقال رجز البعير بالكسر رجزا فهو ارجز وناقة رجزاء ولم يبلغ اي هو ما المتلو عطف على لم تساقط دون الجزالة اما تعليل للبلوغ اي من اجل الجزالة واما حال من المبالغ وهي المراتب التي يبلغ اليها وعلى التقديرين فيه اشارة الى انحطاط القرآن بجزالة معناه وحسن نظمه بذت اي غلبت شق الغبار كناية عن الوصول والسبق والمطامح من طمح بصره الى الشيء ارتفع وطمح اليه ببصره اذا رفعه لينظر اليه ومن التبيين ان تجاوزه الحد الخارج ووقوعه وراء المطامح ادل على اعجازه من بلوغه تلك المبالغ الا انه استثنا من قوله لم تساقط وما عطف عليه من المنفيات اي لم تكن سقوط المقدرة ولا ظهور المعجزة ولا بلوغ المتلو غاية الجزالة ولا التجاوز من ذلك الحد ولا وقوعه وراء تلك المطامح لشيء من الاشياء الا انه وهو القول جعل اسم لا شأن في جنسه مبتدأ ونعته بالقول واراد لفظ القرآن ثم لفظ الخلافة المنبئة عن كونها مخلوقة للقبول وتنكير الخبر للدلالة على انه ارجح من الاول لانه اوفق للطائف القرآن ورموز اشاراته واليق باساليبه ووجوه اختصاراته ولان الاصل عدم النقل ولان اكثر الفواتح يشترك فيها عدة من السور مع ان المقصود من وضع الاعلام تمييز مسمياتها ولان التسمية باسماء منثورة على وجه التعدد لم توجد في كلامهم وما ذكره سيبويه مجرد قياس ولان ارتكاب الحكاية فيما بعد وموقعها في التركيب المقتضي للاعراب خلاف الظاهر وما ذكرناه في توجيهها مجوزها في الجملة وقد يرجح القول الاول بان العلمية اكثر فائدة اذ يستفاد منها الايقاظ ايضا كما اشير اليه وبان اختيارها موافقة الجمهور ورد بان الايقاظ على تقدير العلمية تبع غير لازم وعلى تقدير التعدد مقصود اصالة وقول الجمهور ما اول بما يأتي في قوله من الفتق اما حال من المجرور مع تقدمها عليه واما صفة لمحذوف بقرينة او تأنيثه بمنزلة ... بتذكير الفعل

وفاعله ما سموه به ومفعوله مجموع اسمين وبقال معناه على التأنيث لم يتجاوز الوجوب فيما سموا به مجموعها وقوله حقيقة احتراز عما سيأتي من انه يطلق عليها انها اسماء السور مجاز المشابهتها الاعلام فيما يقصد يقصد بها من التمييز الى ما ليس بلغة العرب اي من التسمية بثلاثة اسماء او اربعة وخمسة او قوله ويؤدي ايضا محذورا آخر مبني على توهم ان الجزء لا يغاير كله والاغاير جميع اجزائه فكان مغايرا لنفسه واتحاد الاسم بمسماه امر باطل لان الشيء لا يكون علامة موضوعة لنفسه فان اعترضت عليه اي على ما حصر الوجه الكائن فيه اي بان القول بكونها اسماء السور قول معقول على وجه الوجوب اي مشهور فيما بين الناس وقد تقدم نظيره في الخطبة ثم انه كالمجمع عليه ولا سبيل الى انكاره سوى ما يذهب نبأ الخطاب ويروى بالغيبة على صيغة ما لم يسم فاعله على طريقة حضرموت اي يلتحق اي على وجه التركيب والمزج بحيث يصير المجموع اسما واحدا الصحيح ان يجري الاعراب على الكل غير مركبة اي غير مجعولة اسما واحدا اعلاط لو المذكورة وهو نصب على الحال وتقدير الكلام فاما تسميتها اي بثلاثة اسماء فصاعدا حال كونها غير مركبة ومنثورة بدل منه وبيان له وقيل نصب على المفعولية والتقدير فاما اذا جعلت غير مركبة وفيه بعد بحسب المعنى دنا مينك بتسويته سيبويه اي حسبك وكافيك تسويته وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك عن تطلب دليل سواه نقال زيد ناهيك من رجل اي هو ينهاك بجده وغنائه عن طلب غيره ودخول الباء للنظر الى مآل المعنى كانه قيل اكتف بتسويته ردلالة فاطر نصب على التمييز من ناهيك المؤلف غير المؤلف اي هما متغايران ذاتا وصفة فلا يلزم من تسمية المؤلف بالمفرد اتحاد الاسم والمسمى كما لا يلزم ذلك من عكسه في اسماء الحروف وما ذكر من الشبهة مدفوع لان مغايرة الجزء كله لا يستلزم مغايرته لكل جزء منه حتى يلزم ذلك المحذور فان قيل جزء الشيء متقدم على الشيء واسمه متأخر عنه فلا يكون الجزء اسما لكله قلت ذات الجزء متقدم على ذات الكل واما ذات الاسم فلا يجب تأخره عن ذات المسمى كما في اسماء الحروف واذا لم يكن الاسم جزءا من المسمى ولا كلا له لم يوصف بالتقدم ولا بالتأخر باحد الاعتبارين المذكورين ثم وصف الاسمية متأخر عن ذات المسمى مطلقا لا يقال وقوع الفواتح اجزاء للسور من حيث انها اسماء لها فاذا كان الاسم متأخرا لزم تأخر الجزء ايضا لانا نقول اللازم على ذلك التقدير تأخر وصف الجزئية عن ذات الكل ولا استحالة فيه ... او ما يقوم الاسماع

من السور مستقلا اي مستبدا بوجه من الاعراب غير محتاج فيه الى ما بعده من الكلام لعال اعرب الرجل اذا اتى
بشئ غريب وتعدو من دلايل الاعجاز اي اماراته اشار بذلك الى ان المقصود من الاعراب في اوايل السور ان تكون
دليلا على اعجاز ما بعدها ومقدمة منبهة عليه في الفواتح على الوجه الثاني تنبيها على ان هذا المتلو لتركبه مما تركب
كلامهم على قواعدهم ليس اعجازه ببلاغته فايقة الا لكونه من الله وعلى الوجه الثالث تنبيها على انها لاستقلالها
بوجه من الاعراب من حيث صدورها ممن يستبعد منه امارة على اعجاز ما بعدها بالنسبة الى حال من ظهر على لسانه اعني ان تكلمه
بما يستغرب منه اشارة الى تكلمه بما بعد منه معجزا فالوجهان ناظران الى ما سياتي من تفسير قوله تعالى فاتوا بسورة
من مثله واعترض بانه يمكن تعلم اسماء الحروف كلها والتسامح من جميع في اقصر مدة فليس النطق بها اعرابا ومقدمة
لامارة الاعجاز واجيب بانه وان كان في نفسه ممكنا الا ان صدوره ممن اشتهر انه لم يتعلم شيئا قط بل نشا بين اقوام
اميين لم يخالط العلماء قط وقرا [illegible] مستبعد قطعا وقد يقال ان قوله واعلم الى اخره من تتمة هذا الوجه فلا مجال لذلك
السؤال لان المستغرب هو النطق باسامي الحروف مع رعاية فيها تلك اللطايف التي لا يتصور رعايتها من امي الا
بوحي ولا مجرد التلفظ بها وفساده ظاهر لان صريح كلامه دال على ان المستغرب هو النطق باساميها مطلقا مع الاشتهار
بعدم الاقتباس واما منصوصها بيان النكات في كل فاتحة والكل الرعاية انما هي في الفواتح بوضعها وابعاضها [illegible]
فما الامام في اوصاف الحروف واصولها بعد مبالغة في التامل ودعا لم يتفطن لها قبل المصنف احد من حذاق المتبحرين
فيما يتعلق بالحروف فكيف يكون اول ما يقرع اسماع المخاطبين بها مستقلا لما ذكره وايضا قد جعل نتيجة ما فصله
بقوله اعلم الى اخره ان الله عز اسمه عدد على العرب الالفاظ التي ركب منها كلامهم تبكيتا لهم والزاما للحجة عليهم فدل على انه
مزيد تحقيق وتفصيل للوجه الثاني المختار عنده وان امكن ان يجري في التسمية لا الالفاظ المخصوصة ويقوى به الاعراب
الكتاب اي في النطق بها وحدها ولا يصح لدعوى اختصاصه بالوجه الثالث قوله واهل الكتاب وقوله كما قال الله هو استشهاد معنوي
بدل على ان كونه اميا لا يتلو ولا يكتب ينفي الارتياب وتعلمه من اصله اذ لا يتصور معه الاتيان بمثل التوراة ولو كان
يتلو كتابا ويخط لكان للمبطل بجمته ارتياب ولهم بدينكم هكذا كون اسامي الحروف مستغرب من الامي والنطق بها لا يتعلم وقوله في ان ذلك متعلق بقوله وكان حكم النطق بذلك حكم الاقاصيص

انما الالف اسم ... الهمزة ... الوصل السدح

اي كما انها في ان وكل فهو وجه التشبيه وبمنزلة انه يتكلم عطف على حكم الاقاصيص اي كان النطق بذلك بمنزلة ان يتكلم
بالرطانة اي العجمية بفتح الواو وكسرها وقيل عطف على قوله حاصل فيندرج في وجه الشبه اربعة عشر سواء جعل اسامي الحروف
ثمانية وعشرين مع ان الحروف تسع وعشرون كما صرح به بناء على ان الالف واللام للتعريف اقحم قوله في
بسم الله فلم يحذف الالف في الخط وبهذا قال ان اسم الهمزة مستحدث بمنزلة التمييز كما عن الساكنة والا كلام لذكر الهمزة في التهجي
بل اسمه على الالف وهو المستثنى عن حكم تصدير الاسم بالمسمى ما اربعة عشر نصف الاسامي تحقيقا وقوله سواء اي وجدتها
مساوية للنصف لا زائدة ولا ناقصة دفع لتوهم كون الاسماء على عدد المسميات وتعال الهمزة والالف حرف واحد
عند التهجي وعرفا اي متعارف الجمهور فحيث قال نصف الاسامي اربعة عشر بناء على الاول وحيث اظهر المباينة
بين اعداد السور والحروف بناء على الثاني تنبيها على النظرين في ضمن فايدتين ولا منافاة وانه تاويل لا نزدون في
ارتكابه لا تعال قوله الا الالف فانهم استعاروا الهمزة مكانها اسمها الا الف يدل على اختصاص الالف بالساكنة
لانا نقول قد عرفت مما ان اسماء باعتبار تسميته نقطة واماهها فقد اعتبره من حيث انه متناول للتسمية معا ثم اذا نظرت
اي بعد ان عرفت ان المورد في الفواتح نصف الاسامي في سور على عدد الحروف اذا نظرت في هذا النصف وجدته
مشتملا على انصاف اسماء اجناس الحروف اما المهموسة كما في المهموسة فانها عشرة مجموعة في قوله فحثه شخص سكت فذكر منها
نصفها خمسة والمجهورة فان اعدادها ثمانية عشر وان كانت هي تسعة عشر وقد ذكر منها تسعة كما في الشديدة المجموعة في اجدك
قطبت وقد اورد منها اربعة والرخوة المعتبرة مقابلا للشديدة فان اسماءها فيها عشرون وذلك بان يخص
الالف بالهمزة ليختص بالشديدة كما يظهر من كلامه وذكر منها عشرة وكما في المنطبقة المنحصرة في اربعة وقد ذكر منها اثنان
والمنفتحة وهي التي تقابلها فان اسماءها اربعة وعشرون والمورد منها اثنا عشر واما تقريبا كما في المستعلية فانها
سبعة فاقتصر منها على ثلاثة وتدارك هذا النقصان في اسماء المنخفضة التي تقابلها فذكر منها احد عشر ويدل عشرة
وفي الحروف القلقلة المجتمعة في قد طبج والمذكور منها اثنان ثم ان حروف الذلاقة ستة مجموعة في قولك مر بنفل وذكر منها
اربعة ونقص من المصمتة المقابلة لها لما جيء من اسمائها بعشرة من اثنين وعشرين وانما وقف الكشف تلك

وذكر منها اثنان الصاد والسين وقد ذكر ايضا ما لا عدد لضعيفه كالمكرر والمنوف فلذلك جعل المنزل كمكثور بالمذكور
لفظا ومعنى وربما يقال من الاجناس المثنوث اعني التا لصعوبها وخفايها ولم يذكر اصلا ومنها الهادي كالالف ممنع
المد او لم يذكر على توجيه المصنف فان قيل ما ذكرتم من اوصاف الحروف مصطلحات استحدثها ارباب العربية حين دونها فكيف
يتصور قصدها حال نزول القرآن المتقدم عليها قلنا ان المستحدث هو الاسامي والعبارات لا المعاني المرادة بها وهي المقصود
هاهنا وانما حملنا اتصاف الاجناس على اتصاف اسمائها لا بها انسب بما ذكره المشتمل عليها اعني بعض الاسامي الذي هو المراد
بقوله حين كان ربع عشر الا حمله على اتصاف الاجناس لم يصح النصف بمعنى متقابلين معا مثلا اذا صح في المهموسة مع
المجهورة وقد جعل الرخوة منها متناولة لما سماها المصنف ما بين الشديدة والرخوة اعني حروف لم يروعنا في
محافظة على النصف اذ لو قصد الرخوة عاداها لم يصح ذكر النصف في شيء منها ولذلك جعل الالف في الاسم ثم ولم
يعدها في الرخوة المشاركة للمد ودعوى ان اسم كالالف اشهر في الهمزة غير مسموع ثم اذا استوفيت بين اولا انه ذكر نصف الاسامي
في سور على عدد الحروف ولا يخفى ان في ذلك اشارة الى مجموع الحروف مع رعاية اختصار واعتدال وثانيا ان ما ذكر
مشتمل على اصناف اجناس الحروف وفيه تقوية لتلك الاشارة مع كونه مقصودا في نفسه ليكون على الانفاط والاعجاز
الاعجاز نسجه منه وثالثا ان ما ذكر من هذه الاجناس اكثر في تركيب الكلام مما الذي ذكر ما منها فصار المذكور معظم ما تركب
منه كلامهم وجله فينزل منزلة كله مكثورة اي مغلوبة في الكثرة من كاثرت فكثرته اي غلبت في الكثرة وقد علمت
اي هو معلوم لك والجملة حال وعاملها رايت وقد اعترض سبحانه هذه فسبحان الله وكان هذه فاين يستفاد من مجموع
الفواتح باسرها متفرعة على ما تقدم من ذكر الحروف المشتمل على اصناف الاجناس النازلة منزلة كلها ولم يجوز الا احتمال
وانما اريد بالالفاظ التي منها تراكيب كلامهم حروف تمامها وتعديدها ذكر باسمائها الا ان نصف الاسامي قام مقام
كلها اي ما ذكرت اي الوجه الثاني بكيفية بالحجة عليهم والزام الحجة اياهم اي وان المتلو كلام الله لما تكاد اي لما كان
وقوع الالف واللام في تراكيب الكلم من بين الحروف الغالبة في الاستعمال اكثر من وقوع ما عداهما فيها جاءتا
مكررين في معظم هذه الفواتح اي في عدد كثير منها وهو ثلث عشر كما نصها لان الجحوع كثير سوى الالف لانا نقول كثير الكلم لا ينال ابوبكر بر هما تحجم في تراكيب الكلم والنفس في الفواتح حرفان

اوكما ان ... (حاشية في الهامش)

كرر

كرر الكلام وحيث نسب الكيد الى مجموع المنظم لا الى كل واحد منه فلا حاجة فيه الى تاويل كما في تكرير الفاتحة في كل
ركعة وفي فواتح الضمير للمنظم انه نظرا الى الخبر او الى ان معنى المنظم فواتح كثيرة ولقد رعي في عد الاسامي الاربعة
عشر ترتيب السور الواقعة هي فيها كما مر واما هاهنا فقد عقب الزهراوين باربع سور يوافقهما في الفاتحة
وعقب الاعراف بالرعد لاشتراكهما في الزيادة على الم بحرف واخذهما لا لاحظ ترتيب المصحف الا انه قدم ابراهيم
على هود ويوسف فان ذلك لنفصله كان الاولى ان يتقدم على يونس ايضا فهلا عددت وما لها جاءت سؤال وارد
فرعه على الوجه الثاني الذي استجيب اولا واختار آخر كما يدل عليه جوابه اي اذا كان المقصود بالفواتح الالفاظ
والتنبيه للمنظم فهلا ذكرت مجتمعة فانه واف بذلك الغرض في اول القرآن فانه اولى من غيره واي فائدة في تفريقها
على السور وان اريد تفريعه على ما ذكر في مجموع الفواتح بان يقال اذا كان ذكر نصف الاسامي عد الجميع الحروف
كان تبكيتا والزاما فهلا عددت باجمعها كذلك مجموعة اوله لم ينطبق عليه الجواب لان التنبيه المستفاد من
من عدهما بنصف اسمائها لم يتكرر وانما المتكرر هو التنبيه الحاصل بذكر شيء من جنس الحروف فانه ايضا يدل
على ان المتحدي به مؤلف منها اي من الحروف لا غير وان كان عد الجميع ادل على ذلك الا ان ياول بانه انما
افرد التنبيه لتكرير بعد التنبيهين في مواضع متعددة اقوى وذلك رعاية لها على نحو وجه قوله وتجديده عطف على
اعادة والضمير للتنبيه ومعنى اوصل اشد ايصالا الى الغرض وهو ما نبه عليه من المتحدى به كذا وما يتوسل
اليه ومعنى اقر اشد اقرارا اي تقويرا وتبيينا له فكلاهما اسم تفضيل بني من المزيد والضمير في ذكر للتنبيه وكذلك
مذهب كل تكرير اي تكرير في سائر ما جاء في القرآن كاعادة التنبيه في طلب التمكين سواء كان في انجاد اللفظ كما
في نسورها وويل يومئذ للمكذبين او بدونه كما في القصص المكررة بعبارات مختلفة وذلك ان تورد السؤال
على الوجه الثالث بان يقول اذا قصد بالفواتح الاغراب فهلا عددت مجتمعة ويجاب بان اعادة الاغراب في
تكريرها ابلغ في الاعجاز واوفى بالمط ولا يرد هذا السؤال على الوجه الاول اذ المقصود لا يلي فيه الدلالة على سمياتها
مخصوصة باسمي في اجزائه واما الا بنقطها فلا يقصد فيه الابتداء فهلا جاءت ولم اختلفت هذه اي سر الان اي
فهلا كانت الفواتح المفرقة على نمط واحد مع ان ما قصد بها من اعادة التنبيه

حاصل بذلك وايضاً لما كان اختلافها على الوجه المخصوص فالضمير في جاءت وعددها للفواتح باعتبارها وقوله وارد

تفصيل لاختلاف اعداد حروفها المعدودة بها وقيل الضمير للصور المكتوبة في الفواتح لان الحروف الملفوظة

ما ص مثلاً ثلثة وهو سهو وقيل بها لذوات الحروف المعدودة باسمائها وفي اضافة الحروف الى ضميرها نوع مسامحة

وقوله كما ان ابنية كلماتهم جواب عن السؤال الثاني والمعنى على التوزيع اي بعضها على حرف واحد وبعضها على [illegible] فتعبير

كما في الحروف وغير المتمكنة من الاسماء وهكذا ابنية الكلمة على حرف اصول لم يتجاوز اي لا ابنية لكن اي كونها على

احرف ومن الجملة حال من ضمير الابنية والظرف وجوز ان يكون خبرا آخر لان ويمكن ان ايراد هذين السؤالين

على الوجه الاول والثالث وتطبيق الجوابين عليهما اما وجه اي عرفتنا الوجه في مجي الفواتح مقدمة على السور متفاوتة

في اعداد الحروف فعرفنا وجه اختصاص كل سورة بالفاتحة التي اختصت السورة بها على الاطلاق اذ لا يوجد فيها

فاتحة لغيرها والسؤال يعم الوجوه الثلثة وقوله اذا كان الغرض هو التنبيه جواب على الوجه الثاني المرمي عنه وفي قوله كما

كما اذا سمي الرجل تنويه واشارة الى الجواب على الوجه الاول والوجه منهما بالمقايسة للجواب على الوجه الثالث اي

بمنظرف لي اصلح تنوينها عوض عن المضاف اليه والجملة ايضا سلك [illegible] اي التمييز حاصل في اي طريقة سلكها الرجل

ولا يقدح في ذلك عروض الاشتباه لاجل الاشتراك في الاعلام كما في بعض الفواتح ايضا اذ قد يزال بالقراين وقيل

التمييز عن الكل حاصل بالنظر الى الوضع العلمي مثل اعتبار الاشتراك وفيه بحث لان المقصود هو التمييز حال الاطلاق والتبس بحاصل

ثم ان كان الواضع متعددا كان العذر واضحا بخلاف ما اذا كان واحدا كما في الفواتح وكذلك لا نعلق الا بحروف حيث

الاعلام بذكر الاجناس واوردها امثلة من الاجرام والاعراض زيادة تابعين لما هو فيه بالكم اي ما بال الفواتح

او العلماء على الاطلاق ومع عدوا وجدوا هذا العدد فيما بينهم لا من كل واحد منهم فلانا في قوله عن عوام [illegible] شيئا منها

ابو عمرو مذهب الكوفيين هذه رواية المصحف الذي يعلم من كتاب المرشد ان الفواتح كلها ايات عندهم في جميع السور

بلا فرق بينها وفي بعض الحواشي ان [illegible] فانه يحتمل [illegible] ليس بصحيح لاتفاق الكل على ان [illegible] ليست باية عندهم او الوجه

في ترتيب ذكر الفواتح انه ابتدا بالم واتبعها بما زيد فيه عليها حرف واحد ثم بما يخالفهما في حرف او اكثر

باسمائها

قيل ح

الوقف بها بموافقتها في عدد الحروف فقط اعني طسم ثم ذكر ما هو على حرفين وقدم يس لمشاركتها في كونها آية ثم اتبعها

لا ما هو على حرف لوقف وقدم حم عسق لمناسبة الحواميم ثم ذكر ما هو على حرف واحد واعترض بان الصواب الذي تقول

والمص يأتيه فان اجيب بانه ان يشبه على ان قياسها على المص يقتضي ان يكون آية لكنه خولف وهم يعدوا آية اذ

بقوله ليلتبها آية اذ لم يخالف فيها ما ليس في الظاهر انه تفنن في العبارة وتصريح بما هو المراد مما الاحكام نفيا

واثباتا كما يشهد له قوله ما لم يعدوا وقوله لم يعدوا وقوله فكيف عدوا وما استبعد واستنكر ان يعد آية ما هو في حكم

كلمة واحدة آحاداً بانه قد عدوا آية اتفاقا ما هو كلمة واحدة والوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيد حسن

فان استقل ما بعده ايضا سمي تاما والا سمي كافيا وحسنا غير تام فالوقف على بسم قبيح وعلى الله او الرحمن كاف

وعلى الرحيم تام واشترط بعضهم في الكافي ان يكون ما بعد الموقوف عليه متعلقا به تعلقا اعرابيا وسيأتيك مثله او جعلت

عطف على لم يحمل ومقابل له اي اذا جعلت اسماء للسور وجعلت مع ذلك اخبارا لمبتدأ محذوف وانما قال وحدها

احترازا عما اذا جعل ما بعدها ايضا خبرا آخر لذلك المبتدأ او جعل بدلا منها فان الوقف عليها حينئذ غير تام لان

ما بعدها غير مستقل واما اذا جعلت وحدها كذلك كان ما بعد الموقوف عليه ايضا مستقلا كما اذا جعلت

بمنزلة الاصوات فقد اشار في التمثيل الى اعتبار الاستقلال فيما بعد الموقوف عليه في التمام وان لم يصرح به

اولا فان قيل كيف حصر الاستقلال فيما اذا نطق بها او جعلت وحدها اخبارا مع انها اذا قدرت منصوبة بنحو

اذكر او قسما محذوف الجواب كانت ايضا مستقلة والوقف عليها تاما قلنا لا حصر هناك بل اورده للاستقلال

مثلا على كل واحد من تقديري جعلها تعدادا للحروف واسماء للسور وان سلم كان الحصر بالقياس الى ما ذهب اليه

من الوجوه كما سيأتي وما ذكرتم ليس من مذهبه وان جوز هل لهذه الفواتح محل من الاعراب قيل هذا السؤال

مستدرك اذ قد علم مما سبق اعرابها لفظا حيث جوز في صاد وقاف ونون فيمن قرأها مفتوحات ان

يكون مبنية لفظا اما منصوبة باذكر او مجرورة باضمار حروف القسم واعرابها محلا حيث سوغ في المحكية ان [illegible] فيكون

او جرا وحيث ذكر ان الفواتح يحتمل اخبار المبتدا محذوف فيكون محلها رفعا اجيب بان ما تقدم من بيان اعرابها انما كان على تقدير كونها اسماء للسور وهذا سؤال عن حالها مطلقا في الجواب [illegible] ولذلك

ومن لم يجعلها الخ فلا استدراك ولا حاجة الى ان يقال انما ذكر ما علم فيما سبق لينبنى عليه السؤال الذى يعقبه اعنى قوله
ما محله لانها عند من ذكر اسم الاعلام يريد وقد وقعت فى التركيب وامتنع ظهور اعرابها للحكاية اما ساكنة واما متحركة
للحذف الدب فلا بد ان يكون مقدرا بحليها واما اذا ظهر الاعراب فلا حاجة الى الحمل لعل الرفع فعلى الابتداء
يتناول المبتدا والخبر فان العامل فيهما عنده هو الابتدا فلما من صحة النظم بما فيه تفصيل سبق تقريره فى بحث
التسويغ ثم ان كل فاتحة يصلح لى الظاهر ان يكون فيما يجرى فيها الاوجه الثلثة بلا ضعف اما الرفع والجر مطلقا
واما النصب فبشرط ان لا يلزم اجتماع قسمين كما اشرنا اليه آنفا وكل ما هو ليست كذلك فلا يجرى فيها الجر ولا النصب
فيقصد النظم الاعلى ذلك الوجه الضعيف الذى هو تقدير جوابه فاما ان تريد بجريان كل واحد فى كل واحد فانه كثيرا اما
لم يذكر فى كتابه هذا اما هو راجح او مرجوح معا بلا تفرقة اعتمادا على فهم من يشرع فيه واما ان تريد التوزيع على معنى ان بعضا
من الفواتح يجرى فيه الاوجه كلها والباقى منها يجرى فيه بعضها ويشكل مع ذلك على ما ذكر فان المتبادر من العبارة هو
الاول ومن لم يجعلها معطوف على قوله ثم لها محل فيمن جعلها اسماء للسور وتتمة للجواب عن فواصل هذه الفواتح محل
والفاصل بينهما ليس اجنبيا بل هو تفصيل للمعطوف عليه والجمل المبتداة هى الواقعة فى ابتداء الكلام فلا محل لها
اذ لم يقع موقع المفردات التى ركبت مع غيرها والمفردات المعدودة هى الوارد على نمط التعديد بلا تركيب فلا يقتضى عاملها
ما يقتضى اعرابها لفظا او محلا وانما اورد مثالين تنبيها على انه انتفى اعرابه لفقد مقتضيه فيما ان جملة ومفرد مع رعاية
المناسبة فان بعض الفواتح كالجملة فى تعدد كلماته وبعضها كالمفرد فى انه كلمة واحدة الا ما ليس بسعيد وهو ما دل عليه الم
اعنى السورة او المنزل المؤلف من هذه الحروف على الوجهين واما الوجه الثالث فكانه من تتمة الكتاب يريد ان
الم ذكر آنفا فقوله ليس ببعيد فكيف يصح ان يشار اليه بما وضع للبعيد اجاب اولا بانه اشارة اليه لكنه فى
حكم البعيد من وجهين آ انه تنقضى ذكره والمنقضى فى حكم المتباعد وجعل المنقضى كالمتباعد والاشارة اليه بلفظ
البعيد جار فى كل كلام ب انه لما وصل الى المخاطب واشار ايصاله الى المراد منه عرفا بقوله كما تقول فقوله ولانه عطف
على قوله وقعت الاشارة اذ معناه لانه وقعت بقرينة قولهم صحت فى اعترض عليه بانه على الوصول الى المرسل اليه

كان كذلك واجيب بان المتكلم اذا الف كلاما ليلقيه الى غيره ويوصله اليه فربما لاحظ فى تركيبه وصوله
وهى كلام عليه وقيل لم يرد بالمرسل اليه النبى عليه السلام بل من وصل اللفظ اليه حال ايجاده بمنزلة السامع
بكلامك وهو مردود بانه خلاف ما يفهم من العبارة وايضا ان اراد باللفظ الذى وصل الى السامع لفظ الم
فذلك ليس اشارة اليه وان اراد لفظ جميع السورة او المنزل فقيل ان يوصل اليه الجميع كان ذلك على حاله
واجاب ثانيا تقبلا لكن الاقرب على البعيد بركاته ان يقول الذى وعده فقوله وقيل عطف على قلت ولما لم يكن
هذا الجواب مختارا عنده اخره وان اقتضى ترتيب البحث تقديمه بان يقال ليس ذلك اشارة الى الم وان
حمل عليه فهو فى حكم البعيد وههنا ابحاث آ ذكر بعضهم ان السؤال مخصوص بما اذا كان الم اسما للسورة وقد عرفت
عمومه ويؤيده قول المص فيما بعد الى ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل وقوله اى هو بعض المؤلف من هذه
الحروف ثم على ان يقال لما كان مجموع المنزل مرموزا اليه لا مصرحا به كالسورة فيتأول ذلك ايضا منزلة البعيد ب
ان اسم الاشارة موضوع لما هو مشار اليه اشارة حسية ولا يستعمل فى غيره الا اذا نزل منزلته وهذا معنى ما ذكر
السكاكى من ان المشار اليه باسم الاشارة اما مدرك بالبصر او منزل منزلته اذا عرفت هذا فتقول لعل ذلك ان كان
اشارة الى الم فقوله سواء كان اسما للسورة او رمزا الى المنزل ليس مدركا بالبصر بل منزل منزلته فان نظر
الى ابتداء نزوله كان كمعنى حاضر مشاهد لكن وفى حكم البعيد لزوال ذكره وتقضيه وان نظر الى انه لم ينزل
بتمامه كان كمعنى غايب حيث كالمشار اليه البعيد وجاز ان يعلل مشاهدته بالذكر ويعلل بعده بوصوله الى المرسل اليه
ووقوعه بذلك فى حد البعد عن المرسل وان كان اشارة الى الكتاب الموعود فهو لبعده ذكره بمنزلة المشاهد
البعيد وقيل جعل كالمحسوس بناء على صدق الوعد وتوهم بعضهم ان المشار اليه اذا كان مذكورا مع اسم الاشارة
بعده لم يلزم ان يكون محسوسا فضلا ان يكون مشاهدا فلا حاجة ههنا الى تأويل اصلا وليس بشىء لان المعتبر
فى اسماء الاشارة هو الاشارة الحسية التى لا يتصور تعلقها الا بمحسوس مشاهد فان اشير بها الى ما يستحيل
احساسه كذلك اللة او الى محسوس غير مشاهد كتلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية

منزلة الاشارة الحسية فان كل غايب عينا كان او معنى اذا ذكر جاز ان يشار اليه بلفظ البعد والقرب ايضا

بلفظ البعيد صح نظرا الى ان المذكور غايب وذكره قريب وكذا الحاضر المسموع عن قريب اذ يشار اليه لزوال سماعه كقولك بالله الطالب

الغالب وذلك فهم عظيم لا فعلن وان كان للاغلب مثل ان يوتى بالقرب فعال او هذا فهم آخر وذكر في المفتاح ان ذلك

للتعظيم والاشارة لما بعد درجته في الهداية وما في الكشاف انه في الوقف والاحرى في المواد والاقرب الى التخفيف بل ربما

يتخيل انه صار في حقيقة عرفية وان حمل الموعود على ما في التورية والانجيل او القرآن لم يصح ان يكون ذلك الكتاب

خبر الالم لكونه جزء من القرآن لا اياه الا ان يراد بالم القرآن كله او يحمل هو موعود اي جزء منه واذا حمل على الموعود

لا خرج صح ذلك معه لم ذكر هذا السوال انما يتجه اذا كان الم اسما للسورة فلذلك حرج به لا اتصال الم علم للمنزل المخصوص

ليس هناك تانيث لا في لفظه ولا في معناه فحقه ان يكون يشار اليه بذا كرد اما اطلاق لفظ السورة عليه فلا يقتضي تانيثه

نعم اذا عبر به عنه كان مونثا كما اذا عبر به عن زيد بالنسمة لانا نقول لما اشتهر التعبير عن ذلك المنزل بالسورة واشتهر ذلك

فيه صار كان حقه ان يعبر عنه بها فيقال سورة البقرة مثلا وقصد بوضع العلم تمييزه عن سائر السور كان اعتبار كونه

سورة ملحوظا في وضعه له وكان قوله الم في قوة قوله هذه السورة فحقه ان يونث بخلاف اعلام الاماكن والقبائل

التي يعبر عنها تارة بالفاظ مذكرة واخرى مونثة ولم يشتهر فيها شيء فانه يجوز تذكيرها وتانيثها فان جعله اي ان كان

الكتاب خبره ذلك كان ذلك مع معنى الكتاب ومسماه مسمى الكتاب اي يصدقان على شيء والصدوان تغاير مفهوماهما جاز

اجرا حكم الكتاب الذي هو الخبر على ذلك الذي هو المبتدا في التذكير كما اجرى حكم الخبر على المبتدا في التانيث في قولهم

من كانت امك واورد عليه ان من اذا اريد به مونث جاز تذكير ضميره وتانيثه الى جانبي لفظه ومعناه فهو اذا كان مثالا

خبر مونث اولا واجيب بانه تمثيل لا استدلال لا تنافي بين الاعتبار من اجتماعا وانفرادا وقيل ما ذكر المصنف انما

هو بعينه تانيث من نظر الى ما هو عبارة عنه ورد بان ما ذكره افصح كما قررناه وقد يقال الحمل على اللفظ اكثر فاعتبر الخبر

ورد بجواز ان يكون هذا من قبيل البس بالكثرة ان حمله اي اذا كان الكتاب صفة لذلك كان هو اشارة اليه

اورد المطرح

اشارة الى بيت تنوع

بعضهم ان قول المصنف

الخبر فهو وجه ثم

اليها لذلك مع قطع النظر

بالكتاب بعد تذكير الا انه

الا ما ان السورة فمعناه

وان كان الجمع بما لا يجوز

فيه ان يجانفهم بتذكير

اما الاصح كما في الوجه الاول

لا اول لان الاسنها وباكلا انما ينتم به ونعم بضم النون اسم امراة يجوز صرفه كهند ويروى نعمى على وزن حبلى وتذكير

اسم الاشارة بنا على ان المعنى لذلك الانسان او الشخص كما اشار اليه اولا ووصل ثانيه اشارة الى الغائب

الزاري على النسب كما نقول منه لابن اي ذات لبن عتب عليه اذا غضب وزرى عليه اذا عابه وقوله على الهجران

متعلق بعاتبه وجوز ان يكون حالا من نعم او من ضمير حال اي عاتبه وقبله عوجوا فحيوا النعم دمنة الدار ماذا تحيون

من نوى واحجار وعدار اي ونبي لا هيّبن بها والدهر والعيش ما يلهم بامرار العوج عطف زمام البعير لينعطف

وقوله ماذا تحيون رد على قوله فحيوا والجملة خبر المبتدا الاول والعائد منها اليه هو اسم الاشارة القايم مقام الضمير

ومعناه ان ذلك هو الكتاب ادخل ضمير الفصل بين المبتدا والخبر اعلاما بان التركيب يفيد الحصر لان اللام الجنس

حيث لا عهد ووصف الكتاب بالكامل تنبيها على ان المقصود من حصر الجنس حصر الكمال واللام يصح وقال كانه ما عداه

نفي عما ما ينضمنه حصر الكامل فيه من اثبات النقصان لما يقابله من الكتب بالعدد الذي الحصر وفي لفظ كان نوع تادب

مع سائر كتب الله وبين وجه افادة حصر الجنس حصر الكمال بقوله وانه الذي يستحق الهدة مسطوعا على قوله ان ذلك يريد

انه الكامل بانه ونقصان ما سواه من حيث يستحق ان يسمى كتابا كانه الجنس كله وما عداه خارج عنه ومثل لذلك مثالا

مشهورا اي متعارف الجمهور اعني قولك هو الرجل وعقبه بما صرح فيه بحصر كل الجنس في الكامل كقولهم هم القوم كل القوم

ازاله لما عسى يتخالج في الاوهام من الاستبعاد حصر الجنس في بعض افراده واوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم

حانت اي هلكت من الحين بفتح الحا او انث من الحينونة اي سفك دماؤهم وفلج موضع قريب من البصرة

في الاساس استعمل فلان للكذا اي هو اهل له واهل الحجاز يستعملونه السمالا والسعادي الصحاح وذكره

الغواص في اوهام الخواص ان استعمل من باخذ الاصالة او يا كلها فان قيل اذا كان الم اسما للسورة وذلك اشارة

اليها كان حصر الكمال فيها اثباتا للنقصان لساير السور لانها المقابلة بها دون المتقدمة قلت انما يلزم هذا اذا

لوحظت السورة من حيث خصوصها واما اذا لوحظت من حيث انها قرآن فلا اذ مقابلها ح تلك الكتب والصحائف ان يراد

وان يكون الكتاب صفة

اي لذلك فيكون ذلك

الكتاب مع تمام التقدير

جزءا مفردا والكلام

جملة واحدة ومعناه ما ذكره

اذ لبس لجنسه واللام

علي تقدير الوصف بمعهد

كما قرره لامه المفتاح

عند الاشارة الى الم

ولانه قايم في الاخبار

عن السورة تصدق جنس الكتاب عليها وان قصد الحكم كان اسم لا شان له لغوا واما جعل ذلك الكتاب على هذا
التقدير بدلا من المبتدا الذي هو الم على ان يكون الخبر ما بعده فلم يلتفت اليه اذ ليس للابدال ههنا موقع يرتضيه فطرة سليمة
من تقدير العهد والجنس على ان الكتاب صفة اي لذلك سواء كان خبرا ثانيا او لا بدلا من الخبر الاول الذي هو الم واذا جعل
مبتدا والكتاب خبره والجملة خبرا بعد خبر او بدلا من الجزء المفرد كان وجها مغايرا لما ذكره لان الخبر اثنان او البدل
تم بمجموع الجملة لا ذلك وحده كما اعتبره وانما صح الاخبار بالم عن هذه السورة لان المعنى ان هذه السورة هي السورة المشهورة
في فضلها وكمالها بلا ريبة وهذه اية او هي مسماة بهذا الاسم اي ذلك الكتاب المنزل بيده ان ذلك اشارة الى ما رمز اليه
بتعدد هذه الاحرف وكذا قوله يعني المؤلف تنبيه على ان الضمير المقدر راجع الى ذلك المرموز اليه وانما يظهر ما ذكره
اذا قصد بذكر الحروف قرع العصا اذ لو قصد به الاعراب كان دلالة على المنزل المؤلف منها تبعا فيكون في رجوع الاشارة
والضمير اليه خفاء وتاليف هذا ظاهر لان الم ان كان اسما للسورة فهو مبتدا بتقدير مضاف اي تنزيل الم تنزيل الكتاب
او خبر مبتدا محذوف اي هذه الم وان كان تعديدا فتنزيل الكتاب مبتدا خبره لا ريب فيه او هو جملة معترضة والخبر هدى
للمتقين وانما جعله ظاهرا للاحاطة بالوجوه السابعة في القراة المشهورة او لقلتها بالقياس اليها والريب مصدر رابني
اذا حصل فيك الريبة وهي في اصل كذلك لكنه استعمل في امثال هذه الموضع على الريبة والشك والمراد به ههنا معناه الاصلي
تنبيه لا ريب فيه ههنا كما يقال لا ضرب لزيد وحقيقة الريبة وان اشتهرت في معنى الشك الا ان حقيقتها ومعناها الاصلي وصيغة خ
قلق النفس واضطرابها ومنه اي ومما ورد في الريبة على حقيقتها استشهد بقوله عليه السلام فان الشك ريبة على ما
ان الريبة غير الشك والا لم يكن في الكلام فايدة وجعلها مقابلة للطمانينة على انها القلق ومعنى الحديث دع ما يقلقك ذاهبا
الى ما لا يقلقك من كون الشيء في نفسه مشكوكا فيه غير صحيح مما يقلق له النفس الزكية ويضطرب منه وكونه صادقا صحيحا
مما يطمئن له اي اذا وجدت نفسك مضطربة في امر فدعه واذا وجدتها مطمئنة فيه فاستمسك به لان اضطراب قلب المؤمن
من شيء علامة كونه باطلا محلا للشك فيه وطمانينته فيه علامة كونه صدقا وحقا وقيل دع ما يشكك فيه الى ما تعلمه فان العمل طلان ثم
بالمشكوك فيه يوجب قلقا فتزدد في ذلك العمل بخلاف العمل بالمعلوم فانه يسكن النفس سكونا وراحة والاول اقوى وعجبا ان الكذب محمولا عليه الجنون من رواية الترمذي فان الصدق طمانينة وان الكذب في وجه

والكذب

والكذب ريبة فزعم بعضهم ان ما نقله لا يصلح رواية ولا دراية اما الان الريبة هي الشك بعينه فلا فايدة في الاخبار
بها عنه وقع بان صحة احدى الروايتين لا تنافي صحة الاخرى واما فايدة الاخبار فقد حققناها على ان المزيد عليه التشخص
بالقلوب اي تعلقها من شخص اذا اورد عليه امر قلقه كانه يحمله شاخصا ببصره ولا يطرف من حيرته او
يذهب بالقلوب من قولهم شخص من بلد الى آخر اي ذهب فالبا للتعدية والحاقي هو الذي شيء وينجي يا نوم
لا يبرح اي لا تقلقه ولا يزعجه بالتعرض له كانوا مجمعين فمنعهم من ذلك كيف نفي الريب اي الشك على الاستواء لا مع انه
لا ريب فيه لا شك فيه من احد قوله ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه الظاهر ان يترك لا فان وجه ما يفيد المعنى لان نفي
نفي الريب اثبات له او قيل معنى الريب مستتر راجع الى الريب كما دل عليه السؤال وحرف الجر محذوف اي ما نفي الريب
لان احدا لا يرتاب او على معنى ان احدا لا يرتاب فيه ورد بالنفي ح متوجها الى العلة او التعبير فلا يقابله
قوله وانما المنفي كونه متعلقا للريب بل الواجب ان يقال وانما نفي الريب لعلة اخرى او على معنى آخر وقد يقال النفي
ههنا بمعنى الاتيان بالخبر منفيا لاما اتى بان احدا لا يرتاب فيه مسميا اي لنسب الجملة الثانية بها تبعه في حق ومحصوله
ان ليس المنفي الا الارتياب فيصح المقابلة الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى مع انه الحكم بزيادة لا اقل منه
تكلفا وقد صح في قوله وانما النفي بيان انه ليس المسند اليه وكلمة انما مبالغة في الحصر اي ليس المنفي بها الا كون القران
محلا صالحا اي يصح تعلق الريب به ومظنة له بل هو لوضوح الدلالة وسطوع البرهان على كونه حقا منزلا من عند الله تعالى
بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه وهذا معنى صحيح لا يقدح في صحة ارتياب جمع الناس فضلا عن ارتياب بعضهم وفي
اختيار انما اشعار بان كون المنفي ما ذكره امر مكشوف يتبادر من العبارة الا ترى انك تقول بعد تلخيص المسئلة
على وجه الصواب مع تردد المخاطب فيها بعد هذا مما لا شك فيه ولا شبهة على ذي مسكة انك تريد بذلك كونها
يقينية لا تلتبس باحد ان يشك فيها وكذا تقول لمن ينكر امرا لا انكار فيه اي ليس هو محلا للانكار وحلتنا الضمير
المجرور قوله ان يقع فيه لا ارتياب الذي دل عليه لفظ يرتاب وجوز ان يكون للقران على معنى ان يطعن فيه من قولهم
وقع في فلان اذا اغتابه وطعن فيه ويرد عليه ان المفهوم ح ان طعن المرتاب مما لا ينبغي لا ان ارتيابه كذلك

فثبوت المقصود الان هل للارتياب طمعا وانه يحل عنه عنى وقوله الاتوى استشهاد على ان المنفي ليس هو الارتياب
بل كونه متعلقا للريب بالمعنى المذكور وكلمة ما في قوله مما انعدنا فيه لا تنبيه ان انعدنا ونحو الريب منهم بل ارشدهم الى ما
يزيل ريبهم وتوصلهم الى ان يتحققوا ان القرآن مما لا مجال فيه للشك فهذا قدم لما مس ان المقصود ان المنفي ليس هو الريب
بل كونه متعلقا له كان مظنة لتوهم ان النفي ليس متوجها الى اصل الريب بل الى متعلقه الذي هو الشرط فكان ذكره اهم فهذا
قدم والجواب ان النفي متوجه الى الريب لا الى متعلقه لكن لم يقصد نفي الريب عنه انه لم يرتب فيه احد بل قصد اثبات
انه حق وصدق وان الريب فيه غير واقع موقعه ومن المعلوم ان هذا القصد لا يحصل بعدم الظرف على انه ثم ما معا مواه
لو قدم لافاد معنى بعيدا لعل المراد وهو ان الريب ثابت في كتاب آخر لا في هذا الكتاب وهذا المعنى سواء استقام او لا فخارج
المقام اذ لم يكن منازعه في ذلك وذكر في المصباح انه لو قدم ليدل على ان ريبا في سائر كتب الله تعالى وهو باطل والاحسن انه
يوحده لو وضع ايلاء الريب حرف النفي جعله بحيث يلي حرف الاثبات ونعقبه بلا فصل وعلى هذا فهو الواو في الظرف بالرفع
وتحمل النفي ولو جعل حرف النفي بحيث يلي الظرف ونسله بلا فاصل وهو ان كما كان لو فيه الريب الا فيه الريب مبتدأ قدم
عليه خبره للتخصيص وقوله عطف عليه وذلك الخبر تصريح بما تضمنه التخصيص النفي باكد الـ والمجموع خبر لان وهو روعي فيه
المعاني لطيفة هي ان التخصيص يتالف من اساس ... مصرح اما بهما او باحدهما على ما تقتضيه الحال وعلم التنزيل على سائر
السلام اعني لا فيه ريب يفيد تخصيصا صريحا فيه بالنفي وحده لكن يعمل عن المقام اما هو للاساس ما في العلامة المصرح
مع المحافظة على طريق التقديم والاستبقاء الظرف على صورته والتدارك بالعطف بافادة ما يكون النفي مصرحا به
في ذلك النظم ... لتوهم ان حق العبارة ان كما كان لو فيه الريب لا فيه اي القرآن اول في كتاب آخر او الريب الا فيه
والكلام ... اما الثاني فلان ... الظرف على مثله في ذلك النظم المعتبر واما الاول فلان قوله فيه الريب ان
ان كان حمله ... للحصر كما بيناه كان المعنى ان الريب مخصوص بكتاب آخر لا بالقرآن وفساده ظاهر وان كان
محمولا على ان الريب فاعل للظرف لم يوافق النظم في افادة التخصيص بالتقديم وكان نوع الريب مستدركا
وكان هذا المتوهم تخيل في عبارة الكتاب ان الظرف خبر لا والريب فاعل له فلم يحكم ان يعطف عليه قوله

منه رحمه

لامه

لانه حج

لانه

لانه لخلوه عن ضمير الخبر عنه فاستبدل الذي هو ادنى بالذي هو خير وفي قوله تعالى لا فيها غول ان نظر الى
حاصل المعنى كان قصرا للصفة الاعتبار على خمور الدنيا وان روعي التفاضل القائلة ان تقدم المسند بعد قصر المسند
اليه فيه على فقد الموصوف على الصفة اي الغول مقصور على عدم الحصول في خمر الجنة لا يتعداه الى عدم الحصول
فيما عداها او عدم الغول مقصور على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الحصول في الخمور وقوله الاستغناء هو
تابع مشهور ... تسليم بن انس الحاذق ان المشهور لا يوجب الاستغراق ... لحون وذلك لان المشهور
نفي الجنس اي الحقيقة ويلزمه نفي افرادها كلها اذ لو ثبت فرد منها ثبت الحقيقة في ضمنه ولا يحتمل ... الى نفي
في الاستغراق بوجه فاذا قيل لا رجل في الدار لم يصح بل رجلان او رجال وهو المشهور ظاهر فيه ومحتمل لمعنى
آخر اما الاول فلان المتبادر من النكرة المنوية فرد لا بعينه وهو مساوق للحقيقة فاذا نفي استلزم نفي
جميع الافراد واما الثاني فلانه قد يقصد بذلك الوحدة المنوية اي المجردة عن العدد فيقال لا رجل في الدار بل رجلان
اي الجنس موصوف بالتعدد لا بالوحدة اما اذا زيدت لفظة من الاستغراقية فقلت لا من رجل زال ذلك الاحتمال
وصار نصا في الاستغراق كالمبني الا ان مفهوم المبني نفي الحقيقة ومفهوم لا من رجل نفي لا بعينه حتى اذا فسرت
الاول بالفارسية قلت نيست مردي در سرا اي و فسرت الثاني قلت نيست هيچ مردي در سرا واما لا رجل
بالرفع فمعناه نيست مردي فان قيل صحة الاستثناء من الاولين في نصوصيتهما قلنا لا قدح لجريانه فيما هو نص
اتفاقا كاسماء العدد وقد حقق في موضعه هو المشهور فعلى هذا يكون الكتاب نفسه هدى وعلى الاخير فالاول
الاول ابلغ فالمشهور اولى ولا بد للموافق على لا ريب من ان ينوي خبرا ليكون الموقوف عليه مفيدا معنى تاما
الا ان الوقف فيما ناقصا بدليل وقوع الضلالة في مقابلته استدل على ان الهدى هو الدلالة الموصلة
الى البغية اي المطلوب لا مطلق الدلالة على ما يوصل اليها بوجوه ثلاثة الاول انه يقابل في الاستعمال بالضلالة كما في لا بنين
ولا شك ان عدم الوصول معتبر في مفهوم الضلالة فلزم اعتبار الوصول في مفهوم الهدى ثم نقضها بالا واورد عليه ان المذكور في مقابلة
الضلالة هو الهدى اللازم بمعنى الاهتداء اما مجازا او اشتراكا ففي الصحاح هدى واهتدى بمعنى وكلامنا في المتعدي

وقد هدى ... والضلالة ... وقوله ... باليد ... وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين

ويقابل الاضلال والاستدلال به اذ ربما يعبر بالدلالة على ما لا يوصل لا يجعله ضالا اى غير واصل واجيب بانه
لا فرق بين اللازم والمتعدى فى باب المطاوعة الا بان الاول تأثر والثانى تأثير فاذا اعتبر الوصول فى اللازم كان
معتبرا فى المتعدى ايضا ح يكون الضمير مقابلة راجعا الى اللازم على طريقة الاستخدام وهو فاسد لان التمسك
بالمطاوعة وجه مستقل فذكر المقابلة ح مستدرك فان اعتبار الوصول فى الاهتداء مستغن عن الدليل آه
انه يقال فى موضع المدح مهدى كما يقال مهتد ولا مدح الا بالوصول الى الكمال واعترض بان التمكن من الوصول ايضا
فضيلة يصح ان يمدح بها وبان المهدى اريد به هنالك المتنفع بالهدى مجازا ودفع الاول بان التمكن مع عدم الوصول
نقيصة يذم عليها والثانى بان الاصل فى الاطلاق الحقيقة ح ان اهتدى مطاوع هدى يقال هديته فاهتدى
والمطاوعة حصول الاثر فى المفعول بسبب تعلق الفعل المتعدى به ولا يكون مخالفا للاصل الا ان يكثر فى المنكسر حالة
يسمع فيه لما انكسر او تحقيقها كثيرا فلو لم يكن فى الهدى ايصال لم يكن فى الاهتداء وصول ونقض بنحو امرته فلم
يأتمر وعلمته فلم يتعلم ورد بان حقيقة الائتمار صيرورته مأمورا وهو بهذا المعنى مطاوع للامر ثم استعمل فى الامتثال
مجازا حتى صار حقيقة عرفية وليس مطاوعا له بهذا المعنى وان ترتب عليه فى الجملة على صورة المطاوعة واما علمته
فى المثال المذكور فليس بمعنى حقيقة اعنى حصلت فيه العلم بل معناه المجازى اى وجهت نحوه ما يفضى الى العلم غالب
وليس التعلم مطاوعا له بمعناه الحقيقى فلا حاجة الى ما يقال من ان المطاوع ان كان مختارا لم يجب ان يوافق المطاوع
اصلا والا وجب ثم قد كثر فى المختار استعمال الاصل فى معناه المجازى اعنى توجيه ما يفضى الى الفعل فى الاغلب هذا
وقد عورضت الادلة الثلثة بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم واجيب بانه مجاز عن ازاحة العلل وافاضة الاسباب بقرينة
قوله فاستحبوا العمى على الهدى ولولا هذا لتبادر منه الايصال فى اعلم ان قوله يقال مهدى وقوله لان اهتدى معطوفان
على قوله اى ما ذكرتم فى تفسير الهدى يقتضى ان يكون هدى للمتقين دالا على تحصيل الحاصل كان دلالة موصلة
الى المطلوب للواصلين اليه ولو فسر الهدى بالدلالة على ما يوصل اليه كان هناك محذور آخر فان المهتدى لما

مقصود يكون وانما ما يوصل اليه لغيره
كذلك اى لا يعنى احوالا بين اما ابنزاد
بالهدى زيادة فى الهدى
لا مطالب على حاصله والتثبيت
ان حاصلا كما فى قرون
اهدنا او يراد بالمتقين
المشارفون للتقوى

والا

ولا اول هو المختار كما يشير اليه فعلى لكل ولما يتصل به الكل وما يتفرع عليه من السوال الآتى فان قلت
مدرس النوى فى التثبيت مجاز قطعا وفى الزيادة اما مجاز او حقيقة فكيف يجمع بينهما قلت اراد ان اللفظ
مستعمل فى الزيادة فقط والتثبيت لازم لها لا انه يقال انه وبل فى نحو اهدنا كذلك واكثر مثل فى احبب لانه طلب يختص
بالاستقبال فلو اريد الاول كان طلبا لتحصيل الحاصل بخلاف قوله هدى للمتقين الخ اذ يجوز ان يكون معناه هدى
للمتقين المهتدين بذلك الهدى الاترى انك اذا قلت السلاح عصمة للمعتصم على انه سبب لها لم يفهم ان هناك
عصمة اخرى مغايرة لما كان الشخص معتصما بها لانا نقول اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية
وتعلقت به معنى مصدريا اما فى صيغة فعل او غيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة
حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه اذا قلت ضربت مضروبا وبانيا درهما فى ذلك الوقت انه موصوف بالمضروبية حال
تعلق ضربك به لا بسبب ضربك اياه والسر فيه انك فى بيان تعلق ضربك به تلاحظه على ما هو عليه فى زمان التعلق وتعبر به
عنه وان لم يتعلق به ضربك سواء كان اسما او صفة فاذا عبرت عنه بالمضروب كانت مضروبية صفة مسلمة له ماخوذا
على انها صفة وان لم تتم به ولا شك ان مضروبيته بضربك صفة منتزعة على ما انت متصد لبيان ثبوته فى ذلك الزمان
فلا يكون مسلمة مستحقة له فان اردت انه مضروب بضربك هذا كان مخالفا للظاهر ومجازا باعتبار المآل فقولك
هدى لزيد او للضال واضلال لبكر او للمهتدى جار على ظاهره بخلاف قولك هدى للمهتدى واضلال للضال
واما حديث العصمة فلا يجديك نفعا اذ لم يرد بها معناها المصدرى المنبئ عن التجدد والحدوث بل اريد الحاصل
بالمصدر وهو معنى مستمر ثابت يضاف الى المعتصم وينسب اليه باللام على ان النطق مستمر اى عصمة كائنة للمعتصم وان
جعلت مصدرا واللام لتقوية العمل كما هو الظاهر من هدى للمتقين احتيج هنا ايضا الى العدول وبلين وعلى
هذا القياس نحو قولك صح للصحيح ومرض للمريض وعكسهما وما توهم من ان متعلقات الافعال واطراف النسب
حقها على الاطلاق ان يعبر عنها بما تسمى التعبير حال التعلق والنسبة لا حال الحكم بالنسبة حتى لو خولف ذلك
فى عصرت هذا الخل فى السنة الماضية مشير الى خل بين يديك كان مجازا فيه مع انه لم يكن خلا زمان
بمجاز منظور فيه لان

السهو فهو لك شارب هذا المحل مشيرا الى عصيه عندك مجاز باعتبار المال وان كان خلا حال الشرب بالواجب وذلك لترويح
الى وضع الكلام وطريقه فانه كذا اما باعتبار زمان النسبة كما في الامثلة السابقة وما بعده زمان اثباتها كما في بعض الضالين
لم المجاز باعتبار المال قد يكون بطريق المشارفة كما في قتل قتيلا فله سلبه على الفعل به بلا نزاع وكذا الحال في مرحى
للمريض ويضل الضال وقد يكون بطريق المصير بمجرده عن المشارفة كما في قوله ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان لا
تصاف بالفجور والكفر متراخ عن تعلق الولادة بالمولود فلا كل فصل بسواء منه فلا فيل تعويج على الوجه الثاني اذا اريد
بالمتقين ما ذكر فلم ترك الحسنة الى المجاز اى فايدة في العدول والجواب ان فيه فايدة تبين الاقتصار الذي هو من قبيل
ايجاز الغمر تصدير السورة المعظمة بذكر اسماء اولياء الله رعاية لحسن المطلع والمراد سوكه على الطريقة التي ذكرنا
طريقة المشارفة لانها المصرح بها فيما مضى لكن المناسب لقوله عم ان مصيرهم الى الهدى وما يليه ان يكتفى بمطلق المصير
فكانه اشار اليه واختار المص وكونها اوفق لما ذكر من صفات المتقين والذين قد جعل معطوفا فافهم ولا بد من
تقدير اى وايضا اذ كان كذلك يحمل او ونقول ايضا فقد جعل ذلك لى الاجزاء المؤدى الى الاختصار سلمنا ان مابين
بل اعلم منه الضالين بناء على ان للتقسيم المذكور مدخلا في تنويع الاختصار دون التصدير فيكون لفظ ذكر اشارة ان الى
ترك الضالين لمتقين ولا يجوز عطفه على فقيل تقتضى دخوله في تفصيل الاختصار اولى الزهراوين اى المنيرتين سميا لاعجاز
ما خوذ من قولهم عم اقرأوا الزهراوين البقرة وال عمران الحديث وانما سميت البقرة سنام القرآن لانه اعظم سورة
منه وارفعها كالسنام من اعضاء الابل وسميت ايضا اول الكتاب السبع الطوال التي تثنى فيها صفات المؤمنين
والكفار والوعد والوعيد وغيرها وهي البقرة والاعراف وما بينهما مع سورة يونس لا يصح حمل المثاني ههنا مجموع القرآن
او الفاتحة كما لا يخفى لفظ او لانه اراد مثنى هو اول المثاني وقد نبهناك على ان المراد بذكر اولياء الله ذكر اسمهم وهو لفظ المتقين
الذين وضع موضع الضالين الصابرين الى التقوى مع اتحاد المراد ومنها من جعل مولاه اولياء الله نظر الى ظاهر لفظ
المتقين قد سهما من وجاها اى من اجل وجع في جاهها ينال وجى الترس بالكسر اذا وجد وجاء من رقة حافره القصاير
في قوله اصابه لوله اما الترس او الواحد من الترس والدابة الاجمع عصبه فلم الحافر وفي قوله اوني ان الى فرط الصيانة

علم

من فعل او ترك اعترض بان صوابه او ترك لان ما يسمى به الغفو به عام بينا ولهما معا واجيب بانه مطلق من باحدهما
لكنه واقع مع نفيه بعد ما يقتضي نفيا فيفيد الشمول كما في قيل لا تعمل ما يسمى به المعقوبة من فعل او ترك
واختلف في الصغاير هل يعتبر اجتنابها في التقوى او لا فقيل نعم لان فرط الصيانة يقتضي ذلك في تويده قوله عم
لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا باس به حذرا مما به باس اوج تفسير المتقي بما ذكر وقيل الصحيح انه
اى المتقي لا يتناول الصغاير اى لا يعتبر في مفهومه اجتنابها وعلى هذا تعال هو من يجتنب الكباير ومن المعلوم ان
الاصرار على الصغاير كبيرة فيندرج في الاجتناب وقد تعال الاختلاف في ان ما يسمى به العقوبة هل يتناول الصغاير
او لا فمن ذهب الى التناول قال احتياجها الى التكفير دل على كونها سببا لاستحقاق العقوبة ومن افتى بعدم
تمسك بانها وقعت مكفرة لم يظهر للاستحقاق بها اثر فكانه لا استحقاق فلا يندرج فيما يسمى به العقوبة عند الاطلاق
وقيل مطلق ليس هذا قولا آخر مقابلا لما تقدم بل هو نقل كلام ينقص نوع بيان لحال اسم المتقي وتفسيره اى بينه
وبين اسم المؤمن اذا اشترط دخول الاعمال واذا لم يشترط كان الفرق بينهما اظهر او ضرع لاريب فيه كذلك
اراد المحشي ان كل واحد منهما خبر اليه والعامل فيه معنى الاشارة كما قيل اشير الى الكتاب حال كونه هاديا فالعامل
في الحال وصاحبها واحد لان المنصوب المحل بالفعل المذكور هو المجرور واحد على ما سلكه بعضهم وهو لهذا الاعتبار دفع
ذا حال قال المص في قوله هذا بعلى شيخا العامل مع شيخا معنى حرف التنبيه او اسم الاشارة فاعترض عليه بلزوم
اختلاف العامل لان ذا الحال معمول للابتداء فاجاب بان السعد رانه عليه اشير اليه شيخا فاتحد العامل
وقصد بذلك التقدير ابراز معنى الفعل الذي يتضمنه حرف التنبيه او اسم الاشارة اى معنى هذا بعلى انبه على بعلى
او اشير الى بعلى وهو ان مثال محذورا كما ظن واورد ان العامل ح ليس ما فهما من معنى الفعل او الظرف
بالرفع اى العامل في الحال الظرف اعنى قوله فيه يؤدي مجرورا اى معنى الظرف وذو الحال هو الضمير المجرور لا انه معمول
للضمير المستتر في الظرف الراجع الى الريب لفساد المعنى وما قيل من ان كونه حالا من المجرور الصالحين بعيد
من جهة المعنى الا ان غرضه بيان وجوه الاعراب بحسب ما يحتمله ظاهر اللفظ باطلا اذ لا وجه لبيان محتملات الالفاظ

التوقف

في الايمان

مع قطع النظر عن سداد المعنى بل المراد ان العامل في الحال هو حاصل معنى الظرف اعني انتفاء حصول الريب كانه
قيل لم يحصل فيه الريب حال كونه هاديا على انه قيد للنفي لا للمنفي حتى يرد ان القيد متنافيان ظاهرا وان النفي
ح يتوجه الى القيد فيفسد المعنى والذي هو ارسخ اي اثبت عرقا وادخل في البلاغة وذلك لاشتماله على ما هو المراد
ومنهما من رعاية جانب المعنى وجزالته واعتبار الدلالات العقلية وكلا ببيان المعنوية وفيما عداه من الوجوه
رعاية جانب الالفاظ وانتظامها على وجه الصحيح مع سداد المعنى في الجملة ان يضرب اي يعرض عن هذا المجال اي عن
اعتبار تفاصيلها باسرها ويكتفى ببعضها فان يكون الم خبر مبتدأ محذوف ويكون ذلك مبتدأ خبره الكتاب ويكون
جملة خبر الا ريب مقررة على حالها في هذا الوجه المختار وهي اما ظرف اي في صنعه وجانب واما مصدر اي لمراعاة
وسبق كون الم اسما لطائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها اي افادة ما اريد بها من الالفاظ او تقدمه لا على ما حكم عليه بما يعتبر ما فنزلت كذلك
منزلة جملة لا محل لها فكان ذلك الكتاب جملة ثانية على حدة التعديد ايضا ومفصل البلاغة منصوب على ان الباء للتعدية
اي جعل نزتبها مصيبا اياه وقد يرفع على ان الباء للسبب والآلة وقوله هكذا مفعول مطلق اي هذا النوع من التناسق
وذلك انما يجيء بها غير متعاطفة لمجيئها متناصية وقوله اخذ ابعضها بعنق بعض تاكيد للتناسق واقوى في الدلالة على كمال
الاتصال مما تقدم من اخذ بعضه بحجزه بعض وملم جرا اي يسال بلا حبسة وسهولة واصله من الجرة السوق وهو ان
يترك الابل يرعى في مسيرها وجرا وقع حالا اي جارا او منجرا او عند الكوفيين منصوب على المصدرية لان في ملم معنى
جر وهو معطوف على مقدر اي فاحكم باتحاد الجملة الثانية بالاولى وملم جرا على ان الكلام المتحدى به اي على ان المنزل
هو الكلام الذي يحق ان يتحدى به وذلك ظاهر على تقدير التعديد ايقاظا او تقدمه واما على العلمية فلما في اسماء
التسمية بهذه الالفاظ خاصة اشعار بان القرآن ليس الا كلاما عربيا مؤلفا من التركيب من مسمياتها بغاية الكمال
اي لا يقطع ابنهما بحيث لا يستحق غيره ان يسمى كتابا وفي ذلك تقرير لجهة التحدي وان الحقيق بان يتحدى به وتسجيلا
لكماله اي حكما قطعيا بذلك ويكون لا ريب فيه تاكيدا لذلك الكتاب كما ان هدى للمتقين تاكيد لا ريب فيه فكل واحد
من هذه الجمل الثلث مؤكدة معنى لما تصلت به لفظا فلا مجال للعاطف بينهما فان قلت اذا كان الم مفردات

طام

خبر مبتدأ محذوف او كون ثم

لم يتصور ان يعطف عليها جملة ذلك الكتاب ولا فائدة التقوية بينهما قلت فاين هذه الاشارة الى انه لو عبر بجملة عما اريد
بتلك المفردات لم يصح العطف ايضا وجعل السكاكي لا ريب فيه تاكيدا لذلك الكتاب نفيا لتوهم المجازفة فيما توسع فيه
من وصف الكتاب بغاية الكمال حيث جعل المبتدا ذلك وعرف الخبر ثم قال هدى للمتقين تقريرا وتاكيدا لمجموع
ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد حققناه في شرح المفتاح ثم لم يجعل عطف على قوله فقد اصيب ومن عطفه على جزئيها
مناسبة فقد اصيب لان جزئيها حينئذ تعليل اصابة مفصل البلاغة بترتيب تلك الجمل ومن البين ان عدم خلو كل
واحدة في نفسها عن نكتة لا مدخل له في تلك الاصابة وانما هو لبعد ان رتبت هذا الترتيب الانيق اي المعجب انظمت
هذا النظم السري اي الحسن البهي ينادي على فساد ان يجعل عدم الخلو جزءا من علة الترتيب المفصل وموجب حسن
النظم وايضا اذا جعل جزءا من علتها فلا وجه للعطف بثم واما على ما قررناه فكانه قيل تلك الاصابة كاملة في علو رتبة
الكلام وان جاوزتها وطلبت وجها آخر لزيادة رونقه لاحظت عدم الخلو فقوله بعد ليس طرفا للخلو والعدم
بل لما دل عليه سياق الكلام من اعتبار عدم الخلو بعد اعتبار ذلك الترتيب وقوله كل واحد لشمول النفي اي لم تخل
واحدة منها من نكتة ذات جزالة بل اشتملت عليها كل منها في ألم اي حذف المبتدا الذي هو مبني والرمز الى الغرض
هو ان المتحدى به مجيء من عند الله وفي تقديم الريب على الظرف نفي الريب بالكلية من غير تعرض بوجود الريب
في غيره وتنكير هدى يدل على التعظيم لا نكتة كونه اما موصول جعل المنصوب على المدح والمرفوع به موصولا كما
الصفة المجرورة على انهما تابعان حقيقة ان خرجا عن ذلك صورة قال ابو علي اذا ذكرت صفات للمدح
او الذم وخولف في لا اعراب فقد خولف للافتنان ويسمى ذلك قطعا فقد صرح بان الكل صفات وانما يسمى قطعا
نظرا الى اللفظ فلا ينافي جعله موصولا من حيث المعنى وحمل المستانف منقطعا تنبيها على انه ليس تابعا حقيقة
كالمخصوص بالمدح والعرض ان الصفة اذا قطعت عن اعراب موصوفها مدحا او ذما او ترحما لم يتغير بحسب المعنى
ما قصد بها من اجرائها على موصوفها واما المستانف فقد قصد الاخبار عنه بما بعده لا انه تابع لما قبله وان فهم ذلك
ضمنا فليس هو جاريا عليه في المعنى حقيقة بل كالجاري عليه كذلك ولهذا قطع الصفة نصبا او رفعا على تلك المعلم

من حيث انه تغيير المألوف يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور وهو يزيد اهتمام بشأنه سيما مع التزام حذف
الفعل والمبتدأ. ولا شك ان ذلك مما يكون لما لقصده من الكتاب وبعينه لمعونة المقام قال انما لكلل التزام حذف الفعل
في المنصوب اشعارا بانه انشاء كما في النداء وحذف المبتدأ في المرفوع اجراء للوجهين على سنن واحد احسنا غير تام
وقد عرف ان التام هو الوقف على مستقل يكون ما بعده ايضا مستقلا وان الحسن هو الوقف على مستقل سواء
استقل ما بعده ام لا ولما كان المخصوص بالمدح ما بعد حصه لكن مستقلا كيف بنبهوا على شدة انفصاله وعدم
استقلاله بالتزام حذف الفعل والمبتدأ لكونه في صورة متعلق بما قبله الوقف على المتقين حسن غير تام ومن اشترط قبله ح
في ذلك ان يكون ما بعده الموقوف عليه تعلق اعرابي تثبت هنا بالمخصوص وصف في المعنى لما قبله فكانه تابع له
في الاعراب كان وقفا تاما لان المستأنف يفيد مستقل وان كان مرتبطا بما قبله ارتباطا معنويا ما ماما المصلوحة كلام م
ان يعطف عليه قوله ان الذين كفروا وسيأتيك تحريره طرق الصفة اجل في الاستفهام ثم فصل تنبيها على ان من
الصفة ما هي ان وانها محمل وجوه وقدم الكاشفة اشارة الى انها ارجح ههنا وان كانت المخصصة ادور في الاستعمال
ويغير الاسلوب في المادحة لقلتها كما تبالغ في النحو وقد يجي بمعنى الثناء ولذلك اشار الى مثالها وقوله او واردة
خبر مبتدأ محذوف على معنى اي واردة وقيل بدل من ما الاستفهامية واما يصح او اصل ما خبر لمبتدأ ماذا لو كانت
مبتدأ ام بجر عطف ام جاءت على واردة ان فرض صح ابدالها الا ان الفصل لا يسقط على ما هو بدل من المحكوم عليه منهاج
وبيانا اما مفعول له لكون واردة بمعنى موردة واما حال وفي توليد الكشاف ان قوله يفيد حال والضمير في فايدتها راجع الى
الواردة بيانا كما يشعر به عبارة المفتاح او الى المتقين بتأويل الكلمة واللفظة وهذا اولى لان معنى قوله بيانا وكشفا
للمتقين انها لا يفيد غير فائدة لفظ المتقين بل ينفصل مفهومها والذي يقابل ذلك انها يفيد غير فائدتها وايضا قوله
فيما بعد ويكون صفة برأسها معناه انها صفة مخصصة مفيدة غير افادة موصوفها ام جاءت على سبيل المدح فرق
بين المادحة والمدح اقتضاءها بان الوصف في الاول اصل والمدح تبع وفي الثاني بالعكس وبان المقصود الاصلي من الاول
اظهار كمال الممدوح والاستلذاذ بذكره وبما نص تخصيص بعض صفاته بالذكر تنبيها على ان الصفة المذكورة اشرف من سائر

صفاته

صفاته ومن الكمال اظهار ان تلك الصفة احق باستقلال المدح من باقي صفاته الكاملة اما مطلقا او بحسب ذلك المقام وقوله
تمجيد امفعول له اما على جعله فعلا للصفات مجازا او على حمل الجارية على معنى المجرا الحمل ان تحمل على طريق البيان والكشف
بمعنى ان المتقي في الشريعة كما من يتوقف من ارتكاب ما يستحق به العقوبة من فعل سيئة او ترك حسنة ومحصله انه الذي
يفعل الحسنات ويترك السيئات فحال المتقين مترتبة على هذين الامرين وتلك الصفة اعني الذين يؤمنون بالغيب الخ
مشتملة عليهما معا فهي كاشفة لموصوفها على وجه لطيف هو انه عدل عن تلك العبارة الجامعة الى المنزل لفوائد انه الحسنات ح م
اصل وعمد ثمان واحد فيهما وهي الصلوة تستتبع ترك السيئات ثم اقسام الحسنات الى قالبية وقالبية ومالية التنبيه
بترتيب ذكرها على تفاصيلها ونه اقتصر من القلبية على الايمان ومن الآخرين على الصلوة والصدقة ايما الى انها اصول
وما عداها منطوية تحتها وهي قوله اساس الحسنات ومنصبها اي اصلها الذي نصب فيه مع قوله اما العبادات البدنية
والمالية دلالة على تفضيل الايمان عليهما من جهتين الاولى انه اصل للحسنات كلها بخلافهما فانهما اصلان لبعضها الثانية
انه اساس لها لا يوجد حسنة بدونه كما لا يوجد بناء بدون اساسه بخلاف الصلوة للعبادات البدنية والصدقة للمالية
فانها ليست شرطا لصحتها وان كانتا اصلين لهما فهما عنهما لا متنالين ويستغني عنها بعد الولاء وهما العيار اي الشاهد
على غيرهما من العبادات اي يشهدان بان من اتى بهما كان آتيا بسائرها او افراد العيار لكونه في الاصل مصدر عايرت
المكاييل والموازين اذا قايستهما ثم نقل الى الدلالة اعني ما يقاس به ثم الى الدليل الذي يعرف به حال الشيء عماد الدين حيث قال
طويل راس الامر الاسلام وعموده الصلوة فاذا كان ترك الصلوة قاصدا اعوله من تركها متعمدا فقد كفر كان الاتيان
كان الاتيان بها عمدة في الاسلام واذا كان ترك الزكوة سببا للوعيد مع الاشراك كان اتيانها عمدة صالحة في تفصيل
النجاة واما حديث تسمية الزكوة قنطرة الاسلام فقد ضعفه الصغاني المستجرا رسائر العبادات اي يستجر كل منهما ما يجانسها
لنهادين ما يستجر به من البدنية والمالية بعد السندل بالاحاديث والاية الكريمة على كونهما اعني مستتبعين لما عداهما
ويلزم من ذلك كونهما عيارا عليه والمقصود اعلامه بذلك قال ومن ثمة اي ومن اجل انهما مستتبعان لسائر العبادات
واشار الى كونهما عيارا عليها بقوله كالعنوان وهو ظاهر الكتاب الذي يدل على باطنه اجمالا واشار الى استجرارهما

بعدم توقف الاوقات في الافتراق مقول والذي عطف على ما هو وان يعترن صح بالياء وشدد النون بادغام لام الكلمة
في نون الضمير مع ما في ذلك يريد ان ذكرها بين العباد وبين جعلها دليلا فائدة تبين الاختصار والافصاح عن فضلها بانهما
اصلان ينبئهما عما سواهما اي ذكره مهما وعلى مذاق في العبادات يكون مفهومه تبين لا داخل فيما استعمل
فيه اللفظ وكذا ترك السيئات ومنهم زعم ان الايمان بالغيب واقام الصلوة وايتاء الزكوة كناية عن فعل جميع الحسنات
وترك جميع السيئات ويكون الطاعات بامرها مذكورة بلفظ بعضها فلا يصح المذكور فيما هو عنوان لها وانه مخالف لما
يتبادر من عبارة الكتاب ولا حاجة اليه فان المعاني المقصودة يتبعها تستعمل فيها الالفاظ وليست ابعاضا اجزاء لما استعملت
فيها واما الترك فكذلك اي فقد انطوى فيما ذكره لا بالمتقين الذين يجتنبون فعل ما هو المعنى اللغوي لان اللغوي
في اللغة هو الاحتراز وبين عليه ان المراد ههنا احتراز خاص فلا يكون المتقي حقيقة لغوية وبالجملة لفظ المتقي يطلق على من
يجتنب المعاصي تخصيصه دالا على بعض احوال الخارجة عنه واعترض بان اجتناب المعاصي كلها يستلزم الاتيان بالطاعات
لان ترك الطاعة لقوله تع لا يعصون الله ما امرهم واجيب بان المراد بالمعاصي كما هو المتبادر ما تعلق به صريح النهي
وترك المامور به منهي عنه ضمنا وبان مبنى كلامه هذا على ان المعصية فعل ما نهي عنه وان الترك ليس بفعل اظهارا لانافتها
لعلوها وزيادة نهاوذلك ليهام من ان تخصيصها بالذكر من بين ما يشتمل عليه هذا الاسم يدل على انها اشرف واولى
بالمدح وليس هنا استحقاقها لما سواها كما في الاول فلذلك بالغ هنا بذلك الافصاح ولا التفصيل [illegible] ههنا الاظهار
والانافة وحاصل من الاحتمالات ان المتقي ان حمل على المعنى الشرعي فان كان خطابا لمن عرف مفهوم متصلا كان
الصفة مادحة والا كاشفة وان حمل على تجنب المعاصي كانت مخصصة ولما كان الكشاف ارجح لم يكن الترجيح
بين هذه الاقسام فائدة ثم ان المتقين ان اريد به المشارفون لم يحسن ان يحمل الذين يؤمنون
بالغيب صفة ولا مخصوصا بالمدح نصبا او رفعا ايضا لان الشامل السابق [illegible]
بمعنى ما ذكر وحمل الكل على الاستقبال والمشارفة يا باه مساق الكلام عند من له ذوق سليم هذا [illegible]
من جميع ما ذكر الهدى والثبات والايمان افعال الامن يتعدى بنفسه لواحد تقول امنته فاذا عدي بالهمزة

معنى الاعتراف ما لك اذا قصدت شيئا فقد اعترفت به والتضمين ان يقصد
بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر
بقوله

يتعدى الى مفعولين فتقول امنته غيري ثم استعمل الايمان في التصديق اما مجازا لغويا لكان الله وضعه اي جعله
وامانا لغوية كانه يشير به كلامه في الاساس فيحمل ما ذكره ههنا على بيان المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ له ثم وضع فيهما
ايضا لمعنى آخر يناسبه وهكذا دابه في تحقيق الاوضاع الاصلية وبيان مناسبات المعاني اللغوية بعضها لبعض استعمل
مع كونه حقيقة لغوية في كل منهما ولما ذكر ان الايمان بمعنى التصديق متعد كان مظنة لان يتردد في حال الباء التي
معه فتعرض له وحققه بان ذلك لتضمينه ما يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر كقولك احمد اليك فلانا فانك
لاحظت فيه مع الحمد معنى الانتهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك وفائدة التضمين
اعطاء مجموع معنيين فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا قال المصنف [illegible] يضمنون الفعل
معنى فعل او يجرون مجراه فيستعملونه [illegible] معدى [illegible] الى مفعول [illegible] قوله تعالى
منتهيه الى كذا لتضمنه معنى ذكروا قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات ثم انهم اختلفوا
فذهب بعضهم الى ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر
ما هو من متعلقاته فتارة تجعل المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على انه حال كما في قوله تعالى
ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل اصلا والمذكور مفعولا كما
من الحال او حالا كما يدل عليه [illegible] يعترفون به [illegible] يعترفون به مؤمنين [illegible] الاعتراف
لا تضمينا فان قيل اذا كان المعنى الاخر مرادا واللفظ محذوف كان ذلك من قبيل الاضمار فكيف يعد ان المذكور
متضمنه تبعا للمذكور اولى من علم [illegible] ذكر صلته [illegible] يدل على انه اصالة [illegible] باي ذكرها
[illegible] بل المعنيين مراد بلفظ واحد
على طريق الكناية اذ يراد بها معناه الاصلي ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الحقيقي فلا حاجة [illegible] التصوير
[illegible] التصوير المعنى وايراده [illegible] ان المعنى الكنائي [illegible] الكناية [illegible] التضمين [illegible] القصد
لا ثبوت كل من المضمن والمضمن فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود

قصد معنا

كامن اصلا لكن قصد تبعيته معنى لا ما سبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او مقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية
ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة التي معها اعتبار مناسب ويتبعه في الارادة ويكون في النفس واضحا بلا
تكلف ولما تبين ان حقيقة الايمان بمعنى التصديق فاد اقتضى ذلك تعقيبه ببيان حقيقة معناه الآخر الذي
حكاه ابو زيد اعني الوثوق فبينها بقوله وحقيقة صرت ذا امن اي الهمزة للصيرورة فان من وثق بشيء صار
ذا امن منه وفسر الامن بالسكون والطمانينة فان الامن يجدهما من نفسه كما ان الخائف يجد قلقا واضطرابا
واشار بقوله حكى ابو زيد الى قلة الاستعمال في هذا المعنى وكون الايمان مجازا فيه كما نبه على كثرة استعماله في التصديق
بقوله ثم يقال وعلى هذا فالحكم ههنا بان حقيقته كذا يجري على ظاهره والظرف اعني ثقة مستقر وقع صفة لامن
خلافه في ذلك وثقت به فان الباء صلة للوثوق والمراد بالصحابة الرفقاء وهذا الكلام يقوله من نوى سفرا
ثم ما نظر فيه بهذا المعنى ويجوز ان لا يكون هو عطف بحسب المعنى على قوله كلا الوجهين حسن اي يؤمنون بالغيب
كأنه قال ويحتمل ان يكون بالغيب صلة للايمان اما تضمينا واما اصالة ويجوز ان لا يكون صلة له وقد مر انا
عبد الله اذا اطلق اريد به ابن مسعود وكان الظاهر ان يقول فقال فقال عبد الله الا انه اراد
مزيد توضيح واحترز عن تكرير اللفظ من ايمان بغيب اي ملتبس بغيب عن المؤمن به وهو ايمان
من آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ولم يره ثم قرا هذه الآية دل على انها محمولة على هذا المعنى وقوله
فالمراد نوع على ماخوذ من كون الباء صلة وغير صلة فانه مما يحرك للسؤال عن معنى الغيب وانه هل
يتحد فيهما او لا والمطان يروى بفتح الهمزة على انه مكان وبكسرها على انه صفة والتذكير باعتبار الموضع
والحصة الجوهر في موضع الكلمة واصلها الجريه واما ان تكون اي لا ان يكون موعطف على اما تسمية على
معنى ان الغيب اذا جعل بمعنى الغائب فاما التسمية الفاعل بالمصدر واما كونه فيعلا بمعنى الفاعل والمراد به
اي من الغيب بمعنى الغائب سواء كان مصدرا او مخففا ما اعلمناه سمح المهم اي حلل اللطيف الخبير
العالم به وهو اشارة الى الدليل السمعي كما ان قوله او نصب لنا دليلا اشارة الى الدليل العقلي وقد يقال ازاد

بالاول

اي ح

بالاول ما نص عليه نعيه وبالثاني ما نصب عليه دليلا عقليا او سمعيا يوصل اليه ولهذا اول الملائم بالغيب ما ادرك
وانعام بجز لا طلاق لغيره تعالى لانه يتبادر منه تعلق علمه بالغيب ابتداء فلعلت سابقا وانما لا افيد ووصل علمه الله
الغيب او اطلعه عليه فلا محذور فيه وذلك اي قوله وما يتعلق بها اي من متعلقات فاحوال المعاد فيه مع
ما ازيد لما اي مما نصب لنا عليه دليلا عقليا وما بعده مثال لما اعلمناه بدليل سمعي وقد بقي ما يتعلق بالنبوات
بالشرايع والاحكام فيكون من قبيل ما بعده والاولى ان يعم بهما معا ويترك التخصيص في الامثلة لان بعض الصفات
ايضا بالسمع فقط وغير ذلك كالميزان والصراط وتطاير الكتب ونظائرها وان جعله حالا الخ بل جعله صلة وجعله حالا
ان الايمان على الاول اما متضمن فيه معنى الاقرار او مجاز عن الوثوق ومعنى الغيبة صفة للمؤمن به اي يؤمنون بما هو غائب
عنهم وعلى الثاني بمعنى التصديق بلا تضمين والغيبة صفة في المعنى للمؤمنين والمؤمن به محذوف اي يؤمنون في حال
غيبتهم كما يؤمنون حال حضورهم لا كالذين نافقوا اما الايمان سؤال من ان الايمان الشرعي لا بد فيه من بيان
معناه اللغوي والدرك قيده بالصحيح اي المعتبر شرعا ان يعتقد الحق اي الجزم به ويذعن له بقلبه وهو المسمى
بالتصديق الذي اكتفى به الاشعري واتباعه في الايمان وجعلوا الاقرار منشأ لاجراء الاحكام والحنفية جعلوهما
جزئين له الا ان الاقرار قد يسقط بعذر لا اكراه دون التصديق والمعتزلة زادوا العمل ومن اخل
بالشهادتين وما يقوم مقامها كالاشارة في الاخرس مثلا عامدا متمكنا سواء كان معتقدا اولا فهو كافر
اي مجاهر بكفره بخلاف المنافق فانه كافر يخفي كفره واما الفاسق اعني مرتكب الكبيرة بلا توبة فله عندهم مرتبة
بين مرتبتي الكفر والايمان وقد اطلق من يعتد به من السلف على انه مؤمن لما يروى عنهم من ان الايمان
معرفة بالجنان واقرار باللسان وعمل بالاركان محمول على الايمان الكامل ومعنى اقامة الصلوة ذكر ليقيمون
الصلوة اربعة معان هي على الاولين استعارة تبعية وعلى الآخرين مجاز مرسل من اقام العود القيام في اصل
اللغة هو الانتصاب والاقامة افعال منه والهمزة للتعدية بمعنى اقام الشيء جعله قائما اي منتصبا ثم قيل اقام العود
اذا قومه اي سواه وازال اعوجاجه فصار قويما يشبه القائم ثم استعير الاقامة من تسوية الاجسام

مما تعلم ح

التي صارت حقيقة فيها لتسويه المعاني كتعديل اركان الصلوة على ما هو حقها وانما لم يجعل استعارتها من تحصيل القيام في
الاجسام بل من تسويتها رعاية لزيادة المناسبة بين المعاني مثلا او فلذا فسر الاقامة بمعنى التسوية حقيقة في الاعيان و
المعاني فلا حاجة الى الاستعارة الا ان المصنف بالغ في المحافظة بكل المناسبة من قامت السوق اذا انفقت نفاق السوق كانتصاب
الشخص في حسن الحال والظهور التام فاستعمل القيام فيه والاقامة في انفاقها الى جعلها نافقة ثم استعيرت للمداومة على الشيء
فان كلا من الانفاق والمداومة يجعل متعلقه مرغوبا متنافسا فيه متوجها اليه وقد اورد عليه ان هذه المناسبة
خفية جدا وايضا الاصل اعني اقام السوق مجاز والتجوز منه ضعيف ودفع لا دال على المجاز المرسل بعلاقة اللزوم
فان الانفاق يستلزم المداومة عادة وانت تعلم ان هذا الحمل على تقدير صحته خلاف ما في الكتاب والكتابة صار
بمنزلة الحقيقة وغزالة امراة شبيب الخارجي لما قتل الحجاج خرجت عليه وحاربته سنة كاملة سوق الضراب
اي المضاربة بالسيوف على التخييل او التشبيه والواقان الكوفة والبصرة والقيط كناية عن التام كانه شبه بالقيام
وعن جانبا قام بالامر اي اجتهد في تحصيله وتجلد فيه بلا توان وحقيقته قام ملتبسا بالامر والقيام لم يدل على
الاعتناء بشانه ويلزمه التجلد والتشمر فاطلق القيام على لازمه ومنه قامت الحرب على ساقها اذا التحمت واشتدت
كانها قامت وتشمرت لسلب الارواح وتخريب الابدان واعترض عليه بان الاقامة اذا كانت ماخوذة مما ذكر
كان معناها على قياس التعدية جعل الصلوة متشمرا لا كون المصلي متشمرا في ادائها بلا فتور عنها كما ذكره وايضا
وصف الصلوة بالتشمر والتجلد انما يصح اذا وصفت بما هو لفاعلها على قياس جد جده ونحو بعده وليس كذلك اذ لا يقول
قام بالامر للتعدية فالمستعمل بمعنى التجلد والاجتهاد هو الاقامة في الحقيقة لان قولهم في ضده قعد عن الامر وتقاعد
عنه يبطله وايضا القيام يناسب التشمر لا الاقامة كما ان القعود يلايم الكسل لا الاقعاد لان القيام يفضي الى كلما
ان اراد ان القيام يطلق على الصلوة لكونها بعض اركانها ثم يوخذ منه الاقامة ورد عليه ان الهمزة ان جعلت للتعدية
كان معنى اقامة الصلوة جعل الصلوة مصلية وان جعلت للصيرورة كان معنى اقام صار ذا صلوة فلا يصح ذكر الصلوة
معه الا ان يجعلها مفعولا مطلقا والكل مما لا يرتضيه طبع سليم وان اراد ان القيام لما كان ركنا منها كان فعله ايجاده اعني

الاقامة

اعني الاقامة ركنا لها ايضا توجه عليه ان ركنها فعل القيام بمعنى تحصيل هيئة القيام في المصلي حال الصلوة لا بمعنى
تحصيلها في الصلوة وجعلها قائمة فان قيل لعله اراد ان القيام جزء منها فيكون ايجاده اي الاقامة جزءا من ايجاد
جميع اجزائها الذي هو اداؤها فعبر عن ادائها بجزئه قلنا بمعنى يقيمون حينئذ يؤدون الصلوة فيحتاج
الى ذكر الصلوة معه الى ارتكاب كونها مفعولا مطلقا ولا اشكال في الاستعمال في قنت او ركع او سجد او سبح بمعنى صلى اذ لا يذكر
معها الصلوة وفي قوله لوجود التسبيح فيها اشارة الى انه ليس ركنا منها فاذا جاز ان يعبر عن الصلوة فالتعبير
عن الصلوة باركانها كان اولى ولما كان في اطلاق التسبيح عليها نوع بعد استشهد له بقوله من
المسبحين اي المصلين وذكر بعضهم ان الاقامة يستعمل بمعنى جعل الشيء قائما في الخارج اي حاصلا فيه فان القيام
بمعنى الحصول في الخارج شايع الاستعمال منه القيوم وهو الحاصل بنفسه المحصل لغيره ومنه القوام لما يقام به
الشيء اي يحصل نحو اقيموا الصلوة من الاقامة بهذا المعنى اي حصلوها واثبتوها على الوجه المجزي شرعا وهو معنى
الاداء وما نحن فيه اعني يقيمون الصلوة لما كان في معرض المدح بلا دلالة على ايجاب كان حمله على تعديل
اركانها كما قرره اولا اولى فانه المناسب لترتيب الهدى الكامل والفلاح التام الشامل ومن جملته يعني
يؤدون الصلوة فتوجيه ما قضاء على لفظ المفخم اراد بالتفخيم ههنا امالة الالف كما مخرج الواو لا ما ضد الامالة
او ضد الترقيق وحقيقة صلى بمعنى ان صلى ماخوذ من الصلاة حرك الصلوين وهما العظمان الناتئان في اعالي
الفخذين يقال ضرب الفرس صلويه بذنبه اي ما عن يمينه وشماله ثم استعمل صلى بمعنى فعل الهيئات المخصوصة
مجازا لغويا لان المصلي يحرك صلويه في ركوعه وسجوده ولما اشتهر في هذا المعنى استعير منه بمعنى دعا تشبيها
للداعي بالمصلي في تخشعه وتخضعه وفيه ضعف من وجهين الاول ان الاشتقاق مما ليس بحدث قليل الثاني ان الصلوة
بمعنى الدعاء شايعة في اشعار الجاهلية وهم بعداء عن اطلاقها على ذات الاركان بل ما كانوا يعرفون فاني يتصور منهم
التجوز عنها فالصواب ما ذهب اليه الجمهور من ان لفظ الصلوة حقيقة في الدعاء مجاز لغوي في الهيئات
المخصوصة المشتملة وتمام تحقيقه في اصول الفقه فان قيل الحق ان ثبت صلى بمعنى حرك الصلوين كان الانسب

ان يوجد منه لفظ الصلوة بمعنى الهيئة المخصوصة ثم يشتق منها صلى بمعنى احدثها فلما اذا عكس المصنف فلان الان اسم
من تحريك العضو واحداث الهيئة اقوى بينهما بين تحريكه ونفس الهيئة ولذلك جعل الزكوة من زكى الشرعي
الماخوذ من زكى اللغوي على انه قول الصلوة قد يراد به انها من جنسه اي يتلاقيان في الاشتقاق بلا تعيين للمشتق منه
فجاز ان يحمل على الاشتقاق صلى من الصلوة وكذا الحال في الزكوة ونظير كتفسير التهوي اذ معناه حركت الكاف
تبين وبما الالتبان واما الكاذبان فقال الليث هما لحمتان مكتنزان الجوهري هي الورك والنخذ واعلى الفخذين
موضع الكي من جاعرتي الحمار وقيل هما السئل من الجاعرتين ويقرب منه ما قاله الجوهري من ان الكاذ
من اللحم في الفخذ وهم يوقف الزمخشري بين الكاذبين والكافرتين ولا بعد فيه لعلاقة الجريه الاسناد والرزق بلا ننه
لا خلاف بين اهل السنة والجماعة والمعتزلة في ان المراد بما رزقناهم هو الحلال الا ان الجماعة لما سموا الحرام رزقا
والسند والاشيا كلها الى الله تعالى تمسكوا في ذلك بان المدح والاتصاف بالتقوى يدلان على ان الانفاق من الحلال
وكذا الاسناد الى الله تعالى فانه عند الاطلاق ينصرف الى ما هو افضل واكمل واما المعتزلة فلا يسمون الحرام رزقا
ولا يجوزون اسناده اليه لتعاليه عن القبائح فلفظ الرزق والاسناد الى الله تعالى دليلان لهم على ان المنفق منها
هو الحلال الملكي اي الخالص الطيب الا انه تمسك بالاسناد فقط نظرا الى ان الرزق لغة يتناول الحرام
ايضا وتخصيصه بما عداه عندهم عرف شرعي كما ينبئ عنه قوله رزقناه وقد يقال يبنى كلامه على التعدد اي قرر
ان الحرام يسمى رزقا شرعا او لغة فالاسناد الى نفسه يخرجه قطعا ثم الرزق في الاصل مصدر بمعنى اعطاء حظ الى
آخر ينتفع به وشاع استعماله في اعطاء الله الحيوان ما ينتفع به ويستعمل بمعنى المرزوق تارة يراد به ما اعطاه
الله عبده ومكنه من التصرف فيه وهو بهذا المعنى يمكن ان ينفق بعضه او كله او لا يراد به ما هو لقوامه وبقائه
خاصة فلا يتصور فيه الانفاق على غيره وقوله كفا معطوف على صيانة بمنزلة تفسير لها وقد يتوهم ان الكف للباقين
والصيانة للماضين او الكف في الاستقبال والصيانة للماضي اي كما دخل من التبعيضية للدلالة على صيانتهم وكفهم عن
بجب الكف
ان كان الحلال بعض المال
والخصوص وكل مال
ينفقون
اي بعض ما رزقناهم
مفعول به
على الاطلاق قدمها على انه مع
المجرور والجار المفعول
مفعول وقدم
الفعل
ردا بكلمة الامر ان المنهي عنه

بتة موصوف

من صلی به

بتة موصوف منه كل اي شيئا مما رزقناهم واما كونه اهم فلقصد معنى الاختصاص مع رعاية الفاصلة للافعال
ادخال من التبعيضية يعني عن العدم للتخصيص فان انفاق البعض يتبادر منه عدم الشمول مع انه كان فيه صيانة
وكف لان ما ينفقون يحتمل انفاق البعض والشمول على انه يحتمل مرجوح فاذا اتقدم زال احتماله بالكلية بل شذ اي وكذا ملك
ما انفق من قوله اسرف زيد بعض ماله وبعض ماله انفق وجاز ان يراد به اي بمعنى المال الذي خص بالتصديق
او نفعل مما رزقناه والصلوة شقيقة الزكوة واختهما من حيث انهما امان سائر العبادات علما ومن حيث
انهما يذكران معا في القرآن واما قولهم باب الصلوة وباب الزكوة فلان بعضهم يزكى فلا يستشهد به فيها التنوع
عما روي في التنزيل فان قلت تخصيص الانفاق بالزكوة يشكل لما يتناولهما من التطوع وصدقة النفل والمقام
يا باه قلت لما عبر عنها ببعض ما رزقناه كانت بهذا الاعتبار مقابلة لجميع المال فالتنبيه موجه كونه ويدل فيه
غير مراد به صلوح المطلق للمقيد ... ومن اليقين ان مقام المدح يناسب العموم او ان اي بينهما الاشتقاق الاكبر



الاشتراك فيها اصل المعنى واكثر الحروف كالاصول مع التوافق في الباقي والعقوب حيث الحلق في كتب اللغة اريد به
ابن السكيت صاحب اصلاح المنطق مما فاده نون وعينه ما نحو نغر ونفي ونفع ونقص ونفث وامثالها
كما توسط بين الصفات بتة بتكثير الامثلة لتوسط العاطف بين الصفات على ان عطف بعضها على بعض
كثير في الكلام بناء على تغاير المفهومات وان كانت متحدة في الذات ويكون بالواو وغيرها على ما يقصد فيها
منه معاني الحروف العاطفة القدم السند واصل النحل الكريم الذي لا يحمل عليه والهمام عظيم الهمة من اسماء
الملوك والليث الكتيبة اي الجيش ما دل بمعنى الصف والمزدحم موضع ازدحام وهو الموكب بالالف
زيابة هو من الحارث والشم لابن زيابة اي باهم مثلا من اجل الحارث ما حصل له من مراده والتعنف
به من الصفات المتعاقبة فالكلام محمول على ظاهره وقيل تهكم به لان الحارث توعد ابن زيابة بالقتل
ثم نكص عن جرأته والصابح المغير صباحا والعطف بالفاء للترتيب في الاتصاف اي الذي صبح
فغنم فآب سالما وبعد والله لو لاقيته وحده لاب سيفا نام مع الغالب او معنى لكن الفت او على الظهور

ان الغلبة له وقد يغلط مهنا فيقال زيابه هواث ويتلهف ويتحسر لاجل الحادث وبه اوزيابه اسم المجوّد
المدوح والحارث اسمه واضرابه اى امثاله فالجمهور على انه ضرب بفتح الضاد وعند المصنف فعل بمعنى المفعول بكسرها
كالطحن وهو الذى يضرب به المثل ولا بد ان تكون مماثلا للمضروب فيه مثل وشبه وقوله من الذين آمنوا ويعضن
متعلق لمجموع المعطوف والمعطوف عليه فكلمة من بيانية وقوله فاشتمل عطف على امنوا اى الذين آمنوا
من اهل الكتاب بالقران مع كونهم مؤمنين بكتابهم فاشتمل ايمانهم لذلك على كل وحى سابق ولاحق بعطف
الا نزاداى امنوا بكل منهما استقلالا تبعا كالذين آمنوا من غيرهم فان ايمانهم بالكتب السابقة فى ضمن
ايمانهم بالقران وايقنوا عطف على امنوا وقد اشار بقوله امنوا وايقنوا الى ان لا اصل فيهما صيغة
الماضى وانما عدل الى المضارع للاكمرار وكذا الحال فى يؤمنون بالغيب ويتقون ان حمل لفظ المتقين على حقيقته ايقانا بقسمون صح
ما زال ما كانوا عليه فيد انتفاعا بوصف تخصيصهم كما نبه على اختصاص الايمان ايضا بالتطهير بذلك كله وجه حمل
والذين يؤمنون على مؤمنى اهل الكتاب واختصاصهم يروى مجرورا عطفا على ما بعدين فى قوله من انه لا بد خل اى زال
مع ذلك الاتقان ما كانوا عليه من محض الباطل كاعتقادهم بانه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وبان النار
لا تمسهم الا اياما معدودات ومن خلط الباطل بالحق كاعتقادهم بالاعادة ويروى مرفوعا عطفا على ما كانوا
فالمعنى وزوال الخلط ايضا وقوله ثم افتراقهم بالجر والرفع معطوف على اجتماعهم ومعنى زال عنهم اجتماعهم المستعقب
للافتراق فالزوال متوجه نحو القيد الذى هو الافتراق اى صاروا مجتمعين متفقين على الاعادة وجريان التلذذ
على طريقة الحيوة الدنيا وانما ذكر الاجتماع مع انه لم يزل سهاما على الاستبعاد وذلك ان الافتراق بعد الاجتماع على اعادة
الارواح الى الاجساد الابدى لما قوله ودفعه ا تخوف وقوله اختلافهم عطف على اجتماعهم فى وجهيه للعلم ما بعده
اللذات المقصودة وهو المنصوبة على زوال الاختلاف فانه انتفاء الاجتماع المستعقب للافتراق باقال كيفيته م
التلذذ والاختلاف فى كيفيه زمان مدة يكون بزوال احد مذهبى الفريقين دون الاخر والامر وزوال ايضا فى حلوله
قيد للاجتماع كما فى الافتراق وقد يقال الافتراق المذكور مستبعد جدا بعد ذلك الاجتماع دون الاختلاف

فلا يحسن

ادراجه فى حيز الاستبعاد وايضا ضد الاجتماع فيحتاج الى ايراد ثم بينهما وليس الاختلاف كذلك ولا ازدواج مع ذلك لان اصله
داو ونقل بمعنى به الطيب بالكسر لغة العشق ثم لزمه وقوله فيكون على ان يراد ويحتمل ان يراد وصف الاولين
اورد عليه اولا ان الايمان بالكتب المنزلة مندرج فى الايمان بالغيب فلم افرد بالذكر واجيب بانه للاعتناء
بشانه كانه الصدرة وثانيا انه لم اعيد الموصول وهلا اكتفى بعطف الصلات ودفع بانه للدلالة على الاستقلال بين الصفات
والتنويعا بهما ان يذكر منهما موصوفهما كان الموصوف بهما مغايرا للموصوف الاول وما ذكر من العطف بين الموصولين مع
اتحاد الذات ما اشار اليه معنى الجمع بين تلك الصفات كما فى العطف بالواو فى ساير الصفات وتوجيه هذا الا
حتمال على الاول بان الايمان بالمنزل مشترك بين المؤمنين قاطبة فلا وجه لتخصيصه بمؤمنى اهل الكتاب ولا دلالة
للنوع بالذكر فى الآية على ان الايمان بكل منهما على الاستقلال الا يرى الى قوله قولوا امنا بالله وما انزل الينا
وما انزل الى ابراهيم فقد افرد الكتب المنزلة من قبل وهم بعض الايمان بها على لا نفرق وبان ما ذكره فى تقديم
بالآخرة وبناء يؤمنون عليهم انما يصح موقعه اذا لم المؤمنين والا اوهم نفيه عن الطائفة الاولى وبان اهل الكتاب
لم يكونوا مؤمنين بجميع ما انزل من قبل فاليهود لم يؤمنوا بالانجيل وما يقال من ان الاشتمال على كل وحى ايمانهم ح
انما هو بالنظر الى جميعهم فاليهود اشتمل ايمانهم على القران والتوراة والنصارى اشتمل ايمانهم على القران
والانجيل مردود لان المفهوم المتبادر من امثاله انما هو ثبوت الحكم لكل واحد وبان الصفات السابقة ثابتة
لمن آمن من اهل الكتاب فتخصيصها بمن عداهم تحكم وجعل الكلام من قبيل عطف الخاص على العام لا يلايم المقام
وقد يرجح الاحتمال الاول بان الاصل فى العطف التغاير بالذات ويجاب بان هناك تفصيلا هو ان اداة
العطف ان توسطت بين الذوات اقتضت تغايرها بالذات وان توسطت بين الصفات اقتضت
تغايرها بحسب المفهومات وكذا الحكم فى التاكيد والبدل ونحوهما وان وقعت فيما يحتملهما على سواء كان الحمل
على التغاير بالذات اولى فلا حكم فى مثل زيد عالم عاقل بان الحمل على تغاير الذات اظهر وقد يرجح فى الآية
الكريمة الحمل على عطف الصفة بان وضع الذى على ان يكون صفة فالظاهر عطفه الموصول الاول على انه

علم

صفة اخرى للمتقين بلا تقسيم مع ان ما تقدم من وجه الترجيح يساعد له ان عطفهم على الذين يؤمنون بالغيب
منزل العطف صحيح سواء جعل المعطوف عليه موصولا بما قبله او منقطعا عنه واما العطف على المتقين فانما يصح
على تقدير الوصل والاولى ارجح اذ لا معنى لاخراجهم عن المتقين مع اتصافهم بالتقوى الا ان يحمل على الكل ويميز
معنى العطف عليه لبعد الحمل على التغاير في المعطوف واذا اتحد الموصولان بحسب الذات فان جعل الموصول
الاول استينافا وجب عطف الثاني عليه وان جعل صفة او مدحا كان العطف اولى الا ان الكشف قدم ما المعطوف
عليه قائلا واشتمال الايمان على الجميع مسالة ومتفرقة واجيب بان الايمان بتفاصيل المنزل فرض واجب
حال كونه منزلا فان ذلك انما يكون عند نزوله وحصه بل اراد وجوب الايمان بان كل ما يستنزل فهو حق
ولا اخفاء اي انهم اذا وصفوا بالايمان بما يجب ان يؤمن به لزم ان اشار الى اشتمال ايمانهم على كله المراد
المنزل كله اختار ذلك لان المطابق لمقتضى الحال كما نبه عليه تنوير السؤال والمناسب لما يعقبه من ترتيب
الهدى والفلاح الكاملين ويؤيده ان ما انزل اليك قوبل بما انزل من قبلك وكذا قوله يؤمنون فانه
لا دلالة على الاستمرار بل على عدم الاقتصار على ما تحقق نزوله في الماضي كانه قيل يجددون الايمان شيئا فشيئا
على حسب تجدد النزول تغليبا للموجود ذكر للتعبير عن الماضي والمترقب بصيغة الماضي وجهين احدهما تغليب
ما وجد نزوله على ما لم يوجد وحقيقته ان انزال جميع القران معنى واحد على ما حقه صيغة الماضي على ما حقه بصيغة
المستقبل فعبر عنهما معا بصيغة الماضي ولم يعكس تغليبا للموجود على ما لم يوجد فذلك من قبيل اطلاق
اسم الجزء على الكل والثاني تشبيه مجموع المنزل بشيء نزل في تحقق النزول لان بعضه نازل وبعضه منتظر سينزل
فلما شبه انزال مجموعه شبيها بانزال ذلك الشيء الذي نزل فيستعار صيغة الماضي من انزاله لانزال المجموع
وبهذا اتضح ما فصلناه ما يتوهم من لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز في كل واحد من الوجهين ولا تشبيه بكل
انا الي والمرسل والاستعارة المذكورين يتعلقان بصيغة انزل وحدها بلا اعتبار مادته ويدل عليه اي على ما ذكر
من وجهين التعبير بصيغة الماضي واما دل على ذلك لان انا لا او يتناول كتابا بامر المجموع لانه المتبادر عند الاطلاق خصوصا

يشمل م

انوا

اذا قيد بكونه منزلا من ترتيب بعد لا بعضه ولا القدر المشترك بينه وبين كله وقد عبر عن انزاله بلفظ الماضي مع
ان بعضه كان مترقبا فوجب ان يتاول باحد الوجهين واما ما سمعنا فالظاهر منه تغليب على ما لم يسمع في اتباع
السمع عليه والمادة كون الامر او بما انزل هو المنزل كله ومن وجهه والمستشهد لذلك بما ورد في التنزيل بما هو الظاهر منه في
الحمل على الكل او ورد له نظير اما لمعارضة الجمهور مع ظهور تناوله للماضي والآتي معا الا ان حمله على التغليب اوجه
من حمله على التشبيه في التحقيق هذا وقد اعترض على انا وانت فعلنا بان الضمير فعلنا موضوع للمتكلم مع
غيره وقد استعمل بمعناه فلا تغليب والجواب ان ذلك اذا اريد التعبير عن غيره بطريق الخطاب او الغيبة اما اذا
عبر عنه باحدهما فحقه ان يجري على تلك الطريقة لا ان يحمل للمتكلم قوله والآخرة عطف على تغليبا والضمير للمنزل كله
وكذا المستتر في حول والمجرور في نظيره عائد الى ما انزل وقوله لكونه مفعول الفعل لعدم ارادته الماضي
ميطو اشارة الا ان لم يترتب مربوطا بالماضي بحيث صار الشاذ واحد تعلق به الفعل المذكور وفي تقديم
الآخرة يريد ان ما ذكر تقديم من احدهما تقديم الظرف الذي هو بالآخرة ويفيد تخصيص ايقانهم اي ايقانهم
مقصور على حقيقة الآخرة لا يتعدا الى ما هو على خلاف حقيقتها وذلك تعريض بان ما عليه مقابلوهم
ليس من حقيقة الآخرة في شيء كانه قيل يؤمنون بالآخرة لا بخلافها كاهل الكتاب الثاني تقديم المسند اليه
اليه الذي بني عليه يوقنون ويفيد ايضا تخصيصا اي الايقان بالآخرة منحصر فيهم لا يتجاوزهم الى اهل الكتاب وفيه
تعريض بان اعتقادهم الذي يزعمون انه ايقان بالآخرة ليس بايقان بل هو جهل محض كما ان معتقدهم
خيال فاسد فقوله يا اهل الكتاب توطئة عطف عليهما ما هو المقصود على طريقة اعجبني زيد وكرمه والكلام على النشر
المرتب اي في تقديم بالآخرة تعريض بما كانوا عليه وفي بناء يوقنون تعريض بان ما هم عليه ليس بصادر وقوله وان اليقين
معطوف على ان ما هم وتتمة له باعتبار ما يفيده من نفي اليقين عما عليه اهل الكتاب وبهذا الاعتبار صح وقوع
مجموع المعطوف والمعطوف عليه في حيز التعريض فان اثبات اليقين لما عليه من امن به مع ومن ثم توهم
انه معطوف على ابعض كانه قيل يتعلق بنا يوقنون تعريض بان قولهم وظنهم بان اليقين فان الظنان لا مدخل له في ذلك التعريض او لو وصل يوقنون لكان باقيا على حاله بانتفاء الشك الذي من شانه والشبهة اراد انه العلم

ان يتطرق اليه الشك والشبهة او انتفيا عنه كان ايقانا والذكي لا يوصف به العلم القديم ولا الغروري ولا حال يتيقنت
ان الكل اعظم من الجزء هو نقيض الاول من صدقه كاشفه اي الآخر الذي معناه الاخير المقابل للاول وهو اسم فاعل
من آخر بمعنى تاخر الا انه لم يستعمل وكذا الآخر بفتح الخاء افعل تفضيل منه من الصفات الغالبة اي الآخرة غالبة على تلك — الحالة
الدار كما ان الدنيا صفة على مثل ثم انهما مع كونهما من الصفات الغالبة قد جرتا مجرى الاسماء اذ قلما يذكر موصوفهما — غالبة
معها لحب يروى بفتح الحا وضمها من حبب على وزن شرف اذا صار محبوبا فادغم بالاسكان او بنقل الضمة
تعالى حب الى فلان اي ما احبه الي واللام جواب قسم مقدر وبه يات بقدح انه ماضي مثبت لا جرائه مجرى فعل المدح
نحو والله لنعم الرجل زيد والشعر لجرير او لابي حية النميري يصف الشاعر ابنيه بالكرم والاشارة به فكني عن الاول
بايقاد نار القرى وعن الثاني باضاءة الوضوء اي ايا ما وقد صح الوقود ههنا بضم الواو وهو مصدر واذا قيل كان اسما
لما يتوقد به وفي رواية بسوء مثلث الواو به اي موقدا لجملة محل الرفع هو مذكور وهنا عدم واما كر يكسر بط به قوله
والا اي وان لم يكن الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ بل موصولا بالمتقين امّا صفة واما مدحا فلا محل لتلك الجملة بعد على ما سبق
من جعل والذين يؤمنون عطفا على المتقين او على الذين يؤمنون بالغيب اما لما اذا اجري الموصول الاول على المتقين
وجعل الثاني مبتدأ بخبر بعينه باولئك على هدى فلها محل الرفع كما سيأتي وفي هذا الاطلاق ايما الى ان الوجه الثاني مرجوح
كما ستكشف لك عن قريب اذا تريب السمع هذا الوجه اذا وهما يقابله ان استعار اخانه وبان يقابله مجرد اشعاك
وذلك لانه اذا ادل باللام على اختصاص المتقين بكون الكتاب هدى لهم اتجه ذلك السؤال وكان الجواب شافيا وافيا
بالمطلوب واما بعد ما اجري عليهم تلك الصفات المقتضية لذلك الاختصاص اقتضاء ظاهرا فلم يبق له اتجاه الا بان تغفل
السائل عن اقتضائها الاختصاص وكان الجواب المذكور اعادة للدعوى تنبيها على ان التأمل فيها يغني عن مؤنة السؤال
الا انه غير مستحسن بين الهدى والمتقين وزيدا نتيجه الهدى احترازا عن شائبة التكرار ربما بل المتقين اي ما حالهم — احقاءه
محصر بذلك وهل هم احقاء بجبال السوال الا انهم هل يستحقون ما اثبت لهم من الاختصاص الجواب مشتمل على هذا
الحكم الاختصاص
موهم انهم فيه
لا الهدى بنفحة
تنويه للمبالغة
التي يعممها الى
كانه قيل لهم
يستحقون
لا اختصاص السر هم
تلك الاوصاف الى ان
عليها الحكم فاستغنى عن
تأكيد الذي هم
بيان علته

ببن

وقد يجاب للمقصود من السوال هو السبب فقط اي ما سبب اختصاصهم واستحقاقهم الا انه في الجواب مبالغة منيفة
فانه ذكر اولا صل الهدى والسبب لا حاجة اصلا الى تاكيد الجملة وربما قيل قصده بمجموع الامرين زيد لاجل هم احقاء
بذلك وما السبب فيه حتى يكون كذلك وانما قال كانه جواب او ليس مثالا لسوال بل انا لسوال محتمل
لذلك كانه مقدر وانما او بصفة المتقين جميع ما ذكر من اوصافهم وفي قوله خصائصهم ايماء اي ان كل واحد من تلك
الاحوال يصلح سببا فكيف اذا اجتمعت سبوجبوا اي استحقوا ما عند جميع نجب ذلك على الله تعالى لمقتضى
حكمه وجوبا عقليا بحيث يستحق تاركه مذمة واما عند اهل السنة فبمعنى الملامة للمجازي الحادثات
في التفضيلات بلا وجوب وفي قوله غير مستبعد تنبيه على سقوط السوال وان منشأه استبعاد انسابيد
اقتضاء تلك الصفات لاستيجاب الاختصاص مع انه ليس بمستبعد وقوله دون الناس اشارة الى ما
الاختصاص المستفاد من اولئك على هدى لو معناه على ما يثبات اولئك الموصوفون بتلك الصفات
على هدى هكون من قبيل ترتب الحكم على الوصف فينتفي بانتفائه لا يقال فعلى هذا يلزم التكرار في ذكر الاوصاف
على الوجه الاول من الاستيناف لانا نقول لا بعد ان تذكر الصفات مفصلة ثم يشار اليها بجملة ليتعلق
العلم بها من وجهين ثم تربط بها ما هو مسبب عنها فان ذلك اوفى بتادية الغرض اعلم ان هذا النوع من الاستيناف
اراد به ما يشتمل على اعادة ذكر ما استؤنف عنه الحديث جوابا عن سوال استحقاقه لما اثبت له فاذا قيل
احسنت الى زيد اتجه ان يقال هل هو حقيق بذلك فان اجيب بذكر اسمه فقد — ترك تاكيد الجملة
على خلاف مقتضى الظاهر وان اجيب بذكر صفته افاد الحكم المطلوب مع سببه اتم افادة معلم تاكيد وقوله تعالى
اراد بهذا النوع ما يشتمل على اعادة ذكر ما استؤنف عنه جوابا للسوال عن سبب الحكم وليس بشيء لانه اذا قيل
ما سبب الاحسان اليه واستحقاقه اياه كان ذلك طلبا لتصور سبب مخصوص بعد العلم بان هناك سببا
في الجملة فلا يصح في جوابه ان يقال زيد حقيق بالاحسان او لانه منه سبب مخصوص اصلا ومع قوله باعادة
اسمه
او يقاد ذكره من
السوال عنه الحديث
اما باسمه
او بصفته فلا يرد
ان الصواب ذكر
يكون المجيب
هذا القسم
ان الاستيناف
وما عاد ذا ضمير

الذي نحن فيه سواء وقع على الوصل بالذين يؤمنون بالغيب او على اولئك وارد على الوجه لا حسن وقد يتوهم ان الكلام
من اعادة الاسم ولذلك كان مرجوحا ويدفعه قوله فاجيب بان اولئك الموصوفين قوله وفي اسم الاشارة ثم
على ان يجعل اختصاصهم الموصول التابع على ان يكون متحدا بحسب الذات فحقه ان يجري على ما جرى عليه الاول
فان قطع عن ذلك وجعل مبتدأ فان لم يجعل الاختصاص الحاصل من تعليق الحكم بالوصف الذي يتضمنه المبتدأ
توضيحا لما ذكره فقد قطع عن [illegible] حقه واوضح فائدة الاستيناف ايضا بلا احتياج لذلك مع انه نوع تكرار لما تقدمه
وان جعل تعريضا به كان ذلك فائدة مطلوبة يرتكب لها خلاف الظاهر والوجه فيه انه لما عبر عن المؤمنين بانهم جامعون
في الايمان بين ما انزل على محمد عليه السلام وما انزل من قبله فالعلم بهذا الاخبار من انفسهم باحدهما كما هي كحال اهل
الكتاب فعرض بان ظنهم بانهم على الهدى ظن كاذب وان طمعهم بنيل الفلاح طمع فارغ ومعنى الكلام ان الكتاب
هدى للذين آمنوا به والذين لم يؤمنوا ليسوا على هدى وان ظنوه والافلاح لهم وان طمعوا فيه بحسب المعنى وان
لو اقتضى الظرف وتعاملنا في اثبات كلا ما ن وسلبه ليس على حد تحسن العطف بينهما فان الاول في وصف
الكتاب بكمال الهدى للمؤمنين به والثاني في سلب الاهتداء عن طائفة اخرى لم يؤمنوا به وقيل المعنى على التوضيح
ان الكتاب هدى للمتقين فليس هدى لمن عداهم فالجملتان بينهما غاية التناسب وفيه نظر لان سلب
كونه هدى لغيرهم ليس فيه كمال له فلا يلائم ما مر من الاوصاف الفاضلة التي يشيد بعضها بعضا بخلاف سلب الاهتداء
عمن لم يؤمن به فالعاقبة اشارة الى انه وان اختلف الموصولان بالذات فالاولى بالثاني ان يعطف على الاول فيتم
للمتقين فان جعل مبتدأ فلا توضيح بعد ترك الاولى بلا سبب وفات ايضا نكتة السؤال المقدر وكان التخصيص
المستفاد من المعطوف منافيا الظاهر لما استفيد من المعطوف عليه وان قصد التعريض كان وجها اظهر تمام
وان يكن التخصيص في المعطوف مقصودا بل وسيلة الى التعريض وتعين ان يكون بالعاس الموعض بهم والحال ان العطف
كما سلف وفي اسم الاشارة [illegible] يوهم ان الابدال المذكور مختص بما اذا وقع الاستيناف على اولئك والصواب كما اشار اليه
انه جار على جميع الوجوه المثلة وكل ان اسماء الاشارة حقها ان يشار بها الى محسوس مشاهد او الى ما ينزل منزلته

في تميزه وظهوره ولما كانت الصفات المجرات على المتقين تميزهم جاعلهم اياهم كانهم حاضرون مشاهدون
وضع اولئك موضع الضمير اشارة اليهم من حيث انهم موصوفون بها فكانه قيل اولئك المتميزون بتلك الصفات فيكون
الكلام من ترتيب الحكم على الاوصاف المناسبة ومفيدا للعلية بخلاف الضمير فانه راجع الى الذات وليس فيه
ملاحظة للاوصاف فيها واحتيج في ومما يكمل ما قررناه في كون الخطاب اول ما جعل التنوين في ابدان للتعظيم
فالمذكورون قبله او فعل الثنا اي خبر ان المعروفة على معنى السببية بحسب كثرة جبار وانما قال لا كنابة لان
الهدى والفلاح بنفحه الكسب والله صعلوك ساور همه ويمضي على الاحداث والدهر مقدما في طلبات لا يرى
الخمص ترحة ولا شبعا ان نالها غنما تمتعا او امارات يوما مكارم اعرضت فتيمم كبراهن ثمت صمما يرى رمحه
او نبله ومجنه وذا شطب عضب الضريبة مخذما واحنا سرج قاتر ولجامه عتاد اخي هيجا وطرفا مسوما
ويغشى اذ ما كان يوم كريهة صدور العوالي وهو مختضب دما اذا الحرب ابدت ناجذيها وشمرت وولى
هدان القوم اقدم معلما فذلك ان تهلك لله كذا اكله تعجب ومدح تعال عند استواب النبي والتعظيمه فحسنى ثناؤه م
اي صح الله وصعلوك به اوله الفقر على خلق امثال والصعلوك الفقير وصعاليك العرب لصوصهم والمساور وانما
المواثبة والهم القصد والعزيمة وقوله على الاحداث يتعلق بيمضي اي لا يشغله الاحداث والدهر عن الاقدام
على ما يتعلق بهمه ومقدما حال عن صعلوك او صفة له او مخصوص بالمدح نصبا او رفعا واضافه الى طلبات اشارة الى
علو همته والخمص الجوع والترحة الشدة وشبعا مفعول عد اعرض استبانت وثم للتراخي في الرتبة بين
القصد والتصميم وانما عطف النبل على الرمح بالواو قلنا لجمع فيهما ويجب معطوف على مدلول ما تقدم
اعني احدهما وشطب السيف بضم الشين وفتح الطاء وضمها ايضا طرائقه التي في متنه جمع شطبة والعضب
القاطع والضريبة المضروب بالسيف ووقع الثاني لانه في عداد الاسماء كالنطيحة والمخذم بالمعجمة القاطع ويروى
وبالحاء المهملة من الخذم بمعنى القطع السريع والاحنا جمع حنو وهو ما فيه اعوجاج من السرج ومنه حنو الحجيل
وسرج قاتر واق لا يعقر ظهر الفرس والعتاد ثاني مفعول يرى والقد طبق المفصل في افراد العتاد لان الكل والتبعة م

عنادوا صدوفي اضافته الى آخي حبي دون نفسه وفي جعله الطرف بالكسر وهو الكريم من الخيل عتادا على حدة فان قوله
وطرفا عطف على اول المفعولين اعني رمحه وما عطف عليه والمسوم المعلم تشبيه العتقة من السوم وهي العلامة
والهدان بالكسر الاحمق الثقيل وحسن مصدر حسن ويروى غرس ثيابه على النداء ومع الاستعلاء يريد ان كلمة على هذا
استعارة تبعية بتشبيه التلبس بالهدى باستعلاء الراكب على مركبه في التمكن والاستقرار فاستعير الحرف الموضوع
للاستعلاء كما شبه استعلاء المصلوب على الجذع باستقرار المظروف في الظرف بجامع الثبات فاستعير له
الحرف الموضوع للظرفية وانما قال معنى الاستعلاء دون معنى على لان الاستعارة في الحرف تقع اولا في متعلق معناه
كالاستعلاء والظرفية والابتداء مثلا ثم تسري اليه بتبعيته كما حقق في موضعه وقوله مثل له تصوير فان المقصود
من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به ابراز الوجه الشبه بصورته في المشبه به فاذا قلت
رأيت اسدا يرمي فقد صورته وشبهته بصورة الاسد وجراءته ثم انه قدم هنا تصوير وجه الشبه اعني
التمكن والاستقرار على تصوير المشبه الذي هو التمكن لانه المقصود الاصلي بالقياس اليه ومن الناس من زعم
ان الاستعارة في على تبعية تمثيلية قال اما كونها تبعية فلجريانها اولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف
واما كونها تمثيلية فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور فورد عليه ان انتزاع كل من طرفيه
من امور عدة يستلزم تركبه من معان متعددة ومن البين ان متعلق معنى كلمة على وهو جعل المجموع مشبها به
لم يكن معنى الاستعلاء مشبها به هذا التشبيه فكيف يسري التشبيه والاستعارة منه الى معنى الحرف والحاصل
ان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به وان تركب الطرفين يلزم ان لا يكون مشبها به
فلا يجتمعان واجيب عنه بان انتزاع كل من طرفيه من عدة امور لا يوجب تركبه بل يقتضي تعدد ما اخذ
وهو مردود بان المشبه مثلا اذا كان منتزعا من اشياء متعددة فاما ان ينتزع بتمامه من كل واحد منها
وهو باطل فانه لو اخذ كذلك من واحد منها كان اخذه مرة ثانية من واحد آخر لغوا بل تحصيلا للحاصل واما ان ينتزع
من كل واحد منها بعض منه فيكون مركبا بالضرورة واما ان لا يكون هناك لا اخذ ولا اخذ وهو سفسطة اذ لا اخذ

لانه اعم

من تلك الامور المتعددة على ان هذا النزاع فقد صرح في تفسير قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا بانه لا منع
لتشبيه المركب بالمركب الا ان ينتزع كيفية من امور عدة فيشبه بكيفية اخرى مثلها فيقع في كل واحد من
الطرفين امور متعددة وانت خبير بان امثال ذلك مما لا يشتبه على ذي مسكة الا ان جماعة قد غفلوا في هذا
المقام عن رعاية القواعد فزلت بهم اقدامهم وان شئت مزيد تحقيق فاعلم ان قوله على هدى يحتمل
وجوها ثلثة احدها ما مر من تشبيه تمسكهم بالهدى باعتلاء الراكب وثانيها ان يشبه هيئة منتزعة
من المتقي والهدى وتمسكه به بالهيئة المنتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه فيكون هناك
استعارة تمثيلية تركب كل من طرفيها لكنه لم يصرح من الالفاظ التي هي بازاء المشبه به الا بكلمة
على فان مدلولها هو العمدة في تلك الهيئة وما عداه تبع له يلاحظ معه في ضمن الفاظ منوية وان لم يكن
مقدرة في نظم الكلام وليتوقف الذوق بينهما فلا يكون في على استعارة اصلا بل تبقى على حالها قبل الاستعارة
كما اذا صرح بتلك الالفاظ كلها وثالثها ان يشبه الهدى بالمركوب على طريقة الاستعارة بالكناية ويجعل كلمة على قرينة
لها على عكس الوجه الاول فمن اعتبر هيهنا تلك الهيئة وحكم بان الاستعارة تبعية فقد اشتبه عليه الفرق
بين الوجه الثاني والاول وما يتوهم من ان عبارة المفتاح في الاستعارة لعلي يشير الى اجتماع التبعية والتمثيلية
فهو مضمحل بما حققناه في شرحه على وجه لا مزيد عليه وسينكشف جلية الحال في مواضع شتى مما يستقبله الله
سبحانه ولما ذكر الاستعارة في على للتمسك بالهدى او الحق او الباطل لزم منه تشبيه الهدى ونظائره بالمركوب
فقد يتبادر الى الوهم الاستعارة فازاله بان التشبيه فيما ذكرناه ضمني غير مقصود من الكلام وقد صرحوا
به وجعلوه مقصودا منه في مواضع لكن اما في صورة التشبيه كقولهم جعل الغواية مركبا فانه في قوة قولك
الغواية مركب اي كالمركب واما في صورة الاستعارة كقولهم اقتعدت غارب الهوى اذ قد شبه فيه الهوى
بالمطية على طريق الاستعارة المكنية وخيل باثبات الغارب ورشح بذكر الاقتعاد واما قولهم امتطى الجهل
فان جعل بمنزلة قولك ركب مطية الجهل كان استعارة بالكناية وان جعل في قوة قولك اتخذ الجهل مطية كان

شبيهها وايا ما كان فتشبيه الجهل بالمظلمة والتعبير بلفظ المشبه به للمشبه استعارة الاستعانة اي الفعل وذكر
المفعول قرينة لها ومنه بحث اذ لا فرق ح بينه وبين قوله على هدى في ان تشبيه الهدى والجهل بالمركب ليس
مقصودا فيهما فكيف يحمل مصرحا به في احدهما دون الآخر اي منهج زاد كلمة اي بين المبتدا والخبر تاكيدا
للاتحاد وزيادة في البيان والمقصود ان من ابتدا اسمه من زيهم صنعة الهدى وفسر ذلك باللطف والتوفيق
رعاية لمذهبه واما عندنا فهو مسلوح الاهتداء الافضل فالافضل منه الفا للتعقيب على سبيل الاستمرار اي
اذا ساعدهم التوفيق على عمل فاقدموا استنزلوا توفيقا آخر اجل من الاول فيستعدوا فيه عملا افضل
وهكذا فلا يزالون يترقون في الاعمال من افضل الى افضل لا يبلغ كنهه اي نهايته وقدره اي مبلغه
ومنه لا يبادر قدره وفلان يتقادر ريح اي يطلب مساواتي مال الهدى هو ابو خراش يرثي خالد بن زهير
ولا زابن عم اول القسم كافي لا اقسم ولقد وقعت جواب له والخطاب للطير على طريقة الالتفات تنكير لحم
للتعظيم التعظيم لحم خالد حتى التعظيم الطير الواقعة عليه وابا ها حيث اقسم به ولا حاجة الى الحمل على الجمع
اش وتنظرا اكتنفه لحم الطير والمربة الواقعة اللازمة من ارب بالمكان اقام به ولزمه ومن المص انه كان
يقول ما افصحك يا بنت بلغته وغيرها ونصر عنه المشهور عند القرا لا عنه مع اللام والرا وقد وردت عنهم
في بعض الروايات اللغة منها ولا نزاع في جوازها لحب العربة والاثرة بفتح الهمزة والثا التقدم والاستبداد
يقال استاثر بالشي استبد به وقوله كما ثبتت في موضع المصدر لقوله ثابتة كانه قيل تنبيه على انهم ثابت لهم الاثر
بالفلاح كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فاي جملة الفا ازاين لم يمنع اعمال ما بعدها في ما قبلها وان حملت دالة
على ان الاثر بالهدى سبب للاثرة الاخرى اختص في النظام اي تعريفا بالله بلا فا اكما صورناه وقوله
في تميزهم اما متعلق بجعلت او بالظرف الذي هو المفعول الثاني اعني لمناسبه اي بالمنزلة ومحصول
ما ذكره ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل واحد منهما مميزا لهم عمن عداهم
ولولاه فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد جلال الشي وحواله وحوله بمعنى فمعنى كنت مميزا لهم على حيالها

انهما مستقلة في ذلك مع ما هو لها وحين ها بلا احتياج الى الخارج فاذا اختلف الخبران ههنا يعني على ان هدى
والمفلحون مع كونهما متناسبين معنيان مختلفان مفهوما ووجوداً فان الهدى في الدنيا والفلاح في
العقبى واثبات كل منهما امر مقصود في نفسه جملتان المشتملتان عليهما المتحدتان في المخبر عنه
واقعتان بين كمال الاتصال والانفصال فلذلك ادخل العاطف بينهما واما لا كالانعام والغا فلون
فههنا وان اختلفا مفهوما فقد اتحد مقصوداً اذ لا معنى للتشبيه بالانعام الا المبالغة في الغفلة
فالجملة الثانية ههنا المقرر في المحكوم عليه مؤكدة لها فلا مجال للعاطف بينهما وفايدته الدلالة
اي الضمير الفصل هو ايد الاولى الدالة على ان ما بعده خبر لما قبله لا نعت له ولذلك سمي فصلا الثانية
الثانية التاكيد اي تاكيد الحكم لدلالته على ربط المسند بالمسند اليه وقيل تاكيد المحكوم عليه لانه راجع
اليه فيكون تكريرا له الثالثة الدلالة على حصر المسند في المسند اليه فعلا كان او اسما معرفا او منكرا
فهو كل زيد هو افضل من عمرو يعني زيد اوست كه افضلست از عمرو او هو مبتدا فم لقوله هم فصل
على ان المفلحون هو الناس الذين بلغك ما اللام في المفلحون ح بتوقف العهد الخارجي ولا حاجة الى اعتبار
تعريضا كما اذا بلغك ان انسانا قد تاب هو المفلحون اشارة الى معهود بلا انطلاق لكن انا تعبير بحمله
ام وبعصر قصر المسند على المسند اليه افرادا او قلبا لما عسى يتوهم من ان المخصوص بالفلاح في الآخرة تندرج
فهم غير المتقين ايضا فقيل زيد التائب اعترض عليه بان المطابق للسوال ان يقال التائب زيد حتى لو اقتصر
على زيد جزء المبتدا محذوف ورد بان الحصر هو كل من هو راجع الى التائب اي من التائب فمن مبتدا والتائب
خبره كما هو مذهب سيبويه والمعنى ازيد التائب ام عمرو ام غيرهما فالمطلوب بهذا السوال ان يحكم بالتائب
على شيء من تلك الخصوصيات فالصواب ما ذكر في الكتاب ليكون الجواب مطابقا للسوال والمثال موافقا
لنظم التنزيل في كون الخبر معرفا باللام التعريف ثم ان حمل كلمة من خبرا مقدما كان الحق ما ذكره المعترض الا انه
يفوت موافقة المثال للمنصوص ومذاهم ظهوره قد خفي على جماعة حتى نبه بعضهم على ما قررناه فلم يتنبه وزعم

ان دعوى رعاية المطابقة منقوضة بان من قام جملة اسمية وخاطب بجملة فعلية ولم يدر ان الشيخ ايل يمس قام فيطلب
الحكم بالقيام على زيد او عمر فاذا اجيب بقام زيد طابق لسواله في المعنى وان خالفه في اللفظ بكونه جملة فعلية
نطلعك عليه او اجاب وقيد بخلاف ما نحن فيه فان العدم يوجب اختلاف المحكوم عليه فيفوت المطابقة
المعنوية التي يجب رعايتها كما في قولك زيد اخوك واخوك زيد لا ينبغي ان يذهل في امثال هذه المباحث من كان ذا
رسوخ قدم في قواعد المعاني ودقة نظر في تاسيس نكتها على تلك المباني او على انهم الذين ان جعلت واللام
لتعريف الجنس المسمى بنفس الحقيقة ثم ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به تارة حصره في المبتدا اما حقيقة
او ادعاء كزيد الامير اذا انحصرت الامارة فيه او كان كاملا كانه قيل زيد كل الامير وقد يقصد به اخرى
ان المبتدا هو عين ذلك الجنس ومتحد به لا ان ذلك الجنس مفهوم مغاير للمبتدا يصح حمله على احد الوجهين فهذا معنى
آخر للخبر المعرف بلام الجنس غير الحصر وللشيخ في دلايل الاعجاز كلام يحقق هذا الكلام ملخصه ان الخبر المعرف باللام قد
يراد بها العهد كقولك زيد المنطلق لمن علم انه كان انطلاق ولم يعلم انه ممن كان وقد يراد به حصر مفهومه في المبتدا
اما انه لم يحصل لغيره اصلا او على الكمال كقولك زيد الشجاع وقد يراد به ظهور اتصاف المبتدا به كقوله
والدك العبد اي ظاهر اتصافه بالعبدية وقد يراد به معنى آخر دقيق يكون التامل عنده كما تقال عرف وينكر
كقولك هو البطل المحامي فانه لا تريد به عهدا ولا حصر جنس ولا ظهور اتصاف بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي وهل تصورت حقيقة ما هي فان كنت قتلته علما واحطت بكنهه خبرا فعليك بفلان
واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك وطريقه طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف ما هو فان
كنت تعرفه فزيد هو هو بعينه لا حقيقة له وراء ذلك ثم ان الشيخ بعد توضيحه لهذا المعنى وتكثير امثلته قال هذا كله على معنى
الوهم والتقدير وان تصور في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ما علمه وانما قال ذلك لان الدعوى كون
زيد على حقيقة الاسد مثلا انما تتاتى اذا صورت تلك الحقيقة في الوهم بصورة تناسب تلك الدعوى فانها لو رايت
على حالها لم يكن ادعاء كون زيد متحدا بها مستحسنا فقد تبين ان تعريف الخبر بهذا المعنى لتعريف جنس الحقيقة هو تصور

بتصوير
وهمية توصلا الى دعوى الاتحاد وهو من فروع الجنس كالحمل على الكمال كيف لا والتعريف باللام منحصر في العهد والجنس
فان قلت ظهور الاتصاف بمضمون الخبر ليس شيئا منهما قلت هو راجع الى الجنس ايضا كانه بعد ما جعل خبرا عرف باللام
اشارة الى حضور الجنس في الاذهان من حيث انه صفة للمخبر عنه وهذا معنى ظهور اتصافه به واختار المفتي المتلجر
دعوى الاتحاد على حصر الجنس لانه الطف وابلغ فقوله ما ثم مفعول ثاني لتحققوا ومثله لا ابتغي لمعنيها لوجوع
العامل في المفعول الاول وقوله يصوروا بصورتهم الحقيقة اشارة الى تصوير حقيقة المفلحين بالصورة التي حقها
ان تكون عليها وقوله فهم هم اشارة الى الاتحاد والضمير الاول للتغير والثاني للمفلحين وقوله لا يعدون تلك
الحقيقة تاكيد للاتحاد ولا يبان الحصر المبتدا في الخبر كما ظن حيث قيل اذا جعل اللام للعهد اريد به قصر الفلاح
عليهم واذا جعلت للجنس اريد قصرهم على صفة الفلاح فانه مخالف للقاعدة المقررة وهي ان تعريف الخبر بلام
الجنس يفيد قصره على المبتدا لا العكس وان اشتبه بكلامه في الفايق حيث قال في قوله فان الله هو الدهر ان
الله هو الجالب للحوادث لا غير الجالب فان قيل اذا ادعى ان المتقين عين حقيقة المفلحين لم يتصور هناك
حيثذ حصر اصلا فكيف يسئول منه ضمير الفصل قلنا تجرد لتميز الخبر عن النعت وتاكيد الحكم اما معا او لاحدهما وكذا
الحال في قوله ان الاكرم هو التقوى اي لا اكرم الا التقوى واما في قولك زيد هو الامير فالحصر فيه مستفاد من الخبر
والفصل لتاكيده وقد مر مثال افادته للحصر ابتداء فتبصر فانظر كيف كرر لما كان النظر وسيلة الى العلم كان منصفا
لمعناه في رايه على الاستفهام قبله وقوله عز من قايل كقولك عز قايلا فهو اما تمييز عن النسبة اي عز قايلية
او حال على ان المراد بقايل هو الحق ابدا عز قايلا من القايلين على طرف شتى متعلق بكرر واما التنبيه بذكر
اسم الاشارة وتكريره فلما عرفت من انه بمنزلة اعادة الوصف وتعليق الحكم به وان تكريره يدل على اختصاص
كل واحد من الهدى والفلاح بهم واما تعريف المفلحين فعلى العهد ظاهر سواء اعتبر فيه حصر اولا واما على الجنس فلان المقصود
الاتحاد الذي هو اقوى من الحصر واما توسط الفصل فمناسب ودلالته على القصر او تاكيد الحكم بالاتحاد وفي قوله فتبطل

اشارة الى اهاجي ابن خلدون عن الطمع الفارغ
الشيعة فانهم من الاطماع ان اهل السنة لا يبعد بان طمع امل
التي لا ينايدون فيها اصلا بل من
التمنيات الباطلة المنافية للحكمة الالهية والجزاء
ان المراد واختصاص المتقين بالكامل من الهدى والفلاح
فلا يلزم ان لا يكون لغيرهم هدى ولا فلاح اصلا

والسكحي ومومن كنايات الطلاق اى موزى والستعلى بامرك علے معنى الشق يقال فلحت الارض اى شققتها والحديد بالحديد يفلح اى يشق ويقطع ومنه الفلاح للحراث فى الارض فلق شق فلذ اقطع فلى فرق الشئ الطلب النمل يقال فيفته به وقفيت به علے اثره اى اتبعته اياه وفى قوله سواء عليهم وجوه الكتاب وعدمه اشارة الى مزيد التناسب بين القضيتين الذى حسن به تعقيب احدهما بالاخرى بلا فصل وان لم يكن معنى للعطف بينهما لتنافيهما فى الغرض والاسلوب اما فى الغرض فلان المقصود من الجملة الاولى ان الكتاب متصف بغاية الكمال فى الهداية تقريرا لكونه يقينا لا مجال فيه للشك وتحقيقا لكونه ذلك الكتاب الكامل فى جنسه المتحدى باعجازه ومن الجملة الثانية بيان اتصاف الكفار بالاصرار على ماهم عليه من الكفر والضلال بحيث لا يجدى عليهم الانذار و الانذار واما فى الاسلوب وهو الفن والطريق فلان طريق الاداء فى الاولى ان حكم على الكتاب مع حذف فى اللفظ بما جعل المتقين فيه قصدا وفى الثانية ان حكم الكفار قصدا فى الاولى ان حكم على الكتاب مع ذكرهم لفظا بالاصرار الذى لا يتصور معه اقلاع اصلا وصدرت ايضا بكلمة ان ايذانا بالانقطاع والشروع فى نوع آخر من الكلام لا اتصال بها مستويتان ببيان حال الكتاب ومواه هدى لطائفة وليس بهدى لاضدادهم فهما على حد حسن العطف بينهما لانا نقول قد عرفت ان الثانية قد سيقت لبيان اصرار الكفار وان وجود الكتاب وعدمه سواء عليهم واما كونه بحيث لا يجدى عليهم هدى فهوم تبعا لا قصدا ولو كان مقصود المحل العطف ايضا لان الانتفاع به صفة كمال له يؤيد ما سبق من تفخيم شأنه واعلاء مكانه بخلاف عدم الانتفاع فهو فى الحقيقة كالجارى عليه يريد به وان كان فى صورة كلام مستقل منقطع عما قبله حيث جعل مبتدأ لفظا واخبر عنه باولئك لكنه مرتبط به ارتباطا معنويا صار به متصلا بما قبله اتصال التابع بمتبوعه فكما لم يصح العطف على تقدير كونه موصولا اما صفة مجرورة او مخصوصا منصوبا او مرفوعا لم يصح ايضا على تقدير كونه منقطعا وانما قال كالجارى عليه تنبيها على الفرق بين الصفة والمخصوص فان المخصوص وان لم يكن جاريا على متبوعه صورة فهو جار عليه حقيقة او هو مسوق لاثبات مفهومه للمنعوت الذى قطع عن اعرابه
بخلاف المستانف الذى يسبق للحكم عليه بالمدح والفلاح وانما لم يقل بتوسيطه للمستر ضمنا فهو كالجارى فى الانفصال لعدم الاشتغال وذلك لانه مبنى على السوال المبنى على ما قبله ما هنت مستتبعا له فاذا لم يصلح من الوصل

المنشأ

المنشأ اى هدى للمتقين لان يعطف عليه ان الذين كفروا لم يصلح لذلك بل هو من توابعه فانه بل علمه الاخير وهو ان يجعل والذين يؤمنون مبتدأ اخبره اولئك على هدى فانه حينئذ جملة مستقلة فى وصف المؤمنين جاءت معطوفة على ما تقدمها فليعطف عليها جملة وصف الكفار كما فى الايات الاخر قلنا هذا وجه مرجوح كما احاط به علمك فلم يلتفت اليه وبنى الكلام على الوجه المرضى عنده وانما يستدل بهذا البناء على ضعفه وايضا قد عرفت ان هذه الجملة محمولة على التوصيف وان معناها على ما حققناه بيان وصف الكتاب بالكمال ولذلك جاز عطفها على سابقتها ومن الظاهر ان جملة ان الذين كفروا لا مدخل لها فى ذلك هذا وقد زعم بعضهم ان خلاصة الجواب المذكور فى الكتاب ان الذين يؤمنون بالغيب الى ما فيه الاستيناف وقع جوابا عن سوال وان قوله ان الذين كفروا لا يصلح ان يكون جوابا عن ذلك السوال فامتنع العطف لذلك ورد عليه بانه مع كونه مغايرا للكلام المصنف ليس بمستقيم فانه اذا قيل ما بال المتقين مخصوصين بكون الكتاب هدى لهم دون من عداهم حسن جدا ان يقال لان الموصوفين بتلك الصفات احقاء بذلك والكفار المصرين لا ينتفعون به بل يستوى عليهم وجوده وعدمه فيكون هذا المعطوف مؤكدا لاختصاصهم بالنفى عن غيرهم وتوهم جماعة ان ترك العطف فى الاية لانه استيناف لانه كانه قيل ما بال غيرهم لم يهتدوا به فاجيب بانهم لاعراضهم وزوال استعدادهم لم ينجع فيهم دعوة الكتاب الى الايمان وليس بشئ لانه بعد ما تقدم ان تلك الاوصاف الجليلة فى المتقين لم يبق لهذا السوال وجه وتخيل آخرون ان تركه لغاية الاتصال والاتحاد وهو فاسد جدا لان شرح تمرد الكفار لا يؤكد كون الكتاب كاملا فى الهداية يجوز ان يكون للعهد وذلك لان تعريف الذى ونظائره من بين الموصولات كتعريف ذى اللام فى كونه للعهد ان ههنا اعلام الكفار والمشهورون به فهم كذلك كالحاضرين فى الاذهان فاذا اطلق اللفظ انصرف اليهم واذا حمل على الخبر عن الكفار الان لا اخبار عنهم بما يدل على الاصرار دل على ان المراد هم المصرون
والاخصوص فى ان كلمة اسم جنس اذا اطلقت انصرف الى العموم جيث قال فى قوله فيه الجليل بلام الجنس لا الاستغراق مع انه لم يرد به ان الحكم كيف يحمله على الخصوص اوراده بقرينة الخبر فان قيل ما المقصود ايضا بعض فيما يكون اللفظ

لاثبات من الانس ومن الجنس معنى قائم في كلهن وبعضهن فجاز ان يراد بالنساء منه ذلك
فاذا قيل لعدتهن علم انه اطلق على بعضهن وهن المدخول بهن من المعتدات بالحيض وقال في قوله تعالى
والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ان اللفظ مطلق يتناول الجنس صالح لكله وبعضه في واحد
ما يصلح بعض من ذوات اقراء كالاسم المشترك قلنا هو لا يمنع صلوحه للعموم بل ظهوره فيه كما ذهب اليه
اصحاب الاصول فاختار ههنا ان هذا الصالح للعموم مستعمل فيه ومقصور على البعض بواسطة التوبة
ويرد عليه انه تطويل للمسافة بلا طايل وزعم بعضهم ان المختار عنده هو مثل هذا الجمع للعموم واما كونه للاطلاق
فشيء ذكره في بعض مواضع هذا الكتاب ورد انه مناف لما نقلناه من نصه على عدم العموم واما غيره
بالمجموع المعرف باللام بالاستغراق فذلك لاستفادته منها لمعاونة المقام ولا معاونة للمقام ههنا فالصحيح انه
انه اراد كون الذين كفروا مطلقا اي يتناول الجنس صالحا لجنس مفهومهم لا يراد به كله وبعضه لكن الخبر دل
على تقييده فقوله متناولا لكل من صمم وغيرهم لم يرد به الشمول بل التناول بحسب الاطلاق نظرا الى اللفظ وحده
واذا اعتبرت القرينة دلت على تناوله بحسب الارادة للمصرين فقط ومعنى لا يستوي لا يتغير ولا يمتنع
كما يوصف بالمصادر اي كما يجري المصادر على ما تتصف بها كذلك سواء يجري على ما يتصف بالاستواء
اي بجعل وصفا له معنونا كما في قوله تعالى في كلمة سواء وفي اربعة ايام سواء بالجر والمشهور هو النصب واما غير
كما في مثل الآية فان سواء ههنا في موقع مستو اما خبر لما قبله ومسند الى ما بعده كما اسند الفعل اليه فاعلم فيجب
توحيده واما خبر لما بعده فيكون تثنيته لجهة المصدرية وكانه نبه على ذلك حيث قال او لا مستو عليهم
وثانيا سواء عليهم واختار بعضهم الوجه الثاني لانه اسم غير صفة فالاصل فيه ان لا يعمل وايضا المقصود من الوصف
بالمصادر المبالغة في شان محالها كانها صارت عين ما قام بها والمعنى قولنا هو سواء انه بمعنى العدل كانه تجسم منه واذا
اولت بمعنى اسم الفاعل كمستو مثلا فاتت ذلك المقصود وكذا ان حملت على حذف المضاف الفعل ابدا خبر

مبتدأ وافصح بالسؤال الاول واجاب عنه وعقبه بما هو جواب عن الآخر فكيف صح الاخبار عنه اي عن
الفعل قيل المخبر عنه ههنا هو الجملة لا الفعل وحده فقد جعل الفعل مع فاعله المضمر فعلا وهو شايع في عباراتهم ولا حاجة
على ذلك لان الذي نحن فيه انما هو الفعل واما فاعله فهو قيد للمخبر عنه لا جزء منه المهجور من جانب اللفظ
فان الفعل اذا نظر الى اللفظ واعتبر معناه على ما يقتضيه ظاهره امتنع الاخبار عنه لكن هجر ههنا مقتضى لفظه واول
بمعنى مصدر مضاف الى فاعله فلذلك صح ان يخبر عنه وقوله المعاني من قبيل التضمين اي يميلون دايرين معها
ولا يلتفتون الى ما تقتضيه ظواهر الفاظها من ذلك قولهم فانه ان اجرى على ظاهره لزم عطف وهو يشرب
بالنصب على الفعل بل عطف مفرد على جملة لا محل لها فهو من قبيل ما هجر فيه جانب لفظه الى معناه من حيث
انه اول لا تاكل السمك بما فيه اسم يصلح ان يعطف عليه ان يشرب اي لا امكن منك اكل السمك وشرب
اللبن لا من حيث انه جعل لا تاكل في تاويل المصدر على ما ليس قوله اانذرتهم ام لم تنذرهم فان النوف
بيتين فان قيل حذف الواو بمعنى مع اذ المنتهى هو الجمع فلو جعل ما بعدها مفعولا معه كما في قولك ما صنعت
واباك لاستغنى عن التاويل قلنا المصاحب انه ايضا لان ما بعد الواو لا يصلح لمصاحبة معمول لا تاكل
بل لمصاحبة معمول فعل عامل اليه اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن والهمزة وام هنا مع كونه تغيير
لمعنى لا يتغيض فائدتين آ تاكيدا الجواب عن السؤال الاول وذلك لان تجرد الهمزة وام عنهما لما ذكره من
معنى الاستواء تجرد من جانب اللفظ ب دفع السؤال الخامس تقريره ان هاتين الكلمتين قد انسلختا عنهما
لههنا معنى الاستفهام بالمرة حتى زال عنهما الدلالة على احد الامرين وصارت لمجرد معنى الاستواء
فان اللفظ الحامل لمعنيين قد يجرد لاحدهما ويستعمل فيه وحده كما في صيغة النداء فانها كانت للاختصاص
الندائي فجردت لمطلق الاختصاص وفي هذه الآية كما خولف لفظ الفعل واريد به الحدث مضافا الى فاعله
فصح الاخبار عنه كذلك خولف لفظتا الهمزة وام فجردتا عن معنى الاستفهام لمعنى الاستواء وانه تكرار

او بما يجرى مجراه مما يناسب المقام ومعنى الاستواء اراده ان هذا معنا بهما فى اصلهما لينظر نفيهما لا الاستواء
مصحح للحكم بتجرد بهما لا ان الاستواء فى علم المستفهم مقصود منهما ههنا كيف وبما بعد التجريد لا يقعان
فى كلام المستفهم وقيل اراده ان الاستواء الذى جرد ثانيا هو استوائهما فى علم المستفهم عند استعمالها
فى الاستفهام وههنا قد ذهب الاستفهام وبقى الاستواء فى العلم وهذا اقرب الى الحقيقة والكيس بقولهم جردوهما
لمعنى الاستواء منسلخا عنهما معنى الاستفهام فالمستفاد منهما هو الاستواء فى علم المستفهم والمستفاد من
سواء هو الاستواء فيما سيق له الكلام كانه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم الجدوى وهذا ما نقل
عن المصنف من ان معناهما ما استوى به علمك حتى استوى به مستوفى عدم النافع كانه سال به انذرتهم ام لا
فحصل له ذلك ومحصول هذا المنقول ان هناك سواء امقدرا اوقع هذا الكلام عقيبه فاشير الى الاستواء فى علم
ذلك المستفهم وحكى بعض المحققين عن انه علم ان الفعلين مع الحرفين فى تاويل اسمين بينهما او العطف لان
ما بعد كلمتى الاستفهام فى مثل قولك اقمت ام قعدت متساويان فى علم المستفهم واذا قيل سواء على اقمت
ام قعدت فقد اقتضى مقام ما بعدها مقام المستويين وبما فيها من معنى كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص
ثم اختار ان سواء فى مثله خبر مبتدء محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين الامران بقوله اقمت ام قعدت
وهذان الفعلان فى معنى الشرط والجملة الاسمية السابقة دالة على جزائه اى ان قمت او قعدت فالامران
سواء على الا ترى الى ان الماضى المذكور مثله بعد معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمنه معنى الشرط ولذلك استجيز
الاخفش على ما حكى عنه فى الحجة ان يقع بعدهما الابتداء اه واما قوله سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون
فى الايه فلتقدم العلة والامام يجوز واستقبح ايضا وقوع المضارع بعدهما وذلك لان افادة الماضى
معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط ويؤيده ان ما جاء فى التنزيل من هذا القبيل جار على صيغة
الماضى وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان كلمة ان تستعمل فى الاغلب فى امر مفروض مجهول الوقوع
ولذلك حرف الاستفهام ثم لا يستفهم حصوله فجاز قيامها مقامها مجردا عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت

عن معناه

[illegible]

عن معناه وجعلت بمعنى او لانهما مثلها فى افادة احد الشيئين قال ولو شئت ان ان سواء الساد مسد جواب الشرط
لا خبر مقدم ان معنى سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقمت ام قعدت واحد فى الحقيقة ولا ابالى ليس خبرا لمبتدا
بل معنى ان قمت او قعدت فلا ابالى بهما وكذا ابو شك الله قوله سيان عندى ان تبتدروا او ان تجرروا املس تجرى عليه
على امثالهم فلم وانما اختص استعمال الهمزة وام بهذا المعنى فيما بعد سواء ولا ابالى وما يجرى مجراهما لان الهمزة التسوية
[illegible]
اوجب بتكرير الشرط وام يصح ابالى اقام زيد وعلى ما اختاره هذا الفاضل يكون الجملة الشرطية خبر ان والمعنى
ان الذين كفروا ان انذرتهم ام لم تنذرهم فهما سواء عليهم نعلم مما صح بكسر الياء فى نسخة المصنف اى جعلم لا يفيد التعيين
فيكون الا ان مستويين فى العلم بهما والمستفهم طالب لتعيين احدهما والتصحيف اعراب اى اقصح واوضح الوجه
من تحقيق الهمزتين وهو جملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف وحذف حرف الاستفهام هذه القراءة والتى بعدها
من الشواذ الخارجة من السبع المتواتر وانما جعل المحذوف همزة الاستفهام لكثرة حذفها كما فى بيت الكتاب سبع
رمين الجمار ام ثمان دون حذف الهمزة الافعال فى الماضى والظاهر ان الضمير فى قوله والقلب تحركه راجع الى حرف
الاستفهام المحذوف فيكون القراءة حينئذ بفتح الميم دالة على همزة معاوية مع كونها غير مردودة على احد مخالفة للقياس من وجه
للتسهيل فلو كان مثل هذا الضمير للحرف الذى بعد حرف الاستفهام فيكون القراءة عليهم انذرتهم بفتح الميم والنون
بلا همزة اصلا وتسهيله قوله كما فى قد افلح مولاه من خارج من كلام العرب حروجهن اعتذر عن الاول بان
من قلب الهمزة الثانية بعد الالف مقدارا زائدا على المعتاد ليكون ذلك فاصلا بين الساكنين كما ذكر فى قراءة
محياى بسكون الياء ووصلوا من الثانى فقد قلب الفا على الشذوذ كما فى قول حسان سالت هذيل رسول الله
فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب قول الفرزدق فارعى فزاره لا هناك المرتع والشاذ ليس خارجا عن كلامهم ثم ان هذه القراءة من قبيل الاخر
ورواية المصريين عن ورش واهل بغداد يروون عنه التسهيل بين بين كما هو القياس فلا يكون الطعن فيها

التوابع هذا اذا كان ما قبله
اذا احصل معناها للجملة فله ان الجرى مجرى
خبر الكان له محل من الاعراب وكثر
فسيح عن افان جعل لا يؤمنون
فيالى ان يكون عموم منها لا مخصصه
واظهر منه افادة ما ليس له الكلام
جزاء وما عطف اعم ان كان ما تقدم اقوى
لا الاستواء فى عدم الاجداء اولى من ان يجعل
هو كذا جعل لا يؤمنون تاكيد الايمان
على ان النفى الايمان مع كل ابتعاثهم
طعن فيها من السبع المتواتر

٧٦

حله وان قدرناه اسم فاعل من فاعل تعين ان تكون لا يومنون تقريرا وبيانا للمعنى لان الاعلم اصل عندك
لا يكون الا جملة لا محل لها اخران اى بيتا ركان في العين والسلام وسا لسان في المعنى كما بينه بقوله لان الا سبان
الى اخره وقد اشار في السوال الى اندراج الاسماع في حكم الختم كما سيصرح به والوسره اى قوله لا ختم والا غشيه علي
الحصف رد على من زعم ذلك من اصحاب النظام واراد بباب المجاز ما يكون علاقه المشابهه لا ما يتناول
المرسل وذلك المحصر في نوعين [illegible] الاستعاره الى ابلغي على المبالغه في
تشبيه مفرد بمفرد وبالتمثيل ما ينبني من المجاز على تشبيه هيئه منتزعه من امور عده بهيئه مثلها ويسمى مجازا
مركبا واجزا هذا المركب وان كان لها مدخل في انتزاع وجه الشبه الا انه ليس في شي منها على انفراده
يجوز باعتبار هذا المجاز المستعمل لمجموعها بل هي باقيه على حالها اى كونها حقيقه او مجازا كما حقق في موضعه وظهر
ان المجاز المبني على التشبيه ينقسم عند المص الى هذين القسمين كما ذكره لايضاح وبواعثه كلام الشيخ عبد القاهر
وكثير من القدماء وقد تكرر في هذا الكتاب الفرق بينهما حيث قال في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا
يجوز ان يكون تمثيلا وان يكون استعاره وجعل السكاكي التمثيل بالمعنى المذكور نوعا من الاستعاره التي
اراد بها المجاز الذي يبني على التشابه وميزه عن النوع الاخر بان سماه استعاره تمثيليه ولا مشاحه
في الاصطلاحات لكن يجب التنبيه عليها لئلا يغلط في المعاني باختلافها اما الاستعاره فان تحمل حاصل
ما ذكر في الاستعاره ان لفظ الختم استعير من ضرب الخاتم على نحو الاواني لاحداث هيئه في القلب والسمع
مانعه من خلوص الحق اليهما كما يمنع نقش الخاتم تلك الظروف من نفوذ ما هو بصدد الانصباب فيها
فيكون استعاره محسوس لمعقول بجامع عقلي هو الاشتمال على منع القابل عما من شانه وحقه ان يقبله ثم اشتق
من الختم المستعار صيغه الماضي فختم استعاره تبعيه وقوله من قبيل اعراضهم واستكبارهم اشاره الى
الهيئه الحادثه في القلوب المانعه من ان ينفذ فيها الحق ويخلص الى ضمائرها ففيه تنبيه على المشبه وعلى الوجه المشبه
كما ان قوله لانها تمجه وتنبو
ايماء اليها لان مج الاسماع
عن الحق وتنوصها عن الاصغاء
اليه وكراهتها لها لما فيه [illegible]
تنوره اليها لاجل حلبه حاويه
فيها ما تم عن النفوذ والنزول
من ان التشبيه التي يسعهم
حجته الاستعاره فتبسم
التنكير وكا بين [illegible]

فيه ح

بالطريق كونه منع ابكل التشبيه ولا يمكن ان يقصد ابتدا فبطل ما توهم من ان القلوب والاسماع استعاره بالكنايه
والختم تخييل وكيف لا وسيرد عكس ان رد التنبيه في امثال هذه الصور الى المكنيه كما ذهب اليه السكاكي مما
لا يستحسن اصلا ومن ههنا يعلم ان قوله فان يحمل قلوبهم واسماعهم كانها مستوثق منها بالختم لا يدل على المقصود
تشبيه القلوب كما يتبادر اليه الوهم بل هو بمنزله ان يقال يحمل الحال لكونها داله على كذا كانها ناطقه به مع ان المراد
تشبيه دلالتها بالنطق لا تشبيهها بالناطق وان لفظ الغشاوه استعير من معناه الاصلي لحالتها في ابصارهم
لعدم اجتلائها وذلك به فهو استعاره مصرح بها اصليه من محسوس لمعقول والجامع ما ذكر فكل تبعيه
ودعوى كون الابصار استعاره مكنيه باطله ايضا لما مر الانوى انه حكم بان الختم والتغشيه من باب المجاز
ومحصول التمثيل ان اشتغال قلوبهم واسماعهم وابصارهم مع الهيئه الحادثه فيها المانعه من الاستنفاع بها في الاغراض
الدينيه التي خلقت من الالات لاجلها بحال اشياء معده للانتفاع بها في مصالح مهمه مع المنع عن ذلك بالختم
والتغطيه ثم يستعار للمشبه عروض اللفظ الدال على المشبه به فيكون كل واحد من طرفي التشبيه مركبا
من عده امور والجامع عدم الانتفاع بما اعدله بسبب عروض مانع يمكن عده كالمانع الاصلي وهو امر عقلي منتزع من
تلك العده فتكون الاستعاره تمثيليه وليس للاستشهاد الا انهم والخيثم بين المجلس الاسميه والفعليه مدخل في هذا
التمثيل كما لا مدخل له في قولك اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى فان قيل اذا استعير اللفظ من حالة مركبه لاخرى
مثلها وجب ان يكون ذلك اللفظ مركبا قطعا اذ لا يراد بالمعنى المركب مهما ماله اجزا اي شي بل ما دل عليه
بلفظ مركب فان معنى كل واحد من الاسد والحمل والارض من المعاني المفرده التي يلاحظ ملاحظه واحده
بالفاظ مفرده وان كانت مشتمله على اجزا متكثره واذا قصد تلك الاجزا بالفاظ متعدده فيما لغه كانت
معاني مركبه مع انه كيف يمكن حمل الايه على التمثيل وليس فيها لفظ مركب مستعار من المشبه به للمشبه
بل ههنا لفظان مفردان حاصلان للاستعاره فقط قلنا اذا حمل ما في الايه على الاستعاره كان المستعار لفظا
مفردا كما عرفته واذا حمل على التمثيل كان المستعار لفظا مركبا بعضه ملفوظ وبعضه منوي في الارادة وستطلع

ايات الله ح

على ان ملاحظة المعنى قصدا اما بالفاظ مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية بلا ذكر
بالختم وحده او بالغشاوة وحدها لانهما الاصل في تلك الحالة المركبة ملاحظا باقي الاجزاء قصدا اما بالفاظ محذوفة اذ لابد
في تركيب من ملاحظات قصدية متعلقة بتلك الاجزاء ولا سبيل اليه ذلك الا بتخيل الفاظ بازائها كما يقتضيه عرفان
العادة وتشهد به رجوعك الى وجدانك ومن فوائد هذه الطريقة جواز الحمل على كل واحد من الاستعارة والتمثيل
معا كما لو يكون التجوز في لفظ ختم وغشاوة مع الكلام بل في المجموع المركب من المنوي معهما وقد جعل بعض
الناظرين هذا الحمل ظاهرا تابعا للاستعارة فانه لما جاز ان يستعار الختم للحالة لا يمنعها مانع ما الكلية ماهو المقصود
ابلغ النطق كاستعارة لتلك الصفات المانعة عن المقاصد ماهو اولى بالجواز لكن تأخيره عن التمثيل يقتضي ان
يكون ايضا مثالا لما لا يصح التشبيه على نحو معنى الجملة كما في الاستعارة بل يعتبر معه حالة مخصوصة مركبة
من امور منتزعة عن ما سيقرره بحريره وفي البيت الثاني اشعار باعتبار التركيب فلم اسند نحو السؤال على
ما يعلم مبنى على قاعدة الاعتزال اي اذا كان الختم مستعارا لاحداث الهيئة المانعة او تمثيلا للاطالة
مستحيلة عليها لم يجز اسناده الى الله لانه يلزم منه التقدير ان يكون سبحانه مانعا من قبول الحق بختم القلوب
ومن التوصل اليه بختم الاسماع وكلاهما قبيح يمتنع صدوره عنه لدليل عقلي مبرأ عن القبيح وعلمه بقبحه
وبغناه عنه فيمتنع الصدور بحكمه ولا يخرجه عن قدرته وبدلائل سمعية نطق بها التنزيل فان في الظلم
فلا قبح بالنسبة الى الله تعالى بل الافعال كلها بالقياس اليه على سواء ولا يتصور في افعاله ظلم لان الكل منه وبه
واليه فله ان يتصرف في الاشياء كما يشاء وانما يوصف بالقبح والظلم ونظائرهما افعال العباد باعتبار
كسبهم لها وقيامها بهم لا باعتبار ايجاد الله تعالى اياها فيهم كما حقق في كتب الكلام فالقصد لما صح الختم القلوب
اجاب عن السؤال المذكور باجوبة ثلاثة الاول ان لا اسناد الى الله تعالى توكيدا بعد فرط تمكن تلك الصفة التي هي الهيئة الحادثة
المانعة وثبات رسوخها في قلوبهم واسماعهم فان كونها كذلك يستلزم كونها مخلوقة لله تعالى صادرة عنه فذكر اللازم
ليصور وينتقل منه الى الملزوم الذي هو المقصود ويصدق به الا ... يقولون فلان مجبول على كذا

والسور

ولا يقنعون به لمحض خلقه عليه بل ثباته وتمكنه فيه ولما لم يمكن ارادة الحقيقة في اسنادهم الى الله تعالى على مذهبه
وجب ان يعده مجازا متفرعا على الكناية فقد ذكر في قوله ولا ينظر اليهم ان اصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية
ثم فيمن لا يجوز عليه مجرد اللغو الاحسان مجازا عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر قطعا عما قررناه بمثال انه اذا
امكن المعنى الاصلي كان كناية واذا لم يمكن كان مجازا مبنيا على تلك الكناية ثم يجوز اطلاق الكناية عليه ايضا
نظرا الى انه في اصله كان كناية في معنى ثم انقلب فيه مجاز التفاعل اعتباري ومن ثم تراه جعل بسط اليد
وغلها في سورة المائدة مجازين عن الجود والبخل ثم جعلهما في طه من الكنايات كالاستواء على العرش
فلا منافاة بين قوله ولا حاجة في دفعها الى ما قيل من انه قد يسمى الكناية امكان المعنى الاصلي وقد لا يشترط
وسيأتيك هناك مزيد تفصيل لذلك هذا وقد سبق الى بعض الاوهام من قوله فانها كالمختوم عليها وقوله
كانها مستوثق عليها بالختم ان المشبه به في الاستعارة المذكورة هو الختم المبني للمفعول لا المبني للفاعل ولذلك
قيل المشبه عدم نفوذ الحق في القلوب وكالاسماع لاحداث الهيئة المانعة فيها وفساده ظاهر لانه اذا اعتبر
المصدر المبني للمفعول اشتق منه فعل مبني له كما يشتق من المصدر المبني للفاعل فعل مبني له فكان ينبغي
ان يقال ختم على قلوبهم وعلى سمعهم فالصواب التي تحتوما عليه يستلزم لعدم النفوذ وله التلازما اما ظاهرا
فيكون اطلاقه عليه من باب المجاز المرسل وجعله من قبيل الاستعارة ضعيف ثم قد يشبه كون القلب مثلا
متعذرا حدث فيه هيئة مانعة من ان ينفذ فيه الحق بكون الشيء محتوما عليه ويتضح المقام ان المشابهة التامة
انما هي بين التنقش الحاصل في الختام والهيئة المانعة الحادثة في القلوب والاسماع من حيث ان كلا منهما
مانع من النفوذ وح جاز ان يشبه احداث هذه الهيئة باحداث ذلك التنقش ويبنى منه الفعل للفاعل
وان شبه كون القلب محدثا فيه هذه الهيئة بكون الشيء محدثا فيه ذلك التنقش بني منه الفعل للمفعول
واما عدم النفوذ فهو من تتمة وجه الشبه لا مشبه ولا مشبه به والمقصود بالصيغة التي يبينها بالاستيثاق
الدلالة على ثبات قدمها وتمكنها هو هذه الهيئة الحادثة في القلب لا احداثها ولا كونها محدثة فيه

خيل

واستكشف بما قررناه حال قوله وعلى ابصارهم غشاوة ولا تكن من الغافلين لتخيل الكل بهواه لتعاميه من قبول الحق
والتوصل اليه يعني ان الآمانة مسوقة لاستقباح حالهم واستيفاء فهم العذاب العظيم ولا محال لذلك التحمل الجواب
الثاني بتغيير المدعى وهو ان لا يحمل الختم على الاستعارة ولا على التمثيل المذكور بل على تمثيل آخر يكون وجها ثالثا
في الآية وهو ان شبه حال قلوبهم فيما كانت عليه من التعامي والنبو عن الحق بحال قلوب محقق ختم الله عليها
كقلوب الاغنام او البهائم او بحال قلوب مقدر ختم الله عليها فيستعار الجملة اعني ختم الله على القلوب كما هي
اي ملحوظة بتمامها المشتمل على المسند والمسند اليه للمشبه به للمشبه اما على سبيل التمثيل التحقيقي او التخييلي فيكون
المسند اليه الله سبحانه اسنادا حقيقيا ختم تلك القلوب المحققة او المقدرة حتى لا تعي شيئا ولا مدخل فيه اصلا
سواء كان ختما حقيقيا او مجازيا كما هو الظاهر لا ختم قلوب الكفار لان الاسناد اليه تعالى داخل في المشبه به
فلا مدخل له تعالى في معاني قلوبهم ونبوها كما لا مدخل للمتردد الذي خاطبته بقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى في تقدم الرجل وتأخيرها او كل منهما واخراج المشبه به على ما ترى وان فرض انه عبر عنهما او عن احدهما
بلفظ مجازي كالختم في الآية الكريمة اذا حمل على المجاز والذي هو المجاز كما هو في الصحاح العنقاء الداهية واصلها
طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم ونقل الازهري عن المنذري عن المفضل انه قال ابن الكلبي انها طائر
عظيم طويلة العنق كانت تنتاب جبل دمخ من ارض اصحاب الرس وتنقض على الطير فتأكلها
فجاعت يوما فانقضت على صبي فذهبت به فسميت عنقاء مغرب لانها تغرب بكل ما اخذته وحذف
اشياء من مغرب على طريقة قولهم لحية ناصل ثم انقضت على جارية قد ترعرعت فطارت بها فشكوا
الى نبيهم حنظلة بن صفوان فدعا عليها فهلكت فضربتها العرب مثلا في اشعارها وهذا اقرب ما قيل وذكر القصص
فيها ~~وعن ابي زيد انها~~ تخوا منه في شوريما الزمان وقال الليث انها اسم ملك والتأنيث فيها باعتبار
اللفظ وعن ابي زيد انها اكمة فوق جبل شاهق وذهب بعضهم الى انها طائر اغربت في البلاد فما ثبت لم
تر بعد وكلها على هذا المعنى بلا طائل الغيبة وما تقدم للاملاك الكل في الحواشي بحال بلهما اغنام كتلك اغنام

الانعام

نسخه

الانعام جمع انعم وهو الجامد الذي لا فهم له شيئا قيل وفيه نظر الاعزال جمع عزل جمع اعزل وهو الاساس
رجل انعم من الغنمة وهي العجمة في المنطق وذكر الجوهري في سورة النبأ عن بعضهم ان الفافا جمع لف
جمع الف واختاره وادعى انه ليس له نظير او على هذا فالوجه ان يجعل انعام جمعا لا واحد له
من لفظه جعله الثاني من قوله وبينه بقوله هي في عقولها عن الفطن كقلوب البهائم على انها ليست
قلوب من يجري عليه التكليف وقوله وليس له عز وجل فعل في تجافيها معطوف على قوله فلذلك سلك
الجواب الثالث ان يحمل الختم على الاستعارة او التمثيل السابق كما ادعاه او لا يحمل اسناده الى الله مجازا
من باب اسناد الفعل الى المسبب فان الخاتم في الحقيقة هو الشيطان او الكافر الا انه سبحانه لما كان هو
الذي اقدره ومكنه اسند اليه الفعل كما اسند الى الامير في قولهم بنى الامير المدينة وفي قوله ان استعار الاسناد
اشارة الى ان الموصوف بالمجاز العقلي هو الاسناد لا الكلام المشتمل عليه الفعل اسم في قوله الى اسم الله تعالى
للتأدب في المبالغة في كون اسناد الختم اليه مجازا حرف حتى كأنه مسند الى الاسم لا الى الله وهو الى الختم واسناد
ثابت لغيره كما قال لكونه حقيقة وقد صح باعتبار المجاز العقلي في الفعل حل وانتفى من ملابسات
الفعل على ما يصح لاسناده اليه فلم يذكر المفعول معه والحال والتمييز وانه ما الفعل الحدث والفاعل ما كان
الفعل وصفه قائمة به سواء كان حقيقيا او اعتباريا صادرا عنه او غير فالضارب مثلا فاعل دون
المضروب للفعل المبني للفاعل لان الضاربية صفة قائمة به والمضروب فاعل دون الضارب للفعل
المبني للمفعول لان المضروبية صفة قائمة به فاسناد ضرب الى الاول حقيقة والى الثاني مجاز واسناد ضرب بالعكس
وتسميته المجاز العقلي بالاستعارة انما هي على سبيل التشبيه بالاستعارة الاصطلاحية كما اشار اليه
بقوله وذلك اي اسناد الفعل الى هذه الاشياء يضاهيها لما اخرى والمستعار منه ومثاله متقابلين من
لفظ ومن ثم جعلهما في قوله ان الذين لا يؤمنون بالآخرة زينا لهم اعمالهم حيث قال له طريقان في علم
البيان احدهما ان يكون من المجاز الذي يسمى الاستعارة والثاني ان يكون من المجاز الحكمي

والقول بان السكاكي حمل كلام المصنف ههنا على الاستعارة المكنية فارتكب لذلك رد المجاز العقلي اليها مما لا يلتفت اليه وفي تقييده المضاهاة بقوله في ملابسة الفعل اشعار بان المشابهة يجب ان تكون من هذه الجهة وانه كلام سيأتي تمكن عن كتب دالمنعم المملو وموالنقول ادى فقيدي الفعل والسند الى الفاعل الذي هو سبيل على للمفعول م عكس ما تقدم تعالى دال اي حان وازالة اهانة وذيل دايل اي هوان شديد وهوان خارجي التخيل من شعر شاعر لان المتبادر من الشعر هو الكلام المنظوم لا معنى المصدر بمعنى مصبوب في التي يشكل سمنها فيصبغ اي يحس باليد حلما كان منها ما يحمل الراي على حبها جبلت كانها ينبعث نفسها ومنه ما هو محلوب وما هو شروب وطريق ركوب والمقصود من حملها مجاز اتصليا اتفاقا فمقول على ما هو المتعارف من كونه معنى الفاعل دون المفعول اذا ردعاني الفرار اوله فلا تسلني واسالي عن خليقة اي اسالي عن طبيعتي وخلقي في ايام الجدب وذلك ان العافي يعتبر من المقوي القدر نزد ضحاها اذا استعيرت اما معنى السايل كانها تسأل صاحبها ان يعطيها صاحب القدر واما لانها خير نام من جهة القدر من غنا النبات اذا غاو كثر واما لانها شيء ييسر عافي الانو فقيل كانوا اي السنة الجدبة لا يستعيرونها تعادياء من اعطاء العافي فهو سبب مانع للمستعير عن الاستعارة فنسب الردوالة كما ينسب الفعل الى سببه وقيل كانوا اذا استعاروا القحط قدرا ردوا مهما مما طبخ فيها وعلى هذا يكون عافي القدر مفعولا اسكن فيه اليا حال النصب كما في اعطي القوس باريها وكان تعديه على الفاعل مع اتفاق الاعراب اللفظي لوجود القرينة المعنوية بل وجب ذلك لاشمال الفاعل على ضمير راجع الى متعلق المفعول ثم استحسن المصنف فاختار التجوز اذ لا ظهور للتوسع مع جوازه واسكان المنصوب اتصافا قليل مخالف للاصل الجواب الرابع ان الختم عبارة عن ترك القسر والالجاء الى الايمان فيجوز اسناده الى الله تعالى حقيقة وتحريره ان الختم على القلوب مستلزم لترك القسر والالجاء الى الايمان بمعنى ختم الله على قلوبهم انهم يصرحوا عليه وليس هذا المعنى الا ترك القسر لان الايات والنذر لا تغني عنهم وان الالطاف لا تجدي عليهم وينتقل من علم الاغنا

والاجدا الى ما هم فيه من الاصرار على الضلال فالمجاز الختم على ترك القسر مجاز ثم سلامه كني به عن ذلك الشيء فيكون مذا وجها مستقلا في الاية كالجواب الثالث مذا ما يقتضيه ظاهر قوله عبر عن ترك القسر والالجاء بالختم اشعارا بانهم الخ ومنهم من قال حاصله ان الختم المستعار للمانع حمل مجازا عن ذلك الترك بعلاقة اللزوم فهو مجاز مرتبتين ولا يجوز ان يستعار الختم من معناه الاصلي لترك القسر لانه في المنع عن وصول الحق الى شان هؤلاء فانه لان الختم احداث مانع محسوس وترك القسر ترك مانع معقول والسبيان الاحداث للعدم يبعد على ان معنى المنع في ترك القسر عن ظاهر الا بعد حسن العلم بحالهم والاه لسبب نهاه وقد مر تفسير الالطاف وهي ما يغرى به او يحصل فان حصلت الطاعة سميت توفيقا وان حصلت ترك المعصية سميت عصمة وقوله ان اعطوها شرط دل ما قبله على جزائه قوله عبر جواب لما كانوا وهي الى التعبير بالختم على ترك لاكل لاشعار في الغاية والتاثير باعتبار الخبر والاستمرار المبالغة في اللجاج قال لشيء التذرس يخ لي فيه في زمانه اي مدة وجدبه الجواب الخامس ان يكون ما يحكي فيه حكاية لما كان الكفرة يقولونه لا باعتبارهم فان كون القلوب في اكنة هو معنى الختم عليها كما ان ثبوت الوقر في الاذان ختم عليها وثبوت الحجاب تشبيه للابصار وكونه هذه الحكاية على سبيل التهكم بما يعرف بالذوق السليم وكان اسناده الى الله تعالى حقيقة لانهم يجوزون اسناد القبيح اليه تعالى واما الختم فيجوز ان حقيقة وان يكون مجازا بكون م فانه ذكره في موله تم وقالوا قلوبنا غلف انهم ارادوا انها في اغطية جبلة وفطرة وفي قوله قلوبنا في اكنة الاية انها تمثيلات بنبو قلوبهم عن الحق فاجعل الختم حقيقة كان هذا وجها مستقلا وان حمل مجازا كما هو اللايق كان راجعا الى ما تقدم وقد غير اسلوب الكلام في الوجه الرابع حيث لم يقل ويجوز بناء على طول مباحث اسناد الاسناد الى المجازي فصرح بكونه وجها رابعا واعترض على الوجه الثالث بانه يقتضي صحة اسناد جميع انواع الكفر والمعاصي بل جميع افعال الانام الى الله سبحانه لانها باقداره وتمكينه وعلى الرابع بانه لا قرينة عليه اصلا وعلى الخامس بانه يأباه سوق الكلام لان المقصود بختم الله الى تقرير ما تقدم من حال الكفار وتاكيده بسواء جعل استينافا اولا وقطع الحكاية والتهكم

عليه لم يكن اخذ حكى على

بفصل التهكم مع ما كانوا

يقولون قبل البعثة

بعبارة لقوى لما فصله

هاهنا الفقط

محمل وذلك لان الواو الاولى اما لعطف الظرف على ظرف قبله والثانية لعطف الجملة الاسمية على الفعلية او الامر
بالعكس قيل لما جاز ادراك القلب والسمع من جميع الجوانب جعل المانع منهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات ولما كان
ادراك البصر من جهة المقابلة خص المانع فيه بالغشاء المتوسط بين الرائي والمرئي كان اول على شمول الختم
في الموضعين لان ملاحظة معنى الجار في كل منهما يقتضي ان يلاحظ مع كل واحد معنى الفعل المعدى به فكان الفعل
مذكورا مرتين يعطون ذلك اشارة الى جوازه مطردا اذا امن اللبس وكذا الحال في المصادر عند الاصل
واما المرجح فالاختصار والتفنن بتوحيد السمع وجمع اخويه مع اشارة لطيفة الى ان مدركاته نوع واحد ومدر
كاتهما انواع مختلفة وما قيل من ان دلالة وحدته على وحدة متعلقه لا نعلم من اي الدلالات هي مدفوع بانها
من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها باي لزوم كان ولو بحسب الادعاء في اعتبار البلغاء، يدل عليه اي على ان توحيد
السمع للمح الاصل جمع الاذن مع الامن من اللبس اي وعلى حواس سمعهم فيكون السمع ح عين المصدر وفيما سبق
من الوجهين كان بمعنى القوة السامعة نور العين هو القوة التي بها الابصار كما ان نور القلب هو القوة
التي بها التعقل والافكار والغطاء كان في قوله وكانها لبس للتشبيه بل للظن والتخمين الذي كثر استعماله فيه
والم او بالجوهر الجسم اللطيف النوراني لا ما هو قائم بذاته ذهابا الى جعل القوى من قبيل الصور النوعية دون
بالكسر والنصب لا بد في النصب مطلقا من تقدير فعل لجعل واحدث على طريقة قوله علفتها تبنا وماء باردا
والغشاوة مصدر الاعشى ومن لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار ولعل المصحح انهم يبصرون الاشياء ابصار
غفلة لا ابصار عبرة ويدل عليه اي على ان العذاب معه معنى الامساك في التبع على القلب انه على جعل
العين موضع الغاء موضع العين يقال رفعت الشيء برفعه اي فتقه بيد كما نوقف المدر والعظم البال والغاء
وعلى هذا فوزن فراعل فعال ثم اتسع فيه اي في العذاب بالتنعيم دون النكال يقال قد حنا الشيء
اي اثقلني مهو فادح والمراد بالتعيض ههنا ما يدفع به الشيء عرفا فاذا قيل كهذا كبير او عظيم رفع الاول بانه صغير
والثاني حقير وما كان الحقير دون الصغير كان العظيم فوق الكبير الا بي جريان العادة بالافتنان

يقابل بالاشرف والخسيس بالشريف عما يوهم من ان بعض الاخص اهم مما لا يليق الله في امثال مثل المباحث
والتنكير في غشاوة للنوعية وفسره بنوع غير متعارف وقال علماء النعامي دون العمى تنبيها على ان ذلك من سوا
اضيارهم وشآمة اصرارهم على انكارهم وقيل للتعظيم اي غشاوة اي غشاوة وما ذكره انسب بقوله عذاب
لان حمل تنكيره على التنويع اظهر لاستفادة التعظيم من صريح وصفه الدال عليه لكون صيغته مع تنكيره ابقاء
ثم ثنى بالذين محضوا الكفر ظاهرا او باطنا هذا انما يظهر اذا جعل التعريف في الذين كفروا للعهد مرادا به
ناس بهم اعلام الكفر واما اذا حمل على الجنس سواء حمل على ما خص بالخبر او مطلقا قيد به على ما مر بعد الاشكال
لتناوله المصرين من الماحضين والمنافقين معا واجيب بانه لما افرد المنافقون وفصل احوالهم على التمييز
عليه علم ان المقصود الاصلي بذكر ذلك الحكم المشترك بينهما الماحضون فقط وقد يجاب بانه لا دلالة لقوله
ثم ثنى بالذين محضوا على اختصاص الذكر بهم فلا باس بتناوله لغيرهم ويرد من ان المتبادر من سوق
كلامه الاختصاص فاضيف الى ذكر التاويل قطعا نعى عليهم وهاجنهم اي وعبارتهم وعدم طيبتهم بذكر ادعائهم حيانا
الايمان من جانبي المبدا والمعاد وتكرهم اي دهاءهم بقوله يخادعون الله وفضحهم بقوله وما هم بمؤمنين
وما يخدعون وفي قلوبهم مرض واستجهلهم على يشعرون ولا يعلمون ولا يشعرون تهكم بفعلهم حيث قال اشتروا
الضلالة بالهدى وقصة المنافقين اي ليس هذا من عطف جملة على جملة ليطلب بينهما المناسبة المصححة
لعطف الثانية على الاولى بل من عطف مجموع جمل متعدد مسوقة لغرض على مجموع [illegible] الاخر
جمل اخرى مسوقة لغرض آخر فيشترط فيه التناسب بين الغرضين دون احاد الجمل الواقعة في المجموعين
وهذا اصل عظيم في باب العطف لم يتنبه له كثيرون فاستشكل عليهم الامر في مواضع شتى كما قيل لوقة اللوقة
الزبد لغة لوى بالرطب وقيل الزبد وحدها يقال لوق الطعام اذا اصلح بالزبد ومما يدل على ان اللوقة
لغة لوى كما نقل في الصحاح عن ابي عبيد عن ابن الكلبي الا ان المعه جعل لوق الطعام مأخوذا من لوقه
اللوقة تخفيف اللوقة ما لا ازم سواء كان فيها ايماء او غيره ما بلفظ الله لكن لحذف ... مثال الملكة ... من المتأخر ودون الظلومة من هذا هو المختار من بل المقابل وقيل المتضاد من الانس ضد الوحش لان الانسان مدني بالطبع لان الانة على الاصول
[illegible]

التغيير

الصيغة بالتصرف وقد يقصد على قلته بيان الحال فيقال وزن جاض فاع واما في المقلوب فالزنة على الفروع فيقال الناس
مثلا عال ووزن عفل اذ يعرف به الاصلي من الزائد مع كيفية ولو رعي فيه الاصل لالتبس الحال وهو اي اناس من اسماء
الجمع كرجال وهو بضم الراء اسم جمع وبكسرها جمع رخل على وزن ثمر وهي الانثى من ولد الضان وقد يعد ما هي بالضم جمعا
نظرا الى المعنى او في ان الضمة بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما ابدلت لذلك من الفتحة في سكارى وغيارى واما
نويس دفع لما يتوهم من ان ناسا ماخوذ من النوس وهو الحركة بدليل تصغيره على نويس ثم ان نويس ان
جعل مصغر اناس فلا شبهة في كونه على خلاف مكبره وان جعل مصغر ناس فقد قيل معنى كونه على خلاف اه على خلاف
مكبره اذ لو كان على وفقه لقيل نييس بتشديد الياء فلا ينافي ما في المفصل من ان ما حذف منه شيء ان
بني على ما بقي منه مثال المصغر لم يرد الى اصله فيقال في ميت ميت وهار وناس نويس فظاهر انه مع كونه
على قياس مكبره مخالف لقياس اصله الذي هو اناس وقيل ليست المخالفة في عدم الرد لعدم بناء المصغر على
قلب الهمزة واوا لانها ما لانه لحمعا وانما تقلب الالف الياء اذا كانت ثالثة زائدة او اصلية منقلبة عن الواو
ورد بان ثالثة صورة وفيها واو اولى كما في جمع يا ان فلا مخالفة والنسيان تصغير انسان وقيل انيسيس كما حكي
ورد وحمل رجيل فيما رجل وكلام لهذا منها مخالف للقياس والمكبر واذا جا ان مخالفتهما ما كان مخالفة المكبر
وحدها في نويس اولى بالجواز هكذا قيل وليس بشيء اذ لا معنى لمخالفة المصغر مكبره الا على كونه على خلاف قياسه
فلا اولوية من هذه الجهة بل من حيث ان المخالفة فيهما مع المكبر نفسه وفي نويس مع اصله
كما احاط به علمك واللام التعريف فيه اي في الناس للجنس فان قيل لا فائدة في الاخبار بان من يقول كذا وكذا
من الناس اجيب بان فائدته التنبيه على الصفات المذكورة تنافي الانسانية فينبغي ان يجهل كون المتصف
بها من الناس ويتعجب منه ورد بان مثل هذا التركيب قد ياتي في مواضع لا يتاتى فيها مثل هذا الاعتبار ولا يقصد فيها
الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة متصفة بكذا كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا فالاولى ان يحمل مضمون الجار
والمجرور مبتدأ على معنى وبعض الناس او بعض منهم من اتصف بما ذكر فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف

ذلك

ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأ يرشدك الى قول الحماسي منهم ليوث لا ترام وبعضهم
مما قمشت وضم حبل الحاطب حيث قابل بعضهم بما هو مبتدأ اعني لفظ بعضهم وقد يقع الظرف موقع
المبتدأ بتقدير الموصوف كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم فقدر الموصوف في الظرف الثاني
هو جعله مبتدأ والظرف الاول خبرا او عكسه اوفى بحسب المعنى اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم
لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا دون رجال بهم والاشارة الى الذين كفروا اصح على تقدير
كونه محمولا على الجنس يراد به المصرون مطلقا وفي ذلك مزيد تنبيه للتقسيم الآخر وتذكر لتلزم الاوليين كما فعل فيمن
هؤلاء المصرين على الكفر الكفرة الذين عرفت حالهم المنبوم الذين من شانهم في التصميم على النفاق كيت وكيت
الا ان المعهود ههنا مذكور باللفظ اذ اشار اليه ذلك بقوله ونظيره موضعه اي موقع الناس موقع القوم
وجعل من موصوفه مع الجنس موصوله مع العهد رعاية للمناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس مبهم
لا توقيت فيه فناسب ان يعبر عن بعضه بما نكر والمعهود معين فناسب ان يعبر عن بعضه بمعرفة واما الاستعمال
فكما في الايتين المذكورتين بما اريد بالمعهود من الجنس عبر عن بعضهم بالنكرة واريد بالقوم جماعة معينة من المنافقين
عبر عن بعضهم بالموصول وهذا والتحري ... لكن لفظ فلست من هذا الجنس طائفة شانهم كذا كان التعبير بالجنس مفيدا
بخلاف ما اذا قلت ومن هذا الجنس الطائفة الفاعلة كذا الا ان من عرفهم عرف كونهم من الجنس او الا واذا قلت
من هؤلاء الذي فعل كذا كان حسنا اذ فيه زيادة توقيف له ولا يحسن لكن الجنس ان يقال فاعل كذا الا انه عرفهم
كلهم الا اذا كان في تنكيره غرض كتستر عليه او تجهيل وكلامنا الان في الاصل كيف يجعلون هذا السؤال على جواز
كون اللام في الناس للعهد اي كيف يحمل اهل التصميم على النفاق بعض اولئك الكفرة المصرين الذين
وصفوا بالختم على قلوبهم والمنافقون المذكورون غير المختوم على قلوبهم اي غير من اخبر عنهم فيما تقدم
بالختم لانهم الذين محضوا الكفر ظاهرا او باطنا كما دل عليه قولك ثم ثنى والجواب ان الكفر على سبيل التصميم
والاصرار بالختم هو التفشية جمع الكفرة يعنى اي الماحضين المصرين والمنافقين المصممين مما وصفهما

حقا واحدا هو الكافر الذي لا يرعوون عن كفره اصلا لكن المنافقين امتازوا عن الماحضين بزيادة زادوها
على الكفر الاصلي وبذلك لا يخرجون عن ذلك الجنس الجامع بينهما والحاصل ان المراد بالذين كفروا على تقدير الجنس
هو المصرون مطلقا فيندرج فيه المنافقون المصممون وما ذكر يلمح انه يشير بذكر الماحضين محمول على ان
المنافقين لما افردوا بذكر ما هو كاف في بيان احوالهم كان المقصود بالذات في ذلك الحكم المشترك بيان
حال الماحضين لا على ان الماحضين هم المرادون به مطلقا وبما قررناه صح جعلهم بعضا اولئك والتقام من الشق
قوله احتلا بلا اشكال لا يقال فعلى هذا لا يكون المنافق الذي لا يصر على نفاقه في احكام هذه الآيات لانا نقول لا يكون فيه
كما ان عدم دخول الماحض الذي لا يصر على كفره مما لا يضره وعدم دخول صاحب الكبيرة في المتقين مع كونه من المؤمنين
عند الجمهور فالمذكور من الاقسام الثلاثة من المكلفين رؤساها واعلامها ومنهم من قرر السؤال بان من
المنافقين من يخلص الايمان فلا يصح حمل كلهم بعضا من الكفرة الذين ختم على قلوبهم واجاب بان الكافرين
جنس يندرج فيه انواع متباينة بخصوصيات ولو كان اللام والناس للعهد كان اشارة الى ذلك الجنس مطلقا
لا الى المصرين الذين قيل الاخبار بالسواء على انهم المرادون فقط ولا الى الخلص الذين كفروا ظاهرا وباطنا
قال واما الجواب بحمل المنافقين بعضا على المصممين بدليل ما في الآيات من التشديدات والحكم بالصم والبكم والعمى وتصريح
العمه فيهم بانهم من اهل الصم على النفاق ومما سيأتي بانهم من اهل الطبع فهم بعض من الكفرة المختوم على قلوبهم
واستشروا انهم الضلالة بالهدى يتوقف على حملهم قصد الغلط ولا بناء في الختم العارض بتصميم قصده لا لو حمل
سوء الكتاب وكلامهما مردود اما جوابه فلان لام العهد بعد ذكر المعهود انما يكون اشارة الى ما اريد به في نظم
الكلام لا الى ما يعم وغيره واما سؤاله فعدم المواقعة في الشر ناشئ من ان الكفر المذكور ربما تقدير النص اريد به
الكفر الذي اصر عليه اعتبارا وعلى ما علم مما سبق فلك اختصاصها بالذكر كشف هذه نكتة مستقلة لكنه مقالتهم لي
حكى كلامهم على ما قالوه وكشف بذلك عن افراطهم والرعان النفس والفساد ومن دعوى العنود دعوا اي كثير
وخاطه بتقال فلان داعر بما كل فتنه فاعركانوا بهوه اي تعالى بهري وبهوه كزبجي وزبج واما بهو منفس ا

الكو دينهم

فهوهم

مرية والسلبية حبر ابو امرا من بالسببية اخرى دار ذهنه كسر من امر اه مم من قوله هم حتى



نوعا جرى في كلامهم مجرى القبيلة دون الحي قال الشاعر كساه موجبه له وجهان واتساقه او بهموا اي واذا
قالوا ذلك وخصوصهما بالذكر فقد او بهموا انهم آمنوا بالمبدأ والمعاد على ما سبق فيندرج فيه الايمان كله وجعل
نكتة مستقلة بمقالتهم لا لحكاية بها والاول على ذكر شان الفعل اي بيان انه محض صادر عنهم والثاني ذكر بيان الفاعل اي
بيان انه بحيث لم يصدر عنه ذلك الفعل سواء قصد بذلك اختصاصه بنفي الفعل كما سيأتي في قوله تعالى و
ما انت علينا بعزيز اولم يقصد فانه لا يطابق رد دعواهم بل المطابق له ان يقال وما آمنوا او الجواب العدول اليه
الاسمية لسلوك طريق الكناية في رد دعواهم الكاذبة فان انخراطهم في سلك المؤمنين وكونهم طائفة من طوائفهم
من لوازم ثبوت الايمان الحقيقي لهم وانتفاء اللازم اعدل شاهد على انتفاء ملزومه فيه من التوكيد والمبالغة
ما ليس في نفي الملزوم ابتداء وكيف لا وقد توجه نفي اللازم بالدلالة على دوامه المستلزم لانتفاء حدوث الملزوم مطلقا
واكد ذلك النفي بالباء وايضا فليس في هذه الاسمية تقديم لقصد الاختصاص اصلا ولا يحمل الكلام في شان الفاعل انه كذا وليس كذا
قطعا بل المقصود بها ما ذكرناه من سلوك طريق هو ابلغ واقوى في رد تلك الدعوى ونظيرها في سلوك هذه الطريقة قوله
تعالى وما هم بخارجين منها فلم جاء اي اذا اريد بهذه الاسمية انكار ما ادعوه في تلك الفعلية كان الاولى بطابقها في تقييد
الايمان اجاب بانه قصد الاختصار او زيد في الجواب واللام في قوله الناخير متعلقة بيبني اذ واشارة الى تعليل
تسميته الوقت الذي لا انقطاع له باليوم الآخر وقس عليه اللام الاخرى ان يوهم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه
ليعيه ويصيبه به كما يدل عليه تفسيره لاصله الذي اخذ هو منه وتوبيل اصله او مخدوعا ومصابا بالمكروه من وجه خفي
يقال وخدعت الشيء اخفيته اذا ذهب اليه وتملكه واو بمعنى غيري كيف ولكن مخادعة الله يريد ان صيغة المخادعة تقتضي
صدور الفعل من كل واحد من الجانبين متعلقا بالآخر وخدع المنافقين لله وهو بوقعوا اي على خلاف ما يريدون
به من المكروه ويصيبوه به مما لا خفاء في استحالته وخدع الله اياهم بان يوقع في اوهامهم خلاف ما يريده بهم
من المكان ليغتروا ثم يصيبهم مسح على مذهبه ولو اذا زيد بكامل في تفسير الخدع مع الاستشعار خوف او استحياء
من الكامل امتنع صدوره عنه تعالى مطلقا وايضا من المعلوم ان حاله تعالى مع المنافقين لم يكن حقيقة هذا المعنى المذكور وان لم يكن

وان جاز ان يتخدعوا بما رواه منهم من غدران يوح السهم في وكل بعضان لم يحوان يقصد واخذهم فانه غير مستحس
بل مستهجن يذم به واستمطروا اي استسقوا اطلبوا العطا وعام البيت ان الكريم اذا خادعته انخدعا وقد يروى
بالنعا هكذا الاخير في الحب لا يرجى نوافله فاستمطروا من قريش كل منخدع تخال فيه اذا خايلته بلها عن جاله
وهو وافي العقل والورع وفي هذه الرواية دلالة واضحة على ان الانخداع الذي عدح به هو التخادع اعني اظهار
الانخداع تكرما لا ما ينشأ من البله وسلامة الصدر فانه منقصة ومن ثم قيل في حق الفاروق رضي الله عنه كان اعقل
من ان يخدع واورع من ان يخدع وفي الرواية الاولى ايضا دلالة على ذلك لكن مع دقة وخفاء وقصد قول ذي
الرمة تلك الفتاة التي علقتها عرضا تعال علي بالمراة اي احبها وكذا علقتها على صيغة المبني للمفعول ومعنى عرضا
من غير قصد وروية بل بالخداع كما هو داب الحلم والسلم ويحلو اي يخدع والوجه في تعليل محبة العشق بالحلم
والسلام انهما يدلان على رقة العلف التي بها تعاش الثاني من الحال سو بعا وقد ادرج في ذلك انصافهم بهذين الصنفين
يتظاهرون بالايمان اي يظهرونه مع ابطال الكفر فهذا فعل صادر عنهم بالعباس الى الله والمؤمنين يشبه الخدع
بحسب الصورة وكذا الحال في صنع الله والمؤمنين معهم والحاصل ان منهم من الجانبين معاملة شبيهة بالمخادعة
فقوله تخادعون استعارة تبعية وليس في هذا الجواب اعتبار هيئة مركبة من الجانبين وما يجري بينهما منتزعة
بهيئة لاى مركبة من الخادع والمخدوع والخدع ليحمل الكلام على الاستعارة التمثيلية على قياس ما تحققه في ختم الله
على قلوبهم فلا تغفل والجواب الثاني ان المخادعة محمولة على حقيقتها لكنها ترجع عن معتقدهم الباطل وظنهم الفاسد
كانه قيل يزعمون انهم يخدعون الله وانه يخدعهم وقد اشار بقوله ولان لذاته تعلق بكل معلوم الى مذهبه
اي هو عالم بالذات لا بعلم قائم بذاته ان يذكر الله ويراد الرسول لم يرد ان لفظ الله اطلق على رسوله فانه
لا يطلق على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا بل اراد ان ما نسب اليه تعالى من قبيل المجاز العقلي كما فصله في المثال
الذي اورده ملخص الجواب الرابع ان ذكر الله ليس ليتعلق الخدع به بل لمجرد التوطئة وفائدتها هاهنا التنبيه
على قوة اختصاص المؤمنين بالله وقربهم منه حتى كان الفعل المتعلق بهم دونه يصح ان يتعلق به ايضا وكذا الحال

ما اعجبني زيد وكرمه فان ذكر زيد توطئة وتنبيه على ان الكرم قد شاع فيه وتمكن بحيث يصح ان يسند اليه
ايضا الاعجاب الذي هو كرمه ومثل هذا العطف يسمى جاريا مجرى التفسير واما قولك اعجبني زيد كرمه
على الابدال وليس في تلك المرتبة من افادة التلبس بينهما للدلالة على ان المقصود بالنسبة هو الثاني
فقط وانما ذكر الاول ليسلك طريقة الاجمال والتفصيل في صورة العطف قد دل بحسب الظاهر على قصد النسبة
اليهما معا فيكون ادل على قوة التمكن ومثله والله ورسوله احق ان يرضوه فانه وحد الضمير للدلالة على ان
المقصود ارضاء الرسول وان ذكر الله للاشعار بان الرسول من الله بمنزلة عظيمة واختصاص قوي
حتى يرى الارضاء منه اليه وكذا الحال في الايذاء فانهم لا يؤذون الله حقيقة بل الرسول وحده واما قولهم علمت
زيدا فاضلا فهو نظير لما نحن فيه من حيث ان المقصود الاصلي هو الثاني على ان الغاية ومصب الفرض هو
الخبر اذ منه يتفرع الحكم بالنسبة وان لم يكن الاول ملغى بالكلية فلا بد ان العلم متعلق بالنسبة القائمة بالطرفين
فهما مقصودان معا تبعا لما فلا يكون ذكر زيد توطئة وتمهيدا للذكر فضله وانما قال كانه قيل علمت فضل زيد
نظرا الى مآل المعنى وان المعلوم مضمون الخبر لا الى ان المعنى هو ذلك بعينه كيف على النسبة تعدي في الاستعمال
لما مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما ولا يذهب عليك ان الجواب الثالث والرابع مبنيان على ان خادع
بمعنى خدع اذ لا خدع من الرسول والمؤمنين كما تقدم ولا مجال اجتماع اتحاد اللفظ ان يكون للخدع من احد
الجانبين حقيقة وللاخر مجازا الا انه اخرج فاعلت قال المحدث ونظير فلان تخشى الله اي يخشاه خشية عظيمة
والمباراة المعارضة وان يفعل مثل فعل صاحبه ليغلبه ويقوي الداعي الى الفعل ويجيء
ابلغ واحكم اذا قرئ يخدعون توجيه السؤال بان خدعهم الله محال وتتأتى فيه الاجوبة الاربعة بلا خفاء وجعل يخادعون
بيانا ليقول اي من جملة شنائعهم لانه ايضاح لما لبس والتصريح بان قولهم كان مجرد خداع وان المبيت
المخادعة امرا مطلوبا بالذات فلا يكون الجواب به شافيا بل يحتاج الى سؤال اخر كما ذكر وما فهم اي ما فهم
بعقال بما ارفق ومرتع رفق اي سهل المطلب وارتفقت به واستمتعت فقد فقتني بكذا فيقضي به

ثم كانوا يخادعون اى عن اى غرض من الاغراض صدر خداعهم ولاى سبب كانوا يخدعون والجواب ان لهم فى ذلك
دفع المضرة عن انفسهم وجذب المنفعة لها وايصال المضرة الى المؤمنين تعالى طرقه طروقا اتاه ليلا وطرقه الزمان
بنوائبه اصابه بها والمنابذة اظهار العداوة كان كلا من المتعاديين المتظاهرين ينبذ الى صاحبه ما فى قلبه
من العداوة او ينبذ عهده اليه فلو اظهر حذف جوابه قد اصاب محزه من المبالغة والفخر المشير الى ان قول الله تعالى
والبارزين عليهم اما للمؤمنين اى ولو اظهر الله نفاقهم على المؤمنين وهو ابلغ من ان يقال اظهرهم لدلالته على ظهور
مكشوف مستقل لا مدفع له واما للمنافقين اى اطلع الله المؤمنين على نفاقهم بتضمين الاظهار معنى الاطلاع بخداعهم
اى بعدم خداعهم عن تلك الاغراض كقوله تخادعونهم عن اغراض لهم على تضمين معنى الخداع الصدور والمقصود الحقيقى
بهذا السؤال طلب فائدة الخداع من الجانب الآخر كما ان ما سبق كان طلبا لفائدته من جانب المنافقين لانه
فرعه على بيان ما رامه من الاغراض قوله من المصالح التى لو اظهر عليهم لانقلبت مفاسد من جملة تلك المصالح انه لو ستر
عليهم توهم المخالفين انهم من عداد المسلمين فيحملهم على ان يستشعروا الخوف ويجتنبوا عن قتال المؤمنين
لكثرة عددهم ومنها انهم اذا نشؤوا من بعضهم وتظاهر انه منهم كان ذلك سببا لتنفير غيرهم عن الاسلام ومصاحبتهم
ومنها ان ملاينتهم وحسن معاشرتهم ربما ادت الى استمالة قلوب جماعة اخرى يتقوى بهم كلمة الله العليا ما المراد
بقوله يخادعون اى هل اريد به المخادعة الاولى المتعلقة بالله والمؤمنين او مخادعة اخرى فاجاب اولا بانه يجوز
ان يراد به الاولى واشار الى تطبيقه على الوجه الاول من الوجوه الاربعة المذكورة هناك وتلخيصه ان المخادعة مستعملة
للمعاملة الجارية فيما بينهم وبين الله والمؤمنين المشبهة بمعاملة المخادعين فحصرت هذه المعاملة ههنا على انفسهم
بعد تعلقها بما تعلقت به سابقا بناء على ان ضررها عائد اليهم لا يعدوهم وتنظيره فلان يضار فلانا وما يضار الا
نفسه ومثل هذا الاستعمال فى اللغات كلها جارٍ فى باب المفاعلة وغيرها فيكون المعنى الدال على قصر تلك المعاملة
مجازا او كناية عن انحصار ضررها فيهم او يحمل لفظ الخداع المستعار مجازا مرسلا عن ضرره فى المرتبة الثانية ويمكن ان يقال لما
انحصرت نتيجة تلك المعاملة فيهم جاز ان يدعى ان نفس تلك المعاملة مقصورة عليهم ويكون ح انحصار ضررها فيهم

منه هو ما ينبغى ان يقصد اذ لا حاجة الى تجوز او كناية ولعل فى قوله اى دائر القرار راجعه اليه عن منخطه اياه نوع
اشارة الى ما ذكرناه ويمكن ان يطبقه على الوجوه الثلثة الباقية وثانيا بانه يجوز ان يراد به مخادعة اخرى اما جارية فيما
بين اثنين او متضمنة على واحد فالاولى ان يراد به المخادعة الحقيقية فيما بينهم وبين انفسهم فانهم ذلك اى فى خداعهم
لله والمؤمنين على تلك الوجوه لا ارتياب يخدعون انفسهم فيمنونها الاباطيل والاكاذيب من انها ستنفع اى على هذا
الخداع امور مهمة واغراض مطلوبة وهى تتخدع بذلك وتطمئن وكذلك انفسهم تخدعهم حيث تمنيهم وتحدثهم بالامانى
والاطماع الفارغة ومن البين ان حقيقة المخادعة تقتضى فاعلين متحاربين يقصد كل منهما اصابة الآخر بمكروه
مكروه ولا يتصور هذه الحقيقة بين المنافقين وانفسهم سواء اريد بها ذواتهم او دواعيهم ومن ثمه قيل يريد
لكن ان الايهام يتبين هذا المعنى ولا يكون لفظ الخداع مجازا عن ضرره كما والثالثة ان يراد بالمخادعة الخدع فلا يحتاج
ح الى اعتبار الخدع من جانب الانفس والقول بالاولى مبنية على التجريد من الجانبين والمفاعلة بلا من جانب
واحد تكلف بارد على لفظ ما لم يسم فاعله فينتصب انفسهم ح على نزع الخافض كما قال خدعت زيدا نفسه اى عن نفسه
لان النفس اى الذات به اى قوامها بذلك العضو الابدى الى قولهم المرء باصغريه اى بقلبه ولسانه
وكذلك قيل النفس للقلب بمعنى الروح اذ جاء النفس بهذا المعنى ايضا والمتبادر من كلامه ان لفظ النفس
حقيقة فى الذات مجاز فيما عداه وذلك ظاهر فى الدم والماء والراى الذى سنذكره ومعنى عين الرجل اصابته العين
وصدر الرجل اصيب صدره وقولهم متنفس كانهم ارادوا والعائد محذوف اى ارادوه واذا تردد
ظرف لقولهم والهاجس ما يخطر فى النفس ويدور من هجس اذا خطر واطلاق النفس على الراى والداعى
من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او استعارة مبنية على المشابهة والانسب بهذا المقام والاظهر بحسب
المعنى والمراد بالانفس ههنا ذواتهم وح يتعين ان يراد بحصر خداعهم فى ذواتهم قصر ضرره عليهم كما ذكر فى الجواب
الاول على المراد لقوله وما يخادعون الا انفسهم ويجوز ان يراد قلوبهم ودواعيهم وآراؤهم وذكر القلوب
تمهيد لذكر الدواعى والآراء ... وجه آخر واذا اريد بالانفس الدواعى تعين الجواب الاخير ان

وكان اعتبار الشعور به اولى كما لا يخفى فبيان ان المراد بالانفس لعدم حس المعنيين تنبيه للاجوبة الثلثة كالذي
لا حس له في لا يشعرون اشعار بانحطاطهم عن مرتبة البهائم حيث لا يدركون اجلى المعلومات فيكون ابلغ
والسوق بالمقام من لا يعلمون واشار بقوله والمعنى ان لحوق ضرر ذلك بهم كالمحسوس الى المعنى الاول من معاني خداعهم
لانفسهم فتدبر واستعمال المرض عند اهل اللغة قد يستعمل في الغالب على سبيل الحقيقة بان يراد به الالم وكونه
مرضا حقيقة مما لا شبهة فيه عند اهل اللغة وقد يستعمل على سبيل المجاز واما في الاية فالمراد به المعنى المجازي الذي
مرادفه في الادراك كسوء الاعتقاد والكفر او هيئة باعثة على ارتكاب الرذائل كالغل والحسد والبغض او مانعة
عن اكتساب الفضائل كالضعف والجبن والخور فقوله او براد مرفوع عطفا على قوله والمراد به ههنا الى آخره
وجعله منصوبا معطوفا على ان يستعار مما لا وجه له اصلا لان هذا ايضا من قبيل الاستعارة وانما لم يقل او من
او من الضعف كما يقتضيه اسلوب كلامه بل ذكر الارادة لطول الفصل واوردها بصيغة الفعل حطا لها عن
ارادة الاولين اوضح بالتداخل لان ذلك قد حدث في قلوبهم بعد ظهور الاسلام وقوته كما بينه وقوله لان صدور
تعليل لثبوت الغل والحسد والبغضاء في قلوبهم المفهوم من معنى الكلام والغل الغش والحنق الغيظ
ونصبها على التمييز اظهر وبغضوا انهم معطوف على خبر ان بحسب المعنى كانه قيل لانهم كانت صدورهم تغلي ويبغضونهم
وينحرفون من حرف كالانسان اي سمي بغضا يبغض حتى سمع لها حريف ويلوكها على شدة الغيظ لا من لحوق
بمعنى احترق وان اشتهر ان الحسد كالنار والحاسد كالحطب ان لا لاستعماله على لمنع هذا المعنى وحدا مفعول لا
جله لا تمييز وما يحكى مما كان من ابن ابي وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم اردف اسامة على حمار يعود سعد بن عبادة
قبيل وقعة بدر فمرا على مجلس فيه عبد الله ابن ابي قبل اسلامه واخلاط من المشركين واليهود فلما غشيت المجلس
عجاجة الدابة خمر ابن ابي انفه بردائه وقال لا تغبروا علينا فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاهم الى الله
وقرأ عليهم القرآن فقال عبد الله مقالة اذى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل على ابن عبادة قال
يا سعد الم تسمع الى ما قال ابو حباب يريد ابن ابي فقال يا رسول الله [illegible] من الاشياء لما

هذه

هذه النعمة اثبات الحسد والبغضاء للمنافقين ببيان رسوخ السبب والمادة فيهم قبل اظهارهم للاسلام
فلا يقدح في ذلك اسلامها على ان ابن ابي كان شيخ مدارا بالكفر وعلى تصريح الرواة بانها كانت قبل الاسلام
وحمل اشارته الى قصة اخرى يستبعد جدا ولقد اصطلح عطف على جواب القسم وهو حال فترك الاسلام اولى
والمراد بهذه البحيرة المدينة يقال هذه بحيرتنا اي ارضنا وبلدتنا واصل التركيب يدل على السعة و
العصابة العمامة عصبه اي عممه ولما كان العمائم تيجان العرب حمل التعصيب كناية عن التسويد وهو كانوا اذا
ابا عوا ان يملكوا رجلا توجوه فان لم يجدوا تاجا عصبوه بعصابة من صنعة بجواهر شرق بذلك اي لم يقدر
على اساغته والصبر عليه للتعاظم بل اعترض في حلقه كالماء في حلق الشارب وقوله لان قلوبهم علة لتداخل
الضعف والجبن قلوبهم كما ان قوله اما [illegible] القوة ظهرهم واما الجرأة فانهم علة لكون في قلوبهم قوة او لا وقد شبه
الدولة في نفوذ امرها وتمشيته بالريح وهبوبها فاستعير لها فضعفت جبنا اي ضعفا لاجل واعلم ان قوله
تعالى في قلوبهم مرض جملة مستأنفة لبيان موجب خداعهم وما هم فيه من النفاق ومعنى زيادة الله كلامه على ان
قوله فزادهم اخبار والاسناد مصدر لمحذوف اي فاسند الله اي نفس الاسناد الفعل الى المسبب لم
فهو اسناد مجازي سواء فسر المرض بالكفر او الحسد والغل او الضعف والخور كما صرح به عبارته وان جاز
الاسناد زيادة المعنى الاخير الى الله حقيقة على رأيه ايضا والزيادة ما يستعمل لازما ومتعديا والمشهور في
الازدياد اللزوم لكن قوله ما ازدادوه يدل على انه قد تعدى الى مفعول واحد وعلى هذا فالانسب ان يكون
المنصوب في قوله فازدادوا كفرا او ان ازدادوا او ازدادت قلوبهم ضعفا مفعولا وان جعل تمييزا كان
فاعلا في الحقيقة للازدياد اللازم ويحتمل ان يراد بزيادة المرض الطبع اي الختم ولا يراد بها ازديادهم
في تلك الامراض كما في الوجه الاول بل يراد ان الله طبع على قلوبهم وختم عليها فلا يدخل فيها ما يزيل عنها
تلك الامراض فزيادة المرض يكون مجازا عن الطبع والاسناد الى الله كما في ختم الله وتنكير مرضا على الوجهين
لكونه مغايرا للاول ضرورة ان المزيد يغاير المزيد عليه ولك ان تقول المراد بالمرض الثاني هو الطبع اي زادهم

يعني انه تعالى لما كان مسببا للفعل وهو اراد الوجه [illegible] المرض زيادة الى نفسه

حسدا

ای زاده الله طبعا وان یحمل کلامه علی ارادة هذا المعنی بتقدیر مضاف ای زیادة الطبع ولعل هذا اقرب
وقرأ ابو عمرو هذه القراءة لیست من المتواتر قال ابن جنی لا یجوز ان یکون مرض بالسکون تخفیف مرض لان
المفتوح لا یخفف الا شاذا بخلاف المضموم والمکسور بل یجب ان یکون لغة اخری فیه وصدر البیت وخیل
قد دلفت لهم بخیل واراد بالخیل الفرسان یقال دلف الکتیبة بتقدمها ودلف الشیخ اذا تقارب الخطو
وکلا المعنیین حسن ههنا وانما للتعدیة وهذا علی طریقة قولهم جد جده ای علی طریقة الاسناد المجازی ولم یرد
انه من قبیل الاسناد الی مصدر المسند کما فی المثال بعینه بل هو قریب منه کما یری والذی هو من قبیله
قولک الم الیم ووجع وجیع وسینکشف لک ان الاسناد المجازی لا ینحصر فیما ذکره من مصدر الفعل ونظائره
وانما اقتصر علی ذکر المجاز العقلی ردا لما یقال من ان الالیم کالسمیع بمعنی المسمع فانه لیس بثبت ویتفرع
بذلک الی ان لفظة ما مصدریة واما کلمة کان فللدلالة علی الاستمرار فی الازمنة ودیدنهم ان اخبار ما حداثهم
کالایمان تمضی والوصل اشاذ الایمان کان متضمنا للاخبار یصدرون عنهم وقد ای جعل عذابهم مسببا فیما
لکذبهم رمزا ای اشارة الی قبح الکذب حیث خص بالذکر من بین جهات استحقاقهم ایاه مع کثرتها
ودعه تخییل ان لحوق العذاب بهم انما کان لاجل کذبهم نظرا الی ظاهر العبارة المقتصرة علی ذکر اخبار
لفظ التحمل بناء علی السامع یعلم ذلک اللحوق بجهات کثیرة وان الاقتصار علی ذکره رمزا الی سماجته وتنفیر
عن ارتکابه والکذب ای الاعلام بالشیء کزید مثلا علی خلاف ما هو ملتبس به من ثبوت القیام له
او انتفائه عنه او کالاعلام بالشیء الذی هو النسبة علی خلاف الوجه الذی هو ملتبس به من کونها ثابتة
او منتفیة ومباحث قبحه عقلا او شرعا مستقصاة فی موضعها ثلث کذبات هی قوله انی سقیم
واراده ساسقم وقد علم بامارة من النجوم او انی سقیم الآن بسبب غیظی وحنقی من اتخاذکم الالهة
وقوله بل فعله کبیرهم والمراد به انه اذا لم یقدر علی دفع المضرة عن نفسه وغیره فکیف یصلح الها او ان تعظیمه
کان هو الحامل له علی کسرها وقوله لملک الشام والمراد الاخت فی الدین قیل کذباته الثلث قوله فی الکواکب

[illegible]

انه بیان لاخی مم

هذا

هذا ربی ثلث مرات وقصد به الحکایة او الفرض والتقدیر لیرشدهم الی عدم صلاحیة الالوهیة وسبائک
تحقق التعریض فهذه الاخبارات صادقة لکنها فی صورة الکذب فسمیت کذبات هو مبالغة فی کذب
ای هو یدل علی قوة الکذب وعظمه کما ان تبیین یدل علی کمال ظهور الشیء وانفضاحه وقلص علی شین قلوص
التبوب وانضمام بعضه الی بعض فکانه قیل یکذبون کذبا عظیما او بمعنی الکثرة عطف علی مبالغة
ای او من کذب الذی بمعنی الکثرة فی الفاعل واما کذب الوحشی فهو مجاز ماخوذ من کذب الذی بمعنی
المتعدیة کانه یکذب رایه وظنه فیقف لینظر ماوراءه ولما کثر استعماله فی هذا المعنی وکان حال المنافق
شبیهة به جاز ان یستعار منه لها وان کان ما تقدم اولی والمذهب المتردد بین امرین وعادة الذیب
فی الارض والعابرة الشاة تخرج من الابل الی اخری لیضربها الفحل بین الغنمین ای القطیعین والاول اوجه
او ذلک لکونه والافادة تسبب الفساد فیدل علی قبح وجوب الاحتراز عنه کالکذب والخلوة بمحلل للعذاب هم
ابیان او الاستئناف وما یتعلق به من اجزاء الصلة وقد یرجح الثانی بکون الایات حج علی نمط تعدید
قبائحهم وافادتها اتصافهم بکل من تلک الاوصاف استقلالا وقصدا او دلالتها علی ان لحوق العذاب
بسبب
الالیم کذبهم الذی هو ادنی احوالهم فی کفرهم ونفاقهم فما ظنک بسایرها واما عطفه علی الجملة الاسمیة
اعنی قوله ومن الناس من یقول فلیس مما یعتد به وان توهم کونه ارفع تبادیه حینئذ المعنی ولکن لعدم
دلالته علی اندراج من الصفة وما بعدها فی قصة المنافقین وبیان احوالهم اقول الحسن عود الضمائر التی
فیها الیهم کما یشهد به سلامة النظم لمن له ادنی دربة باسالیب الکلام یقال هاج الشیء هیجا وهیاجا
وهیج نارای ثارو هاجه غیره والاسدی والمراد به هیج الحروب هو اللازم لان المتعدی افساد
یتعدی هم
لا فساد وقوله لان فی ذلک فسادا ما فی الارض توجیه لاطلاق الفساد علی هیج الحروب والفتن وقد
سمیت حرب الفساد بذلک لانهم مثلوا فیها انواع المثل مجدعوا الانوف وصلموا الاذان الی غیر ذلک
مما یلیه ای مال الیه واحبه وما لاه ای عاونه وکان فساد المنافقین ای الفساد الناشئ من جهتهم الافساد فی التنعیم

والأولى أن يقول إفسادهم لأن ممايلتهم إلى الكفار وممالاتهم بإفشاء الأسرار إفسادهم وما كان حقيقة الإفساد
جعل الشيء فاسدا وهم لم يكن صنيعهم كذلك جعل الكلام من قبيل المجاز باعتبار المآل أي لا تفعلوا ما يؤدي إلى
الفساد وقد يقال ما كانوا فيه كان عين الفساد في أنفسهم وفيه لا يفسدوا لا أتوا بالفساد لا تعلق
فلا حاجة إلى المجاز ليس بشيء إذ ليس إتيان الشخص بفساد ذلك حقيقة الإفساد وفائدة في الأرض التنبيه
على أن صنيعهم يؤدي فسادا عاما فيها من هيج الحروب والفتن المؤدي انتفاء الاستقامة عن أحوال الناس
ما دينهم ودنياهم كما صرح به في تفسير الفساد في الأرض وإتمام لحمل إفسادهم على تحريف الكتاب
وتغيير الأحكام ودعوة الكفرة في السر إلى تكذيب المسلمين كما حمله غيره لأنه لا ظهور لذلك الفائدة
حصلت لهم والتمحض من غير شائبة أراد أنه من قبيل قصر الأفراد فإنهم لما نهوا عن الإفساد توهموا
قد حكم عليهم بأنهم يخلطونه بالإصلاح فأجابوا بأنهم مقصورون على محض الإصلاح لا يشوبه شيء
من وجوه الإفساد والفساد واختاروا إنما تنبيها على ذلك مكشوف لا عبرة عليه فلا ينبغي أن يشكل فيه والأم كذا
ذهب إلى أن لفظ ألا وكذا أما مركبة من همزة الاستفهام التي للإنكار وحرف النفي لإفادة التنبيه
على تحقق ما بعدها فإن إنكار النفي تحقيق للإثبات لكنهما بعد التركيب صارا كلمتي تنبيه يدخلان على
على ما لا يجوز أن يدخل عليه حرف النفي كقولك ألا وأما إن زيدا عالم وذهب كثيرون إلى أنهما لا تركيب
فيهما بمثل ما يتلقى به القسم كأن واللام وحرف النفي وطليعة الجيش ما يتقدمه وآخر المصراع الأول
وهي العظام البيض وهي رمم وجواب القسم قوله لقد كنت أختار الحوذة طاوي الحشا محاذرة
من اللوم وجواب القسم في قوله أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيى والذي أمره الأمر قوله
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر أي لما بلغوا في كونهم مفسدين من جهات
متعددة الاستيناف فإنه يتصدر به زيادة لتمكين الحكم في ذهن السامع لوروده عليه بعد السؤال والطلب وما في كل
واحدة من كلمتي ألا وإن من تأكيد الحكم وتحقيقه وقوله لا يشعرون للدلالة على أن كونهم مفسدين قد ظهر

رد الله ما ادعيه

ظهور المحسوس لكن لا حس لهم ليدركوه وأما وجه المبالغة في تعريف الخبر وتوسيط الفصل فقد قيل
الأول يفيد حصر المسند إليه في المسند والثاني يفيد تأكيد هذا الحصر وهذا وإن كان مناسبا لرد
دعواهم الكاذبة فإنهم قصروا أنفسهم على الإصلاح قصر أفراد يناسب في رد عليهم أن يقصروا على الإفساد قصر قلب
أي هم مقصورون على الإفساد ولا حظ لهم في الإصلاح لكن يرد عليه أن تعريف الخبر بلام الجنس يفيد حصره في
المبتدأ أي هو المذكور في المصباح والمشهور في الاستعمال وأن ضمير الفصل يفيد هذا الحصر أيضا ولكن
قد أجيب بما دل عليه كلامه في الفائق من أن تعريف المسند يفيد حصر المسند إليه فيه حيث قال يعني
أن الله هو الدهر أن الله هو الجالب للحوادث لا غير الجالب كما أشرنا إليه فيما سبق فيكون الفصل حينئذ مؤكدا
لهذا الحصر ولا يخفى عليك ضعفه وقيل المبالغة في تعريف المفسدين على قياس ما مر في المفلحين أنه إن حصلت
صفة المفسدين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فالمنافقون هم هم لا يعدون تلك الحقيقة فيكون
الفصل مؤكدا للاتحاد الذي هو أقوى من القصر في إفادة المقصود أتوهم في النصيحة أي المؤمنون نصحوا
المنافقين أولا بترك الرذائل وثانيا باكتساب الفضائل فدل هذا الكلام أن القائل الآمر بالإيمان هم المؤمنون
لا بعض المنافقين لبعضهم فيما بينهم كما ذكر في بعض كتب التفاسير وقد يجب أن يحمل قولهم أنؤمن كما آمن السفهاء
مقولا فيما بينهم لا مقولا في وجوه المؤمنين لئلا يلزم كونهم مجاهرين بالكفر لا منافقين وإن كان قوله فكان
من جوابهم أن سفهوهم أي نسبوهم إلى السفه وجهلوهم أي نسبوا إلى الجهل لأن السفه من الجهل يوهم أنه
كان في مواجهتهم أن يسند قيل لا تفسدوا وآمنوا يريد أنه مسند إليهما لا إلى ضمير مصدره أولا
نحته ولا إلى الظرف أعني لهم لأن القول مسند معموله المطلق مقول فإذا وجد في الكلام أسند الفعل
إليه وأطلق الفعل على الجملة الفعلية التي فاعلها مضمر اعتبارا للجزء الأول مع أن الجملة مطلقا تشارك
الفعل في عدم صحة الإسناد إليه لأنه من خواص الاسم اتفاقا والجواب أن الذي يمنع هو إسناد الفعل
لا معنى الفعل يعني إذا كان معبرا عنه بحرف لفظ على قياس الإسناد إلى معنى الاسم معبرا عنه بلفظه

أي المؤمنون في قولهم لا تفسدوا في الأرض وقولهم آمنوا كما آمن الناس

أنهم كانوا

طايل

بلفظه اصلا في مثل قام زيد وهذا الذي يحن فيه اسنادا للفعل لا للفظ الفعل بل الجملة كانه قيل واذا قيل
لهم هذا القول او هذا الكلام وحقيقه قام من ان الالفاظ سواء كانت مهملة او مستعملة مفردة او مركبة
منشاء ان الاقدام في صوره الاسناد الى انفسها سواء كانت مجردة عن ملاحظة معانيها كما في قولك الف حرف
من مثله احرف او ماخوذة معها كما في قيل لا تفسدوا وامنوا اذ المسند اليه لفظها باعتبار الدلالة
على الجميع وليس من التصحيح الخالط باعتبار ان اللفظ اذا ذكرت واريد بها انفسها كما في قولك زيد علم مركب
من لفظين او مع ملاحظة معانيها كما عرفت فان قلت قد صرحوا بالمسند الا يكون الا اسما قلت ذلك لانهم اعتبروا
وضع الالفاظ بازاء المعاني ليستعملها فيها في التركيب فبينوا احوال الالفاظ في تلك التراكيب واحوالها في انفسها
بل يوقف ضمن ما لمعانيه يسعا فلفظ ضرب لما وضع لمعناه صار فعلا فتبين حاله بانه اذا كان مستعملا في ذلك المعنى لم يصلح
الا خبارا به وكذا لفظ من لحلاف زيد واذا لم يستعمل في معانيهما جاز الاخبار عنهما كلها زعموا مطية الكذب
مثل معناه ان الكلام المصدر بالزعم وما يشتق منه غير موثوق به لان الزعم هو القول بلا تثبت ولا تبيين وقد يقال
ويقول هو معناه ان الكاذب يسند كذبه الى غيره متبنين لزعموا كذا وكذا ليلا يظهر افتراءه الكذب ويروجه فلفظة زعموا
مطية لكذبه يتوصل بها اليها ولفظ ما في كما ان كانت كافة للكاف عن العمل مصححة لدخولها على الجملة كان
الشبه مضمون الجملتين اي حققوا ايمانكم كما تحقق ايمانهم وان كانت مصدرية فالمعنى امنوا ايمانا مشابها
لايمانهم وهم ناس معهودون وذلك لانهم مقابلون في الايمان ومنصوصون عندهم فهم نصب اعينهم واما
عبد بن الله الاسلام واشياعه فهم من تلك القبائل من ابناء جنسهم وكانوا اصحابهم وقد غاظهم ايمانهم فهم حاضرون
في اذهانهم اي كما امن الكاملون في الانسانية وهم الجامعون لما يعد من خواص الانسان وفضائله فهم لذلك
مستحقون ان يخص منهم الجنس كانهم الجنس كله فهذا الحصر بالنظر اي كما لهم واذ الوصفان غير المؤمنين كانهم
بافقد التمييز بين الحق والباطل في ادنى مرتبة منها فلا يندرجون في الناس بل كان منحصرا في المؤمنين كان هذا
حصرا بالنظر الى نقصان من عداهم وقصورهم عن رتبة الانسانية ومعنى الانكار بانهم من ذلك لا يكون اصلا

مشيرا بها الى الناس اي اللام في السفهاء للعهد والمعهود هو الناس سواء اريد به معهود او الجنس
كما سبق ولما كان المعهود وما كان المعهود مهنا مذكورا بلفظ آخر اورد له مثالا بقوله تعالى يسعى به الى الوالي
اي وشى به اليه والتعبير عن زيد بالسفيه اما لحمل السعاية سفها واما لشهرته بذلك وفي ذلك بحمل الايمان
سفها او بحمل المؤمنين شهورين به عندهم وسطوى تحته لفظ السفهاء او اراد به الجنس الجاري اي
الذين جرى ذكرهم بلفظ الناس مرادا به العهد او الجنس باعتبار كمال المؤمنين ونقصان غيرهم
قوله على زعمهم متعلق منطوي والضمير للمنافقين وذلك لان الذين جرى ذكرهم اعرق الناس في السفه
عند المنافقين لكانوا ما لانظرا اولى التسترا او اعتقوهم اي عدوها ركيكة ضعيفة الراي فانه جمع سفيه ضد الجاهل
راجح العقل وهو من اجمع الحلم كالسفهاء اما لانه ركوب متن الباطل سفه واما لانه لوم بكل سفيها
ما تركه تعالى وسطت القوم اسطهم سطا اي توسطهم وفلان وسيط قومه اذا كان اوسطهم نسبا
وارفعهم محلا فدعوهم الى دعوا المؤمنين مطلقا لحقيرا انهم ولا تشتبه عليك ان هذا وما قبله يجريان
على نحو في كون اللام في السفهاء للجنس او العهد اشير به الى الناس مرادا به الجنس على وجهيه او المعهود الذي
هو النبي واصحابه واما قوله اوارادوا اي ارادوا بالسفهاء عبد الله بن سلام واشياعه فمختص
بالعهد اعني بكون اللام في السفهاء مشارا بها الى الناس المراد به مولاء فقط وانما عطف
باو لان معنى كلامه ارادوا بالسفهاء جميع المؤمنين وسموه بذلك اعتقاد الاحد الوجهين
او ارادوا بعضهم وسموهم انهم بذلك تجلدا او توقيا عن علمهم بانهم من السفه بمنزل فت
في اعضاده اي كسر قوته وفرق عنه اعوانه والسفى في الرقه بقال ثوب سفيف اي غير صفيق
والحلم بالكسر الاناءة والسفه ضده واصله الحركة والخفة والتمصل من الفاصلة لتعقيبه
من الفاقية وفصلت الاية بكذا اي جعل هذا فاصلها وما كان فانما هو عطف تفسيري على قوله
جاهلينهم وليس مسند خبره فهو كالمحصوس بل ما بعد حين الفا، تنبيه لما بعدم تعاور التوم اعار

بعضهم على بعض ويتناحروا اي القتال بينهما خوافه حرصا عليه وقوله ولانه عطف على لان امر الديانه ومن جهل
اي بعض الجهل كانه ملوسا من الايه يريد انه اذا نظر الى جزا الشرطيه الاولى اعنى قالوا امنا توهم
ان هناك تكرارا واذا اوضح انه معبد بلقاهم المؤمنين وان الشرطيه الثانيه معطوفه على الاولى لاعلى
ان كلا منهما شرطيه مستقله كالشرطيتين السابقتين بل على انهما بمنزله كلام واحد ظهر ان هذه الايه
سيقت لبيان معاملتهم مع المؤمنين واهل دينهم كما ان صدر القصه مسوق لبيان نفاقهم
واضمحل ذلك التوهم والتكلف تكلف الكذب وقوله فاذا افارقوهم عطف على ما باول به المصادر الاكمون
اي من ان يكذبوا لهم واستهزوا بهم ولاقوهم بوجوه المصادقين وادهموا انهم معهم فاذا فارقوهم
واشاطرهم الذي اي اهله حبنا وصدقوهم في قلوبهم من صدقه الحديث وفي الامثال صدقني
سن بكره وتعال لقيته ولاقيته اذا استقبلته حق العيان وتقول على الخطاب فان الفعل
المسند الى ضمير المتكلم اذا فسر باي وجب ان يتطابق في الاسناد الى المتكلم لان الثاني تفسير للاول
وجاز في صدر الكلام تقول على لفظ الخطاب وتعال على البنا للمفعول واذا جي بكلمه اذا في مقام
التفسير لذلك الفعل كان صدر الكلام في موضع الجزا فالواجب ان يكون هو وما بعد اذا بصيغه
الخطاب اي اذا استقبلته لقيته والاصح اذا استقبلته بيان لقيته الا بتحقيق هو تقرير كون
القايل نفس المخاطب وملاقي بتشديد اليا وهو اوفق بتحقيقها اي ورطلق بيته بيتي وهو ما بين
بيتي البيت ومعناه اذا انهوا الشخيه اشار الى انه استعمال خلا بهذا مع الى نبا على تضمين معنى
الانتهاء كما في احمده واذمه اليك اي انهي حمده وذمه وهذا بيان لحاصل المعنى واما تعدير الكلام
فهو هكذا واذا خلوا الى شياطينهم منهين اليهم واحمده واذمه منهيا اليك وقد فصل كل هذا فيما
سلف والتمرد العتو والاعتيا وبه اوله ومن اسماء الباطل نوع تقرير للاستحقاق الكلام كانت
مخاطبتهم يعني انهم لماذا خاطبوا المؤمنين المتكبرين لايمانهم بجمله فعليه مجرده عن التاكيد

وخاطبوا

وخاطبوا شياطينهم الذين لا ينكرون مقالتهم بجمله اسميه والقياس عكس ذلك باقوى الكلامين
واوكدهما فسل معناه ليس جديرا بالكلام القوى والتوكيد فضلا عن الاقوى والاوكد اذا اراد بهما
القوي التوكيد كما اشعر به قوله وكان مظنه للتحقيق ومئنه للتوكيد ومحصول ما اجاب به انهم اختاروا
في الخطاب الاول الفعليه لانهم بصدد الاخبار بحدوث الايمان منهم وتركوا التوكيد لعدم الباعث
عليه من بواطنهم ولعدم رواجه لم يختاروا به الجمله الاسميه المؤكده نحو انا مؤمنون والا لاستفيد
من كلامهم ادعا انهم اوحديون في الايمان غير مشتوق فيه غبارهم اي انهم سابقون في الايمان
مستمرون عليه بحيث لا ينبغي ان يشكك فيه شاك مع انهم لا يدعون ذلك لعالان انفسهم لا
تساعدهم عليه واما لانه لا يروج عنهم على لفظ التوكيد باداته والمبالغه بايراد الكلام جمله اسميه
تعال اقدنه ارنجته اذا ارتاح للندى اي مال واخبته واقام فلان بين اظهر قومه وظهرانيهم
اي بينهم وما بين اقحام الاظهر الدلاله على ان اقامته فيه على سبيل الاستظهار بهم واما ظهرانيهم
فبعد زياده الالف والنون في ظهر عند التثنيه مبالغه كزيد تاني الاسم كنفاني للرجل
الغيور وربانى وحقاني وكان معنى التثنيه انظهرا منهم قدامه واخر وراءه فهو مكنوف من
جانبيه هذا اصله ثم استعمل في الاقامه بين القوم مطلقا وان لم يكن مكنوفا الا ترى الى حكايه
الله بريدان التاكيدي قولهم ربنا اننا امنا بكلمه ان وان ايراد الاسميه المعين للتقوى انما كان
لصدق رغبتهم فيه وكونه راجحا متقبلا منهم واما مخاطبه اخوانهم هو مبتدا خبره جمله هي قولهم على صدق
رغبته والعايد محذوف اي فهم فيما اخبروا به فيها وهذا الظرف اعني فيما اخبروا ان تعلق بالظرف
الذي هو قوله على صدق فقد تعدد معمول الظرف عليه وان كان متعلقا بصدق رغبته وجب ان يقدر
مثله سابقا اي فهم على صدق فيما اخبروا فيكون المذكور دالا على المقدر وما قالوه من ذلك اي من الثبات
والتزايد البعد وكان اي ما قالوه او ما اخبروا به اخوانهم او مخاطبتهم اياهم على تاويل خطابهم

منطقه الشئ امر صعب وما لغه الذی يطلق کونه منه وممنيته موضع الذی يتحقق وجوده فيه مسعه من لفظ
ان بعد ما جعلت اسما متضمنة حروفها تنبيها على اشتمالها على معانيها کانه مطلق مخلقة لان تستعمل فيه
ان قد اتضح مما تقرر ان علام التاکيد في الكلام قد يکون لعدم اعتناء المتکلم بشان اعتقاده او لعدم
رواجه عند السامع وان ياکيد قد يکون لاعتنائه بشانه او لقبوله ورواجه عند مخاطبه من تاکيد
لاسمية في ان معنى قولهم انا معکم من الثبات على اليهودية وليس انما نحن مستهزءون بظاهر
تقريرا وتاکيدا لهذا المعنى فاعتبر منه لازما لذلك ومن انه رد ونفي للاسلام فيکون بتقرير الثبات عليها
لان دفع نقيض الشئ اثباته وقد عکس صاحب المفتاح ما اعتبر لازما حيث قال معنى انا معکم ای علی ما
سوانا نوهم اصحاب محمد الايمان فيکون في الاستخفاف بهم فيد فيهم تاکيدا لذلك اللازم وما ذکر المفهم
اولى کما لا يخفى او بدل بيانه انهم قصدوا تصلبهم في دينهم وکان في الكلام الاول نوع قصور عن افادته
اذ کانوا في الظاهر يوافقون المؤمنين في بعض الامور فاکتنفوا القصد الى ذلك بانه يعظمون
کفرهم بتحقير الاسلام واهله فهم او شيخ قد ما فيه من شياطينهم والحمل على الاستيناف اوجه لکثرة الفائدة
ففيه المحرك للسؤال ومن الوصل البليغ بيان لترک العاطف بين الجملتين في کلامهم وامام کره في حکايته مقالتهم
منهما بمنزلة کلام واحد واللغوب التعب والاعياء ولغبت بالفتح معناه انزال الهوان والحقارة
بهم فيکون من قبيل المجاز المرسل لعلاقة السببية في التصور والمجيب والموجب والغاية المخصوصة
بهذا المجاز التنبيه على ان مذهبهم حقيق بان يسخر منه ويستهزئ بهم لاجله وفي قوله عرضه الذی يرميه
ای يقصده لطامه الا ان عرض المستهزئ ای من الخفة لا طلبها والبناء ای عن نهيه متعلق بمعنى الالتفاف
المفهوم من الكلام يقال زری عليه ای عاب عليه وازری به ای تهاون به وازدراه ای حقره
قال ابو عمرو الزاری على الانسان من لا يعده شيئا وينکر عليه فعله وقد کثر التهکم ای قد کثر في کلام الله
التهکم بالكفرة کما اريد به تحقير شانهم والدلالة على حداره مذهبهم بالسخرية والضحک لا اخفه التهکم

كذلك

كذلك مهنا الحلق لفظ الاستهزاء واريد به ذلك المعنى وبکل الدلالة لا حقيقة الاستهزاء ان يراد به
ما هو في جادعين فيکون آخر استعارة مبنية على التشابه في الصورة وهو اي الظاهر او الاخيرا
مبطن من بطنت الثوب جعلت له بطانة وقيل سمي جزاء الاستهزاء باسمه وذلك لما بين
الفعل وجزائه ملابسة قوية ونوع سببية مع وجه ان کله الحسنة بهنا هو استيناف في غاية
الجزالة ای ليس ترک العطف فيه لدفع توهم کونه معطوفا على انا معکم فيندرج في مقول المنافقين
او على قالوا فيتقيد بالظرف اعني اذا خلوا بل لکونه استينافا وانما کان في غاية الجزالة والفخامة
لدلالته على انهم بالقوى الاستهزاء بهم مبالغة تامة تظهر بها شناعة ما ارتکبوه ومعاظمة على الاجماع
على وجه يحرك السامع ان يقول هؤلاء الذين هذا شانهم ما مصيرهم وعقبى حالهم وکيف معامله الله
والمؤمنين اياهم ثم ان هذا الاستيناف لم يصدر الا بذکر الله وحده لفائدتين الاولى التنبيه على ان الاستهزاء
بالمنافقين هو الاستهزاء الابلغ الذی لا اعتداد معه باستهزائهم وذلك لصدوره عمن يضمحل علمهم
وقدرتهم في جنب علمه وقدرته والثانية الدلالة على انه تعالى يکفي مؤنة عبادة المؤمنين وينتقم لهم
ولا يحوجهم الى معارضة المنافقين تعظيما لهم وفي هاتين الفائدتين تبين بابداء الجزالة الاستينافية
وفي تقديم الضمير وفيه في الموضعين راجع لا قوله تعالى الله يستهزئ بهم وانما اورده صيغة الحصر في تقليد
ابلغيه الاستهزاء مع انه لا حاجة اليها تنبيها على ما هو مدلول الكلام فان بناء الفعل على المبتدأ المطلق
يدل على الاختصاص کما صرح به في مواضع من هذا الکتاب وقوله ليس استهزاؤهم انه
ای حال کونه منسوبا الى الله ولما تنزل لهم متعلق بيستهزئ في قوله هو الذی يستهزئ وقوله من
النکال ومحل بهم من الهوان والذل اشارة الى معنى الاستهزاء اي تحويله الى المطلق الثالث والاول
دل ولا يحوج المؤمنين على ان الحصر بالقياس اليهم ای هو المستهزئ بهم دون المؤمنين لا بمعنى الاستهزاء
بمعنى السخرية لاستحالته عليه تعالى وبالمعنى المراد اعني انزال النکال والذل للمقصور من المؤمنين

فكيف يتصور الحمل الذي ذكره قوله لانا نقول معنى هذا الحمل انه تعالى يتولى الاستهزاء بالمعنى الذي
يليق به ولا يتولاه المؤمنون بالمعنى الذي يليق بهم ويماثل استهزاء المنافقين ومن سماه اولا اما
اريد به الاستهزاء وقوله اخرًا ان يعارضوهم بالاستهزاء مثله اي كونه سخرية واستخفافا يصح لما ذكرناه
على انه اذا بالاستهزاء اريد جزاء امكن صدوره عنهما فيكون المعنى هو الذي يتولى اجزاء الاستهزاء بهم
دون المؤمنين ولا اشكال ح قوله يفيد حدوث الاستهزاء اما افادة الحدوث والتجدد فلكونه فعلا واما كون
ذلك وقتا بعد وقت فلان المضارع دال على الزمان المستقبل الذي يصلح حالا لانا بعد شي على
الاستمرار فما يناسب ان يقصد به اذا وقع موقع غنى ان معنى صدوره المتفاوت لذلك الزمان يحدث على تواليه
مستمر الاستمرار التجدد بالاثبوتيا كما في الجملة الاسمية والسنة فلان نحو فما اذا اضمر وفاعل انه ينزل استهزا
اي ينزل منهم شي مما يفضحهم كذلك وقيل المراد ان القرا بضم اليا مهنا وفي نظيره دليل واضح على ان مفتوح اليا من
المد وان لم يستعمل امد من المتعدي ان الماخوذ من المد بمعنى الامهال في النعم انما يستعمل باللام وحمله على الحذف
والايصال مخالف للاصل فلا يرتكب الا لدليل فكيف جاز مع ان ايلاء المدي الطغيان من الافعال
القبيحة التي يسند الى الشيطان فلا يجوز اسناده الى الله واجاب او لابانهم لما اصروا على كفرهم خذلهم الله ومنعهم
الطافه فتزايد الرين اي الدنس على قلوبهم فسمي ذلك التزايد اي ما تزايد من الدنس مددا اي الطغيان
واسند ايلاءه الى الله في المسند مجاز لغوي في الاسناد ومجاز عقلي لانه اسناد الفعل الى المسبب له وفاعله الحقيقة
هم الكفرة وثانيا بانه اريد بالمدي الطغيان ترك القسر والالجاء اي الايمان على ما سبق تقريره وهو فعل الله تعالى فاسناده اليه
حقيقة وان كان المسند مجازا وثالثا بان المراد منه معناه الحقيقي وهو فعل الشيطان لكنه اسند الى الله تعالى مجازا
على مذهبه لانه بتمكينه واقداره ورابعا بان اسناد ذلك اليهم تجوز لازم على كل مذهب لان حقيقته ان يرفع
عن الطغيان ونحوه مما وقع الزيادة فيه ويدفع بان المفهوم من مد طغيانهم ويمدهم في طغيانهم واحد والا اي
وان لم يطابق اللفظ المعنى ولم يشهد لصحته كان المعنى الى نسبته منا اي من اللفظ بمنزلة نسبة الاروي

ومواسم الجنس



ومواسم الجنس للارتقاء اعني الانثى من الوعول ولا يسكن الا الجبل من النعام الذي لا يسكن الا
السهل وهما مثل لغاية التباعد والتباين كالضب والنون فعامد النبي اي يحطه ويتهده افضى
دما ومع اي وتبعا ما وقع به التحدي وسلما حال من الموصول وقوله من تعامد النظم متعلق بالبعد المتعالي
من حوله على مراحل ومقصد ما قلنا من ان يمدهم من المد دون الامداد ان التمادي في الضلالة
يناسب تزايد الرين والظلمة لا الامداد والنعم وان الامهال وان هو لانه بفتح الهمزة معطوف على قول الحس
اي وتقصير هو ايضا الطبع على القلوب يناسب ذلك التزايد لا طول النعم وكسر الهمزة على انه من
تتمة قوله ربهم والطغيان هو الالتفات والعنيبان هو الغني يقال غنيت المراة بزوجها غنيانا اي استغنت
وقيل هو مصدر غني بالمكان اذا اقام به فيها اي في اضافة الطغيان اليهم ولم يرد ما ذكر ان هذه
الاضافة تدل بالوضع على ان الطغيان بايجاد العبد لا بايجاد الله وارادته ليرد عليه ان الامور المخلوقة لله
بمشيئته انما اذا قامت بالعباد كالحسن والقبح والبياض والسواد تضاف اليهم اضافة حقيقية لا
مجازية لادنى ملابسة ولا دلالة لاضافة الطغيان اليهم على ايجادهم اياه بل اراد به كما نبه هناك عليه قوله اي نكتة
في اضافته اليهم ان في هذه الاضافة اشارة لطيفة الى ان الطغيان والتمادي في الضلالة من الافعال
التي اكتسبوها باختيارهم استقلالا وان الله بري منه فليس يتعلق لا خلقا ولا ارادة فحقه لم يضاف
اليهم لانه اشعار بهذا الاختصاص لا مالا اختصاص باعتبار المحلية والاتصاف فانه معلوم من تمادهم
في الطغيان فلا حاجة فيه الى الاضافة فلو لا حملها على قصد ذلك الاشعار لعريت عن الفائدة ومثل ذلك
معتبر في الاشارات الخطابية عند ارباب البلاغة وقوله ردا مفعول له يعني الكلام اي اضيف الطغيان
اليهم ليفيد كذا ردا وبيانا من يلحد في صفاته اي يميل عن الحق ويزعم انه تعالى مريد الكفر والمعاصي
وموجدها ثم يعاقب عليها والجواب ان امثال هذه الاشارات الخطابية لا يعارض البراهين القاطعة
على انه لا خالق سواه وانه لا يقع الا ما اراد ثم اول البيت ما هو اطرافي فيه اي رب مفازة لا ينتهي

الله كريم

سنة بل اطرافها فى جوانبها معارة آخرى اعمى الهدى اى خفى المنار بالعباس اى من لا دراية له الى لكن
جعل خفاء العلم عمى له بطريق الاستعارة وقيل اعمى صفة ذكر الفاعل الفعل من عمى عليه الامر التبس اى ملتبس
الهداية اى طرقها على من يجهل ويتحير فيها وقوله تعالى اعمى فعل ماض اى اخفى طرق الاهتداء والنهج عامه ومعنى
اشتراء الضلالة بالهدى ان قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى الاية تعليل لاستحقاقهم الكسر الابلغ
والتمادى فى الطغيان على سبيل الاستئناف او جملة مقررة لقوله ويمدهم فى طغيانهم والجمع الكرس الازهر
العلل النمو والورد مفارز اسنان الصبى قيل والمراد ههنا اصول الاسنان اى منابت رؤسها
والتم عطف البيان للطويل الذى هو صفة لى المعنى والجندر القصير والمراد بالمسلم الذى اشترى نصر الله
بالاسلام جبلة بن الايهم من ملوك غسان فانه وفد بمكة على عمر واسلم ثم انه ارتد ولحق بقيصر وقصته
مشهورة فى الكتب واعراضه اى اعراض الهدى لهم من اعرضك الصيد اذا امكنك اى جانبه والجوار الاول
انهم لما كانوا متمكنين منه تمكنا تاما بعد التكليف به وتيسير اسبابه اشبه ثبوته لهم لتمكنهم منه فان العبارة
تدل على ثبوت الهدى لهم والمراد تمكنهم واما الحمل على جعل الهدى مجازا عن تمكنه مما يأباه ظاهر كلامه والثانى
ان المراد بالهدى هو الهدى الذى جبلوا عليه وقد كانوا على مثل الهدى مما شبههم السند لو انه الضلالة
فلا مجاز فى ثبوت الهدى لهم بل فى لفظ الهدى ان لم يكن النظر مندرجا فى حقيقته والدرص ولد الفار
واليربوع ونظائرهما ونفقه اى جحره وهو مثل يضرب لمن يخفى الحجة عند الحاجة اقدم ان الشق من الاضداد
مطلق على الزيادة والنقصان كيف اسند الخسران قيل حقه ان يقول كيف اسند الربح وذلك
لان النفى لا مدخل له فى الاسناد فالفعل اذا اسند الى فاعله لملابسة بينهما كالنوم الى الليل كان
مجازا عقليا سواء كان الاسناد مثبتا او منفيا فاذا قلت هو لكن نام ليلى وما نام ليلى كلاهما مجازان
لان النوم قد اسند فيهما الى غير ما هو له اما بطريق الاثبات او بطريق النفى ولكن يعنى لان نسبة الفعل قد تكون
ثبوتية وقد تكون سلبية وكل واحد منهما يعتبر فى نفسها الا ترى انك اذا قلت ما ربحت التجارة بل التاجر

لم يكن هناك مجاز اصلا وعلى هذا فحقه ان يقول كيف اسند عدم الربح الى التجارة الا انه عدل تنبيها على ان عدم الربح
ههنا جعل كناية عن الخسران وان كان اعم منه ثم الاسناد وابدال لانه لو اقتصر ههنا على انتفاء الربح كان منسوبا
الى ما هو له حقيقة فلا مجاز نعم اذا كنى به عن الخسران والاسناد الى التجارة كان مجازا وفائدة الكناية التصريح بانتفاء
مقصود التجارة مع حصول ضده بخلاف ما لو قيل فخسرت تجارتهم ولذا الحال فيما اذا قلت ما صام نهارك بمعنى افطر
وما نام ليلك بمعنى سهر فانه يكون من قبيل المجاز وان قصدت بهما نفى الصوم عن النهار والنوم عن الليل فقط
كما فى قولك ما صام النهار وما نام الليل لم يكن منه قطعا والضابط ان الفعل اذا نفى عن غير فاعله وقصد بحرف النفى نفيه
عنه كان حقيقة واذا اول دخل النفى بفعل لغوى ثابت للفاعل دونه كان مجازا فتدبر والله الموفق وهو ان اسند
الفعل بهذا تفسير للاسناد المجازى بما هو اعم مما سبق اذ قد اشترط هناك مضاهاة الفاعل المجازى
للفاعل الحقيقى فى ملابسة الفعل واقتصر ههنا على تلبسه به مطلقا ولكن ان يحمل على التقييد اعتمادا على ما سلف
وتقول التجارة سبب يقتضى لكل واحد من الربح والخسران والاولى اجراؤه على ظاهره فان التلبس
بالذى هو له فى الحقيقة مصحح للاسناد كما فى قولهم قال الملك كذا ورسم كذا وانما القائل والراسم بعض خاصته على
ما هو ثم اذا لبت الحال اى اذا قامت القرينة على ان هذا الاسناد الكامل جاز ان يسند اليهما الاسناد مجازيا
والاجراء زيد ونهارك فان الشرطى الى ان لغويا او عقليا مقام القرينة لا وجه السماع فى افراده وهو رد على على
بن عيسى بن عمر الربعى حيث قال حكم صحتها الوقوع الالتباس بالاسناد الحقيقى وفى قوله بيت اشارة الى انه
نوع استبعاد فى حمل الاشتراء على الاستبدال المذكور بواسطة ما قارنه من ذكر الربح والتجارة من الصنعة
البديعة اى الترشيح المسمى ترشيحا اى تلك الصنعة البديعة اى ترشحان للخذلان ورونق السبك ما اوده وجه ومنه
رونق الضحى والترشيح ان يرشح الام ولدها باللبن القليل تدخله فى فمه شيئا بعد شئ حتى يتقوى على المص
وفلان يرشح للوزارة اى يربى ويؤهل وقيل اصله ترشح الظبية ولدها وهو ان يعوده المشى وترشح
الغزال اذا مشى وبزا فهو الشيخ وترشيح المجازى الاصطلاح ان يقرن بصفة او تفريع كلام يلائم معناه

دريص تصغير درص وهو ولد الفار نفقه اى جحره

النظاة الجبلة القابلة للتوحيد

الحسي وهو في الاستعارة كثير وقد يوجد في المجاز المرسل كما يقال لفلان يد طولى اي قدرة كاملة ثم ان ترشيح الاستعارة
انما يتصور بعد تمامها بقرينتها والشبهة ان التخييل مع المكنية قرينة لها فلا يكون ترشيحا مع كونه ملائما للمستعار منه
بل ما زاد عليه من ملايماته يعد ترشيحا لها وهو الحق فرق الكوكب ودل هذا الكلام بصريحه على ان المجاز المرسل انما هو مثل
العبارة فلا حاجة الى ان يقال ان استعار الكاف اذني قلبه خطلا وان فيجعل الحمار استعارة واثبات الاذن والخطل
ترشيحا يقال اذن خطلا اي مسترخية طويلة وتحقيق ما صرح به انه استعار الحمار للبليد لا مرحا بل كنا به حيث اثبت له
بعض ما هو من لوازم الحمار وهو المشهور به اعني الاذنين ثم قرن به ما يلائم اذني الحمار وهو الاسترخاء في ظاهر
هذا الكلام ان يقال كان اذنيه خطلا وان الا انه الحق لفظ القلب لانه محل الذكاء والبلادة فحدث الخ
بينهما اتصالا ومن اذنيه لربما يسبق الوهم الى الاذنين اثباتهما له حصة فظهر ان لا استعارة لفظ الحمار
الذي كنيت عنه وان التخييل الذي هو من تتمتها اثبات الاذنين والترشيح هو الخطل ولكن
ان يحمل عليه تشبيها بالحمار واثبات الاذنين والخطل تخييلا وترشيحا كما يتوهم اذ لا حس فيه ولا ان
يحمل القلب عبارة عن البليد لان اضافته اليه يعينه وقوله وما تعليل للترشيح وقوله فادعوا المعلية اذنين
من تتمته جعلوه كالحمار كما ان قوله وادعوا لهما الخطل من تتمته ثم رشحوه الكلام على طريق اللف وقوله ليجعلوا
البلادة علة لادعاء الخطل فان قلت لفظ كان ابيه عن الحمل على الاستعارة قلت هي هنا ليست للتشبيه
كما في قوله كان زيدا راكب على ان ها هنا يدخل فيها هو استعارة مثل على جعل البليد حمارا بل فيها هو ترشيح
اعني اثبات الخطل ونظيره من الاستعارة المصرحة ان يقال جاوزت بحرا متلاطم الامواج وجعله ان
اثبات انتظامات كما يكون بطريق الجزم قد يكون بطريق الظن والتشبيه وقيل حرف التشبيه
سامثل هذا المقام للتحقيق المؤكد وعنه بعد ومما راس النسر استعار لفظ النسر للمشيب ولفظ ابن داية
وهو الغراب للشعر الاسود ورشح الاستعارتين بذكر التعشيش وهو اخذ العش وذكر الوكر وهو موضع الطاير
الذي يأخذه للتفريخ واعلم ان الترشيح قد يكون باقيا على حقيقته تابعا للاستعارة لا يقصد به الا تقويتها

كقولك رايت اسدا وافي البراثن فان الترشيح قد يكون باقيا على حقيقته تابعا للاستعارة لا يقصد به
لا تريد به الا زيادة تصوير الشجاع وانه اسد كامل من غير ان يذهب بلفظ البراثن الى معنى آخر وقد يكون
مستعارا من ملايم المستعار منه لملايم المستعار له كما في البيت فانه استعير لفظ الوكرين من معناه
الحسي للراس واللحية او للفودين اعني جانبي الراس ولفظ التعشيش للحلول والنزول فهما مع كونهما مستعارين
ترشيحان لتعلق الاستعارتين لا باعتبار المعنى المقصود بهما بل باعتبار لفظهما ومعناهما الاصلي تعالى
عن اي غلب وحاش اضطرب وقوله لما شبه الشيب بالنسر يدل على فساد ما توهم من ان قوله حلق
كالحلوان تصريح بانه تشبيه يقتضيه لفظ كان والفتاح فانك الجري المقصود بني عليها
باخلاق الكرام انها تجاوز حد الاعتدال بالكرم الا لطيفا فنفق البربوع اي دخل في قاصعائه وهو
الشيطان اي فناه وغضب ونفق البربوع اي خرج من نافقائه وتنفقتها اي اخرجته



منها استعار التقصيع لوالج خلقها النفق مستعارا للاجتهاد في ازالة غضبها
الحبل القوام السبب قوي يتوصل به الى تلك الازالة فهما من الاستعارة بان
ومرشحتان لها باعتبار لفظها واصل المعنى كما لا يخفى الا ان ها هنا شيئا وهو انه لا استعارة
التقصيع او لا ثم يصح استعارة النفق واما الحبل القوام فظاهر انه من تتمة الكلام له تغليبا لخسارتهم
اي المقصود الاصلي من الترشيح الى تصويرها فانهم من فوائد الهدى تصوروا خسار التجارة حتى كان
مبالغة في تخسيرهم بهذا الاستدلال ووقوعهم في صفة الخسار الذي يتحاشى عنه اولو الابصار
لا تصوير الاستبدال بصورة النقصان وتنبيها الى المقصود ما يمنع قوله فما ربحت يريد انه عطف
بالواو وعدم اهتدائهم على انتفاء ربح تجارتهم ورتبهما بالفاء على الاشتراء الضلالة بالهدى فما وجه
الجمع بينهما مع ذلك الترتيب على ان عدم الاهتداء قد فهم من استبدال الضلالة بالهدى فيكون تكرارا لما مضى
والجواب ان راس مالهم هو الهدى فلما استبدلوا به ما يضاده ولا يجامعه اصلا انتفى راس المال بالكلية

وحين لم يبق في ايديهم الا ذلك الصد عن الضلالة وصفوا بانتفاء الربح والى ولان الكفال مع دينه
خاسر دامر اي هالك وان اصاب فوائد دنيوية ولان من لم يسلم له راس ماله لم يوصف بالربح بل
بانتفائه فقد اضاعوا سلامة راس المال بالاستبدال وترتب على ذلك اضاعة الربح واما قوله وما كانوا مهتدين
فليس معناه عدم اهتدائهم في الدين ليكون تكرارا لما سبق لما وصفوا بالخسار بين التجارة اشير الى
عدم اهتدائهم لطرق التجارة كما تهتدي اليها التجار البصراء بالامور التي يربح فيها ويخسر فهو راجع الى
الترشيح لكن عطفه على اشتروا الضلالة بالهدى اولى كما يرشدك اليه ما حكي لما جاء اي لما بين حقيقة
ومن الناس من يقول آمنا الى هنا حقيقة صفة المنافقين اراد ان يكشف عنها تماما ويبرزها في معرض
المحسوس المشاهد فعقبها بضرب المثل مبالغة في البيان والامثال جمع المثل والمراد هنا ما هو لمن القول
السائر الذي سنذكره كما في قوله تعالى وتلك الامثال وقول الصحيح ومن سور الانجيل سورة الامثال والمثل جمع
الامثال فانه يجمع على امثلة ومثل يقال نكته بالحجة اي غلبه واسكته وفحمه اي فهم واذله والسوق الحذر والوبه
ثم قيل اي ثم نقل من معناه اللغوي الى معنى لغوي عرفي يتفرع عليه معنى ثالث مجازي كما سنذكر في السائر
من العاشق ويعتبر فيه مع الفشوان تكون تشبيها تمثيليا على سبيل الاستعارة وانما سمي مثلا لانه جعل مضربه
وهو ما يضرب فيه ثانيا مثلا لمورده وهو ما ورد فيه اولا ومن ثمة حوفظ عليه وحمي من التغيير فانه لو غير لربما
انتفى الدلالة على تلك الغرابة والاظهر كما في المفتاح ان المحافظة على المثل انما هي بسبب كونه استعارة فيجب
لذلك ان يكون هو بعينه لفظ المشبه به فان وقع تغيير لم يكن مثلا بل ماخوذا منه واشارة اليه كما في قولك
بالصيف ضيعت اللبن على صيغة التذكير جاء معنى مثلهم يريد قد ذكرت للمثل معنى لغويا ومعنى عرفيا
وشيء منهما لا يناسب المقام فما معنى المراد بالمثلين حتى تشبه احدهما بالآخر فقوله وما مثل المنافقين
عطف تفسيري وقيل سال اولا عن معنى المثل ومفهومه وثانيا عن اللام الذي يصدق عليه ذلك المفهوم
في جانبي المشبه والمشبه به واجاب يفيد الاول صريحا والثاني ضمنا وما ذكرناه الصق بعبارة الكتاب

الانجيل خمس وثلثون سورة منها سورة تسمى الامثال

وقوله اذا كان لها شان وفيها غرابة اشارة الى علاقة المجوزة للاستعارة وهي الاشتراك في الغرابة
وعظم الشان وكلمة اذ ظرف لقوله استعير وقد تجردت عن الشرطية لمطلق الوقت فيصح وقوعها
معمولة للماضي محقق كما هو حق كلمة اذ وقيل لفظة كان لغوه دلالتها على المضي لا ينقلب الى الاستقبال
بدخول ان التي هي اعرق الكلمات في الشرطية فضلا عن دخول اذا فلا حاجة الى التجريد كانه قيل لما
كانت كذا استعير لها لفظ المثل من المعنى المصطلح ثم اخذ في بيان ما بها اي بقوله يجري الى الخ
وقوله في الخير والشر متعلق بقالوا لا بمثله كيف مثلت الجماعة بالواحد قيل لا وجه لهذا السؤال بعد
التصريح بان المقصود تشبيه الحال بالحال واجيب بان الاصل يقتضي رعاية المطابقة بين الحالين
مع كونهما للواحد والجماعة فان المماثلة اقوى والتشبيه اقرب الى القبول فذكر اولا ان تلك المطابقة التي
هي الاولى مرعية بهما وثانيهما ان ترك ذلك الاولى جائز وشائع في الاستعمال لحصول المقصود بلا اختلال
ثم اذا قصد تشبيه الذات بالذات وجب تلك الرعاية ولا يجوز اهمالها كيلا يلزم ههنا تشبيه ذوات الجماعة
اعني المنافقين بذات الواحد الذي هو المستوقد فانه مردود قطعا بخلاف قول الشاعر الناس الف منهم
كواحد وواحد كالالف ان امر عنى واشار بكلمة على في قوله على ان المنافقين الى ان الجواب الثاني اما علاوة
واما معطوف عليه وذكره بالجواب الاول المحمل على كون المشبه به جماعة ايضا وجوها ثلاثة الاول ان الذي
وضع موضع الذين بطريق الحذف والتخفيف والذي جوز ذلك مع انه لا يجوز وضع القائم موضع القائمين
بهذا الطريق ولا وضع نحو القائم من الصفات المفردة موضع جموعها بحذف علاماتها امران احدهما انه
مع اذي العلامة فان لفظ الذي يستحق التخفيف لما ذكره ولذلك خففوه من وجوه كثيرة فكذا جمعه فهذا النوع
من التخفيف وثانيهما راجع الى العلامة وهو ان الياء والنون في الذين ليستا كالتاء والنون في جمع العلامة
في قوة الدلالة على الجمعية حتى يمتنع حذفها الا يرى انه لم يختلف في حالات الاعراب وان سائر الموصولات
لم يثن وما اتخذ فيها لفظ الجمع والواحد فهي علامة لزيادة الدلالات وشيء من هذين الامرين لا يوجد في الصفات

ويرد على هذا الوجه من الجواب ان الذي جمع مخفف فوجب ان يجمع ضميره في استوقد كما في كالذي خاضوا
ويجاب بانه وان كان جمعا حقيقة الا انه مفرد صورة فيجوز افراد ضميره نظرا الى صورته فان قيل فعلى هذا
ينبغي ان يجوز مررت بالرجال القائم بتوحيد الضمير الراجع الى اللام لكونه في صورة المفرد بل مخفف الذين كالذي
بعينه واذا جعل اللام موصولا براسه وذلك اولى بالجواز قلنا القياس يقتضيه ذلك الا انه في صورة لام التعريف
ودونه مثله في المعنى حتى ذهب المازني الى انه حرف تعريف فلذلك اجري مجراه في وجوب مطابقة الصفة
الى معنى للموصوف به بخلاف الذي فانه ليس كذلك فجاز توحيد ضميره نظرا الى لفظه الوجه الثاني
من الجواب الاول انه قصد بالذي استوقد جنس المستوقدين ولا يختص بالواحد حتى يلزم المحذور
الوجه الثالث منه ان يعد موصوفه لفظا مفردا معناه الجماعة كلفظ الجمع او الفوج او نحوهما قوله او قصدا واريد
معطوفان على وضع لا يخفى عليك ان كون الشيء وصلة يناسب التخفيف لان الوسيلة اذا كانت اخف كان الوصول
بها الى الغرض اسرع وقوله وتكاثر عطف على لكونه وثم بعد اللام فيه لتقع نعارضهما في المعنى كما ينبئ عنه
قوله اي وصف كل معرفة بخلاف كونه مستطالا بصلته يقال نهكته الحمى بالكسر نقصت لحمه واضنته والمتبادر
من قوله احدهما ان الذي لكونه وصلة الى اخره ... انه اسم موضوع معرفة يتوصل به اللام والذي حرف تعريف
وان مثل اللام هي بعينها اللام التي يعد من الموصولات الا انها اسم لا حرف لكونها بمنزلة الذي لكونها
تخفيفا له قال في الصحاح الذي اسم مبهم للمذكر معرفة واصله لذي فادخل عليه الالف واللام ولا يجوز ان
ينزع عنه وجمهور النحاة على ان اللام التي يعد في الموصولات ليست منقوصة من الذي بل هي اسم براسه الا انها
لما اشبهت حرف التعريف في الصورة التزم ان يكون مدخولها اسما مسبوكا من الجملة الفعلية فهو اسم
في صورة الحرف وصلتها فعل في صورة الاسم فلذلك كان اعرابها على صلتها لا مقدرا في محلها والموصول في النسخ
المعتول عليها ... وانهم بالكسر وفي الصحاح انها كلمات ... البيت ... واصله ... اذا وقفت على الوجه
قلت ذاه بالها ويوجد في بعض النسخ بالفتح والوجه فيه مع تعذره ان ... في ذات ... كالتا في بنت

الاترى انهم جوزوا اطلاقه نحو علامة عليه ولم يصفوا نسبوا النوع اليها فقالوا الصفات الذاتية فكان اليا اصلية
لا علامة الجمع على ان صاحب الكواشي نقل عن يونس النحوي نحو نباتات نصبا والنار جوهر لطيف عبثي اولاما
يطلق عليه لفظ النار ربما يتعارف اللغة ولا يشك ان مجموع ماذكره معتبر فيه ولا معنى للمناقشة بان كثرة الاشياء
شفاف لا ضوء لها ولا بان الاحراق قد يتخلف عنها والطلاق كل واحد من الضوء والنور على الاخر مشهور فيما
بين الجمهور ولا ينافي العرف الماخوذ من استعمال البلغاء على ماذكره ولا الماخوذ من اصطلاح الحكماء وهو ان الضوء
ما يكون للشيء من ذاته كما للشمس والنور ما يكون من غيره كما للقمر ثم حكم بان اشتقاقهما من نار ينور نورا او نوارا
او بان استعمال النور فيهما نبأ على المناسبات اللغوية فان الحركة والاضطراب يوجدان في النار اولا وبالذات
وفي نورها ثانيا وبالعرض فما حكم به اولى من جعل النار مشتقة من النور المشتق من نار ... واضاء في الاية اما
متعد فيكون ما حوله مفعولا به اي جعلت النار ما حول المستوقد مضيئا واما لازم فيكون مسندا الى ما حوله
اي صارت الاماكن والاشياء التي حوله مضيئة بالنار او الى ضمير النار وحوله اما ان يكون كلمة ما مزيدة
وحوله ظرف لغو للاضاءة او موصولة وقعت عبارة عن الامكنة فيكون مع صلتها مفعولا فيه للاضاءة وكان
ينبغي ان يصرح على الاخير بكلمة في لان حذفها في لفظ مكان انما كان لكثرة الاستعمال والاكثر في الموصول الذي
عبر به عن الامكنة فيحمل على انه من قبيل عسل الطريق الثعلب ويجعل اشراق ضوء النار وكان سائلا
يقول اذا استند الفعل ضمير النار وجب ان يوجد النار حول المستوقد حتى يتصور اضاءتها واشراقها
فيه فاجاب بان النار وان لم يوجد فيما حوله فقد وجد ضوءها فيه فيجعل اشراق ضوء النار حوله بمنزلة اشراق
نفسها فيه فالسند اليها ايضا والفعل الى السبب كما في بني الامير فان النار سبب لاشراق ضوئها حول
المستوقد وماله ما اشتهر به العرف من ان الضوء ينتشر من المضيء لما يقابله فيجعلها مستضيئة
وحوله نصب على الظرف اما لغو كما في تقديره والعدو على مام واما مستقر كما في ساير التقادير وتاليفه لا تأليف

حروف حول على هذا الترتيب للدوران الطائفة تعالى طاف والطائف والستطاف بمعنى واحد واصل للعام حوك
لانه يدور رومه حال الشيء وانتحال اى تغير وقال الانسان وهى عوارضه التى يتغير عليه والكواته وهواسم من احال
عليه يدينه اين جواب لما لاتخفى ان اذهاب النور بما سبب الاستيقاد فالظاهر ان يحمل ذهب الله
بنورهم جواب لما الا ان فيه مانعا لفظيا هو توحيد الضمير فى استوقد وجوره وجمعه فى بنورهم ومعنويا هو ان
المستوقد لم يفعل ما يستحق به اذهاب نوره بخلاف المنافق فجعله جوابا يحتاج الى تاويل كما سياتى فلذلك سال
وجوزان يكون الجواب محذوفا ثم لابد للحذف من قرينة تجوزه ومن داع يرجحه على الاثبات الذى هو الاصل
فاشار الى الاول بقوله وانما جاز حذفه لاستطالة الكلام اى لطوله يقال استطال الشئ طال واستطاله اى عده
طويلا ومنه قوله لكونه مستطالا بصلته وأورد عليه اولا انه لا استطالة ههنا بخلاف قوله فلما ذهبوا به واجيب
بان المراد لولا حذف ذلك الجواب المحذوف لطال الكلام وثانيا ان عد الاستطالة هى المرجح اولى من عدها فى المجوز
ووجه بانه حاول ان يذكر كل منهما امرين ليس لشئ وقوله للدال عليه اى على المحذوف او الحذف تعليل لامن الالتباس
فذلك الدال هو ان كلمه لما يقتضى جوابا وفى ذهب الله مانع وان سياق الكلام فى التمثيل لذم المنافقين بانهم بعد
انتفاعهم بنفيا كلمة الاسلام واقفون فى ظلمة النفاق التى ترى بهم الى ظلمة العقاب السرمد والى من اعتبار
الخمود لبيع التشبيه ويحصل الغرض والى الثانى بقوله وكان الحذف اوحى اذ فيه فايدتان الايجاز والمبالغة فى تصوير
حال المستوقد بايهام ان الجواب مما يقصر العبارة عنه ولم يرد بما اشار الى تعدد ان الجواب متفق عليه
بل نبه به على انه من حسن وقع الضماير فى شئ او ما بعد نظرا الى ايقاد النار فى الاغلب انما يكون للجماعة
واشار الى ان حمل الذى استوقد على الجمع اولى لما انسبت عليه قوله وكان الحذف عطف على انما جاز لا على
جار وتشرك الى سلامة النظر والاعراب الافصاح والكشف ابلغ من اللفظ اى من التلفظ فانه انسب
بالحذف والكلام مستفاد من السلف فى استوقد هذا وقد قيل جعل ذهب الله جوابا اولى لعدم الاستطالة

ولان

ولان كونه من تتمة التمثيل الاول يوجب مطابقته للتمثيل الثانى لاشتماله على مبالغات ومن داب البليغ ان
ما المشبه به لا يلزم منه المطابقه فى المشبه ضمنا والحمل على الاستيناف ضعيف لان السبب فى التشبيه حالهم قد علم مما
سبق فلا معنى للسوال عن وجه الشبه او تعيين المشبه . وجعله بدلا من جملة التمثيل بدل على ان المذكور
لفظا اوفى بتادية الغرض مما حذف لقصور العبارة عنه وهو باطل نعم لو قيل ذهب الله ابتداء كلام لبيان
حال المشبه لم يكن بعيدا ولعل ما ذكره المص من نكته الحذف ليس الا اشارة الى ما سابه وازالة الاستبعاده
فالوجه ونسيرد عليك من كلام ما يشعر به واجيب بان الحذف لما كان ابلغ كانت المبالغة فى المشبه به
اكثر والتطابق بين التمثيلين اوفر وايضا اذهاب النور وتركهم فى ظلمات يدل على انه كان لهم
نور فزال وصاروا متحيرين خابطين فيكون المبالغة فى الطرفين معا اما فى المشبه به فبالحذف
واما فى المشبه فبالتلفظ وهذا اوفى بتادية الغرض الذى هو بيان حال المنافقين كلاما مستانفا
اى جوابا للسوال عن وجه الشبه فان مشاركة حال المنافق لحال المستوقد فى المعنى المذكور ليست
بظاهر وقد عرفت ما فيه قوله لحال المستوقد الذى طفئت ناره فيه تنبيه على ان الشرطية اعنى
فلما اضاءت مع جوابه المحذوف معطوفة على الصلة فيكون المستوقد موصوفا بمضمون ذلك الجواب
وقوله على سبيل البيان اشاره الى ان الاول ليس حكم الساقط الذى حرف عنه القصد فرجع الضمير
فى هذا الوجه اراد به الوجه الثانى وهو ان يجعل جواب لما محذوفا وذهب الله استينافا او بدلا بناء
على قربه وسوق الكلام فيه واراد بالوجه الثانى ما ذكره اولا فانه اذا ابتدى بالوجه الاخير كان الوجهين
ثانيا له والمقصود بيان ازاله المانع اللفظى وخص توحيد ضمير حوله بالذكر لانه اقرب الى ضمير الجمع وبارز مثله
بخلاف ضمير استوقد كما ان المقصود بقوله فما معنى اسناد الفعل بيان ازاله المانع المعنوى اجاب اولا بان
الاسناد مجازى من قبيل الاسناد الى المسبب وفى ايقاد الاسناد اليه هو المبالغة فى اذهاب النور وثانيا
بان المراد مستوقد الفتنة والعداوة فيما ذكر من الاضاءة فلا معنى للتشبيه قلنا هذا المستوقد اعم منه
ولا يكون صح

دانا قلنا لا يرضاها لان العارض ليكون نارا
يرضاها لانه كما نار المستوقد للضيافة او نار
المسكين الداعى الحاجة الى قرد لك ب

نار حقيقية فان قيل المنافق فيه نار فجاء هذه انار امامجازيه واما
بل لا يرضاها لانه اطفاها

ولكن النار متقاصرة مدة اشتعالها اي احراقها اي معنى ذهب الله بنورهم اذا حملت النار على الحقيقة لما اشتهر
تبعا لط النار للفتنة ترشيحت بالاضاءة التي يلايم معناه الحقيقي لقوله فلما اضاءت اي ليناسب اول الكلام
آخره فالسؤال مخصص بما اذا كان ذهب الله جواب لما او اجراؤه على تقدير الآخر تكلف وكيف جمعها كمور لفظه لكن
اشعارا باستقلال كل واحد بانه المقصود فلم وصفت بالاضاءة ترتب على ما ذكره من ان الضوء يدل
على الزيادة اي لم وصفت بالاضاءة هي اقوى من الانارة مع ان المقصود الازالة بالكلية التي تناسب الضعف
والقلة اجاب بانه دل الكلام على قوة الظهور وسرعة الخمود تنبيها على مزيد الحيرة والخيبة واشعارا بالبطلان
اذ قد تقرر في الاذهان ان قوة امر الباطل في بدء الحال واضمحلاله سريعا في المآل ومن ثم قيل للباطل صولة اي ظهور
بقوة ثم يضمحل لسرعة والعرفج نبت يشتعل قويا ويخمد سريعا والنزوة الطفرة والطماح من طمح الفرس
رفعت رأسه في عدوه رافعا بصره وطماح والمراد من تعدى طوره او من رتبة لا يستحقها وفي الصحاح رجل
طماح اي شره من طمحت المرأة تطلعت الى الرجال فهو ابلغ من الاذهاب لما فيه من الاخذ والامساك فان الباء
وان كانت للتعدية كالهمزة الا ان فيها معنى المصاحبة واللصوق ترك ظبي ظله اي كناسه الذي يستظل
به في شدة الحر ومنبع الشرك الكلي فان الظبي اذا نفر من مكان لم يعد اليه اصلا او لكن الصغير اقوى لنفرته
طبعا وعدم تهديه الى المنزل وقلة الفه به وتمثيل المزعج في ضاله فلذلك صغر وآخر البيت تقضي حق بنانه
والمعصم ويروى ما بين قلة رأسه والمعصم جزر السباع اللحم الذي يأكله لانها بجزره بانيابها جزر القصاب
بالحديد فعل بمعنى مفعول والنوش التناول السهل والقضم الاكل بمقدم الاسنان يقال قضمه بالكسر والمعصم
موضع السوار من الساعد وقمة اي رأس القبيل اي اعني ما ضمن معنى صيّر وانما فصله لان البيت نص في المتعدي
الى مفعولين لان جزر السباع مرة لا يحتمل الحال بخلاف ما في الآية اذ يجوز ان يكون ترك فيها بمعنى خلى وفي
ظلمات لا يبصرون حالين مترادفين او متداخلين والظلمة عدم النور فليس هذا تكرارا لما تقدم اذ قصد به
ههنا تفسيرها وما ذكر اولا اشار الى جملة حالة قصده تحقيق ان ذهاب النور ابلغ من ذهاب الضوء وهي عند

بعضهم

بعضهم عدم النور عما من شأنه وعند بعض المتكلمين هي عرض ينافي النور فهي على هذا
وجودية وعلى الاول عدمية وعلى التقديرين ما مر من ان النور نقيض لها اي مناف للظلمة تشبيه البصر
وتمنع الرؤية هذا ما يعتقد الجمهور وهو المناسب لحاله ولا ينبغي ان العدم لا يكون مانعا او توحيد
الظلمة في الآية ظاهر واما جمعها فباعتبار انضمام ظلمة الليل الى ظلمة الغمام وتطبيقه مثلا كان الفعل
غير متعد اصلا اي نزل منزلة اللازم وقطع النظر عن المتروك وقصد الى نفس الفعل كانه قيل ليس لهم
ابصار وهو ابلغ من ان يقدر المفعول اي لا يبصرون شيئا لان الاول يستلزم الثاني دون العكس
واشار بقوله نحو يعمهون الى انه صار بمنزلة ما لا يتعدى في اصله وانما قال في قوله ويذرهم في طغيانهم يعمهون
لانه يوافق تركهم في ظلمات لا يبصرون بخلاف قوله ويمدهم في طغيانهم يعمهون فهم شبهت هذا السؤال
عن وجه الشبه اي في اي حال من الاحوال الكثيرة للمنافقين وقع التشبيه بحال المستوقد وعبارة الكشاف آية
عنه او بعض معناها في اي حال شبهت حالهم بحال المستوقد انهم اي المنافقين او المستوقد والمنافقين
معاوي قوله عقب الاضاءة اي بعدها وعلى اثرها اشارة الى وجه الشبه في نفسه ملتئم من عدة معان
على وجه يؤذن بتركب طرفيه وقوله وتورطوا في حيرة على خبطوا في ظلمة تفسير او فيه تنبيه على ان المقصود
من الاضاءة ما يقابل الوقوع في الحيرة لكانه قال وجه الشبه هو انهم عقيب حصول تباشير المقصود وقوة الرجاء
وقعوا في حيز الحرمان والخيبة وهذا معنى يشترك فيه المشبه والمشبه به قطعا الا انه راعى موافقة
نظم الآية فعبر عن الجزء الاول بالاضاءة وعبر عن الثاني بالخبط في الظلمة مع تغيير ما يعلم منه
وجه الشبه المشترك بين الطرفين كما نبهت عليه فسقط ما يقال من ان الاضاءة وكذا الوقوع في
الظلمة ان حملت على الحقيقة اختصت بالمستوقد وان حملت على المجاز اختصت بالمنافقين
فان قلت كما ان الاضاءة الحقيقية مفقودة في حال المنافق كذلك الخبط في الظلمة الحقيقية فلماذا اخص
السؤال بالاضاءة قلت اطلاق الظلمة على الكفر مجاز مشهور الا ترى الى قوله الا انهم خابطون في ظلمات الكفر

فقد وجد في المنافق الظلمة ببعض معانيها بخلاف الاضاءة اذ لم يوجد فيه معناها الحقيقي لم يظهر بها معنى مجازي
فاحتيج الى السؤال واجاب عنه اجاب بان المراد من الاستضاءة هو الانتفاع بجريانهم الكلمة على السنتهم
من حيث مشاركتهم مع المحاربة واعطاؤهم الحظوظ من الغنائم الى غير ذلك وان اراد ان يجمع بينهما فاسم مقام
الاضاءة في المستوقد وليس شيء منها بخصوصه معتبرا في التشبيه بل ما يلزمهما من ظهور اوايل المقصود
ومخايله جمال المحبوب وكذا الحال في ظلمتي المستوقد والمنافق فان المعتبر فيه ما يلزمهما من الحيرة والحرمان
كما عرفت وقوله وزاد استضاءتهم بنور هذه الكلمة النفاق ناظر الى معنى قوله بعد الاضاءة حبطوا في ظلمة ظلمة ح
وفيه ايضا اشارة الى تركب وجه الشبه وانه منتزع من امور متعددة في المشبه واما انتزاعه من متعدد ما في
المشبه به فلما اشبه فقد اشار الى انه من التشبيهات المركبة كما هو المختار عنده في التمثيل على ما سيأتي
ولا يخلو كلامه من تلويح الى جواز التوزيع في هذا التشبيه فان قوله المراد ما استضاءوا به قليلا من الانتفاع
بينهم [illegible] منه جواز تشبيه الاجزاء بالاجزاء وملخص ما قررناه انه اعتبر في المستوقد السعي في ايقاد النار
والتبجح في احيائها وحصول طرف من الاضاءة المطلوبة وزوالها باطفاء النار بغتة كما يدل عليه كلمة فلما واعتبر
في المنافق القصد في ادعاء الايمان واجراء الكلمة على اللسان وحصول منافع الامن والامان والانتفاء
وذلك دفعه بالموت ووقوعهم في ظلمات متراكمة فان لوحظ في كل واحد [illegible] الى حين
هيئة وحدانية ملتئمة من تلك المعاني المعدودة كان تشبيههما كما وجه ما ذكر وان قصد تشبيه كل واحد
من تلك المعاني بما يناظره كان تشبيها متعددا لا يحتاج وجهه الى بيان وفي قوله ظلمة النفاق الى آخره تنبيه
على توجيه الجمع في ظلمات نظرا الى حال المنافق وقد مر توجيهه نظرا الى حال المستوقد فان قيل ظلمة
النفاق مجامعة للاستضاءة بنور هذه الكلمة لا متعقبة لها قلنا نعم الا انها تمحضت بعد الانتفاع
فلذلك حكم بتعقبها منضمة الى ظلمتين اخريين ويجوز ان تشبه هذا وجه ثان في بيان وجه الشبه ولا
يخالف الاول بتركيبه وتفريقه الا معاهو بانه اذهاب الله بنور المستوقد فالنور ظاهر هو الوقوع

[illegible]

ماهي

في حيرة التفضح والخيبة ومعاني قوله ولحوز عطف على ما تقدم بحسب المعنى كأنه قيل تشبيه بذهاب الله بنور المستوقد
اماتة اياهم حال التشبيه ولحوز ان يشبه نوع مصرح بالتوبيخ والاوجه هذا وجه ثالث ويجري فيه التركيب
كالاول ليس الا ان المشبه ههنا بالاذهاب هو اذاق الله تعالى خذلهم فطبع على قلوبهم فوقعوا في حيرة الغفلة
والبعد عن نور الايمان وانما جعله لوجه لان ما ذكر بعده من خواص اهل الطبع ومحصول الوجه الاول
انهم انتفعوا بهذه الكلمة مدة حياتهم الغفلة ثم قطعهم الله بالموت فوقعوا في تلك الظلمات ومحصول
الثاني انهم استضاءوا بها مدة ثم اطلع الله على اسرارهم فوقعوا في ظلمات انكشاف الاسرار والافتضاح
والاتسام بسمة النفاق ومحصول الثالث انهم انتفعوا بها فخذلهم الله حتى صاروا مطبوعين واقعين في
ظلمات متراكبة بعضها فوق بعض وهذه الاوجه كلها على تقدير كون التمثيل متعلقا بجميع ما علم من احوال
المنافقين في الآيات السابقة وتفصيل لقوله في انهم عقب الاضاءة الى آخره ثم انه اشار الى وجه رابع
على تقدير تعلقه بقوله اشتروا الضلالة بالهدى فقال وفي الآية تفسير آخر وبينه على التوقيف بيانا
واضحا وسيأتيك في التمثيل الثاني اعتبار التركيب فيه وقد جعل في هذا التفسير قوله ذهب الله جواب
لما حيث [illegible] من احوال المستوقد وكذا في قوله ولحوز ان تشبه بذهاب الله بنور المستوقد وقوله
والاوجه انه بيان الطبع اذ مآل معناها ان تشبه الطبع بذلك الذهاب وكذا الحال في الوجه الاول لان السؤال
عن وجه الشبه انما يتوجه على تقدير كون ذهب الله جوابا اذ على تقدير كونه استئنافا او بدلا لا يكون
هو بيانا لوجه الشبه وتنكير النار للتعظيم اي في هذا التفسير تعظيما للهدى المشبه بها او مطلقا
لما سيأتي من قوله كما نكرت النار في التمثيل الاول كانت جوابا [illegible] هذا شروع في تفسير قوله صم بكم
عمي وهو من احوال المنافقين سواء جعل ذهب الله جواب لما او لا ومعنى ارتفعت اجيبت ناقة
فيقال ابيت الشيء اي هو موقف والثاني جمع مشي انما يكسر اللام او بفتحها موضوعا ولا فرق بين البنى والبنى
ضما وكسرا كمفردها على وزن غرفة وجرية وقد تفرق بان المضموم يستعمل في المكارم والمعالي والمكسور

تعال اصاح اليه
اذا اصغى اليه

فى الابنية كمقدودها على عرف بنيت اى ملك البناء عليها اى ملك البنى وقد عذر النطق من الحواس المشاء
تغليب او نوا اصغر البدو استمعوا واصم افعل صفة ضمن معنى الذهول والاعراض فعدى بعن سمع اى
لما سره واسمع اصل المنفصل ما اصممت عمرا واعميته اى وجدته اصم واعمى كيف طريقته هولان وكل جعلوا
كانبعث مباعدهم يدل على ابتناء هذا الكلام على التشبيه الذى له اساليب فى علم البيان فبين ثانيا انه
اى على اى اسلوب منها فذكر انه من اسلوب حمل المشبه به على المشبه مع حذف الاداة ووجه الشبه ولما تبين
بعد ان ما فى الاية تشبيه او استعارة او ان جريان الاستعارة فى الاسماء والصفات والافعال فيعلم منه ان التشبيه
هو مبنى الاستعارة جار فيها ايضا الا يرى ان كلما يجرى فيه الاستعارة يجرى فيه التشبيه ولا ينعكس كليا
وانما لم يذكر الحروف وان جرى فيها الاستعارة تبعا كما فى الصفات والافعال لان من اللطايف وهى يكون المشبه به ان ثم
مذكورا بلفظ الحرف محمولا على المشبه لا يتصور فيها وجا الاسلام اى قوى وكشف كجلجة له ظلل اضاء الحق ظهورا اى ظهره
تاما كالشمس على تسميته تشبيها بليغا حيث حمل المشبه به على المشبه كان هو بعينه لان المستعار له مذكور وهم
انما قيل اذ تقدير الآية هم صم فالمستعار له هو مذكور بلفظه تقديرا مع لفظ المستعار منه فيكون لفظ المستعار منه
مستعملا فى معناه الحقيقى كما ان لفظ المستعار له كذلك ولا استعارة بمثال حقيقة بل الاستعارة انما يطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ولا يكون لفظه فى نظم الكلام المشتمل على لفظ المستعار منه مذكورا
ولا مقدرا او لا منويا بل يكون معناه مرادا بلفظ المستعار منه فقد استعير لفظ المشبه به للمشبه ولو قرناه شاملا
للاستعارة المصرحة فى نحو رأيت اسدا يرمى والمكنية فى نحو اظفار المنية على رأى المصنف لان المستعار له هنا
عنده هو السبع الذى سكت عنه ودل عليه بذكر بعض لوازمه فلا يكون لفظ المستعار له مذكورا اصلا فى الكلام
المشتمل على ذكر المستعار بل مطويا معه كما اذا قلت اظفار السبع واردت به المنية وسينكشف لك مباحث
الاستعارة بالكناية وما يتعلق بها فى قوله تعالى ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه وقوله ويجعل الكلام خلوا اى خاليا
عنه اى عن ذكر المستعار له صالحا لان يراد به اى ما الكلام بل بلفظ المشبه به المذكور فيه معناه الحقيقى

لانه

الذى

الذى هو المنقول عنه ومعناه المجازى هو المنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اى لولا دلالة القرينة
الحالية او المقالية على تعيين المعنى المجازى بحسب الارادة واعترض بانه اذا علمت القرينة لم يصلح اللفظ
للمعنى المجازى واجيب بانه صالح مع قطع النظر عن عدمها او بان صلاحه للمعنيين ثابت له فى نفسه
وضياع وجودها اذا قطع النظر عنه فلا معنى لاشتراط عدمها فى الصلاحية ثم الظاهر ان خلو
الكلام المشتمل على ذكر اللفظ المستعار عن ذكر المستعار له معه مصحح لصلوح المستعار ان يراد به
معناه المجازى اذ لو اشتمل على ذكره ايضا لتعين المعنى الحقيقى كما ارشدت اليه فلا يكون صالحا
للمعنى المجازى وان عدم قرينة المجاز مصحح لان يراد به معناه الاصلى اذ مع وجودها يتعين المعنى المجازى
فلا يكون صالحا للمعنى الحقيقى فالخلو المذكور شرط لصلوح ارادة المعنى المنقول اليه وعدم تلك القرينة شرط
لصلوح ارادة المعنى المنقول عنه فيكون المجموع متعلق الصلاحية للمعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المستعار
المنقول اليه لا يقبل كل شرط لما هو معتبر فيه وكان اولى لهذا وقد يقال كون الكلام مع عدم القرينة صالحا
لارادة المعنى المجازى مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كانه من افراده فيصلح لفظه كما يصلح
لافراده الحقيقية واشتراط نفى القرينة انما لصلوح ارادة المعنى الحقيقى ويرد عليه انه يلزم ان لا يكون
للخلو عن ذكر المستعار له مدخل فى الصلاحية المذكورة الا ان يجعل عبارة عن ذلك الادعاء ولا اخفاء فى
بعده من الافهام جدا كقول زهير هذا مما يدل عليه فحوى الكلام وهو شاكى السلاح اى حديد من الشوكة
وهو شدة البأس وحد السلاح واصله شائك نقلت العين الى موضع اللام وقد يحذف ويقال
زيد شاك السلاح برفع الكاف والمقذف هو الكثير اللحم كانه قذف باللحم او الذى رمى به كثيرا فى الوقائع
واللبد جمع لبدة وهى ما تلبد من الشعر على رقبة الاسد وتقليم الاظفار كناية عن الضعف تعالى ظلان
مقلوم الاظفار اى ضعيف ومن ثمة اى من اجل ان بناء الاستعارة على طى ذكر المستعار له
المتقلبين اى الاثنين بالعجائب من الخلق وهو الامر العجيب يتناسون فى الاستعارة التشبيه

متوهم

وبسوقون الكلام فيما ساقه اذا اريد بالمستعار معناه الحقيقي لا معنا المجازي المشبه بالحقيقي فانه اذا طوى
ذكره بالكلية ظهر امر التناسي بخلاف ما اذا كان مذكورا في الجملة فانه مذكر للتشبيه على انهم قد يتناسون ايضا
مع التصريح بذكر طرفيه كقوله هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن يستطيع اليها الصعود ولن
تستطيع اليك النزول لا كما اخبر عنها بانها الشمس جعلها كانها عينها ولو ذكر اداة التشبيه او وجهه لم يحسن هذا
التناسي كما لا يخفى وقصد استعار الصعود للعلو في الرتبة وبني عليه ما يبنى على العلو في المكان من ظن
الجهول بانه احاط في السماء وقيل الصعود ايضا مبني على ما تقدم من قوله فما زال يفرع تلك العلى مع النجم
مرتديا بالسماء فانه استعار للترقي في المعالي فروع المنابر والجبال ثم بنى على ذلك حديث الصعود وما بعده
ولبعضهم اراد به نفس استعار الغيث للجواد والليث للشجاع وبنى على الاول المسبل اي الهطال وعلى الثاني
المسبل اي ذا السبل وعلمها النهي عن ان يظن ان في سرباله اي درعه او ثوبه رجلا لتناسي التشبيه
او ادعاء جعله الغيث والليث كما في كل التعال من شيء فان قيل ذكر هنا المشبه اعني الضمير في سرباله فلا يكون
استعارة اجيب بان المراد من طي المشبه ان لا يكون مذكورا على وجه ينبئ عن التشبيه ولو ان يكون بين طرفيه
حمل او ما هو في معناه وذلك لا ينافي ذكره على وجه اخر الا يرى انهم اتفقوا على ان التمرة قد زرا زراره
على القمر استعارة والتشبيه في ان القمر في قوله قسما راجع الى السربال دون الشخص اسد على جاز تعلق الظرف به لملاحظة
ما يلزمه من الجراة لا لانه يستعمل في معنى مجترئ وهنا يلي الا كان مجازا مرسلا وفاتت معنى التشبيه بالكلية في
ذلك زيد شجاع او مجترئ وكذا الحال في نعامة يلاحظ فيها معنى الجبن والنفار وما قيل من ان اسدا في زيد اسد
مستعمل في المشبه اي الرجل الشجاع فيكون استعارة مردود بان هذا المجموع ليس مشبها بالاسد فان الشجاعة خارجة
عن طرفين اتفاقا والحق ان اسدا مستعمل هنا في معناه الحقيقي واذا حمل على زيد بناء على دعوى كونه من افراده
فلا يظهر تقدير الاداة لفوات المبالغة فانك اذا قلت زيد كالاسد فقد جعلت مشابهته للاسد مقصودا
بالاثبات واذا قلت زيد اسد كان مقصودك اثبات حمله عليه لا مشابهته اياه كما في سائر افراده ثم انه

ثم انه قد يلاحظ على سبيل التبع لمعناه الحقيقي ما يلزمه من الجراة والصعود وغيرهما من المعاني اللازمة فيعمل في الظرف
باعتبار اللازم سواء يعمل يرفع به الفاعل ايضا كما في قولك رايت اسدا ابوه اما القصد معنى المشابهة او الاعتبار
اللازم سواء جعل تابعا او مستقلا فيه اللفظ والتقى المستخفيه الجناحين وهي صفة لازمة للنعامة والبيت لعمران
بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وبعد هذا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طاير وقد مر
ان غزالة هذه امراة شبيب الخارجي قال ابن دريد هذه المراة دخلت كوفة في ثلثين فارسا وفيها ثلثون الف
مقاتل فصلت الغدو وقرات البقرة ثم بقى فيها نحيت وهو انه لا نزاع في ان تقدير الاية بهم صم لكن مع ذلك ليس
الاستعارة المذكور انها هنا لانه احوال مشاعر المنافقين وحواسهم لا ذواتهم كما دل عليه قوله كانت حواسهم سليمة الى اخر
في هذه الصفات استعارة تبعية مصرح بها فلا ينبغي ان يختلف فيها لان المستعير مصادرها لتلك الاحوال ثم اشتقت
هي منها فاما ان يجاب بانها صارت في عداد الاسماء فيناقضه قوله الا ان هذا في الصفات وذا في الاسماء
ان قولهم صم بكم في قوتنا حال اسماعهم الصم مثلا وهو ايضا تحمل مستغنى عنه فان ذلك لنفيت تمام الاستعارة قطعا
مع ان بعدين انتهى صاحبها وهو في قوة الحمل دعاه ما يتكلف له ان يقال تشبه قوى ذوات المنافقين بذوات
الاشخاص الصم متفرع على تشبه حالهم بالصم والقصد الى اثبات هذا النوع اقوى وابلغ كان المشابهة بين الجاهلين
نعمت اي الدار نبين محل الالة على هذا التشبيه دعاه للمبالغة في اثبات الالفة والمه الانسان بقوله
جعلوا الكانما ابعث مشاعرهم والا فمقتضى ظاهر الصناعة الحمل على الاستعارة تبعية المصادر ومع لا زجعون
هذا المعنى انما هو على التعبير الاخر فذلك التقى بتقدير احد الصلتين لان الاخرى معلومة منه وتسجيلا مفعول له
لقال مقدرا قبله وقوله او اراد التقاسير ويدل على ان لا يرجعون من قبيل التشبيه كقوله صم ثم عمي
معطوف على قوله عقبها بضرب المثل والغيب في الورد والزيارة والحمى ان يحصل ذلك يوم دون يوم
واستعمله هنا المعنى عقيب اي ايضا عقيب ابضاح وعلى اثره وكما يجب اصل الكلام ان يقال يجب
اصل الكلام ان يقال ويجب على البليغ انه يتفصل ويتبع في موارده كما يجب عليه ان يحمل ويوجز في

مقامها الا انه قدم المشبه به اعني كما يجب فصار مقارنا للعاطف ثم كرر بقوله كذلك لطول الكلام ووضع في
المشبه لفظ الواجب عليه مكان يجب عليه مبالغة فصار هو عاملا في المصدر اعني كما يجب وزيد الفاء في
كذلك كان المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا وجب ذلك فقد وجب هذا ايضا
والواو في قوله وكما للعطف ما بعدها على ما بعد ثم والحكم بان هذه الواو للاستيناف وان الكاف كما في مرفوع
المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة وكذلك دخلت الفاء في الخبر ظاهر البطلان وقوله اشد للحافظ اشتهاء
معنوي يصف قوما بالبلاغة وانهم يطلقون تارة ويوجزون اخرى كلا في موقعه يقال رمى بالشيء اذا القاه
ووحي الملاحظ نصب على المصدر اي وتارة يوحون اي ويأتون بكلام سريع خفي كحال من يلاحظ
حبيبه اي ينظر اليه بموخر عينه خوفا من الرقباء وكلمة لا في قوله ولا الظلمات ولا الظل مؤكدة للنفي
مؤكدة له كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو واما التي في قوله ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فليست كذلك
اذ لا يصح ان يقدر بعدها ذلك الفعل المنفي اعني يستوي لان فاعله مجموع هذين المتقابلين لا كل واحد
منهما فهي زائدة محضة وقد يقال بصدد في الاستواء من كل منهما متعديا الى الاخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات
مع النور ولا النور مع الظلمات الا ترى يؤدي بغير واو ويكون كالبيان لما تقدمه وضعفه ظاهر
والاولى العطف نظرا الى جانب المعنى اي الا ترى الى ما تنبى عليه التنزيل والا ترى الى ذي الرمة
ليعلم كيف صنع في قصيدته حيث قال اذاك ام نمش وقد يقال اذاك بالعين المهملة مقول صنع اي كيف
صنع هذين الفصلين والنمش بفتح الميم نقط بيض وسود وثور نمش القوائم بكسرها اي فيها
خطوط سود وقوله بالوشي انا ظرف مستقر وقع صفة لنمش اعني لموصوفه واكرعه فاعل له واما
لغوا واكرعه فاعل نمش اي منقش منقط بالوشي اكرعه وبعده مسفع الخد غاد ناشط شبب
ثم قال بعد ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب المسفع الاسود مع حمرة
السفعة وهي سواد في احتراق والغادي الذاهب والناشط هو الذي يخرج من ارض الى اخرى

اي ابلغ ذاك اي هو حمار الوحش ام ثور وحشي ثم بدا له ان يصف حمار الوحش فقال اذاك اي هو ثور وحشي ام خاضب اي نعامة

فوجا ونشا طاويين الصحاح قال الاصمعي والشبب هو المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقال ابو عبيدة هو الذي
انتهى شبابه والمحل هو الفتي من ثيران الوحش والمقصود من الكل واحد وهو كامل السن وبلغ غايته قوله والخاضب
هو الظليم اي الذكر من النعام اذا اكل الربيع فاحمرت ساقاه او اصفرتا والسي المستوي من الارض وهو اسم
ارض بعينها شبه اولا ناقته بحمار الوحش ثم قال اذاك الحمار الذي مضى ذكره في الابيات وهو منقلب الى اهله اكرم
ما يكون وانما ادخل همزة الاستفهام مع عديلها بين هذين التشبيهين دلالة على تحيره في وصف الناقة وتشبيه
لذكر الاول بعيرها كانه يسال عن ذلك وفيه دلالة على التسوية فاشار الى الحمار والثاني الى الثور النمش وهو مبتدا خبره محذوف لما
اشرنا اليه والاحوز ان يحمل خبر مبتدا محذوف اي اناقتي ذاك لان معادل النمش هو الحمار لا الناقة كما ان معادل الظليم هو الثور النمش
دونها ولظهار الايمان بالاضاءة اعترض عليه بانه يخالف ما تقدم من ان المشبه بالاضاءة هو الانتفاع بالكلمة المجراة على السنتهم
ولا يناسب ما ياخذ من ان المشبه باطفاء النار هو انقطاع بل يناسب ان يقال شبه انقطاع الاظهار بالطفء
واجيب عن الاول بان المراد بهما الاضاءة المتعدية ومثله الاضاءة اللازمة وعنهما معا بانه اراد باظهار
الايمان اثره اعني الانتفاع به بمعونة كلامه انه شبه المنافق اي نفاقه واظهاره الايمان بالمستوقد اي باستيقاده
وشبه اثر الاول اي الانتفاع باثر الثاني الاضاءة وشبه انقطاع الانتفاع بانقطاع الاضاءة ويؤيد هذا الجواب
انه شبه ذات المنافق بذات المستوقد فليس مقصودا الى اللذة قطعا والحمل على التوطئة بعيد جدا
وح نقول للمستوقد استفادة الاستضاءة واخماد النار للمنافق اظهار الايمان والانتفاع وهو انقطاعه اما
بالموت او بالفضيحة او بالطبع اذا حل الانتفاع علما ثاثرا من الكلمة فيكون هذا التفريق والتشبيه مطابقا
للوجوه الثلثة المذكورة قبل التفسير الاخر الذي بين تفريقه هناك لان الغلول يجيء به وانما هو مع كونه
سببا للنجاة موجب لهلاك هؤلاء الذين لا يستعملونه اذا كان الصيب مع كونه رحمة سببا لهلاك طائفة
مخصوصين وما يتعلق به ذكر جماعة من الثقات ان الرواية بصيغة المبني للمفعول فالضمير المجرور للموصول اي
وشبه ما يتمسك به من شبه الكفار لدفع الاسلام بالظلمات فانها تسبب الحيرة مثلها واورد عليهم بان الدراية

لان التصريح بتعلق التشبيه بدين الاسلام ليس بما ينبغي ان يتطرق اليه الشبهات ممتدا وان لم يتضح في حقيقته
لكنه يدل على نقصان في ظهورها وزعم بعض الناس انه يفوت حينئذ بيان تعلق الشبهات بالدين على ما يعطيه الظرف
في قوله فيه ظلمات وان هذه الرواية تغيير وتحريف للرواية الاخرى للصحيح قال فلا رواية ولا دراية والجواب ان الشبهة اذا تعلق
بها لدين الاسلام كان متعلقا به من هذه الجهة ظاهرا فلا حاجة الى التصريح به ان تلك الرواية قد صحت من علماء كعب فيه فهو ما فيه
اي في الدين الاسلام يعني ان كل واحد من الوعد والوعيد شبه بكل من الرعد والبرق لاشتمال كل منهما على خوف وطمع من حيث
تضمنها للطمع شبه بها الوعد من حيث تضمنها للخوف شبه بها الوعيد وليس الكلام على اللف كما ظن ولذلك قال في المطول
وبالرعد والبرق بدون الباء والمعنى او كمثل ذوي صيب صرح بلفظ المثل منبها على ان ذكره لا ينافي التوزيع في التشبيه لان
كل واحد من الامور المذكورة في جانب المشبه به حال من احواله يصدق عليه المثل وقس على ذلك الاحوال المطلوبة في المشبه
وما يقال من لفظ المثل في جانب المشبه دال على المشبهات اجمالا فلا يكون منطوية كما ذكر مردود بان التشبيه المفرق
ههنا انما هو بين خصوصيات احوال المنافقين المعلومة مما ليس وبين خصوصيات احوال المستوقد او اصحاب الصيب
المفهومة من العبارات المذكورة في جانب المشبه به فتقدير الكلام مثلهم فيما علم سابقا من احوالهم المخصوصة كمثل ذوي
الصيب المذكور المخصوصة بالاشياء المشبه بها مذكورة بخصوصياتها دون الاحوال المشبهة فانها منطوية قطعا اعتمادا
على ما سبق فان قيل الخطاب للمنافقين فكيف يحكي عنه المغلوب حتى شبه بالصيب اجيب بانهم ملتبسون بدين الاسلام فيه حيوة
القلوب لكن على وجه النفاق فبكا بدون لذلك انه اعاد وبلايا في الهم بالنسبة اليه كمثل القوم بالقياس الى الصيب
والى الاشتات بقوله والمراد كمثل قوم اصابتهم السماء على هذه الصفة وهي ان اصابهم مطر هطال فيه ظلمات
شديدة ورعد قاصف وصواعق مهلكة فلقوا من الخوف والمشقة والدهشة ما لقوا فان قلت هذا اي تشبيه
احوال المنافقين باحوال المستوقد او احوال ذوي الصيب على التفريق تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات
مع ان الامور المشبه بها مذكورة صريحا وهلا صرح بذكرها ايضا وما يستوي الاعمى فيه نشر على خلاف ترتيب اللف حيث
المؤمن الصالح بالبصير والمسيء بالاعمى وفي قول امرئ القيس نشر على ترتيبه ورطبا ويابسا معا حال من القلوب

القلوب اي رطبا بعضها ويابسا بعضها والعامل فيها كان وكذا الذي وكرها حال منها شبه رطب القلوب بالعناب ويابسها
بالحشف وهو ارداء التمر اليابس يصف عقابا بكثرة الاصطياد فانها لا تاكل قلب الطائر فقد جاء مطويا ذكره
على سنن الاستعارة بونا ان طريقه الاستعارة ان يطوى ذكر المشبه قطعا ويحمل الكلام عنه خلوا فلا يكون مذكورا
ولا مقدرا في نظم الكلام واما التشبيه فقد يطوى فيه ذكره ايضا لكن والفرق بينهما من وجهين الاول ان المتروك في التشبيه
منوي مراد وفي الاستعارة منسي بالكلية ومن ههنا ينكشف لك ما قررناه في الاستعارة التمثيلية في نحو ختم الله على قلوبهم من
ان المعاني قد يقصد اليها بالفاظ منوية غير مقدرة في نظم الكلام فتدبر والثاني ان لفظ المشبه به في التشبيه
يستعمل في معناه الحقيقي وفي الاستعارة يستعمل في معنى المشبه حتى لو اقيم اسم المشبه مقامه صح المرام ولا يفوت الا المبالغة
المستفادة من التشبيه والاستعارة ومن البين ان قوله وما يستوي البحران من قبيل التشبيه اذ لم يرد بالبحرين
الا معناه الحقيقي يدل على ذلك قوله هذا عذب فرات سائغ شرابه الى قوله وترى الفلك فيه مواخر والمقصود تشبيه الاسلام
والكفر بهذين البحرين الموصوفين اي لا يستوي الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين المذكورين ومن زعم انه من قبيل الاستعارة
فقد خالف ما يقتضيه سياق النظم وكذلك الحال في قوله ضرب الله مثلا اذ معناه جعل الله عبدا مشتركا فيه متشاكسين
مثلا للعابد للصنم وجعل عبدا خالصا لمالك واحد مثلا للموحد فكل واحد من هذين الاسمين مستعمل في معناه الحقيقي لا
في المشرك والموحد كما لا يخفى على ذوي ادراك فذكر المشبه في الايتين مطوي فان قلت كيف تقديره فيهما قلت
هو منوي في الارادة فلا حاجة الى تقديره واذا قدر فربما انتظم مع المذكور بلا تغيير كما في الاية الثانية وكالاية التي نحن فيها وربما
لا ينتظم معه الا بتغيير في نظامه كقوله تعالى وما يستوي البحران والصحيح الذي عليه علماء البيان هو عطف على قول القائل ان
يقول المسمى بالجواب بل مزيد تحصيل للمقام ويظهر منه ان التفريق الذي ذكره في التمثيلين احتمال لفظي قد يذهب
اليه اهل الظاهر من النحاة واما عند ارباب البلاغة الذين يحافظون على جزالة المعاني فلا مساغ له لانه لا يحصل
للنفس من تشبيه الهيئات المركبة ما لا يحصل من تشبيه مفرداتها فانك اذا تصورت حال من اخذتهم السماء في ليلة
تكاثف ظلمتها بتراكم السحب وانتساج قطراتها وتواتر فيها الرعود الهائلة والبروق المخيفة والصواعق المختلفة

المهلك وهي اي اشار ذلك يزالون غمرات الموت حصل في نفس كل هيئة عجيبة توصلك الى صورة حال المنافقين على وجه تتقاصر
تشبيهك الذي به العيب والشبهات بالظلمات الى آخر ما عرفته هناك وتقيد القاهر كلام مشهور في ان اعتبار التركيب
قول الشاعر وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق احق واولى وان صح التشبيه بين مفرداته وقال السكاكي
كلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان حاله في البعد الغرابة اقوى والمعاني تشبه المفردات الى ذكر
المشبهات تكلف والمعاني بعط المثل نوع ابتداء عن التركيب اذ المثل مرجعه القصة التي هي في غرابتها كالمثل السائر
وهي الهيئة المركبة دون كل واحد من مفرداتها وقوله تعالى اصابع الكلام في التمثيل يدل على ارتباط المعاني بعضها ببعض فان الفاء
ولكلمة لما يدلان على اعتبار التاليف وقوله ظلمات صفة لصيب وكجاب عنه بان المفردات المشبه بنظائرها ثم يعتبر الارتباط
فيما بينها فلا دلالة على التركيب ولا سيما ان ذلك تاكيد للفصل ولا يكلف خبر لكن لان والعائد محذوف اي فيهما او تقرير للخبر
الاول والضمير في تشبيه راجع الى شيء واحد وقوله ما اخذ هذا الحكم اشارة الى انه لم يعتبر التاليف بين تلك الاشياء
بحيث يصير الكلام امرا واحدا ملحوظا في ملاحظة واحدة بل بالتفصيل بين اجزائه فلا ينافي اعتبار الارتباط بينها
على وجه لا كما هو قوله وتشبيه عطف على ما يفهم مع ما عطف عليه بالفاء فتشبيهها وارادها الكيفية الحاصلة منها مركبة من امور متعددة وفي
قوله حتى عادت شيئا واحدا تصريح بان كل واحد من تلك الاشياء ينبغي ان يلاحظ قصدا او يضم الى صاحبه ليجتمع
على مجموعها ملاحظة واحدة فيصير بذلك المقصود آيها كذلك الا بالفاظ مذكورة او مقدرة او منوية الا ترى ان المتكلم يلقي
به بالفاظ مستقلة واذا وصل الى المعاني واحدا او وضع لمعنى مركب ولوحظ به ذلك المعنى قصد الى التشبيه لمعنى آخر مثلهم لم يكن ذلك
من التشبيه المركب في شيء وان لوحظ اجزاؤه مفصلة في ضمن الفاظ متعددة وألف منها هيئة واحدة ثم شبهت بأخرى
مثلها كان تشبيها مركبا قطعا فانكشف من ذلك ان التشبيه المركب يجب ان يكون لفظه مركبا على النحو الذي المذكور
وقد بيناه في شرح المفتاح ان التشبيه التمثيلي كالاستعارة المبنية عليه تركيبها قطعا وان ما توهمه فيها جماعة من المتفننين لما حققوا
الصناعات خيالات فاسدة والاسم موكود متور لتساوي الحالين عنده وذلك اشارة الى المذكور الذي هو محل الاستفسار
دون ما عداه وقيل حال من فاعل يجد ويرده ان تساوي الحالين معطوف على جهله فيقع الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي

بدفيه

بدفيه اي بجنبيه زملا نعا مبتدا خبره كمثل نعا الظفر والجملة خبر المبتدا الذي هو المراد ومصير اسم مفعول معطوف
على مشوطا اي غير مجهول شيئا واحدا وقوله فلا جواب اما اي فلا يشبه الله تعالى في الكلام اختصار لحذف
اما واحد التفصيلين اي اما ان يراد تشبيه المركب بالمركب ممحض واما ان يراد تشبيه الافراد بالافراد فلا يتحقق
وذلك مع لزوم ذلك لجواز السكوت على قولك اما زيد فعالم ويكون ذلك الفاء جواب شرط مقدر وفذلك اشارة الى التشبيه السابق وكذلك
مصدر تشبهت اي اذا عرفت ما ذكر مثل ذلك التشبيه شبهت حيرتهم والمراد الحيرة التي هي انهم شبه من قوتهم
في الضلال الى السعد لو عالما لهدى بعد اعتبار التركيب في التشبيه الآخر كما اشار والذلك اي ومثل من طفيت ناره
من اخذته السماء اي انه شبهت لما يكابده انفا حيرة المنافقين وشدة الامر عليهم الذي تعدد اي تعرضه وتعتريه
لان المقدر المقابل للملفوظ المضاف لاحذفه وقيل تسامح في العبارة واراد المضاف المحذوف وهو اي ذلك المقدر
او المضاف المحذوف وقوله مثل تقدير مثله ظاهر لعدم كمثل ذوي صيب الا ان تمسكه لطلب الضمير في جوعاته لا يقتضي
الا تقدير ذوي واما تقدير مثل فلان المقصود تشبيه صفة المنافقين بصفة ذوي الصيب وتقدير اوني تنادية هذا المعنى
وانشد قلا ثم مع المعطوف عليه وهو كمثل الذي استوقد وهو المشبه اسم مثلهم وان صح ان يقال او كذوي صيب عطف نعم
قوله نوانا مثل الحيوة الدنيا كما وهو منهم من جعل تقدير المثل امرا مستلما يقتضيه العطف على السابق ثم بنى على تقدير
ذوي لان اضافة الصفة الى كل من الاجزاء التي لها مدخل فيها صحيح لكن اضافتها الى اصحابها حقيقة والى الباقي مجاز
الا يرى الى ما ذكره المصنف قوله هو مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة من انه لا بد من حذف مضاف
اي مثل نفقتهم او كمثل باذر حبة ورد عليه بان كلامه صريح في انحصار ما يقتضي تقدير ذوي في طلب الضمير ما يرجع اليه وهو
مردود بان ذلك الحصر انما هو بالقياس الى التشبيه كما يقتضيه تعلقه فكانه قال لا يقتضيه التشبيه بل الضمير ولا ينافي
انه يكون هناك مقتضى آخر فالمستتر في قوله ما يرجع عائد الى الواحد والهمزة وام في اي او في ام بمثل للتسوية اي الاستفسار
على وجه اولى في عدمه لو لم يصح ان او في او ام بل ولا وجه لسلف بحمله في هذا اي في ان ما يلي الكاف ليس مشبها به
وانما كان تعينا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار لا يصح اصلا لاختلاف
تشبيه الجيش بالماء وابقائهم
ذكره في التشبيه نقدر حذف اي كمثل ما ابتر
الناس بما وجودهم في الحياة تشبيه بعد حال
وسرعة زوالهم ورحيلهم عنها
بحال اهل الديار في الحلول
وسرعة الارتحال

فهي يوم حلولهم عامرة بالعز خالية بابيه واهلها مبتدا خبره ويوم حلولها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا محذوف اي وهي
بلاقع غدوا اي غدا والجلتان معا حال من الديار والعامل فيها معنى التنبيه اي يشبهون الديار حال كونهما كذا
وكذا او وفي اصلها دل كلامه على ان او موضوعة في اصلها للتساوي في الشك فلذلك اشتهرت بانها كلمة شك فيكون مخصوصه
بالخبر ثم استعيرت للتساوي في غير الشك فاستعملت في غير الخبر بالمعنى المجازي فقط كالتساوي في استصواب
المجالسة ووجوب العصيان وغيرهما وفي الخبر بكلا المعنيين اعني الجميع الذي هو الشك والمجازي كالتساوي في الاستقلال
بوجه التمثيل في هذه الاية فيستفاد صحة التشبيه بكل واحد منهما بين القصتين وبهما معا ولو عطف بالواو لو هما او هم صحة
التشبيه بمجموعهما لا بكل منهما وذكر في المفصل ان كلمة او لاحد الامرين مطلقا ولا شك انه مذا معنى يعم موارد ها في الانشا
والاخبار كلها واما الشك والتشكيك والابهام والتخيير والاباحة فليس بشي منها داخلا في مفهومها بل يستفاد من مواقعها
من الكلام واما اخبار اي الكشاف مبني على بنا در الشك فيها اي الخبر واما قال في وجوب عصيانهما بنا على ان النهي عن الطاعة
ماله الامر بالعصيان فيكون معنى لا تطعهما بالنهي كانه قيل اعص هذا او ذاك فانهما متساويان في وجوب العصيان
ويمكن صرفه اي ان كلمة او فيها على بابها اعني انها لاحد الامرين وانما جاء التعميم عدم الاطاعة من النهي الذي فيه معنى النفي
اذ المعنى قبل وجود النهي يطيع اثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا نهي صار المعنى لا يطع واحدا منهما فيعم وقبل بمعنى الواو
ويرده ما ذكره في سورة الانسان من انه لو قيل لا تطعهما لجاز ان يطيع احدهما واذا قيل لا تطع احدهما علم ان الناهي
عن طاعة احدهما عن طاعتهما جميعا انهى كما تعلم من تحريم التافيف تحريم الضرب وحاصله ان العطف بالواو يفيد النهي
عن الجمع دون كل واحد وبان يفيد النهي عن كل واحد منفردا ومجتمعا وما نحن بصدده من الاول وقال للسحاب صيب اي على انه
صفة ابتدا واول البيت عفا آية نسج الجنوب مع الصبا اي محى آثار المنازل هبوبهما فشبه اختلافهما بنسج الحائك
بحمل احدهما بمنزلة السدى والاخرى بمنزلة اللحمة واسحم اي سحاب اسود وآن قريب من الارض صادق
الوعد اي غير خلب صيب هطال ومنه الاوصاف ظاهر الثبوت في السحاب دون المطر بل الاهبور وصدق الوعد
كانهما نعتان قد اعاكان الصيب ابلغ لكونه من صيغ مالغه التشبيه موج مكفوف اي ممنوع من ان يسيل اعرف في انه علم البلام حل بعدد ما فوقكم قالوا اسود سقف محفوظ وموج مكفوف فان الرفيع سحله الكلم والدليل عليه اي على ان كل افق

من

من افاقها سما او من بعد ارض اول فافه لذكراها اذا ما ذكرتها او ه كلمة توجع تستعمل مع اللام ومن اي توجعت
لذكر الحبيب ومن بعد ما بيني وبينها من قطعة ارض او قطعة سما تلك القطعة الارضية فتنكيرهما اذ لا تصور بينهما
بعد جميع الارض والسما ومما صحح اطلاقهما على كل ناحية وافق منهما بها معرفة باللام لتفيد العموم ويدل على انه
عام مطلق اخذ باقاق السما ولو نكرت لجاز ان تكون الصيب من بعض الافاق وكما جا نبغى لما كان
ما صيب مبالغات من جهة التركيب اي مادته الاولى اعني الحروف فان الصاد من المستعلية والبا مشددة
والبا من الشديدة ومادته الثانية اعني الصيرة فانه نزول له وقع وتاثير ومن جهة البناء اي الصورة فان
فيعلا من الصيغ الدالة على الثبوت ومن جهة التنكير العارض لانه للتعظيم والتهويل كتنكير النار في المثل الاول
بوضعه اتبعا باعتبار ما يجاورها في بالسما مزيد دلالة على ذكر من التطبيق وفيه تريد انه قد ادبج في ذكر السما نكتة
اخرى بينية على القول بان السحاب انما من السما واما من البحر اذ لا قائل بان بعضه من هذا وبعضه من ذلك
بالطرق على الاتفاق اي يجوز ذلك بالاتفاق لانه يجب بخلاف ما اذا لم يعتمد الطرق فان سيبويه لا يجوز اعماله
تعالى انتقض من الوعد والنقص الذي يبين حدتهما اي شاقها من الارتعاد اي مشتق من الارتعاد فان المعروف
المجرد اي المزيد اذ الكائن المزيد اعرف بالمعنى الذي اعتبر في الاشتقاق كالقدر من السد والوجه من المواجهة وقيل
لكلمة من ابتدائية اي بهما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من الرعد واكبر البرق قوله من برق الشي برقا فما ظلماته
من اضافة لادنى ملابسة لانها المعنى في فاذا كان اسم منه الفا جواب اما وكلمة اذا شرطية جزاوها فظلماتها
اي اذا كان السحاب اسود مطبقا فهي اي ظلماته ظلمتا سجمته وتطبيقه مضمومة اليها ظلمة الليل فقوله مجموعة حال من
ظلماتها نظرا الى المعنى كانه قيل اذا كان كذا ثبتت فيه الظلمتان التهما ظلمة ثالثة وانما لم تجعل ظلمة الليل لانها ليست
ما السحاب بل الامر بالعكس لكنها باعتبار انضمامها اليها بجعل في السحاب اما تغليبا واما على ان كلمة في تستعمل

[illegible]

تشبيهه علامة الطرفه كما شبهت بها ملابسة الشخص للسلسلة فالسعد لها كلتها وقيل ارله ان المطر كما ينزل من اسفل السحاب
ينزل من اعلاه ايضا فهو شامل للفضاء الذى فيه الغيم فهما فى جزء من المطر متصل بالسحاب كان الشخص فى
جزء من البلد وهذا اقرب الى المثال والاول الى عبارة الكتاب باعارضا لو سيت عدت بلاد نحو غيوم
محللت من عقيقه وزروده العارض السحاب يعترض فى الجو بلغ بكذا الحق به استعار البليغ بالبرده لتكاثفه وتراكمه
ورشحها بالاحتياج الا البحتر الذى هو من عادنا المتقدمين يلبسها ارسل شبه السحاب لتكاثفه بمن لبس برده الكثيرة واثبت له
البرده تخييلا والتنقيع والاحتيال ترشيحا لتراكمه وكما قيل عطف على اخذ الحسب المعنى اى للاخذ بالابلغ وللمناسبة او على قوله كقول
البحترى ان مراد العيشان اراد بالعيس ما يقابل الحدث الذى هو المعنى المصدرى العام ما يقابل المعنى فان الرعد عين الصوت من قبيل
الكتاب دون الذوات والبرق ان كان ضوءا قائما بالسحاب فهو ايضا معنى وان كان نارا كان ذاتا ولفظ الحدثان يروى بكسر النون
على صيغة التثنية وهذا انسب بقوله العيشان وبالرفع على انه اسم المصدر والارعاد والابراق من ارعدت السماء وابرقت اذا
صارت ذات رعد وبرق لامن ارعد القوم وابرقوا اذا اصابهم رعد وبرق والقاصف شديد الصوت من القصف وهو الكسر
فوصل القصيف مع الصوت القوى يسقون هو من قصيدة مطلعها اسائل رسم الدار ام لا تسائل وهما لله در عصابة نادمتهم
يوما بجلق في الزمان الاول نقض معاشرته مع الملوك الغسانيين وبردى نهر دمشق والبريص شعبة منه التصفيق التحويل
من اناء الى آخر للتصفية الرحيق الشراب الخالص الذى لا غش فيه والسلسل السهل الانحدار اى يسقون من
ورد البريص نازلا عليهم وضيفا لهم ما يروى بصفيقا ملتبسا بالرحيق اى ممزوجا بالخمر الصافية السائغة وتذكير
الضمير يصفق لرجوعه الى الماء المحذوف والورود حال اللفظ القائم مقامه لانث لان الف يروى للتانيث ان
جمعه او ما يلون لرجوعه الى اهل التوبه وفى يجعلون يعود الى الصيب ولو اظهر حال المذكور الذى قام مقامه لانه
لالعقل هو انشاد وى المذكور الصاعقة كذا على ما يوقن بالشدة الجلى على الوجه الذى يوردون بها وهو التنكير مكشف حالهم

تامل وذلك الرعد
لا يطابق الجواب السؤال
هذا السؤال للانفسى حالهم
مع الصواعق دون الرعد
لانا نسول لم كانت الصاعقة
فحصه الرعد اى من صورته
بنقص منها شئ من نادية
كان الجواب مطابق كان
قيل لحطلون اصابعهم فى
اذا نهم من لشن صوت
اثر الرعد والقصاص
قطعه نار منها

من الافساعات فى اللف فالقرينة فى اصابعهم عقله وفى اذانهم نقطه اعنى المرافق وفى اذانهما شرعة والباحة صيغة
مبالغة من سبح بمعنى سبح ولاخفاء ان هذه الكتاب لا يناسب هذه القصة والعمه شل شهق الليل والقطمن
فى امثال ذلك ابتداء على سبيل التسلسل فيكون ما بعدها امرا باعثا على الفعل الذى قبلها فعال مثلا فعدمن الجبن
ولا يكون غرضا مطلوبا منه الا اذا صرح بما يدل على التعليل ظاهر الكتوكل ضربه من اجل التاديب بخلاف اللام فانها وحدها
يستعمل فى كل منهما الا انه علمه اى غلبت عليه واحكمته ما عرفت نحو النصف فان ارانه نصفه طولا كما هو المنا هدى كثيرا من اشجار
الجبال وذلك على ان الحذف وقوله ثم طفيت اى بسرعة وثم للاستبعاد وان لم لا نصف قد انخلعا الا على كل الشان فرط ضيع
عطف على سقطت وقوله على سرعة الخروج وخر موسى صعقا اى مغشيا عليه غشيا كالموت فاعتبره معنى الهلاك بسبيل الاستصحاح
فلذلك فصله سواء فى التصرف متساويان فى انه يتصرف فى كل منهما ويشتق منه الفاظ كثيرة فلا يناسبه اختلاف عدد ذلك
الالفاظ صفقه على رأسه وصقع رأسه اى ضرب صوقعته وهو موضع البياض فى وسط الرأس وقوله على رأسه مبالغة
فى الايضاح كشفك دمه وصقع الديك اى صاح بكسر الميم الجهر بكسرها وهو الذى من عادته ان يجهر بكلام وبناؤها
ليس ان الصاعقة فى اصلها اما صفة واما مصدر هو اما الان فهى اسم لقصة الرعد المذكور وعلى التعاون نحوها
على صواعق جار على القياس وله على انه مفعول له اى لجهل المعلل لقوله من الصواعق وكلاهما باعث ليس بغرض
والعقر اى الستر والعوار الكلمة القبيحة واوخار ه مفعول له معرف بالاضافة كحذر الموت ودلاء والاعرض عن
شتم اللئيم تكرما والموت فساد بنية الحيوان وعلى هذا يكون امرا عدميا وقيل مانع من الاحساس معاقب للحيواة
اى لا يحاميها بل ينافيها فيكون امرا وجوديا واستدل عليه بقوله هو خلق الموت والحيوة واجيب بان المقصود
من الخلق التقدير واحاط الله بالكافرين مجاز فانه شبه شمول قدرته تعالى اياهم باحاطة المحيط بما احاط به
فى امتناع الفوات كان هناك استعارة تبعية الصفة سارية اليها من مصدرها وان شبه حاله تعالى
معهم بحال المحيط مع المحاط اى شبه هيئة منتزعة من عدة امور بما هى مثلها كان هناك استعارة تمثيلية

لا انصرف شئ من الالفاظ
مفرداتها الا انه لم يقع ممن
الا بلفظ ما هو الحسن فى البلاغة
بمعانى الاحاطة والهوى من
الالفاظ متنوية فى الارداغ
شاعامر لحقيقته فى نفاسى
ومن زعم ان يكون كونهن
الاستعارة تبعية لانها فى
كونها تمثيلية لما

والمصنف

في الطرفين من اعتبار التركيب ان اراد به ان معنى الاحاطة مركب فبطلانه ظاهر لانها كالضرب مدلولها مفرد وان
اراد اعتبار هيئة من مدلولها مع غيره لم يكن مدلول الاحاطة مشبها به فكيف يسوى منه السعدان الى الوصف المنتزع منهما
ومنها فنكشف لك ان الاستعارة التمثيلية لا تكون تبعية اصلا كما نبهت عليه مرة بعد اولى على مدى والضمير المجرور في المحاط به
عائد الى اللام والظرف مرفوع محلا على انه فاعل وفي المحيط به راجع الى المحاط والظرف منصوب المحل على المفعولية ام لا الجملة
وهذه الجملة اعتراض وقعت مع واو وتسمى اعتراضية في آخر الكلام الذي هو الاستيناف الاول فان كل واحد من يحطون ويكاد
وكلما استيناف مستقل ونكتة هذه الجملة الاعتراضية التنبيه على ان الحذر من الموت لا يفيد وفائدة وضع الكافرين موضع الضمير الدلالة
على ان اصحاب الصيب كفار ليظهر استحقاقهم شدة الامر عليهم على طريقة قوله لو اصابت حرث قوم ظلموا فان اهلاك الناس على السخط
اشد وقيل منهم من جعل هذه المعترضة من احوال المشبه على ان المراد بالكافرين المنافقون حملها على انهم لا مدفع لهم من عذاب
الله في الدنيا والآخرة وانما وسطت بين احوال المشبه به مع ان العناية بعلومها او بتأخيرها تنبيها على شدة الاتصال بين
المشبه والمشبه به ودلالة على فرط الاهتمام بشأن المشبه والفتح افصح في الصحاح الخطف الاستلاب يقال خطفه بالكسر يخطفه وهي
اللغة الجيدة وفيه اخرى حكاها الاخفش بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر واصله يختطف نقلت حركة التاء الى
الخاء ثم ادغمت في الطاء ومن يحذف حركتها للادغام فتحرك الخاء بالكسر لالتقاء الساكنين واما متابعة الطاء فيقال يخطف
ومنها يجعل حرف المضارعة تابعا للخاء ومنه القراءة المروية فتقوله على اتباع الياء الخاء يعني ومع اتباع التاء الخاء وتحريكها
بالكسر لالتقاء الساكنين من قوله ويتخطف الناس من حولهم اشارة الى انه متعد وهذا المثل لم يرد ان قوله كلما اضاء تمثيل
مستقل بل اراد انه من جملة احوال ذوي الصيب وقد بولغ بذكر شدة الحال عليهم وبيّن فرط تحيرهم ودلالة
على شدة الحال على المنافقين وتناهي حيرتهم بطريق التشبيه وما هم فيه عطف على شدته كانه تفسير لها وقوله اذا
صادفوا بيان لغاية التحير والخفقة من خفق البرق خفقا اي لمع والفرصة الشرب والنوبة وجد فلان فرصته اي نهزة
وجاءت فرصتك من البئر اي نوبتك والنهز التناول الكل والنهوض للتناول والنهزة الشيء الذي هو معرض لك كالغنيمة

مسند الى الجار والمجرور والضمير المستكن في المحيط الى اللام وفي به الثاني الى المحاط

لا اذ زمان الخفقة يسير جدا
خطوات كبيرة
فرصة واغتنام
في وقت تلك الخفقة
او فرصة مفعول له او اغتنموا
مصدر بمعنى الزمان
وتنكير الخفقة للتقليل
بعض الاحيان مع الاتحاد
الخفقة ونصب مفعول ثان
بتأويله فرصة حال من ضمير
معدى الى المفعول الثاني
والاغتنام كالافتراض

فاصمهم جعلهم صما فاعماهم جعلهم عميا اخذوا اي في كل المسالك ومشوا فيه وقوله في يطرح نون اشار الى ان الضمير على هذا التقدير
راجع الى البرق بعد حذف المضاف وفاعل اشتد هو المشي وفاعل ازداد هو الاشتداد ما يهمهم به متعلق لا ابا فيه ما تقدم
من قوله والجهل بما يذرون لانه كناية عن شدة الامر بالكد الغاية الجيدة والاتيان بهم العقد ولان معناه لا يعلمون كيف
يذرون ما يذرون مع كونهم حراصا على المشي وهو الظاهر لكثرة استعماله وان كان معناه مجازا عن خفية البرق واستتاره
ولان المتعدي لم يوجد في الاستعمال من يستشهد بكلامه ام يذكره الثقات من نقلة اللغة الا الغليل قال الازهري كل واحد من
اضاء واظلم يكون لازما ومتعديا ونقل عن الليث انه يقال اظلم فلان علينا البيت اذا اسمعك ما تكره من ظلم الليل
ما نقله الجوهري والازهري عن الفرا وتشهد له رد هذه الشهادة بجواز كونه لازما ومسندا الى الظرف واجيب بان عليهم
متعلق بهم في اضاء لهم فان جعلا متعديين لم يصح عليهم ان يقوم مقام الفاعل اصلا وان جعلا اصليين للفعلية على تضمين معنى
النفع والضر تصلح لان يقوم مقام فاعل ضمن دون المضمن فيه وعلى تقدير صلوحه لذلك فعطف اذا اظلم كلما اضاء مع
كونهما معا جوابا للسؤال عما يصنعون في تارتي خفوق البرق وخفيته يقتضي ان يكون اظلم مسندا الى ضمير البرق كاضاء على
معنى كلما نفعهم البرق باصابة افترص ضوءه واذا ضرهم باظلامه واختفائه ومشوا وقد تجاب اصابتنا بناء العمل للمفعول
من المتعدي يف اكثر فالحمل عليه اولى بما اظلما قبل هذا البيت احاولت ارشادي فعقلي مرشدي او استمعت
تأديبي فدهري مؤدبي فقوله هما راجع الى العقل والدهر وقيل اي ارشاد العاذلة وتأديبها والاستفهام التطلب
افتعال من السوم واراد بحالته ما يتوارد عليه من المتقابلين كالخير والشر والغنى والفقر والهوى والمرض العسر واليسر
والمقصود النعيم والسناد الاظلام للعقل لان العيش لا يطيب لعاقل والى الدهر لانه يعادي كل فاضل اجليا
اي كشفا ظلاميهما وقوله عن وجه امرد اشيب من قبيل التجريد اي عن وجهي وانا شاب في السن شيخ اشيب
في تجربة الامور وعرفانها او اشيب غير اوانه لمقاساة الشدائد والنحر في احاولت للانكار اي ما كان ينبغي ان
تتجشمي الارشاد والتأديب والفاء تعليل لمحذوف اي لا تحاولي شيئا منهما وان كان محدثا الشعراء على اربع طبقات

الجاهليون كامرئ القيس وطرفة
وزهير والمخضرمون الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد
والمتقدمون من اهل الاسلام
كالفرزدق وجرير وذي
الرمة ومولدوا كلهم يستشهد
بكلامهم في اللغة والمحدثون
من اهل الاسلام الذين نشأوا
بعد الصدر الاول من

المسلمين كابي تمام والبحتري وابي الطيب ولا استشهاد باشعارهم الا بالوجه الذي ذكر وهو ان يجعل ما يقوله
بمنزلة ما يرويه واعترض عليه بان قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول في الاستشهاد به
مبني على معرفة الاوضاع والاحاطة بقوانينها ومن البين ان اتقان الرواية لا يستلزم اتقان الدراية
ولا يلزم من تصديق العلماء اياه في ما جاء في الحماسة من اشعار من يستشهد باقوالهم ان يكون جميع ما في شعره مسموعا
منهم او مستنبطا من القوانين الماخوذة من استعمالهم واجيب بانه صرح اولا بكونه من علماء العربية ثم اشار
الى انه ثقة باقتناع العلماء في الاستدلال بالابيات بثبوتها في الحماسة فانه يدل على وثوقهم بروايته كانه
اراد ان يقال كونه من علماء العربية ليس كافيا في جعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه بل لا بد من اجتماع العلم مع
العدالة ثم ان كان مقصوده بتنوين الاستدلال على علمه بالعربية واتقانه فيها وكونه ثقة فلا يسمع كان
الاعتراض واردا قطعا فاموا وقعوا مسلسل في قوته في مقابلة مشوا ومنه قامت السوق اذا ركدت اي كسدت
وسكنت وقد مر استعماله بمعنى نفقت ماخوذا من القيام بمعنى الانتصاب فهو من الاضداد ولعل نكاته هذا الحذف
اي حذف المفعول في شاء واراد ومتعرفاتهما اذا وقعت في حيز الشرط للدلالة الجواب على ذلك المحذوف معنى مع وقوعه
في محله لفظا ولا يخفى ذلك نوعا من التفسير بعد الابهام الا في الشيء المستغرب فانه لا يكتفى فيه بدلالة الجواب
عليه بل يصرح به اعتناء بتعيينه ارفعا لذهاب الوهم الى غيره بناء على استبعاد تعلق الفعل به واستغرابه الا ترى
انك اذا قلت لو شئت لبكيت دما جاز ان يتوهم ان قصدك لا تعلق المشيئة الدمع على مجرى العادة وان
ما ذكرته من بكاء الدم واقع بدله من غير قصد اليه كانك قلت لو شئت ان ابكي دمعا بكيت دما الا انك اعتدت
في حذف المفعول بذكر البكاء في الجواب اي تعين متعلقه بالمعتاد فهذا وان كان مرجوحا لان تقييد
البكاء في الجواب بالدم يدل دلالة ظاهرة على انه المراد لكنه محتمل فاذا ابرز المفعول انتفى الاحتمال وصار الكلام
فيما قصده نصا وقال ان قولك لو شئت بكيت دما لا يحتمل سوى لو شئت ان ابكي دما لبكيته فقد كان تقديره
معناها

البكاء الى الدم وهو نصبه
رجع البعد وقوله بكيت الرجل
وعلى الرجل عمى واصرعوه اوارادوا
(الموت) الله لا ينبغي معطوف على قوله
والمعنى ولو ان الله اراد ان يزيد في قوله
تقصيف الرعد اي شدة صوته
وقوله يوميض البرق اي
لمعانه اشارة الى ان لمعانه
الموت الله عطف على المجموع
المحمل الا لفيها فيه اي لا يحملون
وما بعده نظرا الى محصول

معناها فان الاول يتعلق بالرعد وشدة صوته والاخير بالبرق وشدة ضوئه وقيل غرضه من هذا التعدد بيان
ربطها المعنوي بسلك الجمل واما عطفها فعلى قوله كلما اضاء لهم مشوا فيه وكلمة لو انها مسوقة لربط جزائها بشرطها
مجردة عن الدلالة على انتفاء احدهما لانتفاء الاخر فهي بمنزلة اداة الشرط بحيث لو تعلقت بها المشيئة لازالت
بلا حاجة الى زيادة في تقصيف الرعد وضوء البرق كما ذكر اول الكشاف في الباب اي في اخره وانما توجه بباب تجاري الى اخر
الكلم من الوسعة لانه يذكر فيه احوال التذكير والتانيث وعلاماتهما ويظهر اوائل الكلم والاستشهاد بقوله الامري ان الشيء
يقع كل ما اخبر عنه وانما جعل التانيث خارجا من التذكير متفرعا عنه بناء على ان لفظ الشيء كانه العلم في الالفاظ
تناوله كل ما يعلم ويخبر عنه وهو مذكر او على ان وقوعه على كل ما اخبر عنه من قبل ان يعلم اذكر هو ام انثى دل على انه
اعتبر جهة الذكورة في كل معنى ورجحها على الانوثة وقوله وهو اعم العام من كلام المصنف معطوف على قوله والشيء ما صح
ان يعلم ويخبر عنه والمقصود ان لفظ الشيء وما يقوم مقامه اشد عموما من كل عام كما ان لفظ الله اشد خصوصا من كل
خاص حيث لا يحتمل الشركة بوجه ولا يجوز اطلاقه على غيره تعالى اصلا والمحال لو يريد تناوله بحسب مفهومه لغة واما
ما ذكر في علم الكلام من ان المحال ليس بشيء اتفاقا وانما النزاع في المعدوم الممكن هل هو شيء اولا وذلك في الشيئية بمعنى
الثبوت والتحقق منفكا عن صفة الوجود لا في اطلاق لفظ الشيء على المفهوم فانه من المباحث اللغوية المستقلة
بالنقل والسماع لا من المسائل الكلامية المبنية على الانظار الدقيقة فالمستحيل مستثنى في نفسه عند ذكر القادر
يريد انه عام مخصوص بقرينة العقل وكذا الواجب لذاته مستثنى عنده ايضا ومن ثم قيل اراد بالمستحيل في السؤال
والجواب ما يستحيل تعلق القدرة به في نفسه فيتناول الممتنع والواجب معا وبالمستقيم ما يقابله فيخرجان
ونظيره اي في التخصيص بقرينة العقل فان الشخص لا يكون اميرا على نفسه لا يختلف فيه اي هل يمكن ان يتعلق
قدرتان معا لمقدور واحد او لا فان امكن كان مقدور غيره تعالى مقدورا له ايضا وداخلا في حكم الاله وان لم يمكن
كان في حكم المستحيل خارجا عن شمول قدرته اياه والمسألة مستقصاة في موضعها من التفسير وقد مر انه يجعل
المجرد ماخوذا من المزيد اذ كان اعرف بالمعنى المشترك ترجيحا لجانب المعنى على اللفظ وقيل اراد انهما متلاقيان

ما الاشتقاق من ق د ر لكنه عدل الى لفظ السعد بالاستهاره بالمعنى المقصود دون لفظ الفوز بمالسعدها
قبل لفظ من هذه بيان لما احصيت والضمير المنصوب عايد الى كل فرقة فورثه ان ما ذكر بفوقه المؤمنين هو
من السعد والحظى ولفرقتى الكفار المنافقين من الشقى والمؤدى فالواجب ان يعطف باو ويقال اوشقيها او يردها
واجيب بانه اذا عرف من الكلام المذكور سعد فرقة صرح علم ان ما يقابله شقى ضمنا وبالعكس فقد ذكر لكل فرقة سعدا اتها
وشقيا بها ورد بان الاختصاص لا معنى له ح فان المقابل لما اختص بكل فرقة ليس مخصوصا بها فالصواب ان يجعل من
تبعيضية اى من الامور التى سعد الفوز ويشقيها على سبيل التوزيع فان بعض تلك الامور سعد ويحط لكل من اتصف بها
وبعضها شقى ومرد كذلك ومما اختص كل فرقة بطايفة منها اقبل عليهم بالخطاب ابتدا هذا الخطاب من قوله يا ايها الناس
فان المنادى يخاطب بمنزلة حكم الخطاب وان كان لفظه فى اصله للغيبة اى قوله عن بالث لكما اشار الى حضور ذلك الثالث
عنده كما يكون سايقا الطريق الغيبة الضالة واوجدتها غيرى اى حلية واجدا امراها ثانا اى محركا من طمعه نحو الاصغا
والقبول للتفصى لا بجده اى ذلك الجاز اذا السمر رث على لفظ الغيبة وقلت مثلا من ص ولان بان يلزم الطريقة الجميلة
فذكر اولا فايدة خصوصه الالتفات من الغيبة الخطاب فى هذا المقام وثانيا فايدة الالتفات مطلقا بقوله وهكذا
الافتنان وتلفيا عطف بحسب المعنى على قوله لما عدد الله الى اخره اى الظاهر ان الخطاب عام للفرق كلها وتلقيا ما يرد
على اختصاصه بمشركى مكة واستشكل هذا بان سورة البقرة مدنية فكيف يكون هذه الآية منها مكية وايضا لا يستلزم كونها
مكية ان الخطاب يخصص بمشركيها بل يجوز ان يعم غيرهم من المؤمنين وسائر الكفار ولا يصح تعميم الاختصاص بهم على
كونها مكية ودفع بان كون السورة مدنية لا ينافى كون هذه الآية مكية مخصوصة بمشركيها حملا لقوله اعبدوا على ما هو
المتبادر منه اعنى الامر باحداث اصل العبادة وبان معنى نقله ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكى
اى مسلمين بمشركيى مكة سواء كان نزوله بها او بالمدينة فيتم ما ذكره قوله صوت اى لفظ او حكمه وهو خبر آخر او بدل
من حرف وكانى فى التعبير بالصواب بعد التصريح بكونه حرفا اشارة الى انه فى اصله كان صوتا يصدر طبعا عند
العقد الى النداء كلفظة اخ عند التوجع ثم وضعوه كما فى بعض اسماء الافعال والبعاء به للالة وفى بحث تبادر به

صلته مشتق منه بالرجل ينادى اى صاح به فذلك للتاكيد الموذن بعنى ان تاكيد طلب الاقبال والمبالغة فيه مع الاستغنا عنه
نظرا الى حال المخاطب القريب المعاطف يؤذن بالاعتبار بشان الخطاب كانه امر مزيد يوجه اليه ويلقى له وان لا ينبغى
ان يكون نوبهم ومؤله عنه فما بال الداعى اى ما ذكره من التاكيد لا يتصور فيها فان الموضوعة للنداء واسمع صيغة تعجب معطوفة على
اقرب بتقدير القول على المشهور والجملة حال اى فما باله ينادى الله بيا والحال انه ليس ببعيد والاهتمام بهم فى قول الس
ايضا لعل النداء خطاب يعتنى به جدا ويوجد فى بعض النسخ اسمع وابصر على صيغة التفضيل فى الجواب ان القريب
البعيد كما ينزل منزلة البعيد فيه كما عرفت فقد ينزل ايضا منزلة البعيد راجع الى المتكلم وهو ان لا يرى نفسه اهلا للقرب بها
من المنادى تحقيرا لها لعال استقصره عن مقتصر او استبعده عنه بعيدا وما يقربه عطف على مظان وقوله متضمنا
اى كثيرا او ما عطف عليه معمولة للاستقصار والاستبعاد او ما معا على نشر غير مرتب فان قلت كان الواجب عليه ان يعد هذا
المعنى فى المقامات السابقة اجيب بانه لما لم يكن كثرة تلك المقامات لحمل يا عليه الا فى ندائه تعالى افرده عنها اى جواب سؤال نقوله
وتضرعا وقوله مع فرط التهالك حال من الضمير فيه اى المتضرع الى الله يستعمل ندا البعيد اشارة الى بعده عن مرتبة
المدعو والى شدة حرصه على استجابة دعائه والاذن اى الاستماع الى ندائه كالاعتنا التام بشان الخطاب
الذى يتلو ضمائره والحق علمك ان الداعى لله لا يقصد بندائه طلب اقباله عليه والامر بالتفاته اليه
بل يقصد توجه قلبه الى ربه وجواره لديه وتضرعه بين يديه لينال بذلك ما يقربه اليه ويسعى فى داريه
واى وصله لما استكره من اجتماع اداتى التعريف تعذر عليهم ندا المعرف باللام فتوصلوا اليه باى متهم يحتاج
الى ما يزيل ابهامه فجعلوه منادى فى الصورة واجروا اعليه باعطاله ما هو المقصود بالنداء اعنى المعرف باللام الذى يزيل
ابهامه ويعتاز به ذات المنادى والتزموا رفعه تنبيها على انه كذلك ثم دلك الاسم المبهم هو اى مقطوع للاضافة
واسم الاشارة اذ كل منهما يجب ازالة ابهامه وصفا الا ان ايا ادخل فى الابهام فان اسم الاشارة اذا وقع منادى قد
يكتفى فى ازالة ابهامه بالاشارة الحسية فيستغنى عن الصفة فيقال يا هذا الحلاف اى اذ لا يدله فى النداء من وصف بالمعين به

اياه
ومكانفة اى معاونة
معاضد كلمة التنبيه حرف النداء
والمعين ذاته والعامل الاول
اى يتضح المقصود بالنداء
هو الاسم وقوله فى نص من الوضع
لزم اللام او اسم الاشارة توفيقا
فى يا النداء لا يكون الا وصلة
واسماء الاعلام مثلها وبعموم
موصوفا بذى طوبا لمنادى التوصل
على الامام الاول ونظر فانه والاسم الاشارة
على الخصوصه او ما لجمع بصيغة اداه
وزائم وما اسم اخص لان الاول

[illegible]

لتعارضها في المعنى فان حرف النداء اي المنادى اعلام للمنادى واعلام بانه المدعو وحرف التنبيه سوى ذلك الاعلام والتاسع
دوقع كلمة التنبيه عوضا فان ايا حقه ان لا يخلو عن المضاف اليه او تنوين يقوم مقامه نحو ايا ما تدعوا واية ما ملكوا اولا
مجال للتنوين هنا بسبب البناء ولانه يقع عوضا عن مضاف اليه معين كقوله ورفعنا بعضهم فوق بعض والعقد
هنا الى الابهام فجعل كلمة التنبيه المناسب للنداء عوضا عن المضاف اليه ما لم يكثر في غير منصوب على المصدر وما هو
موصوفة او موصولة وعبارة عن الكثرة فان حمل المستتر يكثر راجعا الى النداء كان العائد محذوفا اي كثر ما لم
تكثر او الكثرة التي لم تكثر هي في غيره وان حمل راجعا الى ما فالاسناد الى ذلك المستتر مجاز وقد يقال هو مجرور
على الابدال من تلك الطريقة كانه قيل على الطريقة التي لم تكثر تلك الطريقة في غير كتاب الله وفيه ان قوله في هذه تمام
الطريقة متعلق بالنداء كما هو الظاهر وقوله ما لم تكثر متعلق بكثر قبل ولا يصح الابدال الا بسوال او وجه
من التاكيد هي تكرار الذكر والايضاح بعد الابهام واختيار لفظ البعيد وها التاكيد معناه بحرف التنبيه وقوله لان
كل ما نادى الله له تعليل للكثرة المعللة بالاستقلال اي كثر ذلك تلك الكثرة المعللة بالاستقلال المذكور
لاقتضاء المقام اياه وقوله امور عظام خبر ان ينادوا بالاكد الابلغ لا لكل ليستيقظوا عن رقدة غفلتهم
وينتبهوا لما نودوا لاجله وهذا المعنى راجع الى ما ذكره بقولهم الشيء يستعمل منادا من تنبها ونقل لاخلو
ارادوا انه لا يصلح توجه الخطاب الى جميع الفرق كما ذكرته ولا الى كفار مكة كما رويته فذلك لان العبادة
اعمال الجوارح تتبادر عند الاطلاق فلا يومر بها المؤمنون لانهم عابدون فيلزم ان يكون طلبا لتحصيل
الحاصل ولا الكافرون اذ يمتنع منهم العبادة لانتفاء شرطها وهو معرفة الله والاقرار به فيلزم التكليف بالمحال
فلو اني فعلت مولاي نعام وقيل نعمة الله فيك لا اسال الله الهادي سوى ان يديم وما يعني ان نعم الله فيك شاملة
لجميع انواع النعم فلا اسال الله الا دوامها احترازا عن طلب الحاصل وقد يتوهم انه لا بدي قوله كنت كمن يسال
من بعد بمضاف اي كسائل من سال والا لكان تشبيها للسائل بالمسئول والظاهر انه من قبيل التمثيل كقوله

[illegible] فلا حاجة [illegible] المستند [illegible] طلب الحاصل [illegible] اي اذا كان اصل العبادة [illegible] فالسوال [illegible] ما حداث اصل العبادة [illegible] امر به [illegible] الجواب [illegible]

والجواب ان المطلوب من المؤمنين ليس ايقاع اصل العبادة في المستقبل بل ازديادهم فيها او استمرارهم عليها
في الاستقبال وليس ذلك حاصلا قطعا فلا اشكال حتما وان المطلوب من الكفار اصل العبادة على طريق انهم
امروا ان ياتوا بها بعد تحصيل شرائطها فان الامر بالشيء امر بما لا يتم الا به كانه قيل حصلوا اولا شرائطها
ثم ائتوا بها ولا استحالة في ذلك انما المستحيل ان يومروا بايقاع العبادة حال انتفاء شرائطها كما تقرر
في موضعه وما يقال من ان التصديق اصل العبادات كلها فلو وجب بوجوبها لانقلب الاصل تبعا
فجوابه ان الاصالة بحسب الصحة لا تنافي التبعية في الوجوب على انه قد اوجب ايضا استقلالا بدلائل اخر
والجمع بينها اكد اي به على ان مشركي مكة اي يجوز تخصيص الخطاب بمشركيها لان شرط العبادة حاصل
لهم واعترض عليها بان مجرد معرفة الله والاقرار به ليس كافيا في صحة العبادة بل لا بد من التصديق بالنبوة و
الاعتراف بها وهو منتف عنهم واجيب بانه اراد ان مثل القدر من الشرط حاصل لهم فليفعلوا الباقي
ثم ليعبدوا وهذا الجواب رجوع للجواب الاول ومحقق وفي بلد كفار مكة وغيرهم ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان
العبادة شاملة لاعمال القلب والجوارح وقرر السؤال في المؤمنين بان التصديق حاصل لهم فكيف يومرون
وفي الكفار بان تصديقهم بالسمعيات كاحوال المعاد متوقف على تصديقهم بالعقليات على فاعل الاعتزال
كالمعرفة والاقرار وليست هذه العقليات بحاصلة لهم فكيف يؤمنون بتلك السمعيات ثم اجاب عن هذا اولا
بان المراد بها تحت الامر بالسمعيات وثانيا بان العقليات حاصلة لكفار مكة ورد عليه انه لا يلايمه قوله في السوال
واما الكفار فلا يعرفون ولا يقرون به فكيف يعبدونه وقوله في الجواب واما عبادة الكفار فلا تحتاج
منا ولا [illegible] شيء [illegible] ما مر بدون ان صيغة اعبدوا موضوعة لطلب العبادة فان كانت موضوعة لطلب
ازديادها ايضا كان استعمالها فيهما اعمالا للمشترك في كلا معنييه والا لكان جمعا بين الحقيقة والمجاز ولا يصح
شيء منهما عند الجمهور واجاب بان ازدياد العبادة عبادة والمراد ان اعبدوا مستعمل في طلب العبادة في المستقبل
لكن تلك العبادة من المؤمنين زيادة في عبادتهم

[illegible] ابتغوا ايجاد [illegible] زيادة [illegible]

بينهما فالمراد بالوجه اسم الشخص ... اى فى مفهومه السيد الا معنوبا اذ كانوا يستعملون الرب فى الله وفى آلهتهم بمعنى
المالك او السيد وقيل اشتراكا لفظيا واياما كان فالصفة موضحة على ما قصد بالموصوف على ما ذكره فى الاسم
على احد الوجهين فالمراد ربكم فى الحقيقة اى الله هو فانه الذى اعتقد جميع الفرق ربوبيته واعترفوا بها والصفح
مادحة اذلا اشتباه فى الرب المضاف الى الكل وقوله على الحقيقة اشارة الى ان ربوبيته هو ثابتة فى الواقع بخلاف الاصنام
فانها ارباب بحسب اعتقادهم لا الى لفظ الرب مجاز فيها ولا يصح هذا الوجه والا لكان المشركين كانوا يعتقدون
انه هو ولى الارباب وان آلهتهم شفعاء عنده فى خطابهم ان يراد بالرب الذى اضيف اليهم ما جعلوا اصلا فى الربوبية
الا ان الوجه الاول اوضح اى بالنظر الى حالهم فان استعمال الرب فى علمه سبحانه وتعالى كان شائعا فيما بينهم
موجبا للاحتمال ولذلك عقب السحرة قولهم آمنا برب العالمين بقولهم رب موسى وهرون دفعاله والاوضح اى
بالنظر الى الاصل فى الصفة هو التوضيح والتخصيص ولا يعدل عنه ما امكن قوله مشكل لان الموصول الثانى صلته
منوى ولا يصلح ان يكون صلة للاول وقوله على الاشكال بها تنبيه على ما ذكر لا يحسم مادة الاشكال لان التاكيد ان
حمل على المصطلح فان كان لفظيا وجب ان يكون باعادة اللفظ الاول كما ان فى المثالين وان كان معنويا
كان بالفاظ مخصوصة مع ان النحاة قد نصوا على امتناع تاكيد الموصول قبل تمام صلته وان حمل على غير المصطلح
احتيج الى وجه اجتماع الموصولين وغاية ما يتمحل فيه انه تاكيد لفظى الا انه عدل عن اللفظ الاول الى ما هو بمعناه
واحترز عن بشاعة التكرار كما هو مذهب الاخفش اما ان زيدا جاء محمل فى قوله فصيروا مثل كعصف
مأكول وان كان المشهور فى امثال ذلك الحكم بالزيادة دون التاكيد ومن ثم قيل الاولى ان يحمل كلمة
من زائدة على مذهب الكسائى او موصوفة بالظرف خبر المبتدأ محذوف اى الذين هم اشخاص
واناس ثابتون قبلكم وفيه تفخيم لشأنهم فالابهام وايذان بانه خلقهم اذ خلق القدرة او موصولة بالظرف
كذلك اى الذين هم الذين وقد نقل عن المص طاب ثراه سؤال بان الموصول بدون الصلة لا يفيد شيئا

على صلة واحد

الوجه الاول ... فى القدرة ... الموصول ... على الاول ... لا ... الاستعمال ... الموصول ... الوقف فى الاسماء ... انه لا يرجع ... التاكيد ... قولهم ... بالصلة

الا من سه خلاف الوقف وانت خبير بان جعل الموصولات فى الافادة والاستقلال دون الحروف خروج عن الانصاف
كما انهم جوزوا الاقحام انه يدخل شئ بالكل بشئ وعنق فهنا اقحم اسم الثانى بين المضاف والمضاف اليه وهو
على وانما جاز حذف التنوين من الثانى وان لم يكن مضافا لان التاكيد اللفظى بالاغلب فعلى حكم الاول فى حركته
حركة اعرابية كانت او بنائية لما حذف التنوين من الاول حذف من الثانى وجاز الفصل فى التسمية بين الاول
وبين ضميره وان لم يجز ذلك الا فى الضرورة وبالظرف خاصة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير فكأنه هو بعينه
فلا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف ولكن تقول لا رجل فى الدار مع ان النكرة
المنفية بلا تجب ... لانها غير عاملة ... وسيبويه وجمهور النحاة الا ان لا ابا لك مضاف حقيقة باعتبار المعنى وان
اللام فيه لتاكيد الاضافة التى كانت الاضافة بها فيكون الفصل بها بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل على ما سبق ... ثم
واعترض عليهم بانه لو كان مضافا حقيقة لكان موجب رفعه وتكريره وتعدد الخبر انصابا فى الوجه وقصدوا نصب هذا المضاف المعرف
بلا من غير تكرير وتخصيصا فصلوا بينهما لفظا فى غير المضاف كأنه ليس بمضاف ولا يستنكر نصبه اذ ليس لو رده على
النكرة واما الخبر فمقدر عاما اى لا ابا لك موجود فان قيل قد اتفقوا على ان لا ابا لك يصح ... كل ... نكرة اتفاقا فكذا الاول اجيب بانهم
قالوا معنى المجلس سواء على ان لا ابا لك يصح واحد وقد يتفق المجلسان فى المتصف مع ان المسند اليه احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة
كما فى قولك لا كان ابوك موجودا ولا كان لك اب ولعل للترجى والاشفاق اى فى موضوعه لتوقع امر امامرغوب فيه ويسمى ترجيا او
او مرهوب ويسمى اشفاقا ثم كل واحد منهما يكون من المتكلم كما فى المثالين وهو الاصل لان المعانى الانشائية قائمة به وقد يكون من
المخاطب وهو ايضا كثير لتنزله منزلة المتكلم التلبس التام بالكلام كالمثال الثالث والرابع ولعلك ... الاشفاق من قرب
الساعة اما استشهد له بالآية وقد يكون من غيرهما ممن له نوع تعلق بالكلام كما جوزت لمطلق التوقع كما فى قوله فلعلك تارك بعض
ما يوحى اليك على احد الوجهين وهو انك قد بلغت من التهالك على ايمانهم مبلغا يرجون انك تترك بعض ما يوحى اليك وقد جاءت عطف
على قوله ولعل للترجى الاشفاق اى انها قد استعملت فى مواضع من القرآن للاطماع اى الايقاع فى الطمع وذلك من الرجاء فكان الاطماع هو الترجيه

ايه

اجيب

... نقول ان ... هذا محصول ... بل يكون ... الاطماع ... الاطماع فى ...

لانه اطماع تعلیل لقوله قال من قال ومحکی ان ابن الانباری وجماعة من الادباء ذهبوا الی ان لعل تجیء بمعنی کی حتی حملوا علیها
علی التعلیل فی کل مواضع امتنع فیه الترجی سواء من قبیل الاطماع نحو لعلکم تفلحون اولا نحو لعلکم تشکرون ولعلکم تتقون فاشار
المص الی توجیه ما قالوا بانهم لم یریدوا به انها بمعنی کی حقیقة لان ائمة اللغة لم یذکروا ای بیان معناها الجمیع سوی ما افاده
الکل من الترجی والاشفاق ولو وردت لمعنی کی لجاز بدلها فی مثل قولک دخلت علی المریض کی اعوده ولا لعل اعوده
احد بل ارادوا ان ما بعدها اذا صدرت علی سبیل الاطماع من الکریم متحقق مترتب علی ما قبلها لتحقق الغایة مما هی بسببه
فکانها بمعنی کی ولا یخفی ان هذا التوجیه انما یجری فی لعل الاطماعیة دون غیرها وقیل منصوصه ان ما بین ما ذکره وما قررناه
ویشیر الی منشاء توهمهم وهو ان ما بعدها متحقق الوقوع لکمال وصاله لان لعل به ما قبلها وهو ایضا ان هذا التوهم علم مقتضاه
خاص وقوله وایضا فمن جملة این عطف بحسب المعنی لقوله علی قوله لانه اطماع فانه وان ذکر علة للقول ذلک القایل الا انه یتضمن
معان نکتة لتعبیر التحقیق بحرف الاطماع وکانه قیل وقد جاءت علی سبیل الاطماع فی مواضع من القران لا الاطماع
کوعده المحتوم ووفاوه به وللجری علی دیدن الملوک او لحی عطف علی قد جاءت ... لنکتة اخری هی علیه بالله لعل التعبیر
الا انه کرر لعل لبعد ذکره وعدل الی صیغة المضاف لقلة هذه النکتة فی الموارد بالقیاس الی اختها وقد تتوهم من عبارته
ان لعل للاطماع مع التحقق وللرجی للاطماع بدون التحقق وفساده ظاهر ما معناها ای من المعانی التی ذکر انه هو موضوع معنی
احقیقة هی ام مجاز فاجاب بانها لیست مستعملة من تلک المعانی اذ لا یتصور ههنا الرجاء من المتکلم لاستوائه علم العلم
بعواقب الامور ولا من المخاطبین لانهم لا شعور لهم حال خلقهم بالتقوی حتی یرجوها ولا مجال للاشفاق قطعا ولا
للاطماع اصلا لانه انما یکون مما یتوقعه المخاطب من المتکلم ویرغب والتقوی کذلک فانها من افعالهم
وشاقة علیهم ولکن لعل فی هذه الایة واقعة موقع المجاز الذی هو الاستعارة لانه موقع الحقیقة وهو سوهم من ... العباد
انما خلقوا فی جمیع المکاسب ... فی صورة المرجو منهم ان یتقوا لیهم من هذا ... بهتیهم للمرجو منهم ... بهته
تعالی للراجی فهناک حالة شبیهة بالرجاء هی ارادته تعالی منهم التقوی فاما ان یعبر عن الارادة وحدها واستعار لها الکلمة

[illegible]

حکم بان لعل فی الایة مجاز الا انه راعی الادب فلم یصرح بنسبة التشبیه الیه تعالی الی ارادته بل صرح بالمشابهة بین العباد والمرجو منهم التقوی
ضمنا مشابهة ارادته للترجی کما یشهد به قوله فی الم السجدة ولعل من الله ارادة ویؤیده قوله ههنا تشبیها بالاختبار ربنا احوم علی الاختبار
وایضا لیس لیظهر المشابهة بین الارادة والترجی الا باعتبار حال متعلقهما اعنی المکلف المرجی منه فذکر التشبیه بین حالیهما لیظهر بذلک
المشابهة فی ان متعلق کل من الارادة والترجی مترجح ای متردد بین ان یفعل وان لا یفعل مع رجحان ما لجانب الفعل عاه هو لما وضع
فی ایدیهم زمام الاختیار واراد منهم الطاعة کما هو مذهب الاعتزال ونصب لهم ادلة عقلیة ونقلیة داعیة ووعد واوعد والطف
بما لا یحصی کثرة لم یبق للمکلف عذر وصار رجحان اختیاره للطاعة من عکسه المعصیة کحال المرجی منه فی رجحان اختیاره لما یرجی منه
مع تمکنه من خلافه وصار ارادته تعالی للعبادة او انقیاده بمنزلة الترجی بما ذکرناه وقد استقصینا فی شرح المفتاح الکلام فی الاستعارة
التبعیة تعالی تعبدهم اخذهم عبیدا لیمتثل اوامره ونواهیه ورکب فیهم العقول الداعیة الی الطاعات والشهوات الباعثة علی المعاصی
وازاح العلة ای ازالها فلم یبق لهم عذر من الاعذار التی من شأنها ان یتمسک بها والنجدان طریق الخیر والشر والترجح والتردد والتمثیل
ووجه الشبه کما عرفت وانما قال مصداقه لان نسبة الابتلاء الیه تعالی مصرح بها فلا بد من الحمل علی المجاز المبنی علی التشبیه
لا یقال یجوز حمل لعل علی ترجی العباد ومتعلق باعبدوا ای اعبدوه راجین وصولکم الی التقوی التی هی اعلی مراتب
العبادة او بخلقکم علی انه حال مقدرة ای خلقکم مقدرا رجاکم للتقوی فالتقدیر منه تعالی حال الخلق والرجاء من العباد وقد جاءت
کما فی قوله وبشرناه باسحق نبیا ای مقدرا نبوته لانا نقول بنی کلامه علی تقدیر تعلقه بالاقرب الذی هو خلقکم لان تعلقه
باعبدوا یستلزم توسیط الحال من فاعله بین وصف مفعوله فان الذی جعل لکم الارض فراشا صفة لربکم بحسب الظاهر وان
جعل منصوبا او مرفوعا علی المدح والتعظیم ایضا لا طائل فی تقیید العبادة برجاء التقوی لان رجاء التقوی ینافی حصوله حین
الرجاء بل المناسب تقییدها بنفس التقوی ای اعبدوه متقین او عطفها علیها ای اعبدوه واتقوا لامتناع
الحمل علی رجاء ثواب التقوی لاخراجه الکلام عن سننه کما لا یخفی واما تعلقه بالرجاء ففیه ان المقدر حال الخلق هو التقوی
لا رجاؤها کما یدل علیه قوله تعالی وما خلقت الجن والانس الا لیعبدون وایضا کثیر من الناس لا یرجون التقوی

[illegible]

ان المعنى ليشتغلوا بما خلقهم لعبادته وهو منافر وحاصل الجواب ان الملايمة حاصلة بحسب المعنى مع مبالغة تامة في الزام العباد كما صورها
فان الاخذ بالاشق الاصعب ليسهل الشاق الصعب ويعين على تحصيله فان قيل قوله لا تستبيلا على اقصى غايات العباد يدل على
انه جعل لعل للتعليل بمعنى كي وكذا قوله فيما بعد ان خلقكم لكي تتقوا يدل على ذلك فيكون اثباتا لما نفاه اولا قلنا قد تبين انها مستعار للارادة فاما التعليل م
ان يحمل مفعولا لاجله اي خلقكم لارادة التقوى فيكون التعليل مستفادا من كيفية ربطها بالسابق او يحمل حالا فيكون ما ذكر في حصول المعنى
انا خلقهم في حال ارادة التقوى منهم في معنى خلقهم لاجل التقوى وقس على ذلك ما مر عليك في الكشاف من تفسير لعل بالارادة او بمعنى كي ولما
لم يصح عند الاشاعرة استعارة لعل للارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا للتعليل عند من ينفي تعليل افعاله تعالى بالاغراض مطلقا
وجب ان يحمل مجازا على الطلب الذي يغاير الارادة ولا يلزم حصول المط او على ترتب الغاية على ما هي ثمرة له فان افعاله تعالى يتنوع
عليها حكم ومصالح متعينة هي ثمراتها وان لم يكن علة غائية لها بحيث لولاها لم يقدم الفاعل عليها كما حقق في موضوعه من اهل السنة
من وافق المعتزلة في التعليل بالغرض الراجح منفعته الى العباد وادعى انه مذهب الفقهاء والتحقيق ما سبق من موجبات عبادته
فيه اشارة الى ان موجباتها الآتية مما ذكر ويدل على ايجابها ترتيب الحكم عليها مع مناسبتها للتعليل العباد فانها خلقهم احياء قادرين
وذلك لان من كان مخاطبا مخلوقا لا بقاء ولا يكون الاحياء فاهما قادرا على ما خلق لاجله واو الاظهر لتقدم لانه سابقة اصول النعم يريد
السبق كونها هي واصلة النعم لا وجودها انفسها فان وجود الارض مثلا وان كان متقدما على وجودهم الا ان كونها نعمة في حقهم
متاخر عن خلقهم على وجه يتمكنون به من الانتفاع بها والثاني سابقه للنظر الى انه نوع دليل كالتالي اي مقدمة واما قيد السبب بناء على انه
العمدة في التمكن من الافعال كان ما عداه من اسبابها وشرايطها لا يعتد بها بالنسبة اليه واشار بقوله وهي في نفسه عرضة المكن ايضا قوله
هي كالقبة اي انهم لي وجوه الارض فكان ذكرها اتم واقدم وقوله ماسواه معطوف على معمول قدم بتقدير فعل اي ام ذكر ماسواه متعلق
وهيئاته فهو من قبيل تبنا وماء باردا او المقلة الارض المظلة السماء وقوله من الحيوان بالمنتج من الوان النعم بيان للاشتباه علقتها
النسل ورزقا لبني آدم مفعول له للاخراج وقوله لتكون متعلق بمعنى قدم ان ذكر هذه الموجبات على هذا الترتيب لتكون المذكور رسائل تسلق الجبار
اذا استوره وعلاه الموصل الى التوحيد اشارة الى معنى فلا تجعلوا لله اندادا وقوله والاعتراف اي بكونه منعما عليهم رمز الى معنى اعبدوا

وقوله ويكم يعطف على معين
ويشكرون عطف على يعرفونها
فيه نوع اشارة الى النبي تعظيمه
شكره وقوله ما خلق انعمهم
الى آخره كان واقعا في موقع
الغضب اي ويشكرون فيه
التفصيل بقوله
يتعرفونها فيقابلونها بالشكر اي بالشكر
اللازم فاومز اليه بلفظ
الاعتراف

وبقوله تشكرون ما اشار اليه بذكر التوحيد الا انه في الاجمال قدم هو الاصل اعني توحيده تعالى التفصيل رجع الى نظم التنزيل
فتبقوا بعد ذلك عطف على قوله لتكون لهم وضعا اي موضعا او مادحا الا الذي خلقكم وقوله او على المدح معطوف على وصفا
اي محل نصب على الوصفية او على المدح بتقدير اخص او امدح واراد بقوله رفعا على الابتداء انه خبر مرفوع بالابتداء
على سبيل المدح كما تحققه في الذين يؤمنون بالغيب والطراف ما كان من الاديم والقبة ما كان مستديرا او الخباء كالخيمة
من الصوف والوبر دون الشعر ويكون على عمودين او ثلاثة فقط والبيت اعم من الكل وقد فسرت بتفاسير اخر
ويبني على امرائه الاوخون بها لاستلزامه نصب الخباء عليها في عادتهم ما معنى اخراج الثمرات بالماء يعني ان السبب الخروج
قدرته هو ومشيئته لا الماء فكيف دخل باء السببية عليه واجاب بانه جعل الماء سببا في خروجها ومادة لها مع كونه قادرا على
خلقها بلا اسباب ومادة الا ان له في انشاء الاشياء من موادها تدريجا حكما ليست في انشائها بلا مادة وبغتة و
قوله متدرجا حال من فاعل الانشاء فانه مرادهم منه كما اسم لكن وضمير فيها للاشياء المخلوقة كذلك في غير مفعول لجعل ومن
في من الثمرات للتبعيض لوجوه شهادة نظائرها الواردة في هذا المعنى فان كلمة من في الآية الاولى ليست بيانية اذ لا ابهام
هناك ولا ابتداء اذ اللازم عدم ذكر المخرج وزائدة في الاثبات فهي تبعيضية والتنكير في اشاعة يدل على البعضية لندرتها
ستعمالي جموع القلة ان ما قبله وما بعده اعني ماء ورزقا محمولان على البعض فيكون هو موافقا لهما ح ان المطابق لصحة
المعنى وسداده في الواقع هو البعض فان الله سبحانه لم ينزل من السماء كل الماء بل بعضا اذ رب ماء هو بعد
السماء ولم يخرج بالماء المنزل منها كل الثمرات بل بعضها فكم من ثمرة هي بعد غير مخرجة ولم يجعل المخرج كل الرزق بل بعضه
ووجه من وهم انه قوله ولا اخرج بالمطر جميع الثمرات اراد به ان بعضها مخرج بماء الانهار والعيون دون المطر فيكون منافيا
لما تقرر ان جميع مياه الارض هو من السماء وفساده ظاهر مما قررناه لكن كل انفقت من الدراهم الفاسدة اذا
اردت به انفاقها هو الدراهم ويحمل التبعيض اصحابهم انه مبني على ان كلمة من للتبعيض والبيان كما انتصابه
بانه مفعول به وذلك لان من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لا على ان من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على انه تنزيل
له التاويل

بمعنى الثمرات وبما قال
منه ان معناه ما فهو يعني الثمرات
ليكون حاصل المعنى ويكون رزقا
ثم معناه المصدر اي معمولا له والمراد وحكما
يكون مفعولا له رزقا ان اخرج
بعض الثمرات لاجل ان يرزقكم
وذكر مع هو ايراد انه لم يجوز ان يكون
من الثمرات مفعول اخرج ورزقا
حال بمعنى المفعول او مرزوقا
على المصدر من اخرج لان فيه معنى رزقا وايضا
ارزق مع التبعيض ومع هذا
الاظهر ما ذكره لما اذا الحاجة

وان ... بسبب كان الارزاق مفعولا لاخرج على ان المراد به العين فيكون لكم ظرفا مستقرا صفة له ومن الثمرات بيانا له
تقدم عليه فصار حالا منه اي اخرج رزقا كائنا هو الثمرات فالثمر المخرج بماء السماء كثير منه توجيه للسؤال على تقدير البيان قوله
منه وارد ما ابقاها على التبعيض الصادق بطريق الاولى فان المخرج بماء السماء اذا كان كثيرا جدا كان ما هو بعض منه كثيرا قطعا والجواب
من وجهين اان الثمرات ها هنا جمع للثمرة المراد بها الكثرة كالكثرة الواحدة فيكون ابلغ ولا اقل من المساواة وثانيهما جمع قلة وقعت
موقع جمع الكثرة كالجنات وقد يقع جمع الكثرة موقع القلة كما في ثلثة قروء يقال تعاوروا الشيء اذا تداولوه والمشهوران الزي بين الجمعين في
القلة والكثرة انما هو اذا كانا منكرين واما اذا عرفا بلام الجنس مقام المبالغة فكل منهما للاستغراق بلا فرق والخوبرة تعظيم الحادرة
تعظيما وتهويلا وكلمة قصيدة المشهورة التي مستهلها بكرت سمية غدوة فمتع وغدت غدو مفارق لم يربع وانما سميت بالكلمة لشدة
ارتباط بعضها ببعض كاجزاء الكلمة الواحدة وقوله فتمتع تهكم اي اجزع غاية الجزع اذ لا معنى بعد ذلك ولم يربع اي لم يتوقف واصله ان يأخذ
يوضعا ربعا بعلق ... فلا تجعلوا اي باي معنى من المعاني السابقة يتعلق وعلى مضمون انها يترتب ويتفرع ان يتعلق بالامر اي يكون
نهيا معطوفا على مضمون ذلك الامر كانه قيل اذا انهي ربكم الذي خلقكم العبادة منكم وكنتم مامورين بها فلا تشركوا به احدا فيكون نهيا ذلكم
مبنيه على ما هو اصل العبادة واساسها اي بوحدة كقوله اعبدوا الله ولا تشركوا به ولا يحمل نفيا منصوبا باضمار ان على جواب الامر كما في
زرني فاكرمك وليس بشيء لان الشرط في ذلك كون الاول سببا للثاني والعبادة لا تكون سببا للتوحيد الذي هو منبعها واصلها
انتصاب على الفعل اي على تشبيه بعل بليت وبيه عليه ان ذلك الفعل اذا كان في الترجي شائبة من التمني لبعد المرجو عن الوقوع وقد
مر ان لعل ها هنا استعارة للارادة التي تترجح فيها وجه المرام باعداد الاسباب وازاحة الاعذار من ابن المشابه وفي ايجاب النصب
ها هنا للنظر الى انهم بصورة المرجو منهم والمعنى خلقكم بصورة من يرجى به الاتقاء اي الخوف من العقاب لينتسب عن ذلك ان لا تشركوا
فقوله لكن يعوا بيان الى اصل المعنى واخذ تربين ما سبق من الستعارة لعل للحكم بانه معنى كي لها مر وقوله وتخافوا عقابه عطف
على نفسوا انفسكم الخ وقوله فلا تشهوه بخلقه اشارة الى معنى فلا تجعلوا لله وترتيبه على ما تعلق به وفي هذا النصب تنبيه على تقصيرهم
كان المراد والراجح صار مستبعدا عنهم كالمتمني ونظيره في اعتبار الصورة ورعاية التنبيه عليه ممكن جهة ليتك تحدثني فتفرج

واما اذا عطف على الاختصاص
ولا تشركوا به
ان لا يكل التوحيد فلا تشركوا به
حرف الجملة اي هو الذي جعل
فيكون نهيا مرتبا على متقدم
المبتدا المحذوف كما سبق ذكره
اي جعله مرفوعا على انه خبر
او بالذي جعل اذا رفع على الابتداء
حكمه ونيه على تقصيره في التحديث
يعني صنعه لكن اجرى عليه
عطف بالنصب فانه ليس

فلا ثاني ترتيب عليه اذ لا معنى لقولك اعني الذي جعل كذا وكذا فلا تشركوا وكذا الحال اذا جعل وصفا بل هو لفظه من
حكم بانه لا يريد الرفع على المدح لانه يساوي النصب في كونه من تتمة اعبدوا ولا يكون الترتيب والاستعقاب منه
لا من تتمه بل اراد وجها آخر خالف ظاهر كلامه والقول مراده ان الذي جعل مبتدأ خبره فلا تجعلوا بتقدير القول
وانما تضمن المبتدأ معنى الشرط لما بابا صريح كلامه مع كونه في غير موضعه جدا والتشاوي من ناوات الرجل مناوأة
ونواء اذا عاديته واصله الهمز وقد ترك ايها لحملون الجعل ها هنا على التصير القولي والاعتقادي من قبيل
وجعلوا الملئكة ومعنى اي منسوبا الى فهو حال من انما وقيل من نداوة ان نداي حكم خبر المبتدأ فلا يكون ذا خلل
والنديد المثل اي لا يصلحون مثلا الذي حسب فكيف المثلي المشهور بالاحاب وما كانوا يزعمون انها تخالفوا
لله وتناويه بل كانوا يجعلونها شفعاء عنده فالاصح تسميته انداد اله اشبهت حالهم وذلك لان ما صدر عنهم
من التقرب والتعظيم والتسمية المذكورة انما يليق بمن يعتقد فيها انها آلهة مثله قادرة على مخالفته ومضادته في ذكر
شابه حالهم بحال المعتقدين اشاره الى ان ما كان التشبيه تمثيلة السنة تهكمه اصطلاحه لا لبس فيها التشبيه احد الضدين
لا اخو بل احد المتشابهين لصاحبه لكن المقصود التهكم بهم تنزيلهم منزلة من اشبهت حالهم حالهم وقوله بان جعلوا انداد
متعلق بتشنيع اي تشنيع عليهم واستفظاع شأنهم بذكر انهم جعلوا وفظ مستعمل ها هنا للمستقبل بل للزمان المستمر مجازا لانه
للماضي وضعا وفي ذلك قال اي وفي المعنى المذكور هو التشنيع والاستفظاع البيان ولم يرد بالف رب خصوص العدد بل الكثرة
تنبيها على انه اذا ادرك التوحيد الثابت بالقاطع فلا فرق بين اثنين ونهاية العدد ادين اي اطيع من دان له
اي انقاد له والطاعة ودين الملك دين اذا تقسمت الامور اي حصل امور الديانة اقساما واخذ كل قسمه وحالكم
وصفتكم يشير الى هذه الجملة وقعت حالا من الفاعل ولا يصطلى بناره كناية عن دفعه شأنهم اي لا اتيان نارهم
ليصطلى بها كما ان لا يشق غباره كناية عن السبق وقيل معناه لا يطاق اصطلاؤها لغاية قوتها وشدتها واصله الشجاع
لا قرن له ثم عم في كل احد في شأنه ومعمول تعلمون متروك اي نزل الفعل منزلة اللازم وقد قصد به اثبات حقيقته

جواه عطف
من ذلك من شيء كما اصح
بقوله هل من ... من ... من بعل
الوجه ان ... ظاهر ... المستقيم
لا مخزو ... لكن ...
الى العلم فيكون ... مقدرا
حذف المفعول ... المقام
ان يقدر كما يجوز ان يحمل على
ثم قال اي انتم العرافون وتقرير
قال انتم من اهل العلم والمعرفة
نفاعل على مقام ... ان لو ...
في حديث جابر بن ... مقتدي في ستقيفه بني ساعدة انا الذي لا يصطلي بناره اي انا الذي في ... به احد

ای اثبت الوحدانیة وابطل الشرک وعلم الطریق الی ذلک وهو النظر فیما دل علیه من الانفس والافاق اعنی خلقهم وخلق
الارض والسماء وما بینهما وعوضهم بان الاشراک مکابرة ودفع لمقتضی العقل والمعرفة بقوله وانتم تعلمون علی الوجه الاول وعلی سایر الوجوه
انه تعالی کما مر عقله ای عاقله بالکبر وخالف مقتضاه عنادا او غطی ای القی الغطاء علیه واصله غطاه والعاید الی الموصول محذوف
ای ما اتیتم به علیه او مستتر تحذف الی ذی ابطال العقل وقد سلک المصری بعد تربیان النبوة بما سلکه من التفصیل فی تقریر بیان
الوحدانیة مما هو الحجة فی اثبات نبوته علیه السلام وهو القرآن وما یدحض الشبهة فیه بعجزهم عن الاتیان بما یوازی اقصر سورة منه
وارائهم کیفیة التوقیف اظهارا لطریق النظر فی کون القرآن معجزا نازلا من عند الله وقوله بادی ذی بدء متعلق بما ارادهم تحرزوا
ای یتبدروا من حزره قدره ویذوقوا ای یجربوا من ذاقه جربه واصل جلاته ای کلهم من جلاء واحد ای هم قوم واحد
وهو من مجازه جمع مجز لمعنی القطع فی اللفظ والمعنی اذا اورد فی موضعه اللایق به شبه بالسیف فی المفصل وقال اصحاب
المجز لهذا المقام من المواضع التی تناسب اعتبار التدریج فی النزول واستعمال لفظ التنزیل لمکان التحدی وذلک انهم
کانوا یطعنون فی القرآن ویرتابون فیه من حیث انه کان مدرجا علی قانون الخطابة والشعر ویقولون لولا نزل
علیه القرآن جملة واحدة فقیل لهم ان ارتبتم فی هذا الذی انزل تدریجا فهاتوا انتم بنجم من نجومه وسورة من سوره فانه یسیر
علیکم من ان ینزل کله دفعة واحدة ویتحدی بمجموعه بعد جملة ما تحدوه ربه قادحه وسعله الی کونه حقا الا لحوم حول جاه
شک بقوته للتحدی ودفعا لما فی صدورهم من الشبهة وهذه غایة الالزام والتبکیت قوله من عند الله خبر کان [illegible]
خبر آخر وهکذا حال من فاعل لم ینزل علی انه قید للنفی لا للمنفی ونحو ما جعل من الحال فی سورة بعد سورة وما عطف علیه
بیان لنجوما وعلی حسب متعلق مع نجوما ای متفرقا منجما علی حسب النوازل علی قدرها وعددها والکفاء مصدر
بمعنی المکافاة ای علی مماثلة الحوادث وقد یستعمل بمعنی الکافی وهو الذی یساوی الشیء حتی یکون مثاله وعلی سنن عطف علی حسب
ومتفرقا حال من الموصول اعنی ما یوجد والعامل فیها المصدر وحینا فحینا ای موزعا علی الاحیان وشیئا فشیئا ای متفرقا
الاجزاء والثانی عطف علی الاول وکلاهما بیان لنجوما وقد تصدی ای تبدر ما یبدو ویظهر بهم وعلی عدده وهو منصوب بنزع
الخافض

فقیل عطف علی کانوا یقولون والمهل بالتحریک التؤدة وهات الشیء اعطنیه وهلم زیدا احضره قوله او ایات شتی (?)
مفترزات اشارة الی ان التحدی بمقدار سورة من اصغر السور لا بخصوصها والسورة الطایفة و [illegible] تفسیر سورة القرآن
لان مطلق السورة قد یکون من الانجیل ومن سایر کتب الله کما سیاتی والمراد بالمترجمة المسماة الملقبة باسم مخصوص کسورة الفاتحة
وسورة الاخلاص وبه خرج الایات المتعددة من سورة واحدة او سورة متفرقة ونقض هذا التفسیر بایة الکرسی واجیب بانه مجرد
اضافة لم یصل الی حد التسمیة والتلقیب والمراد بقوله اقلها ثلث ایات ان جنس هذه الطایفة المسماة بالسورة تتفاوت قلة وکثرة
فی افرادها وغایة قلتها ثلث ایات وبهذا ینکشف المتفحص زیادة انکشاف فلا یرد ان هذا القید یوجب ان لا یصدق التفسیر علی شیء من السور
وبه یعلم ایضا ان تلک الایة علی تقدیر کونها مسماة بذلک الاسم خارجة عن السور ان یسمی بسورة المدینة وهی حائطها الا انها تجمع علی سور بسکون
الواو وسورة القرآن علی سور بفتحها کالبلد المسور اورد علیه ان المشابهة تقتضی ان یسمی تلک الطایفة مسورة تشبیها لها بالبلدة المسورة
لا سورة تشبیها لها بحائطها کما ذکره اجیب بان السورة اطلقت علی ذی السورة کما اطلق الحائط علی المحوط ثم نقل منه الی الطایفة المذکورة
من القرآن فههنا نقل مترتب علی مجاز وفی الوجه الثانی هذه الاول ایضا نقل من المعنی الحقیقی الذی هو الحائط الا انه لوحظ اولا
التشبیه فی المحاط فنزل الایات والجمل التی هی اجزاء السور منزلة المحلات والبیوت فی البلد ولولا هذا التنزیل لم یصح هذا التشبیه
وفی الاول لوحظ التشبیه اولا فی المحیط وهو ظاهر وارد لانه مخالف لما فی تعریف الکتاب لان المعتبر فیه کون السورة محاطة ای محدودة محوزة
لکونها محیط باجزائها بل ما ذکرتم هو بعینه الوجه الثانی الا انه ابدل فیه فنون العلم واجناس الفواید بالایات والجمل وحراب بالفتح المعول
علیها بالراء المهملة وبالزای ای بعضها وفدید بالدال المهملة وقد ینطق بالمعجمة وهما رجلان من بنی اسد لیس غرابها بمطار ای مجد کامل
ثقال ارض لا یطیر غرابها ای مخصبة کثیرة الثمار وقیل کنایة عن رفعة الشان ای لا یصل الیها الغراب حتی یطار ای لا غراب
هناک ولا طایر او لا یصل الانسان الی غرابها حتی یطار مع ان یطیر بادنی ریبة ثم ان الرتبة ان جعلت حسیة فلان السور
کمنازل یترقی فیه القاری وتقف عند بعضها او لانها فی انفسها منازل منفصلة بعضها من بعض متفاوتة فی الطول والقصر والتوسط
وان جعلت معنویة فلتفاوت رفعة شانها او جلالة محلها فی الدین کان کل واحدة منها رتبة من تلک الرتب قوله وان جعلت

فهذه ستة اوجه فتامل واشتمل اي الخبر على اصناف مندرجة تحت انواعه المنظومة فيه ببانا واحدا اي شيئا واحدا بلا فصل
وتمييز في حديث عمر رضي الله عنه لئن عشت الى قابل لالحقن آخر الناس باولهم حتى يكونوا ببانا واحدا وكانه هذه الكلمة ثابتة
على وزن فعلان او فعلان والضميران في كان وفيه راجعان الى حال القارئ اي كان حاله هذا او هو الختم ثم الافتتاح انشط له
منه اي من حاله لو استمر وقيل بهما للقارئ اي كان هو على تقدير الختم ثم الافتتاح انشط للعبد على تقدير الاستمرار
واشد نشاطا للاخذ في الآخر لابلاغه ان عطف عليه اهز لعطفه وابعث على الدرس وقيل بهما للختم والسين بشي اذ لا ختم
على تقدير الاستمرار للقراءة المستفادة من القارئ والتذكير بتاويل ان يقرأ اي كان قرأه انشط له من قراءته لو استمر
والبريد موب بريد دم وهو في الاصل البغل الذي كان يحذف ذنبه ويرتب في السكة وهي الموضع الذي يسكنه الفيوج
المرتبون ثم اطلق على المسافة بين السكتين وهي فرسخان نفس ذلك منه اي فرج عنه بعض الكرب حذق السوط
وقطعها من حذق السكين الشيء قطعه جذقه فيا عظم في ايضا وكون التفصيل سبب تلاحق الاشكال من حيث انه يورد
في كل منها الامور المتلائمة فيتلاحظ المتقاربات اطراف النظم وجوانبه الى غير ذلك من الفوائد والمنافع منها
ما ينصور في الكتاب من امثال ما ذكر في القارئ والحافظ ومنها ان تلك السور متفاوتة المقادير فهي كالانواع من جواهر نفيسة
متفاوتة الاحجام وفي ذلك نوع رتبة يخلو عنه ما ليس كذلك والضمير لما نزلنا او لعبدنا فعلى الاول يكون من بيانية لان السورة
الموصوفة التي تعلق بها الامر التعجيزي مثل المنزل في حسن النظم وغرابة البيان فالعجز عن الاتيان بالمثل الذي هو المأتي به وان جعلت
تبعيضية اوهمت ان للمنزل مثلا عجزوا عن الاتيان ببعضه فأتوا ببعض ما هو مثل للمنزل فالمماثلة المصرح بها ليست
من سمة المعجوز عنه حتى يتوهم انها منشأ العجز وعلى الثاني يكون من ابتدائية فان السورة مبتدئة ناشئة من مثل العبد ويجوز
ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد اورد عليه انه لم لا يجوز ان يكون الضمير لما نزلنا كما جاز على تقدير كون الظرف
صفة للسورة واجيب بوجهين الاول ان فأتوا امر قصد به تعجيزهم باعتبار المأتي به فلو تعلق به قوله من مثله وكان الضمير للمنزل
تبادر منه ان له مثلا محققا وان عجزهم عن الاتيان بشيء منه على قياس ما اوضحناه انفا وهو فاسد بخلاف ما اذا رجع

بالمأتي به اعني بسورة فيصح ان يكون ابتدائية ولا يجب كون الضمير للعبد لان جعل المتكلم مبدأ للاتيان بالكلام منه معنى محض بخلاف
جعل الكل مبدأ للاتيان بما هو بعض منه الا ترى انك اذا قلت اتيت من زيد بشيء كان القصد الى معنى الابتداء اعني ابتداء الاتيان
بذلك الشيء من زيد مستحسنا منه بخلاف ما اذا قلت اتيت من الدراهم بدرهم فلا يحسن فيه قصد الابتداء ولا تتوقف فيه فطرة سليمة
وان فرض صحة ما قيل في النحو من ان جميع معانيها راجعة الى معنى الابتداء الفاعل بقوله ان المتكلم مبدأ للكلام لا للاتيان
بالكلام منه بل ما بعد عرفا مبدأ من حيث انه اتصل به امره ابتداء وحقيقة او توهما معناه فأتوا بسورة مما هو على صفته
الظاهر ان من هذه بيانية لتكون المماثلة صفة للمأتي به اعني السورة لا تبعيضية كما سلف تقديره ولا قصد الى مثل ونظير اي لم
يقصد هناك الى مثل محقق معين كما يقال رايتني بفتوى من مثل ابي حنيفة ويريد ابا يوسف رحمهما الله بل قصد بالمثل الى ان تكون
السورة المأتي بها فرضا مماثلة للمنزل في غرابة البيان وعلو الشان واما كون من يأتي بها مثل محمد في كونه بشرا عربيا
او اميا لم يقرأ ولم ياخذ من العلماء وهو عليه السلام فيما ذكر وان كان موجودا محققا الا انه لم يقصد به واحد بعينه بل قصد من هو
على صفته ايا كان وانما جعل ما نحن فيه مثل قول القبعثري في انه لم يقصد به معين موصوف بانه مثل الامير الذي في كونه مسؤولا ونبه
على ذلك بعطف الاشهب عليه وهو الذي خالط لونه بياض فابرز وعيده في معرض الوعد ويروى انه قال انه لحديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف ما اراده فيستحسن حسن الكلام حتى اختار الانعام على الانتقام ورد
الضمير الى المنزل اوجه لما ذكره من الوجوه الاربعة الموافقة مع النظائر لان المماثلة فيها صفة للمأتي به فكذا هنا اذا جعل الظرف
صفة للسورة والضمير عائدا الى المنزل ومن بيانية كما عرفت في المحافظة على حسن الترتيب اعني ربط آخر الكلام باوله فان ترتيب
الجزاء منها على شرطها انما يحسن كل الحسن اذا كان الضمير للمنزل فانه الذي سيق له الكلام اولا وفرض فيه الارتياب قصدا واما ذكر العبد فقد
وقع تبعا ومع ذلك رجوع الضمير اليه في الجملة ولو كان الكلام مسوقا لما ذكره كان عود الضمير اليه اولى على عكس ما في التنزيل وانقياس عود
الضمير الى العبد ترك التصريح بان السورة المأتي بها ينبغي ان تماثل المنزل نظما واسلوبا مع ان ذلك هو المعتمد في التحدي ثم هذا من مساق الكلام
بمعونة المقام ولذلك قال ينجر ما ياتي به هذا الوضوح المبالغة في التحدي كما قرره ادآ الملائمة لقوله وادعوا شهداءكم

اذا كان الاتيان بالمثل منهم لا من واحد والا كانوا شهداء له فحقهم ان يخافوا الله وان كان للاضافة اليهم وجه فيها ايضا رجوع
الضمير الى العبد ربما اوهم ان دعاء الشهداء بان ذلك الواحد مثل له لا بان ما اتى به مثل للمنزل وهذا الايهام مخل بما نحن فيه
وفي حاشية ولما ترجح عود الضمير الى المنزل بهذه الوجوه بان ذلك الواحد مثله لا بان ما اتى به مثل للمنزل ترجح ان يكون الظرف صفة
لانه اذا علق بفاتوا اعاد الضمير الى العبد وحده لما لحقه ثم الظاهر ما العبارة انه اذا قصد اتيان مثل العبد بسورة ان يقال فليات واحد
آخر مثله بسورة لكنه عدل الى امرهم بان ياتوا من ذلك الواحد بسورة ترغيبا لهم في طلب ذلك الواحد وحثهم اياه على ذلك وتهييجهم
ما عاج الله من اسمائه وسمائه وما فيه من المبالغة ما ليس في امر واحد غير معين بذلك الاتيان جمع الشهيد بمعنى الحاضر او القائم بالشهادة
الشهادة في الصحاح الشهادة الخبر القاطع يقول منه شهد الرجل على كذا وشهد له بكذا اذا ادى ما عنده من الشهادة فهو شاهد وقد يقال
شهده شهودا اي حضره فهو شاهد والشهيد الشاهد ومعنى دون ادنى مكان اصله للتفاوت في الامكنة يقال لمن هو انزل مكانا من الآخر هو
دون ذلك فهو ظرف مكان وكان مثل عند الا انه عن دنو اكثر والحطاط قليل فاشار الى الثاني بقوله اذا كان احط منه قليلا
مع ان المكان والى الاول بقوله ادنى مكان من الشيء ونبه به ايضا على ان دون يشتمل على معنى الدنو لتوافقهما في الحروف الاصول
وان تخالفا في ترتيبها وليس احدهما فعلا للآخر لاستوائهما في التصرف وكذلك جميع ما اخذ منه يشتمل على معنى الدنو كدون الكتب
وكالدون بمعنى الحقير فان الدنو شاع استعماله الحقارة واما الداني فلعله ماخوذ من شيء منهما لانه تهور الاصل من الدناءة قوله
هذا دون ذاك بيان لاستعمال دون بمعنى ادنى مكان اعني المعنى الحقيقي الاصلي وقيل هو اشارة الى انه يستعمل بلا انحطاط محسوس لا يكون
في ظرف كتقصير الغاية مثلا فهذا اول توسع فيه ثم استعير للتفاوت في المراتب المعنوية تشبيها لها بالمراتب المحسوسة وشاع استعماله
فيها اكثر من استعماله في الاصل ثم اتسع في هذا المستعار فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وان لم يكن هناك تفاوت وانحطاط فهو في هذا
المعنى مجاز في المرتبة الثالثة على ما وجهناه وفي المرتبة الثالثة على هذا القول وبالجملة فهو بهذا المعنى قريب من ان يكون بمعنى غير كانه اداة استثناء
وقوله واستعير عطف على قوله ومعنى دون ادنى مكان من الشيء او على يقال هذا دون ذاك لا على قوله فاتسع واتسع عطف على واستعير قوله
منه قال ... كمن موجه في جهة ... فاقا والمراة من الرباء والولاية ما لعمق مصدر والي ولكنه مصدر الوالي يا نفس اخرى ولا لسع بنات

بتذكر ما اعتقدوه من انها تكافئ وانها تنفعهم بشهادتها على الحق كانه قيل هولاء عدتكم وملاذكم فادعوها لهذه العظيمة التي دهمتكم
والفرق بينهما ان دون على الوجه الاول يستعمل بمعنى قدام الشيء وبين يديه مستعار من معناه الحقيقي الذي نبا عنه اعني ادنى مكان من الشيء
وهو ظرف لغو معمول لشهداكم اذ يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة الى اعتماد ولا الى تقدير ليشهدوا ادعوا الذين يشهدون لكم بين يدي الله
وكلمة من فيها تبعيضية كما سياتي في الاعراف من انهم قالوا اجلس بين يديه وخلفه بمعنى في الا انها ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه
لان الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول من الليل تريد بعض الليل وقد يقال كلمة من الداخلة على دون في جميع مواضعها بمعنى في كما في سائر الظروف
غير المتصرفة التي لا يكون منصوبة على الظرفية ابدا ولا يجر الا بمن خاصة وعلى الوجه الاول هو يستعمل بمعنى التجاوز وعلى انظرف مستقر وقع حالا والعامل
فيها كما في حرف به عبارته ما دل عليه شهداكم اي الذين اتخذتموهم آلهة متجاوزين الله في اتخاذها كذلك وزعمتم شهداءكم وشفعاءكم يوم القيامة
وكلمة من فيه للابتداء فان اتخاذ ابتداء من التجاوز وزد ما توهم من ان المعنى ادعوا اصنامكم الذين يزعمون انهم يشهدون يوم القيامة
لا الله فلا يخفى فساده وفي الوجه الثالث منها اريد بالشهداء امداد القوم ورؤساء البلاغة اي ادعوهم ليشهدوا لكم ان ما اتيتم به
مثل القرآن وانما قدر المضاف الى الله على هذا الوجه رعاية للمقابلة فان اولياء الله تقابلهم اولياء الاصنام كما ان ذكر الله يقابل
ذكر الاصنام والمقصود بهذا الامر ارخاء العنان والاستدراج الى غاية التبكيت اي تركنا الزامكم لشهداء لا سبيل لهم الى احد
الجانبين كما هو العادة واكتفينا بشهداءكم الموسومين بالكذب عليكم فاتهم ايضا لا يشهدون لكم وفيه ان الحق في الاعجاز قد
بلغ من الظهور ما لا يمكن معه الاخفاء والظرف مستقر اي الذين يشهدون لكم متجاوزين في ذلك اولياء الله ومن ابتدائية
ويحصل بشهداء مغايرين اولياء وتعليقه بالدعاء في هذا الوجه جائز اي ادعوا الشهداء على المراد وقد رد ذلك المضاف جاز
ان يكون من دون الله متعلقا بادعوا وهذا الوجه اولى من الثلاثة الاخيرة والمعنى ادعوا اولياءكم متجاوزين في الدعاء
اولياء الله فانهم لا يشهدون لكم وان شهدوا عليكم لربما خالجت صدوركم ريبة فالظرف مستقر ومن للابتداء والامر للاعجاز
وانما لم يجز تعليقه بالدعاء في الوجهين الاولين لفساد المعنى فان الامر بدعاء الاصنام لا يكون الا تهكما ولو قيل ادعوا الاصنام
ولا تدعوا الله ولا تستظهروا به فاء الفاء دل عليه لانقلب الامر من التهكم الى الامتحان لظهور العجز فان اخراج الله عن الدعاء
لا مدخل له في التهكم اصلا وكذا
لامعنى لان يقال ادعوا عابدين
غير الله اي غير الاصنام للاستظهار بها
بالمعارضة التي هي غير الدنيا
ولا يحصل الا ان يكون الشهيد بمعنى الحاضر
اذا كان الى رد المجرور متعلق
بالشهداء اما على الثاني فلا معنى
لتوكل ادعوا

والارجح الذي يشهد به قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الآية اي ادعوا من يحضركم من دون الله لانه القادر عليه والامر فيه لتعجيزهم وارشادهم لانهم لا يستطيعون انه
معجزتهم بلا ريبة ومن شهداء عن الوجه من ابتدائية ايضا تويك الغذى اخره اذا ازدرد فهما من اذا قرنها بتمطق بضيق الزجاجة بغاية الصفاء وانها تريك
الغذى قدامها والحال انها قدام الغذى والضمير اذا وصال الماء بالمنار وما جهاها على ماسيس او كل شرب كما شئت تعالى ذاق فيتمطق اي ضم شفتيه والصق
لسانه بالحنك الاعلى مع صوت والمدارة مع ميزان وهو لسان القوم والمتكلم عنهم واصله مؤزر لانه بفصاحته يدرا الخصم والمشاهد مواضع
الحضور جمع مشهد وما ملئه الحديث وجذبك نافل الشاعر اذا ناقضه والانفة الاستنكاف المخزل التي انقطع وقوله ونبؤتكم
وهي اعناق رواحلكم ماخوذ من قوله عليه السلام في حديث طويل الذي تدعونه اقرب الى احدكم من عنق راحلته وهو مثل في القرب
لما ارشدهم الى الجهة اي الطريق التي بها يعرفون فيطلبون الموفقين يصلون اليها وقوله دماجا به عطف على النفي من قبيل المجنبي ابد وكرمه
اي ينوفون امر ماجا به وامتياز حقه باطله اي امتيازكونه حقا من كونه باطلا وقيل المراد بباطله الباطل الذي ينسبه اليه
الكفرة من كونه شاعرا او مجنونا فلا يرد ان امره فيما جا به حق كله ولا معنى لباطله والفصيح ان قوله قال لهم الى اخره بيان لكمال
المعنى وتنبيه على ان فاتقوا النار كما سيصرح به كناية عن التصديق وترك العناد وقد يتوهم ان مراده ان الله سبحانه رتب على
ذلك الآية تكميلا لشرطيتين احدهما محذوفة الجزاء والاخرى محذوفة الشرط بقوله فاذا لم تعارضوه الى قوله معجوز عنه اشارة
لما معنى قوله فان لم تفعلوا وقوله فقد صرح الحق عن محضه اي انكشف عن خالصه جواب لهذا الشرط المحذوف وقوله فامنوا وخافوا
اشارة الى معنى قوله فاتقوا وهو جزاء الشرط مقدر اي واذا صرح عن محضه فامنوا وقد اظهر معنى هذا المقدر حيث قال واذا صح
عندكم صدقه ثم لزمكم العباد والستوجب العقاب بالنار وليس ببعيد لان فاتقوا جواب فان لم تفعلوا كما دل عليه قوله فقد
بعد ما معنى الشرط في وانقوا النار انقا انباؤهم ببسوره من مثله وفي قوله فاذا لم تعارضوه وما عطف عليه ايما الى ان كلمة ان في الآية
وقعت موقع اذا للماسحي وانما لا استمرار دون محض الاستقبال وفيه اي وفيه قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا دليلان على اثبات
النبوة صحة كون المتحدى به معجزا والاخبار ثانيا اعترض على الاول بان عجز طائفة لا يدل على اعجازه واجيب بان تلك الطائفة مع

١١٧

على افتنانهم في الكلام كانوا يعجزون بالعياس اي وحالهم كالمسكوك فيه لديهم وفي ذلك رمز الى انهم لو تاملوا لم يشكوا فيه بل قطعوا به تعادونه
اي تعاليه في النفي تعالى ابى عليه اذا رده من العصامن التعدي وقوله كما كما به تعليل للتنزيل والضمير لمن تعادونه ونوجه التكلم
انه ابرزه في معرض من يشكل في ثبوت العلة عليه مع ظهور بطلانه بعد وصفه بالنفي استهزا به لم عبر به سوالا اي لماذا صح لئن
ان يعبر بلا الاتيان بالفعل وان فائدته ترك لفظ الفعل والجواب ان وجه الصحة هو الاتيان لم عبر به سوالا اي لما فصل من الا
تعالى هو ان الفائدة ايجاز القصر حيث قرع الفعل وحل موقع الاتيان مع ما يتعلق به كما صونه واما قوله جار مجرى الكناية فقد قيل اراد
ان بالكناية الضمير فانه سمي بها لخفاء في دلالته على ما اريد ومعنى جريانه مجراها انه اذا ذكر شيء اولا ثم اريد اعادته يحق ان يعبر عنه بالضمير
الذي مبناه على الاختصار ودفع التكرار لكن التعبير عن الشيء بالضمير مختص بالاسماء فلما قصد ههنا اعادة فعل مخصوص عبر عنه
بالفعل الذي افاد الاختصار ودفع التكرار فهو في الافعال بمنزلة الضمير في الاسماء وقيل اراد بها ما يقابل المجاز في علم البيان اذ قد اطلق
ههنا اللازم اعني الفعل واريد به الملزوم اعني الاتيان بالسورة واورد عليه انه كناية للمجاز مجراها واعتذر بان الملازمة ليست متساوية
لان الفعل اعم مطلقا وحصول الانتقال منه بعموم المقام فكذلك حكم بجريانه مجراها وفيه انه لا يقدح في كونه كناية حقيقة كما اذا جعل الفعل كناية عنه
مقيد المفعول المخصوص وايضا قوله نعينك عن طول المكني عنه يؤيد الوجه الاول اذ ليس مبنى هذه الكناية على الوجاز الا ان يقال المراد
بهما المعنيان معا ثم انه اوضح وجوه الاختصار فيما اذا ذكر افعال متعددة متعلقة بكيفيات وقيود مخصوصة وعقبه بالفصاحة
مما نحن فيه فان قيل جاز ان يحذف متعلق الاتيان او يجعل هو مطلقا كناية عنه معتدا بما يتعلق به فلا استطالة دفع الاول بان انكار التقدير ابلغ
والثاني بان الاحتراز عن التكرار اولى مما ابيته عنه ماخوذ من ناب منابه اي قام مقامه وفي الاساس ابيته مناب واستغنيه والمشهور
المشهور في كتب اناب الله بمعنى اقبل عليه والجملة الاعتراضية لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعها موقع ما يصح من المفردات والواو
الداخلة عليها تسمى واوا اعتراضية ليست حالية ولا عاطفة وقد يدخل عليها فاء الاعتراضية ايضا فان انكر عليك اخبارك بعدم الافعال
وادعى انك كاذب فيه قلت لدفع ذلك الانكار وفي قوله كما تقول به انا معهم دلالة على ان الكلام مع المنكر لا السائل كما توهم وان

ونعود الجواب ان انقاء النار ههنا وقع كناية عن ترك العناد وانكار النبوة ولا اخفاء في كونه مشروطا بعدم الاتيان بالسورة واستبانة العجز عنه
وكونه سببا ولا زماله وقوله انهم اذا لم ياتوا الى اسامه ليس اشارة كما توهم الى ان ههنا شرطين على ما مر تقريره ماكين وسبب المسبب
يربط به المسبب بلا حذف واضمار بل هو بيان لحاصل المعنى والطهار لوجه الارتباط والسببية بين ذلك لما ذكر قوله فقيل لهم ان
ان استبنتم العجز فاتركوا العناد قوله من حيث انه اى ترك العناد من نتائج اعا، النار ولوازمه وقد اورد عليه انه اذا كان
ترك العناد لازما كان اطلاق الاتقاء عليه تعبيرا بالملزوم عن اللازم فيكون مجاز الاكناية لابتنائها على عكس ذلك كما صرح به المصباح
اجيب بان مدار الفرق بينهما عنده ثم منافاة ارادة المعنى الحقيقي وعدمها كما ستعرفه في مواضع من كتابه هذا وما اختار الجمهور
السكاكي مما لا معول عليه الا ترى انه قد اضطر الى ان الكناية قد تكون باطلاق اللازم على الملزوم في مثل رعينا الغيث لكنه ادعى ان ذلك
انما يكون في اللازم المساوى فيرجع بالاخرة الى اطلاق الملزوم على اللازم وهذا مع كونه تكلفا مستغنى عنه في الكناية اذ يتصور
الانتقال من اللازم الاعم ما لم يصر مساويا ولو بقرينة حالية فيصير ملزوما وبالجملة لا بد ان يكون المعنى الاصلي فيهما بحيث ينتقل
الذهن منه الى المعنى المراد فيكون الانتقال في كل منهما بهذا الاعتبار من الملزوم الى لازمه في الذهن ولو بحسب العرف كما ذكره بعضهم الا انهم
لما ارادوا باللازم ههنا ما هو تابع لغيره ورديف له ولذلك عبر عنه العلامة بالتصيق والصحيح وبالملزوم ما هو متبوع ومردوف وكان
اكثر الانتقالات من الروادف على طريق الكناية اختير المفتاح ذلك التعسف الذي لا طايل تحته وهو اي وضع فاتقوا النار موضع
فاتركوا العناد من باب الكناية التي هي شعبة من شعب البلاغة اي فن من فنونها وابلغ من التصريح كما بين في موضعه فهذه فايدة عامة وفايدة الى صه
الا ان وصل من حيث ان تلك الواسطة الى صرح بها في توجيه ارتباط الجزاء بالشرط مرادة بحسب المعنى وان لم تكن مقدرة في العبارة كما
عرفه ورد عليه انه لو صح فاتركوا العناد لكانت تلك الواسطة مرادة ايضا فلا اختصاص الكناية بدخل من حيث انه اريد بها الكناية
بمجموع المعنى اعني اتقاء النار وترك العناد معا فيشتمل الايجاز من كناية اريد بها معنيان ذاهبا وتهويل شان العناد جعله

يتفخرون به ويزين به بلاده ما يتزين بلده وان تكون على حقيقته والمجازية في الاسناد الناس وحمله عليه كما في قولك صوه المصباح السليط
اى الزيت الجيد فقد جعلت السليط الذي به قوام حيوة النار علها وهو لا عليها وانما قال ليس السليط حيوته مع ان السليط وقع في تلك العبارة
خبرا عن الحيوة بناء على انه الذي وقع التعرف عنه حيث بالسليط فكان بيان حاله اهم واما قوله اى ليت حيوته الا انه فاشار الى نكتة
جعل قوام الشيء نفس ذلك الشيء لا لا اختصاص المستفاد من التركيب على هذا التقدير لينبه ان الوجه الآخر بل القراءة المشهورة تقتضيه لا
اختصاص كما تستوى الله بقوله لا يتقد الا بالناس والحجارة وذكر في سورة التحريم وقرى وقودها بالضم اى ذو وقودها وقال الشيخ عبد القاهر
في قوله فانما هي اقبال وادبار لا مجاز في شيء من الطرفين انما المجازية في الاسناد حيث جعلت كانها تجسمت من الاقبال والادبار ولو حمل
على ان المراد ذات اقبال وادبار لكان كلاما عاميا مرذولا ولعله هذا النوع من الاسناد المجازي وشانه تخير جماعة في الفرق بين
الوجهين فقالوا الفرق بان الثاني يفيد الحصر دون الاول او بان الوقود في الاول حصل نفس الناس والحجارة وفي الثاني غيرهما حاملا
بهما وكلاهما ظاهر البطلان او سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم او لا بان السماع منه عليه السلام وكذا سماع الاية التي في سورة التحريم
لا يفيدهم العلم اذ لا يعتقدون الحقيقة واجيب بان ادراك الحاصل بالسماع كاف في ذلك ولا حاجة الى ان يجزموا به ويتابعوا بان الصفة
كالصلة يجب ان تكون معلومة الانتساب الى الموصوف ومن ثم اشتهر ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات
فيتوجه السؤال بعينه حول نارا وقودها الناس والحجارة اجيب بان الصلة والصفة يجب كونهما معلومتين للمخاطب لا لكل سامع وما في التحريم
خطاب للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم ولما سمع الكفار ذلك الخطاب ادركوا منه نارا موصوفة بتلك الجملة فجعلت
صلة فيما خوطبوا به فلم جاءت معرفة ان الناس في الاثنين منحل ومنصفة بهذه الجملة كما علم من كلامك فلم اختلف حالتها
تنكيرا وتعريفا اجاب بان تلك التي في التحريم نزلت بمكة فعرف الكفار منها نارا منكرة موصوفة بهذه ثم نزلت بالمدينة هذه الاية
المدنية في البقرة مشتملة على ذكرها معرفة لكونها معهودة مشارا بها الى ما عرفوه اولا ورد عليه ان سورة التحريم مدنية اتفاقا
وايضا قد صح الاسناد الدال على ان هذه الاية مكية وتلك مدنية على عكس ما ذكره ههنا واتصاف تلك الجملة الى

انه وقع السناد وذلك العيوب
اي علمه ولم يتجاوزه مذنبا
نفسه وعنف انسانا انا
النفس والا ان انسان الى الخصوم
بالتنكير والا ان بالنحو الى الخصوم
في الاول ههنا بالتنكير والحمل
سيما يعني كلامه والعلماء انما
العلماء فهمن ان الكرات
حتى يلزم ذكرها معها
انكسته انكل اذا فلت
حال الرجل عالم فقد اردت
اولا معنى العموم الرجل بعموم
العالم وقصدت

ثانيها بهذا العهد لما فيه الابعينه من الافراد التي يصدق هو عليها فلت العالم فقد اردت بلفظ الرجل فردا معينا
باعتبار ما من افراده واوردت العالم بتميزه عن معنى الآخر وهذا معنى ما قيل من ان الوصف في النكرة للتخصيص وفي المعرفة
للتميز فليس المنكر الموصوف معهودا باعتبار انتساب صفة اليه بخلاف المعرف فتامل والله الموفق قوله وقودها الناس والحجارة
اي ما المقصود من وصف النار بهذه الجملة لا سيما الا ما بالناس والحجارة استفاد هذا الحصر من ان المضاف قد يقصد به الجنس وقد
يقصد به العهد كالمعرف باللام كما بين في الكتاب فاذا قصد به الجنس كما في وقودها الناس افاد حصر الجنس في الآخر مقدما كان
او متاخرا على طريقة قولك المنطلق زيد وزيد المنطلق لان المناسب قصر العام على الخاص ومن ذلك قولك الناس العلماء والعلماء الناس
فان المقصود منهما حصر الناس في العلماء واذا لم يظهر احد الطرفين فلذلك فان تعلق احد الحصرين باقتضاء المقام حمل عليه والا رجح التقدم
فكان المقدم محصورا فيما تاخر عنه كما في قولك العلماء الناسيون والناسيون العلماء وقس ذلك بهما اي توقدها واشتعالها
والذي ذكره الجوهري هو المقصود بقال ذكت النار تذكو ذكاء اي اشتعلت وقد وقع في نسخ الاساس بالمد فان صح فقد بطل قول
المطرزي صوابه ذكاها مقصورا ايدل على ذلك اي ما دل على ان نار الجحيم نيران شتى تنكير النار في الايتين لان من المعلوم ان
الموعود بها نار الجحيم وقد نكرت فيهما ووصفت بصفتين متخالفتين فدل هذا اعني تنكيرهما مع اختلاف الصفة نظاما
على تنوعها وامتياز بعضها عن بعض وان احتمل ان يكون ذلك للتهويل وامتياز هاتين نيران الرسا والاولى في الا
استدلال على تنوعها ان تعالى ان قوله لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى دل على اختصاصها بالكافر المعاند فلا يدل تكون
لسائر الكفرة والفساق نارا اخرى بمكانهم اي بمنزلتهم وقيل لفظ مكان مقحم اعتراضا في جحيمهم هو في نسخ الرواية بالحاء المهملة
من الحمرة وفي بعض النسخ بالمعجمة الحسا تعالى اغرق الرامي النزع اذا بالغ فيه واغرق الكاس اي ملاها ومنه الاغراق
في القول وهو المبالغة فيه تخصيص بغيره وقيل اراد بالتخصيص تقييد المطلق اذ لا عموم في الحجارة ههنا بل اريد الجنس وقد دل الآية الاخرى

يوهم ان عطف عليه وشرطه على لفظ الذين المنقول والكفار واعمالهم هي الحجارة والانداد والارتياب في المنزل وما شاع ذلك من مناسبة
والحكم الجاري فيه معناه لذكر الكفار ومن قوله جيئوا الذين المصدق اللين الصالحة اشارة الى ان المراد بالايمان في نظم الايمان الاعمال بحسب
التصديق لا ما يشمل ذكره من معنى الشرعي الذي فيه النهي فيظهر حسن العطف المشعر بكون العمل غير داخل فيه وبه ادرج في كل الحالين الاعمال
الصالحة فيه يلتقي والضمير في جموعها للتصديق والاعمال والاحباط بالكلية اشارة الى مذهبه وقوله بالثواب متعلق بالبشارة هذا الوجه
احسن لكونه مجازا واجزل لانه يؤذن بما ذكره وقد يحمل هذا المذكور تعليلا للامر معا بتقال حققت بان يقال كذا وانت
محقوق به اي حقيق جمعها وهو من باب فعله مفعول بالضم على عكس قولك صح وقبح الله قائع الاساس انت حقيق بالضم مقدرا كما ان
قتيرا من قتر وسديد من سدد وقدير وليس حقيق فعلا معنى مفعول اذ لا يقال حقه امرا فحقيق اختصاصه انما المعتمد بالعطف هو جملة
العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد يكون بين الجمل التي لا محل لها وقد يكون كلام بين قصتين بان
يعطف مجموع متعدد مسوق لمقصود على مجموع جمل اخرى مسوق لمقصود اخرى فيعتبر فيه التناسب بين القصتين دون احاد الجمل الواقعة فيهما ونظير ذلك
في المفردات ما قيل من ان الواو المتوسط في قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن ليست كالمتقدمة والمتاخرة اذ هي لعطف مجموع الصفتين
الاولين المتقابلين ولو اعتبرت عطف الظاهر وحده على احدى السابقتين لم يكن هناك تناسب ثم ان السكاكي لم يتعرض في كتابه لعطف القصة على
القصة فاتى مدون على كلامه تحيروا في هذا المقام وزعموا ان ما ذكره اولا في الكشاف من قبيل عطف الجملة على الجملة فلا بد من تقدير الخبر
مع الطلب او بالعكس وما ذكره فيه ثانيا من عطف المفرد على المفرد وهو عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعبارة العلامة صريحة
في ان المعطوف ههنا مجموع وصف ثواب المؤمنين كما فصل في قوله وبشر الى خالدون انما عطف على مجموع وصف عقاب الكافرين
كما فصل في قوله وان كنتم في ريب الى اعدت للكافرين فلا حاجة في صحة العطف الى جملة انشائية سابقة ولو كان المعطوف
الامر بعد الجملة الامرية التي هي شرطها لاحتيج الى ان يطلب ما يناسبه وكلمة من افراده حتى يصح عطفه عليه واما توهم العطف بين الفعلين
وحدهما فلا مساغ له فما لحن فيه اصلا وهذا ادخل وجه لانفياد عليه وانما الاشتباه في المثال فان قولك زيد معاقب بالعقد
والارهاف يشمل جملتين كما يرى وقولك بشر عمرا بالعفو والاطلاق جملة واحدة فليس ههنا قصتان عطف احداهما على

وكس ان نقول هو معطوف اشاره الى ان فيه ضعفا وذلك من وجهين احدهما ان فاتقوا جواب للشرط فان عطف وبشر عليه كان التقدير
فان لم يفعلوا فبشر الذين امنوا ولا ارتباط بينهما واعتذر عنه بانه بان تبشيرهم المصدقين كانذار المكذبين مترتب على عدم المعارضة الكونه
اذ به يثبت كون القران معجزا ويتحقق صدق النبي فيكون تصديقه سببا للبشارة ونيل الثواب كما ان انكاره كان سببا للانذار
واصابة العقاب والاخرى بان مآل المعنى فاتقوا النار وما يعطيكم من حسن حال اعدائكم فانهم وبشر معاديه بهما على انه مقصود في نفسه
لا لمجرد غيظهم فقط وهذا القدر من الربط المعنوي كاف في عطفه على ذلك الجزاء وان لم يكن في جملة جزاء ابتداء والثاني ان عطف
الامر المخاطب على اخواتها ليس اذ اصح بالندا كما في المثال الذي اورده بدون التقريع فقد منعه النحاة والذي الاشكالين اعتبر في المفتاح
انه عطف على قل مقدار قيل يا ايها الناس اي اقل كذا وكذا وبشر المؤمنين ويرد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا لا
يصلح ان يكون مقولا للنبي صلعم الا ان يتعسف ويقال اجرى ذلك على طريقه كلام الامر وقصده ان يذكره علمهم بعبارته في نفسه كان
يقول وان كنتم مما نزله الله علي واختار صاحب الايضاح انه عطف على مقدر بعد اعدت اي فانذر الذين كفروا بتلك النار وبشر الذين
امنوا وهو نظير ما ذكر في الصحف واهجرني مليا اي فاحذرني واهجرني وهذا احسن ما قيل ههنا بعد ما نقل في الكشاف عطفا على اعدت
كانه اعدت النار للكفار واعدت الجنة للمؤمنين الاخبار وقوله فرادى اشاره الى انهم لو بشروه معا عتقوا كلهم لانهم جمعا اخبروه وذلك
لان الاخبار ربما لا يتعارف ان يذكر الجملة الخبرية ويراد بها معناها سوا افادت العلم ام لا وان كان في اصل اللغة غير الاعلام
فمن العكس في الكلام اي هو من قبيل استعارة احد الضدين للاخر تهكما واستهزا وقوله الزايدي فيه نقط المسمر انه ما فوه من زاد المتعوكى
اذ يقال زادي ماله عي زاد شبابه قال بشر بن ابي خازم الاسدي عضبت تميم ان نقيل عامر ارنا عنبوا بالصلم والنار يكسر
النون ما لبني عامر كان عنده وعه لبني اسد على عامر اي عضب تميم من قبل ابن عامر في ذلك الموضع فاعتبوا اي ازيل عتبهم
وغضبهم بالصيلم اي السيف القاطع من الصلم وهو القطع مع الاستيصال ومنه سميت الداهية صيلما في جريها مجرى الاسم حيث يستعمل
بلا قصد الى موصوف وما للنبي خبر ما يتعلق ويظهر العبث بسلوا اي ما نسي ملبسه بالغيب فانهم الطهر ما لعنه وصب حمله ظهر المسند اليه
ويتعلق به لما خلع النعمان بن المنذر على اوس بن حارثة بن لام الطائي حسد طائفة من سادات العرب وضمنوا للحطيئة ٧

٧ يا ابن بعير ... [illegible]

[illegible] بحاطه اي
ان يراد به الجنس كله انه
ان المفرد والجمع [illegible]
المجموع اذا [illegible] على التوزيع
[illegible] الفعل بالواو لان مجموع [illegible]
الصالح [illegible]
[illegible] الانس [illegible] الصالح [illegible]
كل ما [illegible]
[illegible] وان [illegible] الصالحات
[illegible] كما [illegible]

اي بها كل واحد منه بحيث لا يخرج عنه شي من احاده وان يراد به بعضه الى الواحد لان معناه الاصلي اعني الجنس المطلق باق مع ارادته
ولذلك الجمع المعرف بها مطلق صالح لان يراد به جميع الجنس اي كل واحد من افراده وان يراد بعضه لكن لا الى الواحد اذ لا يبقى مع ارادته
معناه الاصلي اعني الجنسية مع الجمعية وفي كلامه دلالة على جواز ارادة البعض لا الاثنين لبقا معنى الجمعية على مذهبه فوله
يحمل الجنس على ما فيه نفسه ووجه ارادة بجملة الثلاثة وما فوقها كما هو المشهور فيكون قوله لا الى الواحد رعاية للمقابلة مع ما ذكر في المفرد ثم
ان الاستغراق في المفرد انما هو يتناول لكل واحد من افراده فالحكم المنسوب اليه يكون منسوبا الى كل واحد منها واما الجمع فعلى قياس على
المفرد ينبغي ان يكون استغراقه يتناوله كل جماعة لا احاد مدلوله ومن ههنا قال الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر من الملائكة
كما سمعي فاذا نسب اليه حكم كان منسوبا الى كل جمع جمع فان اقتضى ذلك ثبوته لكل فرد فرد حمل عليه كقولك جاني الرجال والاطالوك ومن الفظام
ويرد عليه اعتبار التكرار في مفهومه مبتدا خل مراتب المجموع بعضها في بعض وان لا يصح الاستثنا فرد او فردين منه في الحكم الكافي والصواب كما
دل عليه عبارة الكتاب ان استغراقه كالاستغراق المفرد في تناول كل واحد واحد وان بثبت الاحاطة بتفاصيل الكلام في هذا المقام فعليك
بالمصباح في شرح المفتاح فالمراد يريد قد ذكرت ان الجمع المعرف يصلح ان يراد به الجنس كله وان يراد بعضه لا الى الواحد فما المراد بالصالحات
اذ لا يجوز ان يراد بها جنس الجمع مطلقا والا لكفي الاقل وهو ثلثة من الاعمال في اثنان منها ولا ان يراد الجنس كله اذ يمتنع ان ياتي بذلك كل
واحد وان قصد التوزيع عاد المحذور وهو ان يكفي من كل واحد عمل اعمال او اثنان بل اقل بناء على انقسام الاحاد على الاحاد
والجواب ان ليس المراد الاول ولا الكل على ما ذكر بل ما بينهما اعني جميع ما يجب على كل مكلف بالنظر الى حاله فيختلف باختلاف احوال
المكلفين من الغنى والفقر والاقامة والسفر والصحة والمرض الى غير ذلك فيجب مثلا الزكوة او الحج او اتمام الصلوة او تيسر الصوم على واحد
دون اخر فمعنى قوله عملوا الصالحات ان كل واحد عمل جميع ما يجب عليه من الاعمال على حسب حاله وفي ذلك شائبة توزيع والقرينة على قصد هذا
المعنى اختلاف احوالهم في التكاليف وقوله الصحيح المستقيم اشاره الى معنى الصالحة والمواجب جمع موجب بفتح الميم وكسر الجيم وهو موضع
الوجوب فالاضافة اي التكليف للملابسة او اريد مواضع لزوم التكليف قال زهير كان عيني في غربي مقتلة من النواضح تسقي جنة
سحقا بالغ في تذارف الدموع من عينه حيث اختار الغرب وهي الدلو العظيمة وثناها تنبيها على دوام الانسكاب بتعاقبهما في

[illegible]

الجنة البستان اى اجن اذ لا يعلم منه انها تعس الاشجار او الارض التى هى فيها او مجموعهما وكان الظاهر ان يقول كاجتنى عنوانا مع قلبه اى بكلمة
ءكانه يوعى انها ما يتصف من الغرس منتصب من عينيه وكانها اى الجنة بمعنى البستان المذكور سميت بالجنة التى هى المرة والاكتفاء لان سكنى
ادم وحوا الجنة الظاهر لذ المتبادر منها دار الثواب واما يجيها فى القران على نهج الاسما الغالبة ظاهر انه علم بالاستوا ان مثل هذه الاسما
انما تكون لموجودات مجهولا لامور مفروضة متعددة الافاد را كالساعة دى شبهها بالنبى والرسول اشار الا انها بالغلبة تم نعم علما الا يرى
انما يعرف باره وتنكر اخرى وتجمع حالتها وتجرى على الاشارة صدها لكونها لكن الجنة ومع لحوقها بالاعلام عند الاطلاق ينطرف الى المعين
وان كان مفهوما وضعه كلما وكذا الحال فى النبى والرسول اذ المتبادر منهما عند الاطلاق محمد صلى الله عليه وسلم مع تناولهما على مفهومهما الاصلى وقد مر
ان الكتاب مع اللام صار علما بالغلبة من عرف الاصول لكتاب الله تعالى وفى عرف النحويه لكتاب سيبويه الجنة اسم الدار الثواب كلها
اى اسم للقدر المشترك بين مجموع دار الثواب واجزائها فيطلق عليها كلها وفيها جنان على مراتب متفاوتة بحسب استحقاقات فلكل طبقة من
العاملين جنات متعددة واقعة فى مرتبة واحلها محوها التعدد وتنكيرها التنوعها والانزاع فى احباط الايمان والعمل الصالح بالكفر والموت
عليه بل مع احباطها بالاقدام على الكبائر بلا توبة وقد جعل الزمخشرى ترك المعصية احدهما او جعل المكلف فيهما الشرط اى ماذكرناه شرط
فى استحقاق الثواب فيما ذكره وكل الشرط فى نظم الاية والجواب ان نعلق حصل الثواب مستحقا بالايمان والعمل الصالح حسب دال على ترتبه عليهما
الدال على العلة وحمل البشارة محصنة لمن يتولاهما حيث رتبها على المتصف بهما فينتفى عن غيره وقد نصب لنا دلائل عقليا ونقليا على انه
تعالى الاستحقاق بالايمان موقوف على عدم طرو ما يفسده وتخرجه عن كونه احاما فلا حاجة الى الشرط حقيقة بهما الاحباط والندم لانه
معلوم فيكون كالداخل تحت الذكر وقوله كان الشرط جواب لما جعل كما يدى الاشجار النابتة الظاهر ان تعالى كما تجرى الانهار
لجاريه تحت الاشجار النابتة على شطوطها لكنه نبه بعبارة هذه على انه قصد تشبيه الجنة المركبة بالجنة المركبة فلم يلزمه ذلك وماذكر
من كون جرى للماء فى مكان اسفل من الشجر هو المعتاد فان اريد بالجنة الاشجار كما فى قوله جنة سحقا فذاك وان اريد بها
الارض فلا بد من تقدير مضاف اى من تحت اشجارها وكذا الحال فى خلاف المتبادر الذى نقله عن مسروق والاخدود الشق المستطيل
فى الارض انق شئ اى اعجبه تعالى رائه وابهجه وبهجه سره ورجل ابهى واسع الخلق نشيط للمعروف وهشة اريحية اى خفة وحركة للنداء

[illegible]

ولنس عكس تصحيحها بحمل كلمة ما رابعة كما توهم اذ يصير المعنى انتفاء هذا المجموع اعنى ان يجى ذكرها مقرونا بكل حال
سوى تلك المشفوعة والافادة منه وقد تكلف لتوجيهها بتضمير الذكر معنى النفى كما نشد بك بالله الا فعلت وكما ذكر
العلامة فى قوله تعالى فوجوههم حافظون الا على ازواجهم فى الوجه الاخير اى لما جاء الله تعالى بان لا اذكر الحال الامشفوعا
والاحتمال اى كونه معنا بالصواب اسقاط كلمة الا كما فى بعض النسخ وما قيل من ان اللازم فى انه يحالى جاء بذكرها مشفوعا
بلا دلالة على لزوم المشفوعة لن يتم المقصود الا بلزومها مدفوع بان ما جعله حالا من الذكر اعنى قوله مشفوعين على قران
اى غط واحد اى آخر بدل على ذلك اللازم لا مقال اذا جعلت الاستثناء راجعا الى النفى لا الجموع وامعا جواب نول الازال
الاشكال لا ما نقول فالواقع فى الجواب على هذا التقدير معنى قولنا ما جاء بذكرها على حال من الاحوال الا على حال المشفوعة
والعا هذا المعنى قد يكون بذكرها على حال اخرى فقط دون كونه مشفوعا وروى ان فى نسخة زين المشايخ العبة
مشفوعا مكان الامشفوعا وانما يحسن ويدل على اللزوم المطلق اذا جعل كلمة الى متعلقة بمشفوعا وبالمحيء مثبتا منا
على نحو الستعمالها اى الاثبات اذ لو تعلقت بالنفى رجع المعنى الى انتفاء مجى ذكرها مشفوعا انتفاء قطعيا متنقى لجاز ان يكون
انتفاء ذلك الانتفاء بزوال قطعيته فلا يلزم الا المشفوعة بالجملة فلا جدوى لمكان النعط اصلا والتغلب الغالبة اى العقلى كنهر الى التى
نبتكلم بها الا على فى العصاحة النهر يتبع ايها ومواسم حسن لا يد لا به معنى الجمع كما فى قوله تعالى فى جنات ونهر ومدار تركيب
على السعة تعالى انهرت الطعنة وسعها وانهرت الدم اسلته بكثير واستنهر الشى اتسع والمنهرة فضاء بين افنية القوم
يلقون فيها كناستهم وكل كثير جرى فقد نهر واستنهر بطايم الطريق من قبيل الاسناد مجازى الى الزمان والمعنى صيد
الوحش ومكرها عن وجوههم وانهم مقصد الادانى والاقاصى وجبل النوم من مصيدتين الشاد مجازى الى الزمان والمعنى صيد الوحش
على عدد الزين فى يوم سعد واما تعريف الانهار حوزه ان يكون تعريفا جنسيا تقديره الاشارة اى جنس النهر بلا قصد الى
العموم والاستوا واورد له نظائر من المفردات وقوله فى علم المخاطب اشارة الى السبب مع تعريف لام الجنس فى الحمد لله بكونها
معرفا لا ميها مو عوض من تعريف الاضافة ومذا اصبع كون اللام بدلا من الاضافة كلمة مذهب كوفى مرجوح وقد منعوا ايضا حيث
قال والمعنى فاما الحم ماواه كما نقول للرجل عفيف الطرف طاهر الكف الالف واللام بدلا من الاضافة كما الاضافة وكما علم ان المطابق صاحب المعاوى وانه لا يعنى المرجل غيره ولكنه الاضافة او دخول حرف النزيف فى المعاودى الطرف للتزيف

لانهما سروفان وقد كونحو ابن هذه في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فوجب ان يأول كلامه ههنا بانه اراد الاستغنا على الاضافة لحصولها
بالقرينة لا بادخال اللام ثم ادخل اللام لان المراد حصص لكنه تجوز باطلاق العوض عن والاشبه ان اللام على هذا الوجه للعهد الخارجي التقديري
ويجوز ايضا ان يكون للعهد الخارجي التحقيقي اشارة الى ما ذكر في قوله من تحتها الانهار غير انه الاه ومنها مع بوقعه على ما سبق ذكره المنكر على المعرف
منه تعدد لا يخفى من ان يكون صفة ما له وقد ترك العاطف منها لما احاطه عليك فيما سبق او خبر مبتدأ محذوف والتعدد ثم اوهي
واعترض بانه يقطع الكلام لو لم يكن الجملة المحذوف والمبتدأ فان جعلت صفة استئنافا كان تقدير الحكم مستدركا وان جعلت ابتدا الكلام
لا يكون صفة ولا استئنافا فلكن كذلك للاحذف وقد تعالى تعداد من يطهر معنا او صفة والتعداد ثم يبتني الى شأن الا الاستئناف
وقوله انما ثمارها الشباه ثمار الدنيا لو حاصل ما قالهم المنكر كما تعتقده كلما فانها تدل على الشك له الفاكهة بينها التبعيض ما هو من ثمرها
وقد سوهم ان من في الجزء منهما ومن ثمرة متعلقان برزقوا وهما معا واحد ولا كل عمر جاء من عند التي لما اذ من قواعدهم انه لا يتعلق بفعل
واحد حرفا جر يتحدان في المعنى الا على قصد الابدال والتبعية لا مجال لهما في الآية الكريمة فلا كل سال النص عن موقع من ثمرة واجاب بعض
وهو انهما في بيان الاول حسا ادون له مثال للامر بان من الاولى والثانية كلتيهما الابتدا الغاية الا ان الاولى متعلقة بالرزق مطلقا
والثانية بالرزق مقيدا يكونه من الجنات فلم يكن مما منعوه اصلا وانها كان هذا المعنى ذكره صالطف خفيا كشف عنه غطاءه بقوله
وتنزيله اي حط هذا الكلام من درجته التي فوقها الى مرتبة الاولى ليتظهر بذلك معنى الابتدا ان في تعاد الفعلين المطلق والمقيد تنزيل لكن يقول
الى آخره فانه قد اعتبر ههنا الفعل اولا مطلقا ثم مقيدا فتقتضيه سؤال مذكور ثم قيد ذلك الفعل المقيد بعد التقييد بسوال عن آخر
وهو تنزيل بقوله رزقني فلان من بستانه من الزمان فاتضح بهذا الاعتبار ايضاحا تاما ان كل واحد من الفعل المطلق والمقيد بالتقييد
الاول يصح ابتداؤه من العقد الذي يتعلق به ولم يتعدد لما اورده الى الى الابتداء الاوحد بل الى المعنى ويصح الابتدا على وجه
لا يتعلق به وانما طال البيان حرره واخذ زبدته وهي ان الفعل المطلق اعني رزقوا اصل مبتدأ من الجنات وبعد تقييده بالابتدا منها
جعل مبتدأ من الثمرة وقد حكم على الثمرة على النوع كما اشار اليه السابق حيث قال من اي ثمرة كانت من تفاحها او رمانها ولم تحز حملها الى هذا المعنى على الفرد
كتفاحة واحدة مطلقا لا ابتداء الرزق من البستان من فرد بعينه ان يكون المرزوق قطعة منه لا حقه ليصح الابتدا ومع ذلك جدا ثم ان كلا الطرفين
على هذا الوجه لغوي كما فرق بلا اشتباه وقوله رزقا اي مرزوقا فانه معمول رزقوا واما على الوجه الثاني وهو ان يكون من ثمرة

بيان:



بيانا لكا للمرزوق الذي هو المفعول الثاني فالظرف الاول لغو والثاني مستقر وقع حالا
من رزقا والثمرة يجوز حملها على النوع والجناة الواحدة ولم يلتفت الى حمل من الثانية
ههنا تبعيضية والا كان من ثمرة في موضع المفعول فيكون انتصاب رزقا على انه مصدر
لا يفيد الا التأكيد وذلك لان جعل من ثمرة على هذا التقدير صفة لرزقا اي مرزوقا كائنا
بعض ثمرة قدمت فصارت حالا لا يخ عن تكلف وانما الاصل ان من الابتدائية او التبيين والتبيين فلا يحول عنهما
فلا يعدل عنهما الا لداع اليه كما في قوله فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فان تنويع الجمع وتنكير
رزقا يناسب التبعيض وفي قوله على منهاج قولك رأيت منك اسدا دلالة صريحة على ان من
من التجريدية بيانية وح يفوت المبالغة المطلوبة بالتجريد لان الاجمال والتفصيل يفيد المبالغة
في التوضيح لا في الصفة التي قصد بالتجريد بلوغها الغاية في الكمال والصحيح انها ابتدائية اي رأيت
اسدا كائنا منتزعا منك ومن قال جعل هذا البيان على ذلك المنهاج مبني على ان من بيانية
عند صاحبه اي ابتداء الغاية فلا بد من اعتبار التجريد بان ينتزع من المخاطب اسد ومن الثمرة
رزق ثم يأتي بشيء يعتقده لا يدري انه جعل البيانة قسيمة
للابتدائية وانه لا قرينة على انتزاع الرزق
من الثمرة بل هي في نفسها
رزق تمت بعون الله

اللهم اغفر لمن نظر فيه ودعا للكاتبه
ولمن قال آمين آمين آمين

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين



اسم سعيد الكتبة سليمان سلا الصحاف و
يسمونه [illegible] ما ذاك [illegible]
من النقل [illegible] على
جلد العصر
البغوي